الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
والبحث العلمي وزارة التعليم العالي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى أسطمبولي
معسكر
كلية العلوم الاقتصادية علوم
تجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université MUSTAPHA
Stambouli Mascara
Faculté des Sciences économiques,
Sciences commerciales et sciences de gestion
Département des Sciences économiques

مخبر ادارة الجماعات المحلية
والتنمية المحلية

Laboratoire des collectivités locales
Et développement locales

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

تخصص : مؤسسات & اقتصاد عمومي
فرع : العلوم الاقتصادية

Spécialité : institutions& économie publique
Option : Sciences économiques

العنوان

الفعالية الإدارية في ظل المقاربة السلوكية للاقتصاد العمومي

L'efficacité administrative à l'aune de l'apport comportemental à l'économie publique.

تقديم الطالبة: مونيــس نادية

يوم:2020-01-07

أمام لجنة المناقشة:

الرئيس	ا.د. بوقلي الزهرة	استاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
المقرر	د. ملياني برحو	استاذة محاضرة ا	جامعة معسكر
المناقش	ا.د ثابتي الحبيب	استاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
المناقش	ا.د بن عبو الجيلالي	استاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
المناقش	ا.د طافر زهير	استاذ التعليم العالي	جامعة بشار
المناقش	د.رقيبة سليمة	استاذة محاضرة ا	جامعة وهران2

السنة الجامعية 2018-2019

تشكر:

نشكر الله على توفيقه لإتمام هذه الأطروحة وبطبيعة الحال من لم يشكر الناس لم يشكر الله فكل الشكر للأستاذة ملياني برحو زبيدة المشرفة على هذا العمل فشكرا لتشجيعك طوال سنين التحضير للعمل.

شكرا لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم و حضورهم يوم المناقشة خصوصا الضيوف الكرام.

شكرا للأستاذ المسؤول على التخصص البروفيسور مختاري فيصل الذي كان له وقع كبير على أدائنا الدراسي كما لا ننسى- البروفيسور بن عبو الجيلالي الذي كانت له بصمة التحفيز على النجاح والتقدم.

لا أنسى ذكر الأساتذة الذين ساهموا في توجيهي في هذا العمل واقصد بالذكر الدكتور بوقرص فريد رئيس قسم العلوم الاجتماعية بجامعة معسكر.

الدكتور بن عصتمان عبد الله المتخصص في علم النفس العصبي بالمركز الجامعي تيبازة.

شكرا لأستاذ والأب معاشو احمد على توجيهاته القيمة.

اشكر كل من ساهم في إمدادي بالمعلومات ابتداءا بالمسؤولين ببلدية معسكر ،المؤسسة العمومية لنقل، رفع و تحويل النفايات-معسكر-، المركز التقني لمعالجة النفايات-معسكر-،مديرية البيئة-معسكر-

شكرا لعائلتي، لأصدقائي وكل من ساهم في مساعدتي ومساندتي. والشكر لمن لم اذكرهم بأسمائهم و لكن لم انساهم كل الشكر لكم جميعا.

إهداء:

لك أمي، لك حبيبي أبي، لك وطني و كل العائلة.

لكم أنتم من ساندتموني كل باسمه، خاصة من سهرتم على تعليمي منذ طفولتي ولكم أنتم من لا أعرفكم ثمرة بحث متواضعة علها تكون فاتحا لأعمالكم.

اهدي لكم هذا العمل

ملخص الأطروحة:

استهدفت هذه الاطروحة دراسة استكشافية أولى من نوعها لكيفية مساهمة العلوم السلوكية في تحقيق الفعالية الإدارية العمومية بحيث تم استعراض الجانب النظري المتمثل في اعمال Richard Thaler وبنائه لأساسيات الاقتصاد السلوكي الذي كان ثمرة صراع دام 40 سنة حول الافتراض الخاطئ لعقلانية الانسان الاقتصادي لتعميق مفهوم العقلانية المحدودة ل Herbert Simon وتفسير Daniel Khanman و Amos Tversky لعمل النظام المعرفي لدى الفرد . اعمال Richard Thaler مع Sunstein C حددت اهم العوامل النفسية والاجتماعية المفسرة لحدوث العجز في العديد من المجالات الاقتصادية خاصة المجال العمومي، واقتراحه لتوصيات في اطار سياسات عمومية تعتمد على توجيه الافراد نحو السلوك الصحيح لتحقيق الفعالية تعرف بالية الوكز'nudge'.

في الدراسة التطبيقية قمنا بإسقاط الموضوع ومحاولة تقييم السياسات العمومية الجزائرية في مجال جمع، رفع و تحويل النفايات المنزلية و ما شابهها، اعتمدنا المنهج الاستقرائي في التقييم اعتمادا على المقابلة و المقارنة للوصول الى النتائج بحيث كانت الدراسة محلية بولاية معسكر. اظهرت النتائج الى انه هناك سياسات تعتمد في شكلها الية الوكز في عملية جمع النفايات المنزلية و ما شابهها الا انها لا تأخذ المنهج الاجرائي الصحيح و هذا ما يقف حاجزا امام نجاحها و السبب راجع الى غياب البيئة الملائمة سوآءا ماديا او بشريا لقيام مثل هذه السياسات.

الكلمات المفتاحية: الانسان الاقتصادي. العقلانية المحدودة. التحيز المعرفي. الفعالية الادارية. الابوية الليبيرالية، نظرية الوكز'nudge'. السياسات العمومية. علم النفس .الاقتصاد السلوكي

Résumé de thèse:

Cette thèse de Doctorat propose une étude exploratoire sur la contribution des sciences comportementales à l'efficacité administrative des politiques publiques. Sur le plan théorique nous avons mobilisé une synthèse des travaux du Prix Nobel d'économie 2017 Richard Thaler et sa construction des fondements de l'économie comportementale. Sa contribution est le fruit de 40 ans de recherche sur la supposition erronée de la rationalité de l'homme économique pour approfondir le concept de rationalité limitée d'Herbert Simon et l'interprétation de Daniel Khanman et Amos Tversky du système cognitif de l'individu. Les travaux de Richard.T associé à Sunstein C ont reconnu les facteurs psychologiques et sociaux les plus importants qui expliquent le déficit dans de nombreux domaines économiques, notamment dans la sphère publique. Ses recommandations sont très prisées dans le contexte des politiques publiques incitant les individus à se comporter correctement pour atteindre l'efficacité (nudge).

Dans l'étude empirique nous avons adapté notre sujet à l'évaluation des politiques publiques algériennes en matière de collecte et transfert des déchets ménagers. L'approche inductive a été choisie pour évaluer ces politiques à travers la méthode des entretiens et la comparaison. Notre étude de cas a concerné la wilaya de Mascara. Les résultats ont montré qu'il existe des politiques adoptées sous la forme de NUDGE dans le processus de collecte des DMA mais n'adopte pas l'approche procédurale correcte et cela constitue un obstacle à son succès et en l'absence d'un environnement approprié matériellement ou humainement pour mener à bien de telles politiques.

Mots clés : homo oeconomicus, rationalité limitée, Biais cognitif, Efficacité administrative, paternalisme libertarien , nudge , politiques publiques. Psychologie, économie comportementale,

فهرس المحتويـات

العناوين	الصفحة
الإهداء	II
تشكر	III
ملخص الأطروحة	-VII- IVII
فهرس المحتويات	VIII-VII
قائمة الصور، الأشكال ،الجداول و الملاحق	XIV
قائمة المختصرات.	XVIII
مقدمة	20
الفصل الاول: تحليل المقاربة السلوكية في الاقتصاد	29
تمهيد	29
1.1.تحليل نموذج الانسان الاقتصادي"homoeconomicus " .	30
1.1.1.الانسان الاقتصادي*homoeconomicus*».	30
1.1.1.1.ماهية الانسان الاقتصادي	30
1.1.1.1.1.مفهوم الانسان الاقتصادي	30
2.1.1.1.1.نموذج الانسان الاقتصادي	31
2.1.1.نظرية الاختيار العقلاني	33
3.1.1. نشوء مصطلح الانسان العلميhomo sapiens	35
1. 3.1.1. تحليل Richard H. Thalerللإنسان الاقتصادي	35
2.3.1.1.نظرية الإدمان العقلي في اتخاذ القرار: Beckerو Myrphy	36
2.1.الاقتصاد التجريبي	40
1.2.1. ماهية الاقتصاد التجريبي	40
1.1.2.1. مفهوم التجريب في الاقتصاد	40
2.1.2.1. حقل الاقتصاد التجريبي	41
2.2.1.أهداف الاقتصاد التجريبي	42
1.2.2.1.اختبار النظرية	43
2.2.2.1.إنتاج معارف جديدة	43
3.2.2.1.المساعدة في صنع القرار	44
3.2.1.تطور الاقتصاد التجريبي	44
1.3.2.1. تجارب قبل 1960	44
2.3.2.1. تجارب بعد 1960	47

3.1.التحيزات المعرفية كعوائق لأخذ القرار الاقتصادي	49
1.3.1. علم النفس المعرفي و السلوك	49
1.1.3.1النظرية السلوكية: «BehavioralTheory»	49
2.1.3.1.النظرية المعرفية: «cognitive théory»	49
3.1.3.1.الدمج بين النظريتين	50
2.3.1. التحيزات المعرفية	50
1.2.3.1.تحيز الإرساء «Biais d'ancrage»	54
2.2.3.1تحيز التمثيل «biais de Représentativité»	54
3.2.3.1.تحيز التوفر biais de disponibilité	54
3.3.1.تحيزات أخرى متعلقة بشخصية اخذ القرار	56
1.3.3.1.الإرادة المحدودة والأنانية المحدودة	56
2.3.3.1.تحيز الانتباه والثقة الزائدة	57
3.3.3.1.تحيز التفاؤل أو التأكيد	57
4.3.3.1.النفور من الخطر أو الخسارة	57
5.3.3.1.تحيز للوضع الراهن:«Le biais de statu quo»	58
6.3.3.1.مغالطة التكوين:«Fallacy of Composition»	58
خلاصة	59
الفصل الثاني: الاقتصاد السلوكي وحكومة السلوك	60
تمهيد	61
1.2. الاقتصاد السلوكي:	62
1.1.2. الانتقال من العقلانية التامة إلى العقلانية المحدودة:	62
1.1.1.2. تحليل العقلانية التامة: la rationalité substantielle	62
2.1.1.2.العقلانية المحدودة:la rationalité limite	64
2.1.2.نظرية الاحتمالات ودخول مجال علم الأعصاب	66
1.2.1.2. نظرية الاحتمالات «Amos tversky و Daniel Khneman "	66
2.2.1.2. الاقتصاد العصبي واتخاذ القرار	67
2.2.ماهية الاقتصاد السلوكي	71
1.2.2. مفهوم الاقتصاد السلوكي	72
2.2.2.عوامل تأسيس الاقتصاد السلوكي:	73
1.2.2.2.المشاعر Emotions»	73

2.2.2.2. التطور في علم النفس	74
3.2.2مبادئ الاقتصاد السلوكي	76
1.3.2.2.المنفعة المتوقعة"« Expected Utility Theory»	76
2.3.2.2.الخصم الآسي:Discounting Exponential.	76
3.3.2.2.المنافع الاجتماعية:Social Utilities :	77
4.3.2.2.التوازنEquilibrium »	77
3.2.حكومة السلوك ونظرية الوكز: Gouvernement des conduites et la »	79
théorie de nudge»	79
1.3.2.نشوء النظرية:	79
1.1.3.2. الأبوية الليبرالية أساس نظري لسياسة الوكز" le paternalisme libertarien	80
2.1.3.2.المفهوم الاصطلاحي والعلمي للوكز"le nudge":	82
3.1.3.2.النهج الإجرائي لنظرية الوكز:	83
2.3.2.مناهج النظرية:	83
1.2.3.2. الاختيار المعياري"LE CHOIX PAR DEFAUT":	85
2.2.3.2.تاطير الاختيارات le ou-cadrage ,framing»	87
3.2.3.2.تحديد الاختيارات la limitation de choix»	88
4.2.3.2. فترات المراجعة والتفكير الإجبارية: les périodes de réflexion» obligatoire	88
5.2.3.2.قواعد التقييد الذاتي: «les règles d'autocontrainte»	88
3.3.2.نظرية الوكز كآلية لتفعيل السياسات العمومية	88
1.3.3.2.شروط سياسة الوكز.	91
2.3.3.2.أنواع سياسة الوكز.	93
3.3.3.2.سياسة الوكز ونموذج تغيير السلوك"TNS behaviour change"	97
خلاصة	
الفصل الثالث: تجارب دولية في تطبيق حكومة السلوك	99
تمهيد	100
1.3. في مجال تفعيل السياسات البيئية.	101
1.1.3. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.	101
1.1.1.3. سياسة وكز لخفض استعمال الكهرباء:Home Electricity Reports	102

2.1.1.3.تجربة احترام المحيط كاختيار معياري	103
2.1.3. تجربة فرنسا	104
1.2.1.3.تجربة محطة الدراجات "station velo'v à Lyon":	104
2.2.1.3.تجربة Nudge challenge 2015:	106
3.2.1.3.تجربةNudge challenge Paris 2024	107
3.1.3.تجارب لدول أخرى	108
1.3.1.3.تجربة بريطانيا	108
2.3.1.3.تجربة الدنمارك	108
3.3.1.3. تجربة النرويج	109
2.3. في مجال تفعيل سياسات المحافظة على الصحة العامة:	110
1.2.3.تجربة الولايات المتحدة الأمريكية	110
1.1.2.3. للتقليل من بعض المشروبات الكحولية	110
2.2.3.تجربة فرنسا	110
1.2.2.3.في مجال محاربة السمنة لدى المواطنين	111
2.2.2.3.في مجال محاربة التدخين	112
3.2.2.3.في مجال محاربة السرطان:"Plan cancer 2014-2020"	113
3.2.3.تجارب لدول أخرى:	113
1.3.2.3.تجربة التبرع بالأعضاء	113
3.3. تجارب في مجالات أخرى	116
1.3.3. تفعيل سياسات الادخاروالتطوع:	116
1.1.3.3. تجربة THE SAVE MORE TOMORROW.	116
2.1.3.3.تجربة "Give More Tomorrow" .	118
2.3.3.تفعيل سياسات الاستهلاك.	120
1.2.3.3.تجربة فرنسا.	120
2.2.3.3.تجربة الاتحاد الأوروبي.	121
3.3.3.تفعيل سياسات تحصيل الضرائب.	121
1.3.3.3.تجربة بريطانيا.	121
2.3.3.3.تحصيل ضرائب الشركات التجارية في استراليا.	122
3.3.3.3. نموذج TNS behaviour change في المجال العمومي	124
خلاصة	125

الفصل الرابع: تقييم سياسات تفعيل رفع، جمع وتحويل النفايات من سياسة الوكز بولاية معسكر	126
تمهيد	127
1.4. تحليل مفاهيمي للنفايات المنزلية وما شابهها.	128
1.1.4. مفهوم النفايات المنزلية وتصنيفها.	128
1.1.1.4.مفهوم النفاية.	128
2.1.1.4.تصنيفات النفايات المنزلية.	130
3.1.1.4. جمع النفايات المنزلية.	130
2.1.4.تسيير خدمة النفايات في الجزائر.	132
1.2.1.4.حالة النفايات المنزلية في الدول النامية.	132
2.2.1.4. إطار النفايات المنزلية وما شابهها في الجزائر.	133
3.2.1.4.الإطار المؤسساتي لإدارة خدمة النفايات المنزلية وما شابهها.	135
3.1.4.دراسة إحصائية لتطور النفايات المنزلية وما شابهها في الجزائر	138
1.3.1.4.خصائص النفايات المنزلية وما شابهها في الجزائر.	133
2.3.1.4بعض الإحصائيات المتوقعة المتعلقة بكمية النفايات المنزلية و ما شابهها.	141
3.3.1.4.تحليل فعالية تسيير النفايات المنزلية وما شابهها في الجزائر.	143
2.4. دراسة الحالة.	146
1.2.4.اختيار الحالة ووسائل الدراسة.	146
1.1.2.4.نموذج نظري للدراسة.	146
2.1.2.4.تقديم مكان الدراسة.	149
3.1.2.4.وسائل الدراسة.	150
2.2.4.معلومات أولية حول دراسة الحالة.	151
1.2.2.4.الإطار المؤسساتي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها لبلدية معسكر.	151
2.2.2.4.الوضعية الإحصائية للمؤسسة حاليا.	155
3.4.تقييم بعض التجارب المنتهجة لتنظيم عملية جمع النفايات المنزلية وما شابهها في معسكر.	160
1.3.4.تجربة الجمع الانتقائي"AGID-01 ".	160
1.1.3.4.التعريف بالتجربة.	160
2.1.3.4.نتائج تجربة الفرز من المصدر.	163
2.3.4.تقييم النتائج حسب نموذج الدراسة.	165

1.2.3.4.المحددات التي يتبناها الاقتصاد المتمثلة في السياق، البداهة والعادات.	165
2.2.3.4. المحددات التي يمكن أن تؤثر على ذهن الأفراد والمتمثلة في المعايير الأخلاقية والاجتماعية.	166
3.2.3.4.المحددات النفسية المتمثلة في عائد-تكلفة، الشرعية ،و الفعالية.	167
3.2.3.4.مرحلة التعميم.	168
3.4. 3.تجربةAGID-02 والنتائج الأولية لبرنامج AGID.	169
1.3.3.4. تجربةAGID-02'البرنامج والوسائل المستعملة'.	169
2.3.3.4.تحليل التجربة المقارنة بين AGID01وAGID02 بناءا على نموذج الدراسة.	171
3.3.3.4.اقتراح نموذج تصحيحا للنهج الاجرائي لبرنامجAGID .	175
خلاصة.	179
خاتمة	182
المراجع.	187
الملاحق	199

قائمة الصور ،الأشكال و الجداول

1.قائمة الصور

رقم الصورة	العنوان	الصفحة
01.2	توضح كيفية اتخاذ القرارفي العلوم السلوكية	69
02	تطور ظهور مصطلح nudge في الأدب الانجليزي	80
03	تطور ظهور مصطلح nudge في الأدب الألماني	80
04	تطور ظهور مصطلح nudge في الأدب الفرنسي	81
05	نتائج تجريب منهج تاطير المعلومة للتصدي للمرض الاسيوي.	86
06	الأبعاد المؤثرة على السلوك حسب فريق kantar tns.	94
07	نموذج TNS Change	95
08.3	تقريرHER	102
09	توضح محطة ركن الدراجات للدفع بالمواطنين نحو استعمالها بمدينة ليون	105
10	معدل السمنة على حسب السياسات المتبعة في فرنسا خلال الفترة 1997-2025	111
11	حملة للحد من التدخين في فرنسا	112
12	معدل المديونية والادخارللمستهلكين من 1959-2008	116
13	نتائج تجربة GIVE MORE TOMORROW,	119
14	سياسات وكزلترشيد سلوك المواطن الفرنسي.	120
15.4	تقدير التحصيل الكلي للنفايات المنزلية وما شابهها في الجزائر خلال الفترة(1994-2007)	140
16	تطور عدد السكان في الفترة الممتدة من 2014-2030	141
17	تطور كمية النفايات المنزلية في الفترة الممتدة من 2014-2030	142
18	تطور النفايات المنزلية وما شابهها حسب طبيعتها في الفترة	142
19	طبيعة النفايات المنزلية وما شابهها في الجزائر	143
20	مجموعة من الصور توضح بعض النقاط السوداء للنفايات المنزلية وما شابهها في الجزائر	145
21	وسائل القيام بتجربة الفرز من المصدر ببلدية معسكر2016	160
22	صور تبين نتائج التجربة في الأحياء.	164
23	الملصقات المستخدمة في تجربة تجربةAGID-02	170
24	تطبيق نظيف	174

2.قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01.1	الأنظمة المعرفية حسب Daniel Khanman	38
02	أهداف الاقتصاد التجريبي	43
03	يوضح تمثيل للتحيز المعرفي	51
04	تأكيد وجود التحيز المعرفي	51
05	أنواع التحيزات الداخلة في عملية صنع القرار	53
06.2	منحنى يمثل اثر تحيز التمثيل في عملية صنع القرار	55
07	سياسة وكز لتفعيل سياسات الحفاظ على الصحة العامة.	84
08	أول تجربة تاطير الاختيار "بشان مشكل التصدي للمرض الأسيوي Tversky و Kahneman سنة 1981.	85
09	انتشار سياسة الوكز في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE)	89
10	شروط سياسة الوكز	91
11	عدد حالات إدماج العلوم السلوكية في السياسات العامة	92
12. 3	تبني سياسة التبرع بالأعضاء كسياسة وكز في مجال الحفاظ على الصحة العامة	114
13	نتائج تجربة الوكز لتحصيل الضرائب في بريطانيا	122
14	انخفاض معدل عدم تحصيل الضرائب التجارية في استراليا باستعمال سياسة الوكز.	123
15	الإطار المؤسساتي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها.	135
16	خصائص النفايات المنزلية في الجزائر (1983-2014).	139
17	نموذج نظري لدراسة الحالة	146
18	كمية النفايات المنزلية و ماشابهها لبلدية معسكر(2011-2018)	150
19	الهيكل التنظيمي ل EPIC PROPREC MASCARA	153
20	مهام المؤسسة EPW PROPREC MASCARA.	154
21	مداخيل EPIC PREOPREC MASCARA	155
22	يوضح نفقات ومداخيل المؤسسة.	156
23	توزيع نفقات EPIC PREOPREC MASCARA	157
24	نسبة عمال المؤسسة حسب التخصص.	158
25	عدد العمال بالمؤسسة EPIC PREOPREC MASCARA .	158

26	توضيح نسبي لتجربة الجمع الانتقائي(التحسيس).	162
27	نموذج MN لتفعيل تسيير النفايات المنزلية و ماشبهها	178

3.قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01.2	المتغيرات المحددة لبيئة اتخاذ القرار في ظل العقلانية التامة	64
02.3	معدل استجابة المواطنين لبرنامج GIVE MORE TOMORROW	125
03.4	تصنيف النفايات الحضرية الصلبة كنفايات منزلية	129
04	التوقعات الديمغرافية على مدى 2032 لولاية معسكر	149
05	تطور رقم أعمال مؤسسة جمع،رفع و تحويل النفايات بمعسكر.	155
06	حالة عتاد مؤسسة جمع،رفع و تحوبل النفايات معسكر	159
07	اهم تفاصيل تجربة الجمع الانتقائي	161
08	توضيح تجربة الفرز من المصدر في الفنادق.	163
09	نتائج تجربة عملية الجمع الانتقائي من المصدر-العينة الاولى-	163
11	برنامج تجربةAGID-02	169
12	مقارنة بين AGID01وAGID02 بناءا على نموذج الدراسة.	172

الرقم	4.قائمة الملاحق	
01	صورة توضح تعريف لسياسة الوكز	199
02	أول تجربة لترسيخ آلية الوكز	200
03	موقع فريقKANTAR	200
04	موقع مكتب الشؤوون التظيمية OIRA	201
05	موقع NUDGE FRANCE	201
06	الأعضاء الستة ل NUDGE FRANCE	202
07	موقع مسابقة nudge challenge	203
08	التجربة الاولى في مسابقة Nudge challenge 2017	203
09	التجارب المؤهلة للمشاركة في Nudge challenge 2024	203
10	تجربة الأقدام الخضراء للحفاظ على البيئة.	203
11	ملصقات و رسومات لتنظيم تجربةAGID 02	204
12	صور لاستبيان للاطفال في اطار برنامج AGID2	205
13	وثائق ادارية	207

قائمة المختصـــــرات

المختصر	المصطلح بالأجنبية	المصطلح بالعربية
HE	Homoeconomicus	الرجل الاقتصادي
HS	homo-sapiens	الرجل العلمي
TCR	Theories de choices rational	نظرية الاختيار العقلاني
TAR		نظرية الإدمان العقلي
EE	économie expérimental	الاقتصاد التجريبي
BE	behavioural economics	الاقتصاد السلوكي
RS	rationalité substantielle	العقلانية التامة
Rl	La rationalité limité	العقلانية المحدودة
RP	rationalité procédurale	العقلانية الإجرائية
EUT	The Expected Utility Théory	المنفعة المتوقعة
HER	Home Eectricity Reports	تقرير منزلي لاستعمال الكهرباء
BIT	Behavioural Insight Team	فريق العلوم السلوكية ببريطانيا
SMT	Save more Tomorrow	برنامج تحفيزي'ادخر اليوم أكثر'
GMT	Give more Tomorrow	برنامج تحفيزي'أعطي اليوم أكثر'
DM	Déchets ménagères	النفايات المنزلية
DMA	Déchets Ménagères et Assimilées	النفايات المنزلية وما شبهها
PNROGEM		البرنامج الوطني للإدارة المتكاملة للنفايات
AND	Agence Nationale des Déchets	الوكالة الوطنية للنفايات
APC	Assemble Populaire Communal	المجلس الشعبي البلدي
CET	Centre d'Enfouissement Technique	مركز الردم التقني
D.E.W	Direction de l'Environnement	مديرية البيئة
SN	Service de nettoiement	مصلحة التنظيف
EPIC		مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي

مقدمـــــــــــة

تدخل دراسة السياسات العمومية في نطاق بحوث و نظريات الاقتصاد العمومي سعيا بشكل خاص الى تحقيق فعاليتها وذلك بتحقيق الرفاه للمستفيدين من هذه السياسات وبأقل تكلفة، اذ يعتبر حقل كبير يشمل أيضا كيفية الرد على فشل الأسواق بسبب عوامل خارجية "مخرجات مهما كان نوعها" من اجل تحديد السياسات المثلى. ومنه فان الاقتصاد العمومي يوسع من جمع وتوزيع عائدات الحكومة إلى الاهتمام بكيفية التدخل الحكومي سواء اقتصاديا أو اجتماعيا عن طريق هيئاته، إداراته ومؤسساته.

لذلك نجد مجال الاقتصاد العمومي شمل دراسة العديد من المشاكل الناتجة عن مجموعة من الاختلالات الاقتصادية كان ورائها سلوكات الافراد والتي تم معالجتها بعدة نظريات تتطور عبر الزمن إلى حد الآن[1]. فقد قام باحثو التيار السلوكي بتسليط الضوء على صناع القرار سواء بالنسبة للدولة ممثلة في هيئاتها وإداراتها العمومية أو الأفراد كمستقبلين لهذه القرارات العمومية باختلاف المجالات مستنيرين بنتائج القرار المتخذ و احتمالات تحقيقه، والفكرة انه في مرحلة تقييم احتمالات القرار فان المقررون يكونون ذاتيون مما يؤدي إلى نتائج و احتمالات لصنع القرار لا تكون معروفة على الغالب ،إذ أن خصوصيات سلوك الأعوان الاقتصاديين لا يمكن تتبعها من خلال دالة واحدة والهدف من كل ذلك تحويل النتائج إلى مستوى الرضا باحتمالات تكون أكثر موضوعية لصنع القرار .

من المعروف أن القرار وعملية اتخاذه مهما كانت الجهة الصادرة عنه ظاهرة معقدة تدخل فيها العديد من العمليات الاقتصادية باعتباره سلوك اقتصادي، فقد أشار المنهج التقليدي أي النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على أن الأفراد عقلانيين في اتخاذ قراراتهم، فالمستهلك يكون عقلاني بتحقيق أقصى منفعة والمنتج بتحقيق أقصى ربح، أما الدولة ممثلة في مؤسساتها وإداراتها مفادها تحقيق الفعالية الاقتصادية بأقل تكلفة وكل ذلك يتوقف على سلوك الفرد، كيفية اتخاذه لقراراته وبالتالي الاستجابة المثلى لهذه السياسات.

لوقت طويل أقرت النظرية الاقتصادية التقليدية على ثبات نموذج لسلوكات الأفراد صالح لكل زمان ومكان يعرف بالإنسان الاقتصادي " ***l'homooeconomicus*** "[2]يأخذ قراراته بعقلانية تامة لتعظيم منفعته عن طريق تفضيلات محدودة مع الزمن و من ثم فالفرد قادر على اتخاذ قرارات مثالية من شانها أن تساهم في فعالية المؤسسات و الإدارات العمومية المقدمة للخدمات ، إلا أن ظهور مسلمة العقلانية المحدودة للإنسان الاقتصادي كسياق أخر مع مرور الزمن دفعت بعض الاقتصاديين إلى التقرب من

[1]**Gareth D. Myles** . (1995), public economics, printed in the United Kingdom at University Press, Cambridge Library of Congress Cataloguing in Publication data, USA, p3.

[2]**Marysia Ogrodnik**. (2015), « Apports de la psychologie à l'analyse économique des comportements Addictifs », *Revue française d'économie*, p 17.

بعض العلوم الاجتماعية و خصوصا علم النفس الاجتماعي و المعرفي اللذان بينا حدودا لأعمال الاقتصاديين الكلاسيكيين و أصبحا متكاملان لدراسة القرارات الفردية التي أدت إلى اختلالات اقتصادية كانت نتيجتها عدم تحقيق الفعالية .

بحيث كانت هذه القرارات الفردية غير عقلانية وفسرت بكونها سلوكات ناجمة عن العقلانية المحدودة للفرد هذا ما اقر به HerbertSimon سنة 1950في مقال له "النموذج السلوكي للاختيار العقلاني"، كانت جديرة بالذكر فبعد خمسين عاما العقلانية المحدودة تم إسنادها إلى حقل علوم اتخاذ القرار[1].

ان التقريب بين علم النفس الاجتماعي والمعرفي كعلوم سلوكية والاقتصاد باعتماد التجريب منذ عشرين عاما أصبح بديلا حقيقيا للنماذج الاقتصادية التقليدية التي هي مستمدة من حساب المنفعة المتوقعة مما أدى إلى نشوء تيار حديث يعرف بالاقتصاد السلوكي[2]. في سياق فلسفي أيضا نجد تساؤلات **Michel Foucault** حول طريقة تنفيذ السلطة سنة 1976 وإقراره بكون القاعدة الاجتماعية هي عامل فعال في تنفيذ السلطة، اذ ظهر مصطلح" **bio-pouvoir**"وهو الأهمية المتزايدة للقاعدة الاجتماعية على حساب النظام القانوني، و ذلك بخلق طرق غير ملزمة لتحفيز الأفراد على السلوك الصحيح لتحقيق الفعالية، احد امتدادات مقاربات الاقتصاد السلوكي تسمح لنا بمعرفة كيف لأعمال السياسة العامة أن تحدد مقاربة حكومة السلوكات كحل أو امتياز لتفعيل التنظيم الاقتصادي[3].

بحيث لابد من الاخذ بعين الاعتبار كل من السلوك العقلاني و اللاعقلاني لتفعيل التدخل الحكومي أي السلوك الحقيقي للفرد[4] و ما يبرر ذلك الفرضية الأكثر شيوعا في هذا التيار الجديد هي أن الأفراد يتأثرون جدا بتحيزات تجعلهم يكونون غير عقلانيين في اتخاذ قراراتهم وتم اكتشاف ذلك بالاستناد إلى بعض البحوث في علم النفس[5]من قبل العالمينDaniel Kahneman و Amos Teversky في ما يخص اتخاذ القرارات في حالة عدم اليقين في مقال لهما سنة 1979 وجاء فيه أن الناس يعتمدون على الاستدلال

[1]**Massimo Balducci**. (2009), « L'influence de Administrative behavior de H. Simon sur l'étude des organisations et sur la théorie du Public choice », *Revue française d'administration publique* (n° 131), p. 541-554.DOI 10.3917/rfap.131.0541,p543.

[2] **Schmidt Christian**. (2006), Psychologie cognitive et analyse des décisions économiques. In: Revue française d'économie, volume 20,n°3. pp. 3-51; dois : 10.3406/recto.2006.1576,p3.

[3] **Sophie Dubuisson**- Quellier. (2017), Le gouvernement des conduites comme modalité d'intervention de l'état sur les marchés, livre GOUVERNER LES CONDUITES, paris, p65.

[4] **Elissa Savourey&Cass Sunstien.(2015),**Intégrer les sciences comportementales dans les politiques publiques,Journal le Monde, jeudi 12 novembre 2015 ,p7.

[5]**Emmanuel Flachaire, Eurqua Guillaume**. (2005), Une approche comportementale de l'évaluation contingente, Maison des Sciences Économiques, 106-112 boulevard de L'Hôpital, 75647 Paris Cedex 13 , ISSN : 1624-0340Equipe Universitaire de Recherche en Economie Quantitative - UMR 8594, OEP.77 ,p9 .

و تحيزات معرفية في اتخاذ القرارات والتي غالبا ما تكون دون المستوى الأمثل[1]، و هذا ما يؤثر سلبا على تجاوب الأفراد مع الإدارات العمومية.

في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010 كل من الباحثين Richard Thaler وCass Sunstein ، حيث الأول باحث اقتصادي في جامعة شيكاغو و الثاني باحث في القانون في جامعة هارفرد قاما باكتشاف مصطلح اقتصادي جديد يعرف باللغة الفرنسية « le paternalisme libertarien»و ما يقابلها باللغة العربية الأبوية الليبيرالية أساسها أن الفرد لا يقوم باختيارات عقلانية على حسب القيمة الاقتصادية للأشياء ، أدى ذلك إلى وضع نظرية للمساعدة في صنع القرار تعرف بالإنجليزية« THE NUDGE» عرفت أخيرا بالفرنسية « COUP DE POUCE » و ما يقابلها بالعربية نظرية الوكز بمعنى التحفيز لتصحيح التحيزات المعرفية التي تكون عائق لاتخاذ القرار لدى الفرد ، تعمل هذه النظرية على أساس تغيير السلوك و ليس انتقاد اختيار الأفراد ، بحيث تصبح الاختيارات أكثر أخلاقية و مناسبة للاقتصاد.

مع مرور السنوات تم تعميم هذه النظرية خصوصا في الدول الانجلوسكسونية و بصفة كبيرة في فرنسا[2] ثم انتشرت في العديد من الدول. وقد شملت سياسة التحفيز العديد من الإدارات باختلاف مجال عملها سعيا وراء تحقيق الفعالية الإدارية وتمثلت هذه المجالات في كيفية صنع القرار المالي ، المجال الصحي و الحفاظ على البيئة، كلها مجالات شهدت العديد من تجارب الوكز(NUDGES) في العديد من الدول و كان لها دور كبير في زيادة الفعالية الإدارية لتلك الهيئات أو الإدارات القائمة عليها، بالإضافة إلى تحدث الرئيس الامريكي السابق **Obama** عن ما يسمى بالأبوية الناعمة قاصدا بذلك سياسة NUDGES و مالها من إيجابيات في تحقيق فعالية المؤسسات و الإدارات و حتى السياسات العمومية و اعتبارها على حسب ما قال فلسفة لحكومة جديدة تسعى إلى حث الأفراد على قرارات معينة لمنع قدر الإمكان عواقب الضعف البشري الذي يؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات تتعارض مع مصالحهم أو عن طريق اللعب عليها لتحقيق أهداف مرغوبة اجتماعيا.

و بهذه المقاربة انتقلت الحكومة من طابع الاستراتيجيات الملزمة إلى حكومة السلوكات في العديد من مجالات الأعمال العمومية من اجل توجيه السلوكات الفردية لا تقييدها لتحقيق الصالح العام وإيجاد حل للعديد من الاختلالات الاقتصادية باقل تكلفة كالمكافحة ضد السمنة، الاحتباس الحراري، الإفراط في مديونية المواطن للسلطات العامة أو العجز في التامين الاجتماعي[3].

[1] **Aleberto Almanno, Alessandro spina**. (2013), nudging legally on the cheks and balances of behavioral regulation, working paper, OCDO, Paris , ,pp1_6.

[2] **Direction de la prospective et du dialogue public**,(juin2015),les nudges du concept a la mise en œuvre ,rapport de marianne chouteau-FRV100 ,Lyon ,p3.

[3] **Sophie Dubuisson**- Quellier. (2017), op .cite, pp444-455.

أيضا تم تطوير فكرة سياسة الوكز من طرف فريق kanter TNS و الذي يتكون من مجموعة من الخبراء الفرنسيين لخصوا التطورات السابقة في نموذج اسمه « TNS Behaviour CHange" في 2016 بحيث له نفس فكرة سياسة الوكز إلا انه يعتبر كنموذج عام يعتمد ثمانية محددات للسلوك تختلف من عوامل نفسية عوامل أنثروبولوجيا و عوامل الاقتصاد السلوكي، و ما يميز هذا النموذج انه متبنى من طرف أكثر من ثمانون دولة بهدف صنع سياسات فعالة و دائمة[1].

ففي هذا السياق نجد عدة تجارب كتجربة فرنسا التي خصصت الأمانة العامة للحكومة من اجل عصرنة القطاع العمومي خصوصا في مجال تحصيل الضرائب و بصفة اكبر في مجال تحسين العمليات الإدارية بخصوص خدمة المرضى في المؤسسات الاستشفائية، و أيضا هناك جمعية جد مهمة للتعريف بسياسة الوكز' « nudge » تحت اسم nudge france ينظمها القانون الفرنسي لها هدف غير ربحي تم إنشاؤها في 13 مارس 2015 لتعزيز تجارب في فرنسا لصناع القرار في المجال العمومي.

في الولايات الأمريكية المتحدة تم إضفاء الطابع التنظيمي بوضع مكتب الشؤون التنظيمية OIRA في البيت الأبيض برئاسة Cass Sunstein من 2009-2012 ، و ذلك باستخدام الاقتصاد السلوكي في العديد من التنظيمات، اذ كانت أول مبادرة للرئيس Obama سنة 2011 حيث قام بتأسيس مكتب خاص ينظم مساهمة العلوم السلوكية في عمل الإدارات لتحقيق الفعالية. وكانت أكثر التجارب في مجال سياسة الوكز بادئ الأمر من اجل توجيه الموظفين نحو مخطط الادخار في مرحلة التعاقد لزيادة مدخراتهم و الاستفادة منها كقروض للصالح العام.

1. الإشكالية: كل ما سبق ذكره كان حافزا و عاملا مهما للتعريف بسياسة الوكز و نموذج تغيير السلوك " Behaviour CHange"TNS لما له من أهمية كبيرة في تحقيق فعالية السياسات العمومية، ومحاولة تقييم السياسات البيئية في الجزائر و بالضبط تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها ما إذا اعتمدت هذا النوع من السياسات السلوكية بمضمونها او شكلها. وقع اختيارنا على مجال إدارة النفايات المنزلية و ما شبهها خصوصا في اهم مرحلة و هي جمع النفايات على المستوى المحلي (ولاية معسكر) التي اصبحت تهدد البيئة خصوصا تراكم القمامة في الشوارع ، انطلاق الروائح الكريهة و تشوه منظر المحيط العمراني. بمحاولة تفسير سلوك الرمي العشوائي للنفايات، مسؤولية المواطن ام عدم فاعلية نظام الجمع الذي تضعه الجهات العمومية المختصة.

[1] **Emmanuel Riviere**. (2016), Influences comportementales : les 8 dimensions structurantes du changement de comportement, France, p1.

و من ثم ارتأينا معالجة الإشكالية التالية: هل هناك حكومة السلوكات لتحقيق الفعالية الإدارية العمومية الجزائرية في مجال تسيير جمع ،رفع و نقل النفايات المنزلية و ما شابهها ؟

و تم إبراز معالم الإشكالية من خلال الإجابة على أربع أسئلة فرعية كما يلي:

- فيما تكمن حلقة الوصل بين الاقتصاد و المقاربة السلوكية؟.
- ما هي أهم محددات سلوك الفرد التي تؤثر على الفعالية الإدارية العمومية؟.
- ما هي حكومة السلوكات؟.
- في ما تتمثل سياسة الوكزnudges» و نموذج "TNS Behaviour Change "و هل تعتمد هذه الأخيرة كسياسة لترشيد سلوك المواطن في مجال تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها لتحقيق الفعالية الإدارية في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

- **ف1**: سلوك الفرد سواء كان اختيارا او قرارا له اثر على فعالية برامج الإدارات العمومية.
- **ف 2:** فهم محددات سلوك المواطنين أمر جد هام وفاعل لتحسين فعالية الإدارات العمومية.
- **ف3**: اعتماد الإدارات العمومية الجزائرية في مجال تسيير النفايات المنزلية و ماشابهها إصلاحات عديدة من شانها ترشيد سلوك الفرد لا تعرف في اسمها بسياسة الوكز" Le Nudge " او نموذج **TNS Behaviour Change** لكنها تمثلها في إطار حكومة السلوكات.
- **ف4**: عدم فهم المنهج الإجرائي لتطبيق السياسات السلوكية يؤثر سلبا على تحقيق فعاليتها.

3. **أهمية الدراسة**: تكمن في معرفة الحدود النظرية للمقاربة السلوكية في الاقتصاد، والوقوف على أهم التجارب التي تم تبنيها في هذا المجال لإبراز مدى أهميتها، ومحاولة معرفة و تقييم ما إذا تبنت الإدارات العمومية الجزائرية هذه المقاربة لتحسين فعاليتها في إطار تسيير النفايات المنزلية لكون هذا الموضوع جد مهم في الوقت الحالي من حيث تكاليف تسييره المرتفعة مقابل نقص فعاليته المترجمة في الواقع الحالي .

4. **أسباب اختيار الموضوع:** لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع محل الصدفة وإنما لاعتبارات موضوعية تمثلت في:

1. عدم تحقيق الفعالية الإدارية في العديد من المجالات بالرغم من تبني العديد من البرامج والسياسات العمومية.

2. المكانة التي أصبحت تحتلها العلوم السلوكية كنظريات وصفية في الاقتصاد وفاعليتها في العديد من المجالات.
3. حداثة الموضوع .
4. محاولة إثراء الدراسات المتخصصة في هذا المجال لتنوير أصحاب القرار العمومي بما يمكن أن يرجع بالإيجاب على تفعيل السياسات العمومية بصفة عامة و تسيير النفايات المنزلية و ما شبهها بصفة خاصة.
5. أهمية مجال تسيير النفايات عبر العالم و اعتباره من ركائز تحقيق التنمية المستدامة .
6. **منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة:** من البديهي أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه قصد الإحاطة بأهم جوانبه، و منه سيتم اعتماد في دراستنا المنهج الاستقرائي و الهادف إلى فهم الواقع في إطار اجتماعي بنائي أين تكون الحقيقة مبنية من طرف الفاعلين الاجتماعيين المعنيين، إلى الحد الذي يكون فيه بحثنا استكشافيا .

بكون المنهج المتبع مبررا اذ يتم استخدامه في مسائل اجتماعية تتضمن أسئلة تبدأ بكيف و لماذا[1] ،لهذا كانت الدراسة النظرية التي تتميز بجمع المعلومات حول كيف يتأثر الفرد بالتحيزات المعرفية وترجمتها في سلوكاته اتجاه الإدارات العمومية وتقييم اعتماد هذه الأخيرة لسياسة الوكز و نموذج **TNS Behaviour Change** كحل لتصحيح هذه التحيزات المعرفية لتحقيق الفعالية الإدارية العمومية.

كما تم اعتمادنا على منهج دراسة حالة جد متعمقة"une étude de cas extrême" لكونها مناسبة للبحوث الاستكشافية فهي تسمح بتنظير آليات ملاحظة تجريبية من طرف الباحثون، لذا من خلال دراسة الحالة سيتم عرض مشاكل تجميع النفايات المنزلية و ما شابهها و تأثيرها على البيئة و ذلك بالتطرق إلى الآليات المستخدمة ومحاولة تبيان الفرق بين السياسات القديمة المحددة للأنظمة والسياسات المركزة على تغيير السلوك الغير ايكولوجي (سياسة الوكز)، مستعملين في ذلك تحليل بيانات وإحصائيات مدعمين عملنا بتقييم البرامج المعتمدة مقارنة بنموذج تغيير السلوك TNS و آلية الوكز (الاختيار المعياري و تأطير المعلومة)، اعتمادا على آراء تم الحصول عليها عن طريق المقابلة مع مجموعة من الفاعلين في هذه القضية من اجل الوصول إلى فعالية إدارية وتحسين خدمة جمع النفايات بغرس سلوك ايكولوجي دائم.

[1] **Mireille balais& Stéphane Martineau**. (2007), L'analyse inductive générale :description d'une démarche visant à donner un sens à des données brutes,Quebec,pp3-5.

أما فيما يخص مصادر جمع اعتمدنا على الكتب، المقالات، المجلات و المواقع الرسمية ، بالإضافة إلى ما وجدناه في الإطار النظري للدراسة و محاولة المقارنة بما هو موجود في الواقع من خلال دراسة الحالة اعتمادا على معلومات ثانوية مجمعة بتقارير و أخرى أولية أساسية تم تجميعها عن طريق المقابلة.

7.تقسيمات البحث: تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، الفصلين الأول والثاني للدراسة النظرية أما الفصلين الأخيرين للدراسة التطبيقية.

تناولنا مقدمة ثم في الفصل الأول تطرقنا لنشوء المقاربة السلوكية في الاقتصاد من خلال التطرق إلى تحليل العقلانية التامة للانسان الاقتصادي "homoeconomicus " وتبيان محدوديتها من خلال الانتقادات الموجهة لها ثم تطرقنا الى نشاة الانسان العلمي(اجتماعي) homo-sapians،و بعدها سلطنا الضوء على الاقتصاد التجريبي كحقل جد مهم في الاقتصاد في السنوات الاخيرة، و انهينا الفصل بالتحيزات المعرفية كعوائق لأمثليه القرار.

أما الفصل الثاني تضمن الاقتصاد السلوكي و حكومة السلوك ، تطرقنا فيه إلى ماهية الاقتصاد السلوكي، نظرية الوكز و نموذج تغيير السلوك" **TNS Behaviour Change** " ، كل هذا لتبيان كيفية عمل حكومة السلوكات وتوضيح الأثر الايجابي لانتهاج المقاربة السلوكية في مجال تفعيل التدخل العمومي.

أما الفصل الثالث فتطرقنا إلى عرض أهم التجارب الدولية فيما يخص سياسة الوكز و نموذج **TNS Behaviour Change** في مجالات مختلفة لتأطير سلوكات الأفراد نحو تحقيق الفعالية والمقارنة بين هذه التجارب، و كانت الدول مختارة حسب ظهور المقاربة و أيضا المجال العمومي المعني بالتجربة و من ثم كانت للقطاعات الحساسة كالصحة و البيئة مجال كبير في الدراسة.

و في الفصل الرابع و الأخير قمنا بدراسة تطبيقية تقوم على جمع البيانات و المعلومات من الإدارات العمومية المسؤولة عن مجال تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها و التي هي ظاهرة العصر في العديد من الدول، و ذلك بتحليلها عن طريق تقييم السياسات التي توضع كحل لترشيد سلوك المواطنين بما يتماشى مع تفعيل هذه السياسات وبالتالي تحقيق الفعالية الإدارية، اذ بينا أهم التحيزات المعرفية و أثرها على السلوك السلبي المتمثل في الرمي العشوائي وهل يتم استعمال سياسات وكز تعتمد في وضعها على نموذج TNS لتغيير السلوك نحو سلوك ايكولوجي دائم يتضمنها اقتراح نموذج للألية الوكز وننهي دراستنا بخاتمة تكون فيها الإجابة على فرضيات الدراسة و بعض التوصيات.

الفصل الأول: تحليل المقاربة السلوكية في الاقتصاد

تمهيد:

حسب النظرية الاقتصادية التقليدية فان نظرية الاختيار العقلاني تفترض انه أمام تعدد التفضيلات لاختيار ما فان العقلانية و المصلحة الذاتية للرجل الاقتصادي « **homooeconomicus** »تفترض تعظيم المنفعة الذاتية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان دخول المنهج التجريبي للاقتصاد بالاعتماد على علم النفس الاجتماعي والمعرفي ادى الى انتقاد الافتراضات التي بنيت عليها نظرية الاختيار العقلاني، مما أدى إلى ظهور انتقاد لعقلانية الرجل الاقتصادي بظهور ما يعرف بالتحيزات المعرفية المؤدية إلى إعاقة فعالية اتخاذ القرار الفردي و الذي بدوره يؤثر على فعالية القرارات العامة. يندرج هذا التطور ضمن ما يعرف بالمقاربة السلوكية للاقتصاد.

و منه سنتطرق في هذا الفصل إلى نشوء هذه الأخيرة بتبيان كيفية الانتقال من فرضية الرجل الاقتصادي إلى وجود الرجل الاجتماعي بالنسبة لبناء النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في المبحث الأول ، في المبحث الثاني نتطرق إلى الاقتصاد التجريبي كحلقة جد مهمة في هذا التغير بإدخاله لعلم الاقتصاد حيز التجريب و فك الابهام عن العديد من الظواهر الاقتصادية أما في المبحث الثالث فيكون محتواه شرح وجود التحيزات المعرفية كعائق لأمثلية الاختيار لدى الفرد و ذكر اختلافها بين تحيزات متعلقة بالشخصية و اخرى مكتسبة من البيئة الخارجية.

1.تحليل المقاربة السلوكية في الاقتصاد:

1.1.الانتقال من الانسان الاقتصادي "homoeconomicus " إلى الانسان العلمي homo sapiens:

1.1.1.الانسان الاقتصادي«homoeconomicus» :

1.1.1.1ماهية الرجل الاقتصادي:

1.1.1.1.1.مفهوم الانسان الاقتصادي:يقصد بالرجل الاقتصادي أو التشاركي هو كل فرد يسعى إلى تحقيق أقصى رفاه ممكن، ويدعى بالتشاركي لكونه يعتمد على نموذج اقتصادي مشترك أساسه تحقيق أقصى منفعة ممكنة" بالرغم من القيود التي يواجهها الفرد، ومن ثمة يعتبر النموذج السائد للتعبير عن السلوك البشري بين الاقتصاديين وساد أيضا في العلوم الاجتماعية الأخرى من خلال ما يسمى بنظرية الاختيار العقلاني[1].

يمكن فهم هذا المفهوم "**homo economicus** " بالعودة إلى:

- **أعمال john Stuart Mill:** في معالجته لبعض التساؤلات في الاقتصاد السياسي سنة 1848، حيث كتب« **الاقتصاد السياسي لا يعالج الفرد بطبيعته بل بعد تعديله من طرف الدولة، ولا حتى من سلوكه داخل المجتمع وإنما تعتبره كائن يرغب في امتلاك الثروة وله القدرة على تحديد أمثل الطرق للحصول على هذه الأخيرة، فالدولة تتنبأ بالظواهر الاجتماعية التي تحقق الثروة فهي تجرد الفرد من العاطفة وأي دافع أو محفز باستثناء تلك المبادئ التي ترغب في الثروة ألا وهي النفور من العمل والرغبة في التمتع مما يؤدي إلا زيادة التكلفة » .**

قام Mill بوصف المجتمع على أساس النزعة الفردية أي التأكيد على الفرد في حد ذاته وليس على النظام الاجتماعي فضلا عن الإنسان الطبيعي وقد اعتمد المبدأين التاليين:

- العقلانية التامة.
- المصلحة المادية الذاتية.

على الرغم من أن فكرة الرجل الاقتصادي كانت ل**Mill** إلا انه قد تم تبنيها من قبل العديد من المفكرين قبله[2].

[1] **Jérôme Gautié**, (2007), « L'économie à ses frontières (sociologie, psychologie), Quelques pistes », Revue économique (Vol. 58), p. 927-939. DOI 10.3917/reco.584.0927, pp933-934.

[2] **Steven D. Levitt & John A**,(2008),Homo economicus Evolves Author(s):. List Source: Science , New Series, Vol. 319, No. 5865 (Feb. 15,), pp. 909-910 Published by: American Association for the Advancement of Science Stable URL: http://www.jstor.org/stable/20053364 Accessed: 18-07-2016 21:21 UTC,p909.

▪ **انتقاد فكرة جون ستيوارت ميل:** شهد مصطلح homooeconomicus أهمية كبيرة في صياغة النظريات الاقتصادية إلا انه تعرض لعدة انتقادات من طرف منتقدي Mill في المدرسة التاريخية (Persky,1995)، حيث كان انتقادهم لكون أن Mill لم يأخذ بعين الاعتبار الجانب العاطفي لطبيعة الفرد في وضعه للنموذج[1]. وفي ما يتعلق بالانتقاد الثاني، (J.K.Ingram) وصف Homoeconomicus بأنه قد تم خفض إنسانية الفرد و قد اقر بان **"المال يصنع الحيوان "** أي ان الانسان يمكن ان يتاثر بالعديد من العوامل من بينها العوامل المادية، معتمدا في ذلك على منهجية النزعة الفردية و فرضيات طبيعة الأنا الإنساني التي تعود إلى ما يسمى بمدرسة "الأنانية" .

أيضا في أفكار **ماندفيل** (1705) نجد انتقاد ثالث، من ناحية أخرى يقول أن حب الذات يمكن أن ينتج نتائج غير مرغوب فيها وبهذا المعنى ماندفيل يصبح سابق لآدم سميث لتحقيقه في طبيعة وأسباب "ثروة الأمم" (1776) في تفسير توجه الفرد لمسارات العمل بأنانية ذاتية و تأثره بشعوره تصبح ناشئة على الصعيد المجتمعي[2].وفي الواقع فكرة الانسان الاقتصادي ليست جديدة بل استمرار للعديد من البحوث لكن تجريد **ميل** للإنسان واعتماده لنموذج homoeconomicus جعله واحداً من النماذج الأكثر نفوذا في العلوم الاجتماعية.

2.1.1.1.1.نموذج الانسان الاقتصادي: أول نموذج كان في أواخر القرن 19 من طرف الحديين Menger،Walras و Jevons ،حيث قاموا بصياغة أفكار Mill إلى بديهيات أصبحت فيما بعد أساس الافتراضات الاقتصادية وتم استخدام الرياضيات لاختبار تلك الفرضيات –ومن ثم نشوء الاقتصاد الجزئي- رسميا في الاقتصاد.

وكان مشكل الاختيار عند الأعوان الاقتصاديين سواءا كانوا مستهلكين، منتجين اوالدولة ممثلة في مؤسساتها هي مجموعة من الإجراءات A لمجموعة من الاحتمالات S ومن ثم تحقيق مجموعة من النتائج Cو هذه الإجراءات والنتائج تتوقف على الاحتمالات. ومن ثم فان هناك علاقة وحيدة بين الأفعال أو الإجراءات والنتائج، ومع تطور الاقتصاد كعلم ومواكبة لمشكل الندرة لدى الرجل الاقتصادي ظهرت

[1] **Carlos Rodriguez. Jan and Irene Van Staveren** .(2009), homo economicus, Handbook of Economics &Ethics, may,p1

[2] **Alexis Garapin**. (2009), « Rapprocher l'Homo Oeconomicus de l'Homo Sapiens. Vers une théorie des jeux réaliste et prédictive des comportements humains », Revue d'économie politique (Vol. 119), p. 1-40. DOI 10.3917/redp.191.0001,p4.

هناكتصورات يعتمد عليها حيث نجد أن الفرد له مجموعة من التفضيلات P المحددة لنتائج C وتؤخذ بعقلانية من طرف الفرد من خلال اتخاذ القرار نجد لها الخصائص التالية[1]:

1-**التكامل:** حيث هناك تكامل بين النتائج على الرغم من وجود تفضيلات لدى الفرد بحيث في بعض الأحيان c_0 ,c_1كلاهما نتيجتان متكاملتان إلا انه من الممكن أن يفرق الفرد بينهما في الاختيار.

2-**التعدي:** بحيث إذا كانت c_0مفضل عن c_1وc_1مفضل عن c_2إذا من الطبيعي أن تكون c_0مفضل عن c_2[2].

الاختيار يكون بطريقة عقلانية بحيث يعتبر صنع القرار بتخمين تفضيلات P لها علاقة بأفعال التي تؤدي إلى نتائج مثالية ، وكل ذلك يمثل عن طريق دالة المنفعة و التي تبين هي الأخرى الاختيار الأمثل بتحقق أقصى منفعة للرجل الاقتصادي، هذا في حالة توفر المعلومات حول التفضيلات الموجودة اما في حالة عدم توفر المعلومة فقد اقر كل من Von-Neumann & Morgenstern على أن الاختيار الأمثل هو الذي يعظم المنفعة المتوقعة[3] و تعرف هذه النظرية على أنها تحدد كمية التفضيلات لموضوع ما من اجل اختيار جد محدد، لأجل هذا فهي تحدد منفعة Ui بنتيجة Ci لدالة أرباح يمكن تحققها.

- بحيث منفعة الاختيار المحددة هي مجموع منافع كل نتيجة لاختيار ما كما يلي:

$$\sum_0^i ui(gi) \times \text{pi}.$$

مواجهة لمواضيع عديدة فان المختارة منها هي التي تحقق أقصى منفعة، فمن المستحيل أن نجد موضوعين لهما نفس المنفعة، لكن من اجل الحفاظ على إمكانية وجود اختيار عقلاني –أقصى ربح - فان دالة المنفعة لابد من أن تحترم عدة نقاط:

- لابد من مقارنة المنافع بين خيارين.
- التفضيلات تكون متعدية.
- إضافة خيارات بديلة لا تغير التفضيلات التي أنشئت بالفعل.
- في حالة الأخذ بخيارين لهما نفس النتائج، الاحتمالات والأرباح فان الاختلاف بينهم هي المنفعة المتوقعة وليست النتائج.

[1] **Roger Guesnerie.** (2011) ,« Rationalité économique et anticipations rationnelles », Idées économiques et sociales /3 (N° 165), p. 7-14. DOI 10.3917 /idee.165.0007, p7.
[2] **Carlos Rodriguez**. Jan and Irene Van Staveren, op,cit ,pp4-5.

مع هذه القيود فان المنظر **Morgenstern–*VonNeumann*** يقر بأنه يمكن تحديد المنفعة النهائية لكل اختيار وتكون قصوى وبالتالي إصدار قرار نهائي.[1]

3.1.1.1.1.نظرية الاختيار العقلاني:ترتكز نظريات الاختيار العقلاني بالافتراض الذي يقول أن البشر عقلانيون ويبنون أفعالهم علي ما يرون انه أكثر الوسائل فعالية لتحقيق أهدافهم. في عالم نادر الموارد فان ذلك يعني الوزن المستمر لخيارات الوسائل في مقابل خيارات الغايات ثم الاختيار من بينها ومن هنا جاء المصطلح الاختيار العقلاني.[2]

هذا النوع من النظريات مرتبط في الغالب بعلم الاقتصاد ويمكن التعبير عن هذا المنظور بالملاحظة العادية « **هناك ثمن لكل شيء ولكل شيء ثمنه** » . هذا لا يعني أن قضايا الاقتصاد التقليدية مثل الإنتاج التوظيف وبيع البضائع هي الحقائق الوحيدة والمهمة لتفسير السلوك الاجتماعي، بالأحرى يقترح منظروا الاختيار العقلاني أن أفضل طريقة لفهم الكثير من سلوك الناس تجاه بعضهم البعض هي أن ننظر لأولئك الناس علي أنهم متخذي قرار عقلانيين في عالم يتميز بالندرة.

الفكرة الأساسية في نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory) هي أن أنماط السلوك في المجتمع تعكس الاختيارات التي يقوم بها الأفراد في سعيهم لزيادة المنفعة ،الفائدة وتقليص الخسائر وبالتالي التكلفة، بمعني آخر يتخذ الناس قراراتهم حول أفعالهم بمقارنة تكلفة وفائدة أنواع مختلفة من خيارات الفعل لذلك تنمو أنماط السلوك داخل المجتمع نتيجة لتلك الاختيارات.

ومنه نظرية الاختيار العقلاني تركز علي الفاعلين الذين ينظر إليهم على أن لهم مقاصد محددة وان أفعالهم تهدف إلي تحقيق أهداف وغايات معينة ضمن خيارات محددة، تهتم هذه النظرية بحقيقة أن الفرد يقوم بأفعاله من اجل تحقيق أهداف تنسجم مع التسلسل الهرمي لخياراته كما أنه يسعى إلي تحقيق اكبر قدر من المنافع والفوائد. وعلى الرغم من أن نظرية الاختيار العقلاني بدأت بالتركيز على مقاصد الفرد لكنها تشير إلي نوعين من القيود علي اختياره:

- النوع الأول من القيود يتمثل في ندرة الموارد ومنه الذين لهم وفرة في الموارد يستطيعون تحقيق أهدافهم بسهولة أما الذين لهم موارد اقل أو من هم بدون موارد إطلاقا يكون تحقيق الأهداف بالنسبة لهم صعبا إن لم يكن مستحيلا، وعلى علاقة بندرة الموارد مسألة تكلفة الفرصة فعند السعي من اجل

[1] **Karl Cardinal Lehmann& Eveque de Mayence**,(2008),la part d'ombre de «l'homo oeconomicus de la nécessité d'une éthique de gestion intégrative et utile à la vie, l'académie Catholique ,p6.
[2] **Herbert A.Simon.** (1978), rational decision-making in business organizations, journal of economic sciences USA, pp343-344.

تحقيق هدف معين قد ينظر الرجل الاقتصادي إلي تكلفة إمكانية تفويت تحقيق الهدف الذي يليه في الترتيب من حيث الجاذبية.

- النوع الثاني من القيود يتمثل في المؤسسات والهيئات القائمة على تنظيم حياة الفرد في شتى المجالات، هذا النوع من القيود يستمر طيلة حياة الفرد ويتمثل في مختلف القوانين والتشريعات الاجتماعية بحيث هذا النوع من القيود يعمل على تضييق الخيارات المتاحة للرجل الاقتصادي وبالتالي مردود أفعاله[1].

إضافة إلى ما تقدم هنالك قضيتان تكتسبان أهمية خاصة في نظرية الاختيار العقلاني فالأولي تتعلق بآلية التجميع حيث أن مجموعة من الأفعال الفردية تتحد لتكون خيار جماعي أما القضية الثانية هي أهمية المعلومات في مسالة اتخاذ الخيارات العقلانية، فقد أصبح من المسلم به أن كمية ونوعية المعلومات المتاحة على درجة عالية من التغير وان هذا التغير يمارس تأثيرا عميقا علي خيارات الفاعلين.

ويري أن تفسير الاختياري العقلاني الكاف للفعل يكون بناءه كما يلي:

- يجب أن يوضح أن الفعل هو الوسيلة الوحيدة والأمثل لتحقيق رغبات الفرد بافتراض المعتقدات.
- الفعل يكون عقلانيا إذا استوفي ثلاثة شروط هي:
- أن يكون الفعل هو الوسيلة الأفضل لتحقيق رغبات الفرد بافتراض اعتقاداته عن العلاقة بين الغاية والوسيلة والأمور الواقعية الأخرى.
- الاعتقادات نفسها يجب أن تكون الاعتقادات الأمثل بافتراض أن المعلومات المتوفرة للفردثابتة، وهذه الاعتقادات يجب أن لا تشوه بالأخطاء الناتجة عن معالجة المعلومات أو تلك الناتجة عن التحيزات الدافعية.
- كمية المعلومات أو بمعني أدق كمية الموارد التي أنفقت في الحصول علي المعلومات يجب أن تكون هي أيضا المثلى بافتراض الاعتقاد المسبق للفرد عن حسابات الربح والخسارة لعملية الحصول علي المعلومات وأهمية القرار بالنسبة له[2].

اما بالتحدث على الاختيارات الجماعية أو على الصعيد الاجتماعي كوجه أخر لنظرية الاختيار العقلاني تعمل اقتصاديات الرفاه على تعظيم الرفاهية من خلال تخصيص الموارد وتحقيق الفعالية التي عرفت من طرف العالم الاقتصادي Pareto وعرفت بأمثليه Pareto و التي تدلي انه من المستحيل أن تحسين حالة فرد ما تكون دون تفاقم حالة فرد آخر. ويستمد مبدأ Pareto من نموذج السوق الحرة. وعلى افتراض أن

[1] **Alexis Tsoukias**. (2002), de la théorie de la décision à l'aide à la décision, pp1-6.
[2] **Groupe de la banque mondiale**. (2015), pensée, société et comportement, rapport sur le développement dans le monde, p5.

للأفراد حرية الاختيار وحرية التصرف، يكون لكل مشارك في السوق الحرية في إبرام معاملات في السوق، أو أن يقرر عدم القيام بذلك، هذه الحرية تضمن أن كل معاملة في السوق سوف تمثل تحسنا في كفاءة Paretoوعلى النقيض من ذلك.

2.1.1.نشوء مصطلح الانسان العلمي homo sapiens

1.2.1.1.تحليل Richard H. Thalerللانسان الاقتصادي:

أهم ما تطرق إليه **RichardH.Thaler_** في تحليله للانسان الاقتصاديhomoeconomicus" أن الخلل في التوقعات الاقتصادية ككل عدم استعمالها لعلم النفس، وهذا ما يؤدي إلى وضع تنبؤات خاطئة حيث ان الفرد و الذي هو محل الدراسة الاقتصادية لا يمكن ان يحدد له سلوك و نموذج واحد فبطبعه له عدة مميزات فهو متفائل مثلا له تفكير مرتبط بالتمني وهنا يمكن أن نقول انه لا يهمه الصالح العام و إنما هدف أي فرد هو الوصول إلى الفكرة المتنبئ بها اي التي يتمنى تحقيقها، و كذلك ما يجعل الأمر أكثر خطورة الثقة المفرطة بالنفس هذا ما يزيد المخاطرة بالتنبؤات اضافة الى اثر الإجماع الخاطئ و هو الاعتقاد أن الناس يفكرون مثلنا تقابلها لعنة المعرفة اذ يكون باعتقادنا بعد رسوخ معلومات لدينا أن الجميع يعرفها.

ومن ثم فان الاقتصاد ككل لم يكن مبني على افتراضات صحيحة وانه لم يتغير تماما، بني سلوك الانسان الاقتصادي على فرضيتين الأولى انه يولى البدائل في اختياراته بصورة خطية و الثانية هي التعدي في البدائل على حسب منفعته ،هذان الفرضيتان تعرضتا للنقد و كان مصدر العديد من الأفكار التي ادت إلى ضرورة اعتماد الانسان العلمي في الافتراضات الاقتصادية[1] :

1. لقد شهد نصف القرن العشرين إدخال العديد من العلوم الاجتماعية في الاقتصاد مما أدى بالاقتصاديين إلى المقارنة بين العديد من النماذج والتعمق فيها لمعرفة أوجه التشابه ونقاط القوة والضعف هذا ما أدى إلى اكتشاف أن الرجل الاقتصادي ذكاؤه محدود مقارنة بأذكى المنظرين الاقتصاديين الذين قاموا بوضع النماذج الاقتصادية منها نموذج HE.
2. تفترض النظرية الاقتصادية بوضعها لنموذج الرجل الاقتصادي أن الفرد يقوم بحل المشكل باتخاذه للقرار من الوهلة الأولى، ولكنه قادر على تصحيح الخطأ بسرعة وهو يتأثر بعوامل البيئة الموجود فيه بمواقف عديدة وبالتالي فهنا نجد نموذجين نموذج بسيط سهل لا يستحق التعلم من اجل اتخاذ القرار و نموذج مركب جد صعب يحتاج إلى التعلم لاتخاذ القرار.

[1] **Roger Guesnerie**.(2011), « Rationalité économique et anticipations rationnelles », Idées économiques et sociales (N° 165), p. 7-14. DOI 10.3917/idee.165.0007, p7.

3. إن ما درس من نوع بشري من طرف الاقتصاديين الكلاسيكيين و من ثم تحديد نموذج HE من جهة غير متجانس بحيث نجد هناك أفراد عقلانيين صائبين للمرة الأولى في وضع قراراتهم ويمتازون بالسرعة ومن جهة اخرى هناك ما يسمى بأشباه العقلانيين "quasi-rational" فهم يحتاجون إلى التعلم والتدرب لاتخاذ قرارا معين و اعتبروا معيقين اقتصاديا و هذا غير صحيح [1].
4. رأي **Richard H. Thaler** أن الاقتصاديين سيدرسون الإدراك المعرفي وذلك عن طريق ما يعرف بالعقلانية المحدودة والتي تفتح المجال لمعرفة كيفية اتخاذ القرار في ظل الظروف الغير عادية وبإعطاء أهمية إلى العوامل النفسية ودورها في الاختيار مثل الحدس وجاذبيته في صنع القرار تعتبر حكمة نفسية مهمة لابد من التطرق لها، أيضا هناك تحيزات بذاكرة الفرد تؤدي إلى قرارا سيئ و بالتالي نتائج سيئة.
5. لابد من التفرقة بين النظريات النموذجية والتي تعتمد في أساسها على العقلانية وبالتالي الاختيار العقلاني والنظريات الوصفية المحددة للاختيار الحقيقي و هذا ما تم تحديده من طرف علماء النفس وأكدوا على أهمية النظريات الوصفية التي تعطي أهمية لجميع سلوكات الأفراد الحقيقية دون افتراض.
6. الاهتمام المتزايد بالمشاعر لدى الرجل الاقتصادي مع مرور الوقت سيؤدي إلى أخذهم بعين الاعتبار من طرف المنظرين الاقتصاديين و قد اعتمد ذلك من قبل العديد من الاقتصاديين[2].

هذه الافتراضات الستة التي اقر بها **RichardH.Thaler** تبين و بكل بساطة أن الرجل الاقتصادي ما هو الا حالة معينة للرجل الاجتماعي العلمي و تبدو منطقية، و ذلك بالتركيز على النماذج الاقتصادية الوصفية المبنية على تصورات أكثر واقعية للعملاء الاقتصاديين توسع حتما القوة التفسيرية للنماذج و من بين احد الأسباب المؤدية إلى اعتماد الاقتصاد على النماذج التقليدية التي تعتمد على العقلانية المفترضة لكونها سهلة مقارنة بالنماذج السلوكية التي تقترب من العقلانية و تراعي الشعور المعرفي الإنساني .

[1] **Richard H.Thaler**. (2000), from homo economicus to homo sapiens , journal of economic perspectives, volume 14,N1, ,pp134-140.
[2] **Delphine Van Hoorebeke**. (2007.), contagionné mo-décisionnelle : projet d'étude par économie expérimentale ,CIRANO, Montréal,

2.2.1.1.نظرية الإدمان العقلي في اتخاذ القرار: Beckerو Myrphy

هناك بعض التجارب الاقتصادية أدت إلى تبيان نقاط الضعف في نموذج الرجل الاقتصادي واعتبرت كانتقاد داخلي أما الانتقادات الخارجية فكانت من طرف العلوم الاجتماعية تحديدا في افتراضات أن نموذج HE لم يولي اهتماما لدور المشاعر لدى الفرد في اتخاذ القرار[1].

لقد قام الاقتصاديون و لفترة في وضعهم لنماذج سلوكات الأفراد دائما بتقليص المشاعر و ذلك تحت افتراض استقرار التفضيلات تحت ما يسمى بالعقلانية التامة، إلا أن بعض البحوث في علم الأعصاب أكدت أن صنع القرار له علاقة كبيرة بإحساس الفرد ، على حسب بعض الاقتصاديين أن الأحاسيس تنقسم إلى مشاعر الغيرة،الندم، خيبة الأمل، مشاعر متوقعة (الخوف ،الأمل) و مشاعر تكون بالتفاعل مع ما فعله الآخرين (الغيرة) ناهيك عن المشاعر الاجتماعية و كلها تدخل في نمذجة زمنية لاختياراتنا مثلا نجد أن مستهلكي المخدرات يزيدون في استهلاكهم يوما بعد يوم للإشباع مشاعرهم التي يحسون بها في حين نجد المدخن عند سماعه بوفاة ذلك المدمن على المخدرات يتأثر بفعل ذلك و يترجم هذا التأثر في اختياراته باستهلاك المزيد من السجائر خوفا منه على صحته.

نظرية الإدمان العقلي (TAR) التي تم اكتشافها من طرف Becker و Myrphy في 1988 كان لها ترحيب كبير من طرف الاقتصاديين لأنها قدمت ظاهرة تحديد السلوك و هي الإدمان و التي تشرحه في مكونين: الاعتماد والتعود واللذان يعتبران كقوتين متعاكستين بحيث الاعتماد يعكس فعل المستهلك الحالي لرفع المنفعة الحدية للاستهلاك المستقبلي لاستهلاك وحدة من سلعة المدمنة و عليها فان الشعور باستهلاك وحدة إضافية يرفع مع الوقت، أما التعود فيبين أن أثار استهلاك سلعة مدمن عليها يقل حسب كمية السلعة المستهلكة بصيغة أخرى فان الكمية المستهلكة من طرف المدمن تكون حسب مستوى الإدمان[2].

Becker و Murphy قاموا بتطوير نموذج للأفراد لتعظيم منفعتهم في مجموع دورات الحياة على أساس أن المخزون يبين اثر الاستهلاك في فترة مضت على الاستهلاك الحالي[3]. من جهة أخرى فرضية العقلانية التامة على أساس نظرية الإدمان العقلاني تعطي للأفراد قدرة التقييم الصحيح لاحتمالات التعود لمجموعة من الأحداث الممكنة، المعالجة الحقيقية لهذه التقديرات تفترض عدم وجود أي تكلفة.

[1] **West de savoir**.(2015), l'économie comportementale, metwtow,p11.
[2] **Marysia Ogrodnik**. (2015), « Apports de la psychologie à l'analyse économique des comportements adductifs », Revue française d'économie /4 (Volume XXX), pp 19-23.
[3] **Sophie Massin**. (2011), « La notion d'addiction en économie : La théorie du choix rationnel à l'épreuve », Revue d'économie politique (Vol. 121), p. 713-750. DOI 10.3917/redp.215.0713, p726.

كثرت التساؤلات حول ردود الأفعال بالنسبة للفرد في اتخاذ القرار من العقلانية التامة إلى العقلانية بالإدمان ليصل الأمر إلى تدخل علم النفس لتفسير ذلك حيث اقرKahnemanفي ما يخص الأنظمة المعرفية للفرد أن العون الاقتصادي يستعمل نظامين لاتخاذ الموقف أو القرار[1].

[1] **Daniel Khaneman**. (2003), maps of bounded rationality: psychology for behavioral economics , the American economic review ,december,p1450-1451.

الشكل رقم (1): الأنظمة المعرفية على حسب Daniel Khanman

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى المرجع

Kahneman, D., & Frederick, S. (2002). Representativeness revisited: Attribute substitution in intuitive judgment. In T. Gilovich, D. Griffin, & D. Kahneman (Eds.), Heuristics and biases: The psychology of intuitive judgment. New York: Cambridge University Press,p52.

من اجل توضيح ما تم ذكره في الشكل رقم(1) المتعلق بالأنظمة المعرفية فمثلا بالنسبة للنظام المعرفي الأول كمثال يقوم بحساب العمليات السريعة (3ضرب3) أو معالجة المشاكل اليومية في العمل، أما النظام الثاني فيقوم بالعمليات الصعبة (18 ضرب 18) أو اتخاذ قرار من اجل السفر إلى بلد بعيد هذا

كمثال وقد أكد علماء النفس أن الإنسان يستعمل النظام الأول لاتخاذ قراراته في مختلف المجالات بما في ذلك القرارات الاقتصادية[1].

و بما أن النظام المعرفي الأول له الخصائص التالية: سريع ، آلي ، بطيء التعلم ، عاطفي ..الخ هذا ما يجعله عرضة للعديد من العوامل التي تأثر سلبا على اتخاذ القرار كالمشاعر ، التحيزات الحدس، الاختصار العقلي ...الخ، كل ذلك يؤدي إلى اللاعقلانية إن صح التعبير في اتخاذ القرار مما يؤثر سلبا على المنفعة الشخصية والعامة لان السلوك المنتظر هو الذي تتبناه النظرية الاقتصادية التقليدية و إطلاقها العنان للعقلانية التامة ونمذجة ما عرف بالرجل الاقتصادي **Homoeconomicus** في حين انه لابد من رؤية الفرد على انه رجل اجتماعي علمي **homo sapiens**.

[1] **Daniel Khaneman**, (2003),op.cit, pp1450-1451.

2.1.الاقتصاد التجريبي:

1.2.1.ماهية الاقتصاد التجريبي:

1.1.2.1.مفهوم التجريب في الاقتصاد: الطريقة التجريبية كانت لمدة طويلة وسيلة الملاحظة التجريبية و تميز العلوم السلوكية بحيث تهدف هذه الطريقة إلى خلق بيئة مسيطر عليها لتمثيل السلوك الاقتصادي وتقوم على الملاحظة التجريبية وتفسير النتائج[1].

ظهر الاقتصاد التجريبي في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، و من بين أهم الأعمال المقدمة في تلك الفترة أعمال JohnVonNeuman و OskerMorgenstern في «نظرية اللعبة و السلوك الاقتصادي في الفترة من 1944- 1947 ، أيضا وضعت قبل ذلك نظرية تدعى " مناقضة Saint Petersbourg" اكتشفت من طرف Nicholas Bernoulli في 1738.ومن جانب تطبيق التجريب عند النفسانيين لم تكن مفاجأة لان التجارب الأولى كانت على الظواهر الاقتصادية من خلال فتح النفسانيين العمل في علم القرار، ومن ثم تفطن الاقتصاديون لضرورة التقرب من علماء النفس من اجل تحقيق هدف دراسة الحدود بين العلمين خاصة في مجال صنع القرار.

في هذا التفاعل القائم بين علم النفس والاقتصاد يشرح بالتفصيل نشوء السياق التجريبي في الاقتصاد وبالأخص في الحداثة التي شهدها الاقتصاد الجزئي في 1950 سمحت بمعالجة في إطار جديد لسلوكات الأعوان الاقتصاديين والذي وجد أصل هذا النشوء[2].

- الاقتصاد التجريبي يعتبر من ابرز التطورات المنهجية في الاقتصاد باعتماده على طرق تجريبية[3] ، في سنوات الثمانينات أكد Paul Samuelson على ضرورة التجريب في الاقتصاد حيث كتب:

"لا نستطيع ان نحقق تجارب مسيطر عليها مثل الكيميائيين أو البيولوجيين و لكن نحن مثل علماء الفلك نقوم تحديدا بالملاحظة".

و قد أكد الكثير من الاقتصاديين على عدم القيام بالتجريب في الاقتصاد لكونه علم نظري تطبيقي إلا أن الأمور تغيرت و أصبح الاقتصاد التجريبي أساس العديد من الاقتصاديين المعاصرين[4] مثل Ariel Rubinstein والذي اقر أن نجاح الاقتصاد التجريبي ليس مجرد حديث و إنما الاقتصاد التجريبي ادخل

[1] **Nicolas Jacquemet, Olivier L 'Haridon, Isabelle Vialle**.(2014), Marcher du travail, évaluation et l'économie expérimentale, Revue Française d'Economie, Association Française d'Economie, , XXIX (1), pp.189-226..cairn.info,01082352>, p2.

[2] **Daniel Serra**. (2012), un aperçu historique de l'économie expérimentale :des origines aux évolutions récentes ,Laboratoire Montpelliérain d'Economie Théorique et Appliquée, document de recherche, P4.

[3] **Nicolas Jacquemet, Olivier L'Haridon & Pierre Morin**. (2013), l'Economie expérimentale et comportements : introduction. Revue Française d'Economie, pp.197, p1.

[4] **Emmanuel Petit**. (2013) l'expérimentation en économie : méthode et principes, Montesquieu, p7.

العديد من التغييرات في الاقتصاد، و قد تعددت مجالات التجريب في الاقتصاد و كانت نظرية صنع القرار أكثر المجالات المعتمدة له[1].

كما يساهم الاقتصاد التجريبي من خلال إمكانية اختبار بعض الفرضيات أو التنبؤات النظرية من جهة وبعض التغيرات في بيئة الأعوان الاقتصاديين في تخفيض التكاليف مقارنة بالتكاليف المحددة حسب المناهج التقليدية من جهة اخرى.

فالاقتصاد التجريبي هو منهجية تستعمل الفرضيات المعممة في دراسة السلوك الاقتصادي وذلك باختبار صحة التساؤلات الاقتصادية وعموما تتم في مخبر وتكون حول السلوك الملاحظ عوضا عن السلوك المفترض بإدماج عوامل سلوكية و نفسية تدخل و تأثر على القرارات الاقتصادية، وذلك بدراسة نظريات علم النفس التي تدرس عملية الاختيار لدى الفرد و العوامل المؤثرة عليه و التي لم يتطرق لها في النظرية الاقتصادية التقليدية لما لها أهمية كبيرة في عملية صنع القرار[2].

2.1.2.1.حقل الاقتصاد التجريبي:

الفكرة الأساسية للتجريب هي مقارنة عينة تجريبية مع عينة للمراقبة، النموذج الأصلي هو اختبار دواء جديد أو طريقة علاج جديدة، فعينة التجريب هي من تأخذ الدواء الأصلي في حين الفئة المراقبة تأخذ دواء بديل هناك طريقتان لضمان أن اختلاف الملاحظات بين العينتين يعودان إلى اثار العلاج[3]. أما في الوسط الحيوي أو في المختبر، في الأول تم تعيين عشوائي لنصف الأفراد حيث طبق عليهم العلاج والنصف الآخر تقبلوا الدواء الوهمي، في الحالة الثانية قامو بالتجربة في بيئة مراقبة من اجل صناعة حالة بشروط حقيقية وكلتا الطريقتين لها إيجابيات وحدود بحيث التجربة في المخبر (vitro-in) تسبق عموما التجربة في الميدان (in vivo).

قام الاقتصاديون بمتابعة منطق التطور أي إعطاء الأولوية للتجربة في المخبر ومن ثم إخراجها للميدان وتعتبر التجربة في المخبر هي الأولى والأكثر أهمية في حقل الاقتصاد التجريبي[4]. تجسيدا للفكرة السابقة قام الاقتصاديون التجريبيون بالعديد من الإجراءات الأكثر شيوعا كاستعمالهم مخبر خاص بالمواضيع

[1] **Nicolas Eber& Marc Williger**.(2012), l'économie expérimentale, La Découverte ,paris , ,p3.

[2] **Paul de cicita, andrew Macdonald et André downs**. (2011), contribution de l'économie comportementale a l'étude d'impact de la régulation et des politiques, Note d'information sur les politiques,gouvernement du canada , P3.

[3] **Arno Riedl.**(2010), Behavioral and Experimental Economics Do Inform Public Policy : Source:FinanzArchiv / Public Finance Analysis , Vol. 66, No1. , pp. 65-95 Published by:Mohr Siebeck GmbH& Co. KG Stable URL: http://www.jstor.org/stable/40913246 Accessed: 03-06-2016 20:25 UTC,pp67-68.

[4] **Cedric Lesage**. (2000), L'EXPERIMENTATION DE LABORATOIRE EN SCIENCES DE GESTION. DE 1`eme congress de L'AFC, France.

المعنية بالتجريب موصول بشبكة إعلام ألي من اجل السماح بمراقبة الاتصالات بين المواضيع وحفظ المعطيات بطريقة شاملة. المجرب يسجل القرارات المتخذة في المواضيع المعالجة والأرباح المحققة تدريجيا ويقيس تقدم التجربة، كل هذه المعطيات لمواجهة الفرضيات التي يتم اختبارها[1]. ومن أهم ما يمكن أن يتميز به حقل الاقتصاد التجريبي ما يلي:

1. التجربة، لابد من أن تحوي اختبار تجريبي لنظرية آو أكثر تحديدا لصحة فرضية سلوك معين.
2. يجري الاستعمال أكثر مرونة من النموذج الرياضي بحيث يسمح بالبحث عن معارف جديدة.
3. ينشئ مساعدة خاصة في القرار الاقتصادي عن البحث في محاكاة عمل السوق.
4. بالنسبة للأساتذة التطبيق التجريبي للاقتصاد يتطلب نوعيات بيداغوجية جيدة لفتح المجال أمام تقديم الطالب لنماذج اقتصادية ملخصة[2].

يفرض الاقتصاد التجريبي مناهجه في حقول أخرى للتحليل الاقتصادي مثل نظرية اللعبة، الاقتصاد العمومي والاقتصاد الصناعي ...الخ، وكل ذلك من خلال اختبار النظرية الاقتصادية[3].

2.2.1.أهداف الاقتصاد التجريبي:

بعد معرفة منهجية التجريب في الاقتصاد واهم النقاط التي لابد من التطرق لها حتى نقول أننا بصدد تجربة اقتصادية نأتي الآن لمعرفة ما الغاية أو الأهداف التي وراء الاقتصاد التجريبي؟ .

اقر العديد من الاقتصاديين أن هناك عموما ثلاث أهداف كالآتي: اختبار نظرية، خلق معارف جديدة وثالثا وأخيرا المساعدة في صنع القرار مبينة في الشكل رقم(2).

[1] **Nicolas Eber & Marc Williger**,(2013) op.cit, pp4-6.
[2] Emmanuel Petit.(2013), op.cit, p9.
[3] **Rodolphe Buda**. (2007) ,une bref hostorique de l'economie expérimentale, munich personal Repec Archive, université de Paris 10, Online at. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/4130/ MPRA Paper No. 4130, posted 18.

الشكل رقم(2): أهداف الاقتصاد التجريبي

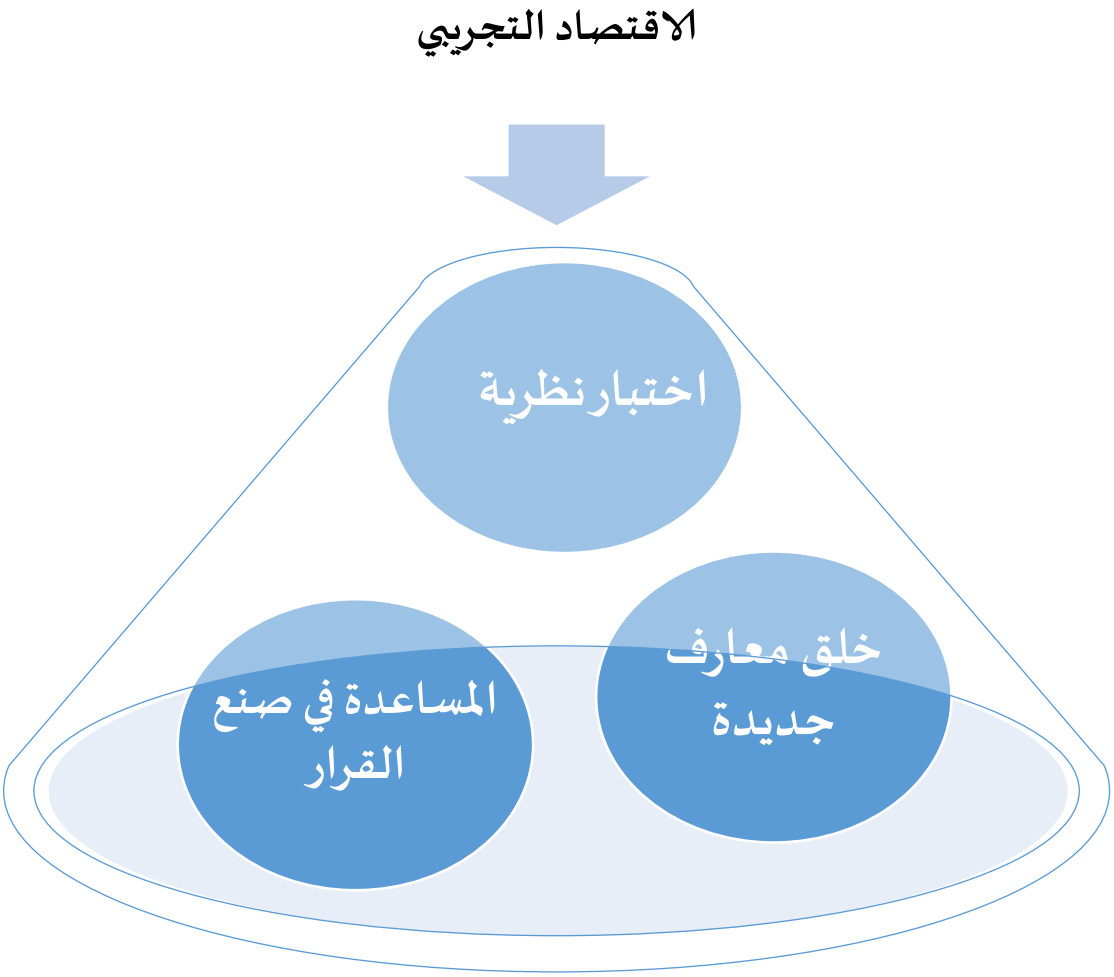

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع **Rodolphe Buda**. (2007)op.cite,p34,

1.2.2.1.اختبار النظرية: الهدف الأول و الأساسي للتجريب هو القدرة على إنتاج و بطريقة محافظة على فرضيات النظرية المراد اختبارها بشرط مراقبة المحيط لتوفير الشروط الملائمة، و اختبار نماذج نظرية هو الشوط الفاصل للنظريات المنافسة، بالاعتماد على التداخل بين النظرية المراد اختبارها و الحقيقة التي يتوصل إلى توضيحها[1].

2.2.2.1.إنتاج معارف جديدة: في بعض الحالات النظرية المعالجة تكون غير مبنية على فرضيات قوية مما يصبح التجريب عامل مهم لتحسين فهم الظواهر المعالجة تحت هذه النظرية باستعمال المنهج الاستقرائي وهذا نجده كثيرا في علم النفس، في حين يقابلها في الاقتصاد منهج علمي أو بالأحرى منهج فرضي-

[1]**Garapin A.**(2009), Rapprocher l'Homo Oeconomicus de l'Homo Sapiens. Vers une théorie des jeux réaliste et prédictive des comportements humains, Revue d'économie politique, Volume 119, p. 1-40.p2

استنتاجي(hypothético-déductive) ومن ثم العمل بالمنهج ألاستنتاجي لتشكيل الفرضيات من خلال الملاحظات التجريبية.

بعض الاقتصاديين يقترحون أن عند تأسيس نظرية على معطيات وبطريقة ما غير علمية فهذا عكس الحقيقة.

نتائج الاقتصاد التجريبي في بعض الأحيان تتعارض مع التوقعات النظرية مما تأخذ الباحثين إلى افتراض نماذج جديدة لسلوك الأعوان الاقتصاديين مثل انعدام الخطأ في قرار الأعوان الاقتصاديين.

3.2.2.1.المساعدة في صنع القرار: الهدف الثالث هو يعود للهدف المعياري للعلوم الاقتصادية عامة والاقتصاد التجريبي خاصة بحيث التجريب ينير صانع القرار، Charles Plott كان أول من نبه لاستعمال الاقتصاد التجريبي كأداة للمساعدة في صنع القرار ،فيما بعد أكد من طرف احد الباحثين الاقتصاديين على أهمية المنهج التجريبي لغاية المساعدة و تحسين فعالية الأسواق الداخلية للطب في الولايات المتحدة الأمريكية (عملية شراء بعض الأجهزة الطبية).

وهكذا يتم تحديد هياكل جديدة للسوق يتم اختبارها قبل تطبيقها، الاقتصاد التجريبي وضع للإجابة على العديد من الأسئلة التي تم طرحها من طرف مؤسسات خاصة مثال عن ذلك مراكز البحث من اجل دراسة تشكيل الأسعار، التمهين الاستراتيجي وإجراءات التفاوض عن طريق المعلومات في الأسواق بالإضافة إلى تجارب في كيفية الاستثمار[1].

3.2.1.تطور الاقتصاد التجريبي:

1.3.2.1. تجارب قبل 1960:نشأ الاقتصاد التجريبي عقب الحرب العالمية الاولى كان نتيجة تجمع مجموعة من المبادرات التي ظهرت في عدة مجالات، كانت الأعمال التجريبية الاولية" proto-expérimentaux" من طرف علماء النفس وعلماء الاقتصاد اغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية وهناك بعض المبادرات في اروبا بالتحديد ألمانيا.

- Thurstone (1931) يعتبر واحد من أهم علماء النفس في عصره،وهو أول من أجرى تجربة على الاختيارات الفردية بإطار محدود في شيكاغو أنهاها في مناقشات مع زميله "الخبير الاقتصادي" Henry Schultz ونشر عمل رائد في التقديرات الإحصائية لدالة الطلب، حيث اعتبر Thurstone أن مفهوم منحنى التفضيلات المستخدمة في نظرية الاقتصاد الجزئي لا تملك في الواقع أي أساس تجريبي ،حيث كان

[1] **Claude Montmarquette**. (2010) « L'économie expérimentale au service des politiques publiques : exemple des politiques de l'éducation », Idées économiques et sociales (N° 161), p. 24-28. DOI 10.3917/idée.161.0024,p25.

لديه فكرة لمحاولة "مرونة" تجريبية لمنحنيات التفضيلات الفردية بإخضاع الفرد إلى مجموعة الاختيارات الثنائية بين تشكيلات مختلفة من السلع أو الخدمة.

- أول تظاهرة علمية مكرسة للنهج التجريبي في دراسة عملية صنع القرار في سانتا مونيكا بولاية كاليفورنيا عام 1952 بمجموعة من الباحثين من **جامعة ميشيغان**، ونشرت نتائج أعمال هذه الحلقة الدراسية الطويلة بعد شهرين، شارك فيها علماء الرياضيات وعلماء النفس وعلماء الاقتصاد ل RAND Corporation التي تم تأسيسها في 1948 لتنوير السياسة و عمليات اتخاذ القرار للجيش الامريكي باعتماد البحث التطبيقي، تم نشره من قبل Thrall, Coombsو Davis (1954).

كانت معظم هذه الأعمال نظرية أكثر منها تجريبية معالجة لمشاكل صنع القرار الفردي بنظرية اللعبة هذا الحدث لعب بطريقة غير مباشرة دور محفز في ظهور الاقتصاد التجريبي[1].

- في الولايات المتحدة، البحوث التجريبية موجودة أصلاً في عدد قليل من الجامعات أو مراكز البحوث: جامعة هارفارد، ومؤسسة راند في سانتا مونيكا، جامعة بنسلفانيا، جامعة ميشيغان، وجامعة ستانفورد وجامعة كاليفورنيا في بيركلي، بوردو، كارنيجي.

في جامعة هارفاردEdward Chamberlin ، اجرى الخبير الاقتصادي الصناعي التجارب الأولى في الأسواق حيث تخيل بروتوكولا تجريبيا مبتكر، بهدف توضيح اختلالات نظام الأسواق التنافسية (Chamberlin 1948) مع طلابه وهو الأول من قام ببناء سوق المنافسة الكاملة في إحدى الغرف.

لاحظ Chamberlin أن نتائج التجربة (46 سوق اختبرها مع الأسعار تختلف اختلافاً كبيرا) بينت اختلاف عن التوازن الذي تعرفه نظرية المنافسة الكاملة في النظرية الاقتصادية القديمة بحيث السعر المتوسط للمعاملات كان أعلى مما كان متوقعا بالنظرية الاقتصادية التقليدية و الكمية المتبادلة أقل من االكمية التي تنبأ بها على حسب نظرية المنافسة التامة، حيث وجد الملاحظات تتفق مع النظرية الخاصة بالمنافسة الاحتكارية.

- في وقت لاحق، قام الإحصائي Frederik Mosteller في جامعة هارفارد أول تجربة للاختيارات الحقيقية في بيئة محفوفة بالمخاطر، استجابة لنقد حاد لتجربة Thurstone (1931) من طرف Wallisو Friedman سنة (1942)، بحجة أن الاختيارات المطلوبة في المواضيع كانت افتراضية بحتة. وكان منهج هذه الدراسة اقرب بكثير لدراسة Thurstone سنة 1931 على الرغم من أن القرارات محفوفة بالمخاطر وفي حالة عدم التأكد.

[1] **Daniel Serra**. (2012), op.cit., pp753-755.

- في تجربة Mosteller و Nogee (1951)،في مواجهة اليانصيب لمعالجة المسائل المالية، كانت إما المشاركة أو لا في اليانصيب والأسلوب هو ملاحظة القرارات المتخذة حسب كل مسالة نتيجة للتغييرات في احتمالات الفوز ومنه من الممكن بناء دوال المنفعة للأعوان الاقتصاديين تجريبيا وأن التوقعات تستند على هذه الدوال ، بيد أن دراسة تجريبية لمايو (1954) ، من الممكن حتى في حالة التأكد "التماس" التفضيلات المتعدية في بعض المواضيع، في انتهاك لواحدة من بديهيات نظرية المنفعة الترتيبية ، في الواقع كان الهدف من هذا العمل الرائد لاختبار قدرة التنبؤ لمفهوم التوازن غير التشاركي كما تخيله John Nash ،بضع سنوات في وقت لاحق (1961) Daniel Ellsberg قام بأول تجربة في القرارات الفردية في بيئة غير مؤكدة.

في الوقت نفسه، في جامعة بنسلفانيا طبيب نفساني Siegel entreprend تعهد بالتعاون مع الخبير الاقتصادي Lawrence Fouraker تجارب مبتكرة في مسألة التفاوض بشأن حالات الاحتكار الثنائي واحتكار القلة، مع فكرة استخدام المهارات التي ثبت تجريبيا في علم النفس الاجتماعي لعلاج هذه المسائل المهمة المتعلقة بالنظرية الاقتصادية .

اضافة الى انخراط Ward Edwards في عمل تجريبي متعلق بنظرية المنفعة المتوقعة في جامعة ميشيغان، وخلق نظرية القرار "السلوكية"، هذا النفساني اثر تأثيراً حاسما على واحد من طلابه Amos Tversky ، الذي أصبح من رواد 'الاقتصاد السلوكي' فيما بعد[1].

في الوقت نفسه، في جامعة كاليفورنيا، Berkeleyو Austin Hoggatt (1959) خبير اقتصادي متخصص في عمليات المحاكاة بالحاسوب، قام بالتجارب الأولى في أسواق احتكار القلة في نفس الوقت بنى أول مختبر لإدخال الإعلام الآلي في الاقتصاد التجريبي.

- من بين جميع رواد الاقتصاد التجريبي في الولايات المتحدة في الخمسينات، Vernon Smith الذي نفذوا أبحاثه الأولى في الأسواق التنافسية في منتصف الخمسينات في جامعة بوردو، كما رحبت الولايات المتحدة بمعهد كارنيجي للتكنولوجيا مجموعة من البحوث المتعددة التخصصات في علم النفس المنظمات.

أيضا Herbert Simon أثر بطريقة غير مباشرة على نشأة الاقتصاد التجريبي أساسا كمصدر للإلهام لبعض الأعمال التجريبية مكرسة لدراسة عوامل "العقلانية المحدودة" في عملية صنع القرار.

في ألمانيا نهاية الخمسينات كان كل من Heinz Sauermannو Reinhard Selten مساعدون في جامعة فرانكفورت قاموا بدراسات تجريبية على قضايا التفاوض وأسواق احتكار القلة في مناخ عدم اليقين،هذه

[1] **Nicolas Jacquemet, Olivier L 'Haridon**,(2013),(, op,cit,p8

المجموعة ربما تعد الوحدة الأولى في العالم بشكل دائم مخصص للبحث في الاقتصاد التجريبي بحيث يركز على تطوير اقتصاد التقنيات التجريبية.

في هذا الاستعراض المقدم للتجارب التي ميزت نشوء الاقتصاد التجريبي علينا أن نذكر أخيرا بحدث بارز قام في أوروبا في عام 1952 في مؤتمر كان موضوعه اتخاذ القرار في الاقتصاد إذ تم تنظيمه من طرف Allais Maurice في باريس بحضور جميع الأخصائيين الرئيسين للمشاركة في المؤتمر الذي من شأنه أن يكشف عن مفارقة Allais التي أصبحت أكثر شهرة من نظرية المنفعة المتوقعة[1].

التجارب السابقة ركزت على ثلاثة مواضيع واسعة النطاق حتى أيامنا هذه: القرارات الفردية سواء في حالة اليقين، بيئة محفوفة بالمخاطر أو في حالة عدم اليقين هذا من جهة، اما من جهة أخرى القرارات في حالة التفاعل بين عدد صغير من الوكلاء في شكل ألعاب سواء صراحة أو ضمناً في دراسة حالات الاحتكار الثنائي أو احتكار القلة .

2.3.2.1. تجارب بعد 1960 :مرة أخرى**vernou Smith** في جامعة بوردو بعد نجاحه في ستانفورد بدأ بوضع منهج منظم للشروط التي تضمن أهمية التجريب في الاقتصاد، ووفر في الوقت نفسه سلسلة من الندوات حول تجارب في السوق ولكن أيضا حول الاختيار الفردي أو بالنسبة للجماعة في شكل ألعاب، و في عام 1964 و 1965، جنبا إلى جنب مع العديد من الزملاء نظم معهد للتكنولوجيا في **Pittsburgh**كبداية لمجموعة أعمال أولية في الاقتصاد التجريبي.

قبل نهاية الستينات، نشرت المجلات الرئيسية و هي Econometrica و "مجلة الاقتصاد السياسي مقالات باستخدام هذا الأسلوب الجديد في التحقيقات الاقتصادية، التجريبيون الأوائل نشروا أعمالهم في مجلات اقتصادية متخصصة جداً أو مجلات علم النفس ما يعادل عشرة من المقالات المنشورة سنويا.

في عام 1975، غادر Smith جامعة Massachusetts للانضمام إلى جامعة d'Arizon أين انشأ أول مختبر Economic Science Laborator .

- في ألمانيا، وبالنظر إلى التعاون بين Selten وHoggatt طور الاقتصاد التجريبي بقيام علاقات حقيقية مع التجريبيون الأميركيين حتى أوائل s1980، وكان معظم الأعمال حول قضايا القرارات والألعاب، بما في ذلك مشاكل التفاوض، أساس هذه الأعمال فكرة "العقلانية المحدودة " موجهة أساسا نحو دراسة العمليات السلوكية.

[1] **Daniel Serra**.(2012). opt.cit,pp764-765.

- في فرنسا، في منتصف1950 ،Allais Maurice اهتم مرة أخرى بالمنفعة المتوقعة. ومن ثم مسؤولا عن تشكيل مجتمع متعدد التخصصات من المنظرين والتجريبيون الذين رسخوا من خلال إنشاء مؤسسة المنفعة ومخاطر المجتمع ، وبعض الأعضاء بدءوا في تطوير نماذج بديلة للفائدة المتوقعة، مستوحاة في معظمها بالأدلة التجريبية.

من بين أشكال التعاون التي ولدت في السبعينات، واحد منهم يستحق الذكر لما كان له تأثير كبير على تطور الاقتصاد التجريبي في الثمانينات، منذ عام 1969، بدأ AmosTversky بتعاون مع Daniel Kahneman في الجامعة العبرية في قضايا الحكم وصنع القرار لدى الفرد، وتوسيع نطاق هذا التعاون بضع سنوات في وقت لاحق بزيارة للجامعة " أوريغون" مع سائر علماء النفس حول فرضية عقلانية البشر في النظرية الاقتصادية، مما أدى إلى فصل جزئي للمجتمع بولادة 'الاقتصاد السلوكي' عشر سنوات فيما بعد[1]،بعد ولادة غير منظمة ومتعددة التخصصات للغاية، مسيرة بطريقة صعبة وطويلة لاقتصاد التجريبي أكثر من علم النفس من خلال بناء مبادئ منهجية أساسية في أواخر 1970 جاهزة لتكون موضع ترحيب في التيار الاقتصادي.

[1] **Daniel Serra**.(201 3) opt.cit,pp.13-16 .

3.1.التحيزات المعرفية كعوائق لأخذ القرار الاقتصادي:

1.3.1. علم النفس المعرفي والسلوك :

العلاج المعرفي السلوكي كما تدل عليه تسميته راجع في أصله إلى ميدانيين متميزين في العلاج النفسي هما النظرية السلوكية والنظرية المعرفية.

1.1.3.1.النظرية السلوكية:« Behavioral Theory » إن نشوء النظرية السلوكية يعود إلى سنوات 1950 و1960 وكانت نقطة الأساس انطلاق العلاج المعرفي السلوكي فيما بعد، لكن السلوكية نفسها تمتد لتاريخ قبلي طويل. يعود تاريخه انطلاقها إلى العالم واطسون عام 1913 الذي قام بنشر موضوع بجريدة تحت عنوان" علم النفس حسب النظرة السلوكية" و من ضمنها أعمال Pavlov من خلال "الاشراط الكلاسيكي" (السلوك اللاإرادي المثار من طرف المنبه 1927) و كذا نماذج "الاشراط المثير" ل Skinner (تعزيز آو إطفاء السلوك الإرادي من خلال تتبعه 1938).

و تركز السلوكية على ملاحظة السلوك الخارجي و إهمالها للعمليات العقلية الداخلية و مع تطور النظرية السلوكية و تركيز على ملاحظة السلوك الخارجي و إهمالها للعمليات العقلية الداخلية ومع تطور النظرية السلوكية قام المختصون بالعديد من المجهودات لتطبيق أعمالهم في مجال العلاج النفسي Glass &arnkoff1992 .

ومن خلال هذه الأمثلة المبرزة استخدم "دان لابس" بتكرار المقصود للسلوكات وكذا العلاج بالمنعكس الشرطي من خلال الممارسة المباشرة للسلوك في مواقف خاصة ، كذلك ظهور بعض الأساليب مثل التحكم في القلق بالإضافة الى الأعمال التي قام بها Skinner في إدارة السلوك بالتدريب[1].

2.1.3.1.النظرية المعرفية: « cognitive théory » إن التسلسل التاريخي لمكونات العلاج المعرفي السلوكي يعود إلى الفلسفة وبعدها إلى علم النفس باعتباره علما استقل حديثا عن الفلسفة، فالتصور الأساسي في علم النفس المعرفي هو أن نظرة الفرد للعالم من حوله تكون حسب الخبرات التي اكتسبها في حياته كان مثيره التفكير الفلسفي الإغريقي مثل أفلاطون الذي أعطى مفهوم لعالم المثل، حيث كان يرى انه موجود بين العقل و ما هو مقدم كحقيقة في هذا العالم.

كما أن الفلاسفة في القرن السابع والثامن بنو نظرتهم عن العالم من خلال أن الفكرة القائلة "**العقل يحدد الوقائع**" و هذا ما توصل إليه Descartes من خلال مفهومه "انأ أفكر إذا أنا موجود" و فكرة Kante "**العقل يصنع الطبيعة**".

[1] **كلثوم بالميهوب** ،(2009)،تقييم فعالية العلاج المعرفي السلوكي في علاج الاضطرابات النفسية ،دار النشر DGRSDT، ص ص29-30.

أما علم النفس الحديث فجاءت مقاربات معرفية كرد فعل على النظرة الضيقة لعلم النفس السلوكي التي لم تعطي أهمية للعمليات المعرفية الداخلية فقد اعترض bandoura سنة 1969 على مبادئ السلوكية الكلاسيكية و أشار إلى أهمية العمليات الداخلية في تغيير و تعديل السلوك.

من جهته Albert Ellis's جاء ب **'العلاج العقلاني الانفعالي'** أي أن الأفكار تتحكم في المشاعر والأحاسيس و يعتبر هذا المفهوم الذي جاء به أصل قيام النظرية المعرفية الحديثة.

3.1.3.1.الدمج بين النظريتين: بدأت أنواع أخرى من العلاج المعرفي في الظهور تمزج بين جزئيات العلاج السلوكي و المعرفي بحيث أول تعديل معرفي سلوكي ظهر بعد منتصف 1970 يتضمن أسلوب التطعيم لمواجهة القلق المستقبلي بحيث يتم تدريب العقل الفردي على تقليد المهارات و من ثم تطبيقها من اجل مواجهة موقف خارجي.

هذه المقاربة المعرفية كان لها الفضل الكبير في علاج السلوكات غير المرغوب فيها مثل تقنية إعادة بناء النظام المعرفي التي يتعلم منها التحكم في الأحكام الداخلية أي الأفكار بعدها يعيد التحليل العقلاني لهذه الأفكار من خلال تكرار السلوك أو التدريب.

إلى هنا يبدو أن كل الطرق العلاجية السلوكية والمقاربات المعرفية متطورة على خطين متوازيين و من ثم اندماجهما ليشكلا ما يعرف بالعلاج المعرفي السلوكي الحديث فعندما يؤدي التغير المعرفي إلى التغير في السلوك النشاط و التغذية العكسية هي أساس فهم الفرد للعمليات المعرفية السلوكية[1].

ومن ثم فان العلاج المعرفي السلوكي هو عملية تعليمteaching ، تدريب coaching،و تعزيز السلوكات الإيجابية بحيث يساعد الأفراد في التعرف على الأنماط والمعتقدات المعرفية والانفعالات التي ترتبط بالسلوك. كما يهتم بالتفاعلات كيف نفكر، نشعر، ونتصرف وهذا ما أثر بالإيجاب في أفكار العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين سعو فيما بعد بمحاولة انطباق ما تم معالجته في علم النفس المعرفي على سلوكات الأعوان الاقتصاديين التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية يصعب حلها بالطريقة الاقتصادية الكلاسيكية.

2.3.1. التحيزات المعرفية: اقر Khanman في ما يخص الأنظمة المعرفية للفرد أن العون الاقتصادي يستعمل نظامين لاتخاذ الموقف آو القرار ، و أشار إلى أن التنسيق بين النظامين يؤدي إلى مناهج اكتشاف تؤدي إلى تحيزات معرفية تكون كعوائق لأمثليه القرار[2].للحفاظ على النمو العقلي لا يتعلق بالتقدم خطوة بخطوة، فأغلب الوقت يحدث النمو الشخصي من خلال القفز، هنا تتجسد بعض أسوأ الاختصارات

[1] **Lioba Wrth & Feitz Strack, JensForster**,(2002),certainty and uncertainty:the two faces of the hindsight bias, organizational behavior and human decision processes,p323.

[2] **Jean-Paul Codol,** (1988),« Qu'est-ce que le cognitif ? », Hermès, La Revue 1988/3 (n° 3), p. 172-178.p173.

الذهنية (تدعى التحيزات المعرفية) وهي الأشياء التي تعيقنا عن رؤية التغير الذي نريده حيث تشوه واقعنا وتخبرنا بأن نقرر في مدة طويلة حين يكون علينا أن نسرع السرعة.

سبق و أن ذكرنا أن النظام المعرفي الأول هو المسؤول عن اتخاذ معظم القرارات و سمي أيضا بالعقل البديهي إلا أنها غالبا ما تكون هذه القرارات منتجة لأخطاء تتزامن مع النظام المعرفي الثاني لتبيان هذا يوضح الرسم البياني في الشكل رقم (3)ما سبق ذكره.

الشكل رقم (3): يوضح تمثيل التحيز المعرفي

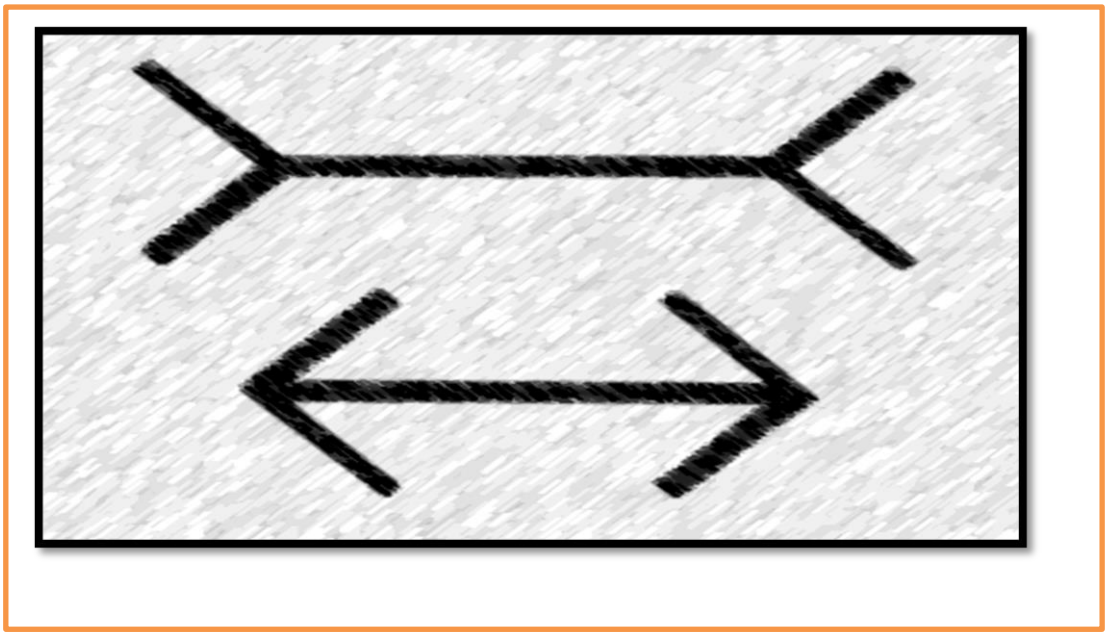

المصدر: tpeesperance2010.e-monsite.com/pages/iii-les-illusions-d-optique.html

يوضح الشكل رقم (3) آن الخط العلوي يبدو أطول من الخط السفلي، الآن لو أخذنا قطعتين من الورق واستخدمناها لتغطية "الزعانف" على جزء الخط السفلي سوف نكتشف آن كلا الخطين لهما نفس الطول كما هو موضح في الشكل رقم(4).

الشكل رقم (4):تأكيد وجود التحيز المعرفي

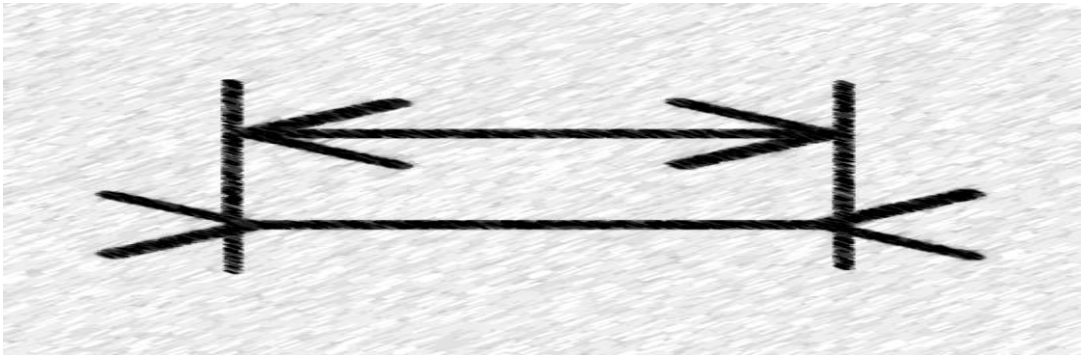

المصدر:tpeesperance2010.e-monsite.com/pages/iii-les-illusions-d-optique.html

حسب الشكل رقم(4) نجد ان العقل يعرف أن الخطوط لها نفس الطول لكن النظام المعرفي الأول أو ما يسمى بالعقل البديهي يراهما مختلفان الشكل رقم(3)، هذه الظاهرة اكتشفها Kahneman و هي أن البشر في كثير من الأحيان يكونون عرضة للوهم المعرفي وهو ما يعرف باسم التحيزات المعرفية تنجم عن استخدام الاستدلال أو نتيجة اختصارات عقلية[1].

التحيز المعرفي إذا هو عملية معرفية في غالب الأمر تؤدي بالافراد نحو قرار غير موضوعي الخطوة الأولى هي ذ أن نتطرق إلى التحيزات باختلافها و التي تكون عرضة لأمثليه القرار ، و نبين ذلك في الشكل رقم(5)

[1] **مهدي عطية موحي الجبوري** ،(2014)، التمويل السلوكي و دوره في القرارات المالية ،مقال في مجلة بابل للعلوم الإنسانية، العدد 3، ص ص788-789.

الشكل رقم (05):أنواع التحيزات الداخلة في عملية صنع القرار

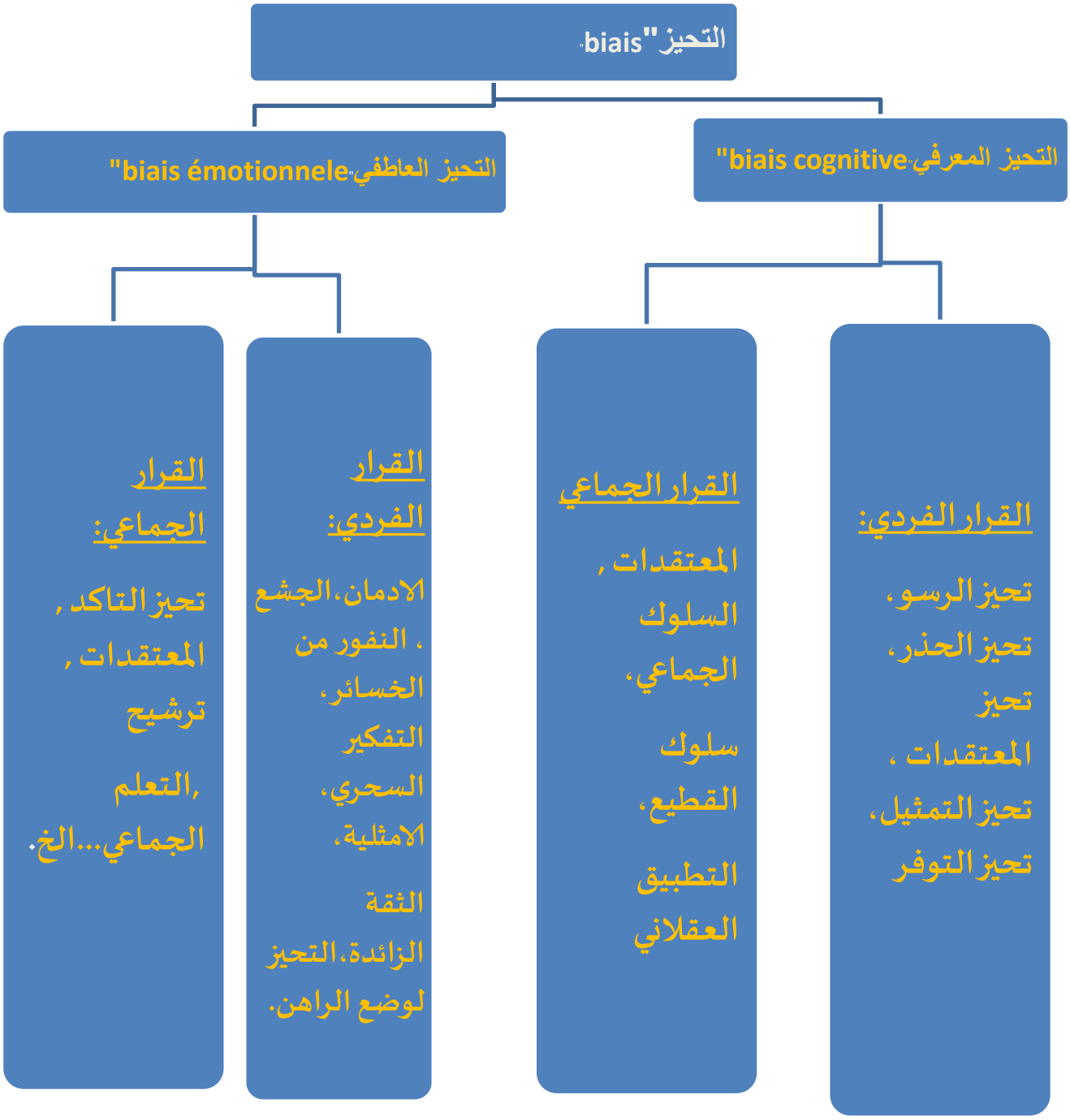

المصدر: Gérard Charreaux, (2005), « Pour une gouvernance d'entreprise «comportementale » Une réflexion exploratoire... », Revue française de gestion (no 157), p. 215-238. DOI 10.3166/rfg.157.215-238,p219.

من بين التحيزات الأكثر أهمية والتي لها أثر كبير على اتخاذ القرار ومن ثم الاختيار بالإضافة الى تلقيها اهتمام كبير عقب إدماج المقاربة السلوكية في الاقتصاد ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

1.2.3.1.تحيز الرسو «Biais d'ancrage»: هذا التحيز والذي له أهمية كبيرة في اتخاذ القرار بحيث يتأثر متخذ القرار بسياق عرض المعلومة الأساسية في ما يخص المشكل المطروح، هذه المعلومة الأساسية يمكن أن تكون من مصدر العقلانية كما يمكن أن تكون وليدة للاعقلانية، لكن الأعوان الاقتصاديين يقومون بوضع أحكامهم على حسب المعلومة الأساسية الأولى التي ترسى في النظام المعرفي للفرد الأول ليس دائماً الأفضل، لكن في عقولنا فإن أول جزء معلومات نستوعبه له تأثير خاص.

الإرساء المعرفي الانحيازي هو ميلنا للاعتماد بشدة على الانطباعات الأولية (أو معلومات "الإرساء") عند اتخاذنا القرار بحيث نفكر بنسبية بدلا من الموضوعية[1].

" أغلب القرارات التي نعتقد أننا نقوم بها بعقل صاف، هي في الواقع متحكم بها من قبل اختصاراتنا العقلية."

قد يبدو هذا أقرب لمسألة عشوائية، لكن خذ في اعتبارك تأثير المعلومة الأولى التي تعطى لك قبل اتخاذك للقرار فالشيء الأول الذي نتعلمه يلون كيفية تفكيرنا دائماً بشأن موضوعات المستقبل[2].

2.2.3.1تحيز التمثيل «biais de Représentativité»: يعني أن احتمال الحدث(اتخاذ القرار) يقدر في كثير من الأحيان من خلال مدى تشابه بين خصائص الحدث وخصائص المجتمع و أن الأفراد يتخذون قراراتهم حول موضوع ما بناءا على ارتباط المعلومات المتاحة بخصائص المجتمع الكلي فكلما كان البديل مشابها في خصائصه للمجتمع كلما وقع عليه الاختيار علما أن جميع الاحتمالات الأخرى ممكنة.

يولد هذا التحيز تقييم احتمال حدث معين ليس بالنسبة للمعلومات وقوانين الاحتمال التي تحقق الحدث و إنما في تمثيله في حد ذاته وبطريقة أخرى كيفية تمثيله أكثر بالنسبة للأفراد الآخرين.

نفهم أن العديد من الآليات العقلية تلعب دور كبير في تحديد هذا النوع من التحيز بحيث يعمل الفرد على اتخاذ القرار على حسب تمثيل الآليات المعرفية لديه للمواضيع والإجراءات مثلا لدينا حدثين A وB إذا كان احتمال حدوث الفعلين معا أكبر من احتمال حدوث الحدث A أو B فان الفرد يأخذ الحدثين معا لما لهم من درجة تمثيل كبيرة في الاليات المعرفية للفرد.

[1] **Michel Kaestner**, (2005), prévisions de résultat et réactions : étude de deux sous-réactios sous l'angle du biais d'ancrage, Investors' versus Analysts' Anchoring, pp6-14.

[2] **Emmanuel Flachaire and Guillaume Hollard**, (2006), Une approche comportementale de l'évaluation contingente): Source: Revue économique, Vol. 57, No. 2), pp. 315-329,p319.

من جهة أخرى فان تحيز التمثيل أو التأطير للمعلومة يبين أن ليس للأعوان الاقتصاديين نفس السلوك في اتخاذ القرار في مواجهة لنفس المشكل المبين بعبارات مختلفة و لها تأثير إيجابي متى كانت العبارات الممثلة للحدث إيجابية(ارباح) و العكس صحيح(الخسائر).

ويمكن تبيان هذا التحيز في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (6): منحنى يفسر اثر تحيز التمثيل(التأثر بالمعلومة المعروضة) في اتخاذ القرار

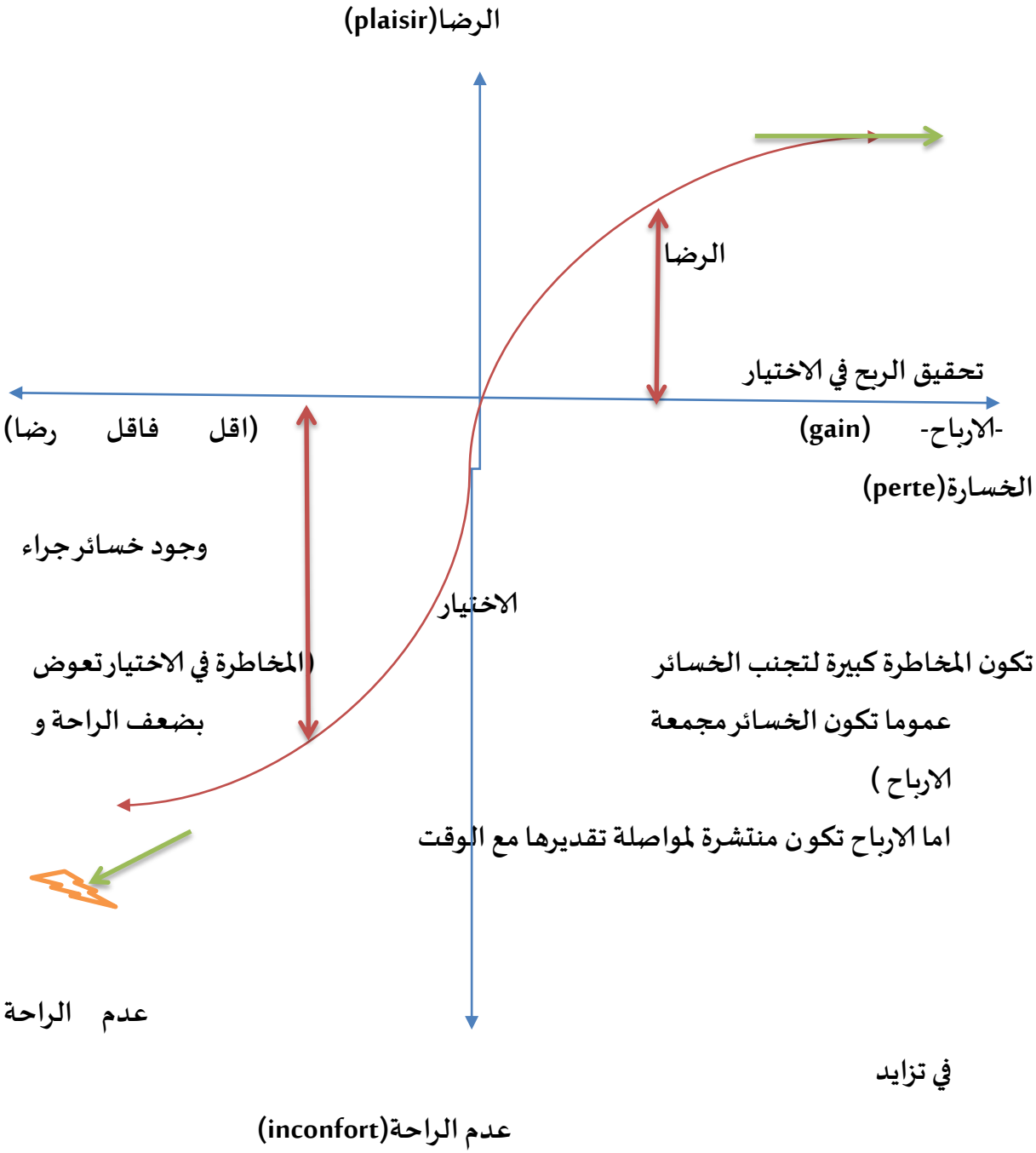

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المرجع Emmanuel Flachaire and Guillaume Hollard, (2006),op .cit,p23

التحليل: من الشكل رقم(6) يتبين لنا أن قيمة المعلومة في عرض المشكل المراد منه اتخاذ قرار ما لها أهمية كبيرة في تحديد نتيجة القرار المتخذ لاختيار ما[1].

أي أن العون الاقتصادي يتأثر بالمعلومات التي يتلقاها أثناء طرح المشكلة أو الاختيار ففي حالة ما إذا كانت المعلومات إيجابية فحتما سيتأثر بهذه الأخيرة و يكون سلوكه إيجابيا في اتخاذ القرار اما في حالة ما إذا كانت المعلومات المقدمة سلبية في طريقة عرضها يؤثر ذلك سلبيا مما ينتج عنه سلوك سلبي في اتخاذ القرار و منه فالعون الاقتصادي يتأثر بالمعلومات التي تمثل حادثة لتبني السلوك مع مرور الوقت يصبح كل ما يشبه هذه الحادثة له نفس السلوك.

3.2.3.1.تحيز التوفر biais de disponibilité: تم اكتشافه منذ عشرين سنة وهو تحيز التوفر وهنا يقوم الأفراد بتقييم الأحداث من خلال تخفيض العملية المعرفية للحساب إلى آلية حكم بسيطة، هذا التحيز تم اختباره تجريبيا.ويكون القرار امثلي إذا ما كانت المعلومات متوفرة لدينا وعندما يرتبط التوفر بتكرار الحدث في الواقع يكون تقدير الاحتمال دقيقا.

أكثر ما يمثل هذا التحيز هو تحيز البروز(الظهور) و تحيز الألفة على حال ما ، أما بالنسبة للتحيز الأول فنعني به تلك النتيجة التي هي وراء الانتباه المحدود لمتخذ القرار و الذي يركز على ما هو ظاهر دون قراءة مابين السطور أي ما هو غير ظاهر، أما بالنسبة لتحيز الألفة و هو أن الأفراد بطبعهم يميلون لسيناريوهات يقومون ببنائها في حياتهم من خلال تجاربهم [2].

3.3.1.تحيزات أخرى متعلقة بشخصية اخذ القرار: بالإضافة إلى ما سبق ذكره من تحيزات معرفية والتي لها أثر في اتخاذ القرار عند الأعوان الاقتصاديين نجد ماله تأثير هو الأخر في أمثليه، بحيث تلعب شخصية المقرر دورا هاما في ذلك، وفيما يلي مجموعة من التحيزات التي تتعلق بمتخذ القرار في حد ذاته.

1.3.3.1.الإرادة المحدودة والأنانية المحدودة: المقصود بها الإرادة المحدودة للأفراد بحيث العديد منهم يقومون باتخاذ قرارات عكس منفعتهم، مثلا في مجال الصحة دائما إذا واصل المدخن استهلاكه للسجائر فهذا يزيد من هلاك صحته وبالتالي عكس منفعته ولكون إرادته محدودة فهو غير قادر على إيقاف استهلاك هذا المنتوج.

[1] **Christophe barraud&Luc Paugam,** elements de finance comportementale ,daufphine université ,paris,pp9-10.
[2] **Marc Deschamps, Samuel Ferey**. (2012), « Economie comportementale et politique de concurrence. Une étude du cas français », Revue française d'économie (Volume XXVII), p. 81-114. DOI 10.3917/rfe.124.0081,p98.

أما فيما يخص الأنانية المحدودة تفسر بكون أن الأفراد يأخذون قرارات على حسب ما يرونه مهم وأخلاقي بالنسبة لهم دون مراعاة الأفراد الذين حولهم وهذا ما عاب النظرية الاقتصادية التقليدية وبين وجود ما يسمى باللاعقلانية إن صح التعبير[1].

2.3.3.1.تحيز الانتباه والثقة الزائدة: الاهتمام عند الفرد هو وليد الانتباه"attension" وقد عرف الانتباه لدى علماء النفس على انه:

أولا: هو عملية اختيار تنفيذية لحدث (اتخاذ القرار) باختيار بعض الخبرات الحسية الخارجية أو الداخلية والتركيز فيها لمعالجتها.

ثانيا: عملية شعورية الأصل تتمثل في تركيز الوعي أو الشعور في مثير معين دون غيره من المثيرات الأخرى والانتباه إليه على نحو انتقائي ريثما تتم معالجته ويمكن لعملية الانتباه أن تصبح عملية أتوماتيكية في حالة الممارسة المكثفة لبعض المثيرات و المواقف حتى تصبح مألوفة و هكذا يمكن تفسير انتباه الأفراد في قرارات معينة حسابا على قرارات أخرى[2].

الأفراد يقعون في أخطاء لان النتائج التي تعودوا تحقيقها كانت بطريقة التكرار وهذا ما غرس لديهم ثقة زائدة إلى حد أن جعلتهم يستغنون عن أراء الآخرين حتى وان كانوا ذوي خبرة وبالتالي التأثير على قرارات المتخذة بالعديد من الأخطاء.

3.3.3.1.تحيز التفاؤل أو التأكيد: يقصد بها الحالة التي يكون فيها متخذ القرار على دراية كاملة بالمستقبل، و إن كان هذا الافتراض نظري بحيث لا يتفق مع الواقع لكن هو مقبول لكونه يبسط تحليل القرار ا و عملية اتخاذه في وكثير من الأحيان يكون متخذ القرار في هذه الحالة متأكد من نتائج القرار المتخذ و هنا الإشكال في أمثليه القرار المبني على توقعات الفرد و يرتكز هنا المقرر في تبرير تأكده بتحقيق أقصى الأرباح و ادني تكلفة[3].

4.3.3.1.النفور من الخطر او الخسارة: يعني ذلك أن الأفراد لهم حساسية كبيرة نتيجة التغيرات السلبية لثرواتهم مقارنة بالتغيرات الايجابية. أي في حالة القرار الذي يرون أن ورائه زيادة في الثروة يقبلون عليه والقرارات التي في احتمالات الخسارة أكثر من الربح ينفرون منها و هذا قد يؤثر سلبا لأنه لا يمكن معرفة جميع المعلومات التي تخص القرار و كم من قرار يظهر انه مربح إلا انه في الحقيقة عكس ذلك.

[1] **Gérard Charreaux**. (2009),droit et gouvernance :l'apport du courant comportemental ,FARGO ,centre de recherche en finance ,architecture et gouvernance des organisations, cahier du FARGO n 1091001 ,p7.

[2] **د. رافع النصير زغلول و د. عماد عبد الرحيم الزغلول** ،علم النفس المعرفي، دار الشروق للنشر،عمان ، ص ص344-345.

[3] **د.حسين بلعجوز**، مرجع سابق،ص129.

5.3.3.1.تحيز للوضع الراهن«Le biais de statu quo» :التحيز للوضع الراهن يقوم على الفعل بحيث يستمر الأفراد في خيار واحد والذي من المفروض انه يحتمل التغيير، وهنا يمكن التركيز على ظواهر التي يتم فيها إسقاط التفضيلات حسب الخيارات التي يحددها الأعوان الاقتصاديين.

والتحيز للوضع الراهن يعمل بالية معرفية جد مهمة في قانون المنافسة خصوصا في القياس أين يكون من الصعب توزيع الأدوار بين منافسين جديدين بحيث تضع النتائج الاقتصادية الكلاسيكية تحت التساؤل لان le statu quo يلعب دور الحاجز أمام دخول منافسين جدد ما يعرف بالحاجز المعرفي[1].

6.3.3.1.مغالطة التكوين«Fallacy of Composition» :ويعتبر هذا التحيز تمثيلا لاعتقادنا الخاطئ أن ما يصدق على الجزء يصدق على الكل ، من الاعتقاد المسلم به أن الجزء له نفس مميزات الكل و ما يؤثر في هذا الأخير يؤثر في الكل ففي الغالب إن طريقة تنظيم الكل الذي يتكون من عدة أجزاء تؤثر في نوعيته بقوة[2].

[1]**Marc Deschamps, Samuel Ferey**,(2012), « Economie comportementale et politique de concurrence. Une étude du cas français », Revue française d'économie 2012/4 (Volume XXVII), p. 81-114. DOI 10.3917/rfe.124.0081,pp94-100.

[2]**د. رافع النصير زغلول و د. عماد عبد الرحيم الزغلول**، نفس المرجع السابق، ص345.

خلاصة: من خلال ما سبق ذكره فان أهم ما يمكن استخلاصه أن الاهتمام بالجانب النفسي الاجتماعي والمعرفي للفرد في الاقتصاد خلق منعرج جد مهم في هذا الأخير انطوى تحت ما يعرف بالمقاربة السلوكية و التي لعبت دورا هاما في تفسير عدة اختلالات اقتصادية كان وراءها قرار الرجل الاقتصادي **homo** «**economicus** » و ذلك في العديد من مجالات الاقتصاد.

حيث تم اختبار النظرية الاقتصادية التقليدية والتي تفسر سلوك الفرد على انه عقلاني يقوم على افتراضات ثابتة (نموذج **homo economicus**) الغاية منها هي تحقيق أقصى منفعة، و كان الاقتصاد التجريبي الحل لاختبار هذه الافتراضات ، إعادة تفسيرها و استنتاج معارف جديدة كانت أهمها و أساسها أن الفرد اجتماعي بطبعه له عوامل تحد من رشده و تؤثر على أمثليه قراراته ، و في هذا السياق كان لابد من الانتقال من النماذج المعيارية التي تركز على أن الفرد عقلاني بالافتراض إلى النماذج الاقتصادية الوصفية المبنية على تصورات أكثر واقعية للعملاء الاقتصاديين كونهم اجتماعيين علميين **homo** « **sapiens** »

و قد أضاف إلى هذا المجال اكتشافات عالم النفس الأمريكيDaniel Khanmen سنة 1979 فيما يخص النظام المعرفي و ازدواجيته إلى نظام سريع تلقائي و هو المسؤول عن اتخاذ القرارات و نظام بطيء يعتمد على التركيز يستخدم في الحالات الصعبة مما أدى إلى كشف الغموض حول القرارات التي يتخذها الأفراد وخصوصا تلك التي تكون في غالب الأحيان ضد منفعتهم ، و هذا راجع إلى وجود عوامل معرفية تتحكم في صنع القرار تعرف بالتحيزات المعرفية « biais cognitives » ، أهمها تحيز الإرساء« Biais d'ancrage »، تحيز التمثيل « biais de Représentativité»و تحيز التوفر« biais de disponibilité » ، كل هذه التغيرات تندرج ضمن ما يعرف بالمقاربة السلوكية و التي لها أهمية كبيرة في الوقت الراهن في الاقتصاد.

الفصل الثاني: الاقتصاد السلوكي وحكومة السلوك

. تمهيد:

اعتبرت العقلانية المحدودة من طرف Herbert Simon 1950 نقطة البدئ بالنسبة لظهور الاقتصاد السلوكي إلى جانب التقدم الذي أحرزه العالم Daniel Khanman 1979 باكتشافه لنظرية الاحتمالات كل في سياق عملية صنع القرار و التي تعد سلوك اقتصادي لابد من دراسته و العمل على تحقيق فعاليته، هذه التطورات كانت أساسيات ظهور الاقتصاد السلوكي وقد تم تبني هذا الأخير في إطار تفعيل السياسات العامة بما يعرف بسياسة الوكز والتي اعتبرت حلقة جد مهمة لتحقيق الفعالية الإدارية في العديد من مجالات السياسة العامة.

من هذا المنطلق ارتأينا إلى التطرق للاقتصاد السلوكي في المبحث الأول و استعراض كل من المعلومات التالية لتوضيح الانتقال من العقلانية التامة إلى العقلانية المحدودة كنقطة أولى، نظرية الاحتمالات و الاقتصاد العصبي في مجال صنع القرار، تبيان ماهية الاقتصاد السلوكي من مفهوم مبادئ و عوامل التأسيس كمبحث ثاني. أما بالنسبة للمبحث الثالث فتطرقنا إلى تطبيقات الاقتصاد السلوكي على السياسات العمومية او ما يعرف بحكومة السلوك بالتطرق إلى التأسيس النظري لسياسة الوكز التي تم اكتشافها من طرف Richard Thaler سنة 2008، ذكر أهم المناهج المتبعة تحت إطارها، وصولا الى أشهر نموذج "TNS Behavior Change" وتبيان مفادها كسياسة عمومية من طرف الحكومات لتفعيل الإدارات العمومية.

2.الاقتصاد السلوكي و حكومة السلوك

1.2.الاقتصاد السلوكي:

1.1.2. الانتقال من العقلانية التامة إلى العقلانية المحدودة:

اعتمدت النظرية الاقتصادية التقليدية للاختيار العقلاني على العقلانية التامة كما تم ذكرها سابقا، وهو أن المتخذ للقرار مهما كان مجال اتخاذه للقرار فهو يتميز بالموضوعية يسعى بذلك إلى تحقيق أقصى منفعة وايضا فهو قادر على معالجة المعلومة في أي وقت وذلك بمراجعة اختياراته على أساس تلك المعلومة.

الهدف الوحيد و الممثل لعقلانية متخذ القرار هو تحديد السلوك الذي يحقق أحسن نتيجة ممكنة وذلك على أساس معايير عديدة كانت محددة وفق النظرية الاقتصادية التقليدية، تم انتقاد هذه الاخيرة مع ظهور اختلالات و استنتاج معايير عديدة تم تبنيها عن طريق الاقتصاد السلوكي في ظل الانتقال من العقلانية الكاملة إلى العقلانية المحدودة و في ما يلي تبيان ذلك:

1.1.1.2. تحليل العقلانية التامة" la rationalité substanstielle": العقلانية التامة هي الفرضية الأولى لبناء النموذج الكلاسيكي للاختيار أو صنع القرار بأفضل الطرق المؤدية إلى أفضل النتائج، مؤسسة على المنفعة الفردية بالرغم من وجود الأنانية و العراقيل لدى الفرد و بالتالي تعد عقلانية ظرفية نظرا للهدف المحدد و من ثم و بحسب المنطق الاستنتاجي فالسلوك عقلاني من الناحية الموضوعية عندما يكون مناسب لتحقيق الأهداف المحددة ضمن الحدود التي تفرضها ظروف و معوقات معينة. في هذا السياق نجد بيئتين بالنسبة لتحديد العقلانية البيئة الخارجية و البيئة الداخلية، إذ تعد الأولى بالبيئة الموضوعية للقيام بصنع القرار أما الثانية فتعد البيئة الذاتية الخاصة بصانع القرار في حد ذاته[1].

تكون المحددات الموضوعية ممثلة في مجموعة الاحتمالات المتعلقة بالفعل ونتائجه و هي محددة مسبقا قبل حدوث القرار في إطار العقلانية التامة، أما المحددات الذاتية و في نفس السياق فهي تتعلق بالبيئة الذاتية و هي محددة مسبقا و معروفة من طرف الفرد و تخص المعلومة ، المعتقدات و الاختيارات الممكنة.

ولكن المستقبل في بعض الأحيان يكون في حالة غير مؤكدة و بالتالي فالفرد يعرض إلى تجاهل الحالة المعنية ويكون الفرد على دراية بالمستقبل سواء في حالة مخاطرة أو حالة مؤمنة، وهنا حقيقة الفرد لا يعرف الفعل الذي لابد من تحقيقه لكنه على دراية تامة بقائمة الأحداث الممكنة، في المقابل تحقيق

[1] **Sophie Béjean,Fabienne Midy et Christine Peyron**, la (1999),rationalité simoinienne :interprétations et enjeux épistémologiques, document de travail, laboratoire d'analyse et de techniques économiques,France,pp5-6.

الحدث يكون مستقل عن قرارات الأعوان الاقتصاديين الآخرين ولكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتعلقة بتكاليف البحث عن المعلومة و غيابها، و بالتالي يكون الفرد على معرفة بالعيوب والنقائص كاملة و تامة، في حين انه يكون المستقبل في حالة المخاطرة إذ كان الفرد على دراية بالحالات الممكنة إلا انه لا يعلم نسبة التحقق لكل حالة[1].

الفرد جوهريا أو ذاتيا عقلاني ذو قدرات معرفية محدودة بالنسبة لاستقبال المعلومات، تحليلها و تطويرها سواء كانت دقيقة أو محتملة، و تعتبر التفضيلات الفردية هي الأخرى ممثلة للبيئة الذاتية للفرد و تكون محددة من قبل و غير قابلة للتغيير ، النظرية الاقتصادية التقليدية للقرار لا تهتم بتكوين التفضيلات و محتواها بل تهتم بما هو مرتبط بديهيا بالمنفعة الفردية و التفضيلات الفردية مفترضة بصورة بسيطة، و دور المعلومة يعتبر كمتغير استراتيجي و محفز لاتخاذ القرار.

- بالنسبة لمحددات البيئة الداخلية فان الفرد دائما يفترض قدرات معرفية محدودة لعلاج المعلومة وبالتالي تحديد التفضيلات و ترتيبها ، و من ثم فان معيار اتخاذ القرار هو الحساب او بعبارة أخرى هو أمثلية النتيجة أي نتائج القرار من خلال تعظيم الدالة الفردية بتحقيق المنفعة الشخصية تحت قيود متجانسة داخلية .

في ما يلي تلخيص أهم المعايير تغير بيئة الاختيار او القرار في ظل العقلانية التامة (الجدول رقم 01)

[1] حسين بالعجوز،(2010)،المدخل لنظرية القرار، دبوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص ص110-111.

الجدول رقم(1):المتغيرات المحددة للبيئة اتخاذ القرار في ظل العقلانية التامة.

الصفة	بسيطة	معقدة
مستقرة	**التاكد:** 1. يوجد عدد قليل من العوامل و المؤثرات في بيئة اتخاذ القرار. 2. تتشابه العوامل و المؤثرات . 3. تبقى العوامل و المؤثرات دون تغير مثل القرار الروتيني.	**المخاطرة:** 1. يوجد عد كبير من المؤثرات و العوامل في بيئة القرار 2. لا تتشابه العوامل و المؤثرات. **3.** تبقى العوامل و المؤثرات نفسها
متغيرة	**بين المخاطرة و عدم التأكد:** 1. يوجد عدد قليل من العوامل و المؤثرات في بيئة القرار. 2. تتشابه العوامل و المؤثرات الى حد ما مع بعضها. 3. تتغير العوامل و المؤثرات بصورة مستمرة.	**عدم التأكد:** 1. يوجد عدد كبير من المؤثرات و العوامل 2. لا تتشابه العوامل و المؤثرات . 3. تتغير العوامل و المؤثرات بصورة مستمرة مثل القرارات الاستراتجية

المصدر: حسين بلعجوز، 2010، مرجع سابق،ص114.

- هذه الفرضية أي العقلانية الجوهرية و المعروفة بالتامة لم تكن شاملة و واقعية فتعرضت للنقد من اجل تمثيل حالات أخرى ومن ثم رفعت بعض الفرضيات الخاصة بالبيئة الموضوعية و الذاتية للقرار ، ليظهر لدينا مصطلح أخر هو فرضية العقلانية المحدودة التي أعطت إطار مفصل ، مفهوم و غني للعقلانية الفردية[1].

-

[1] **Roger Guesnerie**,(2011), « Rationalité économique et anticipations rationnelles », Idées économiques et sociales (N° 165), p. 7-14.DOI 10.3917/idee.165.0007,p7.

2.1.1.2.العقلانية المحدودة:la rationalité limite

- **مفهوم العقلانية المحدودة**: طور هذا المفهوم من قبل العالم هربرت سمون وبعض المنظرين الذين سعو إلى نمذجة و استعمال فرضية العقلانية الغير التامة أمثال Williamson و التي تفسر الشروط الحقيقية لصنع القرار الفردي و بالتالي رفع فرضية المعارف الكاملة عن المستقبل و التي تغير جزئيا البيئة الذاتية لاتخاذ القرار و من ثم محدودية الحساب عند الأفراد و الذي يحد البيئة الداخلية الخاصة بالفرد في حد ذاته.

قام Simonسنة 1976 بتحدبد مفهوم للعقلانية بحيث اقر أن العقلانية المحدودة هي وحدها من تفسر السلوك الاقتصادي و التي تفسر بمحدودية المعلومات لدى الفرد، حيث في 1957 قام بتشكيل مبدأ العقلانية المحدودة و الذي يرتبط بصعوبة حالات الاختيار و علاقتها بقدرة الفرد، حيث اقر بوجود رجل اجتماعي عقلاني لمعالجة المعلومة، وقد قام بالتفرقة بين العقلانية الجوهرية la rationalité substantielle التي اقر بها الاقتصاديون و العقلانية الإجرائية la rationalité procédurale التي اقر بها علماء النفس [1].

في 1983 Simon قدم شرح جديد للعقلانية المحدودة و الذي عرف بعقلانية الحدس، و بالتالي اسقط الضوء على دور العمليات الحدسية في صنع القرار، حيث في أعمال كثيرة SIMON اظهر نظرية العقلانية الإجرائية كبديل للنظرية الجوهرية المتبناة من طرف الاقتصاديين وذلك لعدم قدرتها على بناء نظرية أحادية للاختيار العقلاني، إلا انه من وجهة نظر المحللين الاقتصاديين فان كلا النوعين موجود بحيث نجد العقلانية الجوهرية في حالات اتخاذ القرار البسيطة (حالة التأكد)و نجد العقلانية الإجرائية في الحالات المعقدة(عدم التأكد).

أعطى SIMON تسمية أخرى للعقلانية المحدودة وهي العقلانية الموضوعية « la rationalité omnisciente ou objective »،و فسرت آنذاك بمحدودية المعارف لدى الفرد ، فقد فسر السلوك من جهة نظر وصفية و رأى بوجود عيوب في النماذج الاقتصادية الكلاسيكية للاختيار، و هي حقيقة تم التطرق إليها سابقا تمثلت في أن الفرد يعاني من قيود معرفية سواء من حيث الاهتمام أو الحصر أو محدودية الذاكرة فهناك ما يمكن تجاوزه و معالجته و هناك ما لا يمكن ذلك، و النظرة الأساسية لوجود العقلانية المحدودة هو تأثير القيود المعرفية بشكل كبير على عملية اتخاذ القرار بتعقيد البيئة التي يتخذ فيها القرار، عملية التقييم تكون صعبة

[1] **Quinet Catherine**. (1994),Herbert Simon et la rationalité. In: Revue française d'économie, volume 9, n°1. pp. 133-181.

و التعقيد في اتخاذ القرار (للتأثر بالمعتقدات و الرغبات).

- **نماذج الاختيار في ظل العقلانية المحدودة:** في ما يلي تعداد ثلاث نماذج.

- **نموذج القيود الحسابية" modèle à contrainte computationnel** ، كأول نموذج للعقلانية المحدودة مبني على نقد حسابي للتميز بين فرضيات نماذج الاختيارات التي تكون معرفيا ممكنة أو لا، فالمعيار المستخدم لوضع الاختيار هو التعقيد المعرفي بالنسبة لمتخذه فهناك اختلاف بين الأفراد في كفاءاتهم و قدراتهم و هذا ما يؤثر في عملية اتخاذ القرار و بالتالي الفرد الأقل عرضة للتقييد المعرفي هو من يقوم بالاختيار.

- **نموذج الاختيارات العشوائية'modèle de choix stochastique"**، كنموذج ثاني تعتمد على تباين المنافع من فرد إلى أخر و بالتالي فالفرد يقع في أخطاء تقلل من منفعته بسبب اختياره لقرار استناد لنتيجته الايجابية بالنسبة لفرد أخر و هذا النوع من النماذج يعاب كثيرا لأنه لا يستند إلى وصف العملية المعرفية لمتخذ القرار.

- **نماذج إجرائية، « modeles procéduraux** " ، كأخر نموذج للاختيار في ظل العقلانية المحدودة للفرد وهو الأكثر شيوعا فهي تفسر الاختيارات من وجهة نظر الاستدلال المعرفي، و أكثر ما يعرف كنموذج إجرائي "نموذج satisficing" الذي صاغه H.SIMON في 1955 و مبدأه بسيط وسهل حيث لابد من فحص كل الإجراءات الممكنة للاختيار ثم ترتب الاختيارات الممكنة و من ثم تحديد الاختيار الذي يحقق أكثر نسبة من الرضا و ذلك باعتماد معايير مرتبة من ناحية الأهمية في كل خيار من الخيارات السابقة[1].

2.1.2.نظرية الاحتمالات ودخول مجال علم الاعصاب

1.2.1.2. نظرية الاحتمالات " Amos tverskyو Daniel Kahneman " : هي نظرية تدرس عملية اتخاذ القرار في حالة الخطر كسلوك اقتصادي و هي واحدة من المجالات التي يلعب فيها الاقتصاد التجريبي دورا هاما من 1970 باهتمام العالمين Daniel Kahneman و Amos tversky وذلك بفهم طبيعة المواقف المتخذة في حالة المخاطر بشرح حقيقة السلوكات الفردية في حالة عدم اليقين أي وجود خطر في وقت جد قصير و تحقيق تحديات لنظرية المنفعة المتوقعة .

[1] **Mikael Cozic,** la rationalité limitée, rapport ENS&IHPST .

-**أساس نظرية الاحتمالات** ، هي نظرية نفسية للاختيار في حالة المخاطرة، حيث تم دمج علم النفس والاقتصاد و يطبق هذه الطريقة لفهم أفضل لكيفية اتخاذ القرارات في العديد من المجالات إذ هناك بعض السمات المشتركة التي يمكن أن تساعد في تحليل العديد من القرارات المختلفة .

بحلول السبعينات كشف عن العديد من الحالات الشاذة المختلفة في صنع القرار و هي نقاط لم تتطابق فيها سلوكات الأفراد فيما بينها و مع نماذج الاختيار العقلاني، و كانت هذه الحالات الشاذة مقنعة حيث لم توجد أي نظرية لتفسير تحيزات الأفراد بحيث كان التساؤل لماذا اتخذوا قرارات جيدة و أخرى سيئة في سياق واحد [1] ،و من ثم جاء كل من " Amos tversk وDaniel Kahneman " سنة 1979 لينشرا عملهما في هذا المجال بتبيان التحيزات في كيفية اتخاذ القرارات بين مجموعة من المقامرين حيث درس اختياراتهم في حالة الأرباح وفي حالة الخسارة، و توصلا الباحثين إلى أن الأفراد يقللون من النتائج التي تحقق من الاحتمال كمقارنة بالنتائج التي تحقق بتأكد.

و تختلف نظرية الاحتمالات في معالجتها عن النظرية الاقتصادية حسب ما اقر به كل من Daniel Kahneman وAmos tversk بما يلي:

- الحكم و التقدم في صنع القرار لا يتعلقان بمعلومات البيئة الخارجية و إنما على حسب صياغتها وإعادة فهمها من قبل متخذ القرار و هنا تدخل أهمية تأطير المعلومات في فعالية القرار.
- اتخاذ القرار لدى الأفراد لا يكون حسب الحالات النهائية وإنما على حسب مساهمة هذا القرار في زيادة الثروة والرفاهية.

فالفرد على سبيل المثال في حالة اتخاذ قرار ما ينفر من المخاطر إذا كان لم يحصل على منفعة من جراء اتخاذه لهذا القرار من قبل في حين العكس لو لم يكن له منفعة منه فهنا الامر يختلف، و من هذا المنظور و لتغيير السلوك لابد من تغيير النقاط المرجعية أي خلفية اتخاذ القرار و الممثلة في المعلومات المقدمة خصوصا في ما يخص المكاسب و الخسائر كما تم توضيحه من قبل(التحيزات المعرفية" تحيز التمثيل")[2].

أما في ما يخص مناهج الحكم على الاحتمالات « **heuristiques de Jugement** » ، فيتعلق بعملية الحكم بين مجموعة من الاحتمالات حيث أن نظرية المنفعة المتوقعة تفترض أن الأفراد عقلانيون تحت المعالجة التامة للمعلومة و بالتالي لا يقعون في أي خطا أثناء التقييم ، إلا أن أعمال Kahneman و Amos tversky بينت أن الأفراد يستعملون الاستدلال للحكم في الاحتمالات و هذا ما يعرض الفرد إلى أخطاء

[1] **Scott Huettel**, (2014), Behavioral Economics: when psychology and economics collide, published by the GREAT COURSES, 'corporate headquarters', VIRGINIA, pp16-17.
[2] **Christian Gollier et al**. (2003), « Daniel Kahneman et l'analyse de la décision face au risque», Revue d'économie politique (Vol. 113), p. 295-307. DOI 10.3917/redp.133.0295,p299.

متعددة في الحكم، ما يعيب هذه النظرية و الوقوف في طريقها هو عدم وجود نموذج معترف به لتحديد النقاط المرجعية و ذلك لان علماء النفس عكس الاقتصاديون فيعمل هؤلاء الأخيرين على تحليل سلوك الفرد في حين الأولون يقومون بشرح نتائج التفاعلات بين مجموعة من الأفراد.[1].

2.2.1.2. الاقتصاد العصبي و اتخاذ القرار: من بين أهم الخلفيات التي أدت إلى إدماج أفكار علم الأعصاب في الاقتصاد تلك الأخيرة التي تتعلق بعملية صنع القرار ، أي كل العمليات العصبية التي تأثر على الفرد في اختياراته كالاتي:

المصدر الأول: من بين أهم المجالات التي ساهمت في بناء الاقتصاد العصبي علم الأحياء و الذي كان مصدر الهام للاقتصاد السلوكي خصوصا أعمال Veblen سنة 1899 في الاقتصاد الحيوي استنادا إلى مفهوم تطوري بيولوجي لدراسة السلوك البشري، و من بين أهم مقالات علم الأعصاب التي تستخدم النظرية الاقتصادية من طرف Peter Shizgal و Kent Connover سنة 1997بعنوان " أساس عصبي لتقدير المنفعة" يحاول شرح سلوك الفئران بعد عملية تحفيز داخل الجمجمة للتكيف مع نظرية المنفعة المتوقعة.

و من ثم كان مقال Platt و Glimcher في 1999 المرجع الرسمي للاقتصاد العصبي حول التنشيط الدماغي عند القردة فيما يخص نظام التعويض"**système de récompense**" و الذي يعنى به الخلايا العصبية"les nerones dopaminergiques de l'aire tegmentale ventrale" المسؤولة و بصفة طبيعية على رغباتنا، ملذاتنا وعواطفنا[2].

المصدر الثاني: يعتبر هذا العلم تقدم مهم في الاقتصاد بالرغم من العديد من العوائق التي تصدى لها خلال فترة تطوره لكونه يكشف عن العديد من النقاط التي فيها نقد للنظرية الاقتصادية التقليدية خصوصا في عملية صنع القرار ، و قد عمل في هذا المجال العديد من المنظرين كل حسب تحليله و لعل أهمهم Camerer George Lwozenstein و قد قاما هذان الأخيران بتأسيس مجتمع للباحثين في علم الاقتصاد العصبي بعد عقد العديد من المؤتمرات المتعددة التخصصات أولها كان في 1997 في بيتسبرغ تحت إشرافهما، إلا أن تم تأسيس جمعية الاقتصاد العصبي و الآن تقوم على الإشراف على مؤتمر عالمي في الولايات المتحدة الأمريكية كل عام و ذلك بغرض تطوير العديد من المجالات باستعمال علم الاقتصاد العصبي.

[1] **Jeremy clift** , (2009),portrait d'un économiste atypique Daniel Kahneman , journale finances et développement,P6.
[2] communication du **CNRS**, (2006), Cerveau: comment s'active notre système de récompense ?, ,paris, ,21 :11, http://www2.cnrs.fr/presse/communique/886.htm .

ومن هنا كانت الانطلاقة من تحليلا ت علم النفس للسلوك البشري في الفترة 1994-1996 حيث عمل الاقتصاد العصبي في مجال الصراع الذي حدث حول طبيعة دالة المنفعة و بالضبط في ما يخص صعوبة قياس العواطف و المشاعر بالاستدلال بمعالم علم النفس، و لعل أهم ما اعتمد عليه أعمال Jevons الذي أنار هذا المجال منذ زمن بعيد بمقولته: "أنا أتردد في القول بان الرجال ليس لديهم وسائل القياس المباشر لمشاعر القلب، لان لها أثار كمية لابد من تقيمها لنتمكن من مقارنتها"[1]

و من ثم يعرف علم الاقتصاد العصبي بنقطة تقاطع علم الأعصاب، علم الأحياء، علم النفس والاقتصاد حيث تم معالجة العديد من المقالات لهذا المفهوم خصوصا في الفترة الممتدة بين 2000و 2010 وهذا لأهميته في عملية صنع القرار كانت اهم المقالات في 2004 لتفسير قضية استهلاك سلعة معينة و بادمان[2] ، و في ما يلي مخطط معبر عن ذلك(الصورة رقم1).

الصورة رقم(1): توضح كيفية اتخاذ القرارفي العلوم السلوكية.

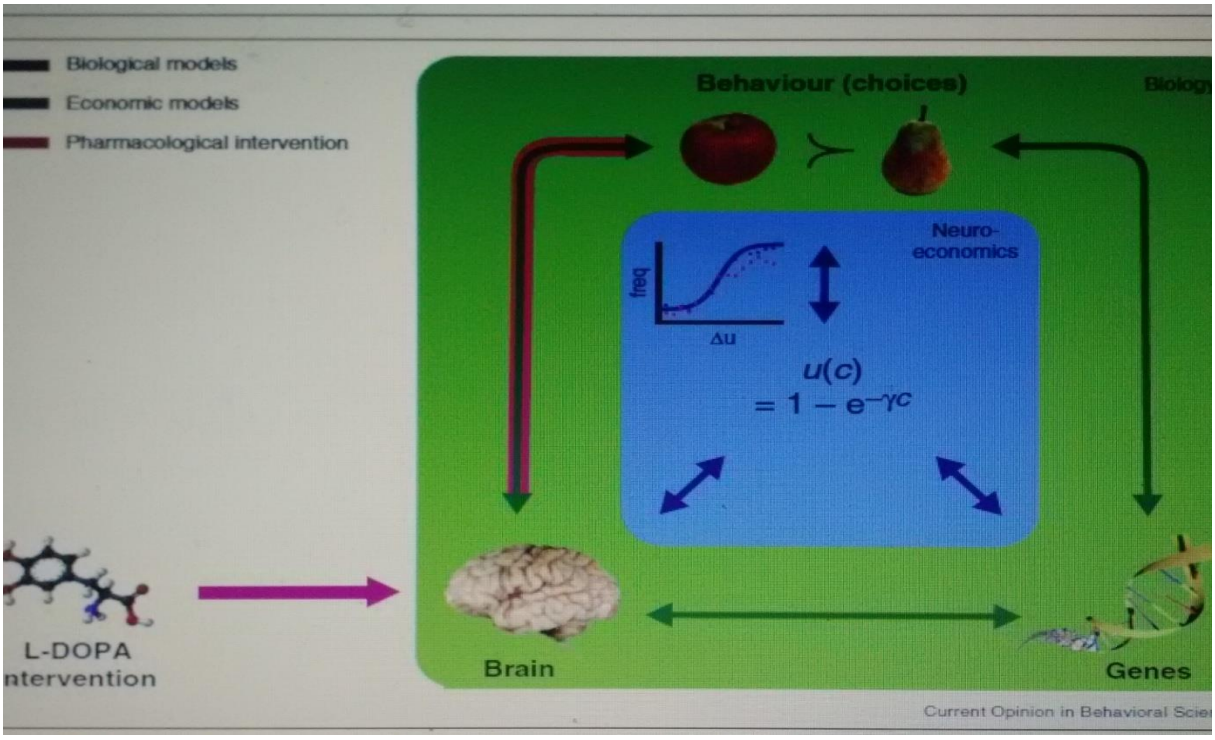

المصدر: Peter Bossaerts and Carsten Murawski. (2015).From behavioral economicsto neuroeconomics to decision neuroscience :the ascent of biology in research on human decision making ,Published by Elsevier ltd,USA,p40.

[1] **Pelloux Benjamin, Rullière Jean-Louis, Van Winden Frans**.(2009), La neuroéconomie dans l'agenda de l'économie comportementale. In: Revue française d'économie, volume 23, n°4,. pp. 3-36; http://www.persee.fr/doc/rfeco_0769-0479_2009_num_23_4_1705,p8-9.

[2] Paul Seabright.(2016).Les incitations économiques finissent par s'émousser, Journal Le Monde vendredi 5 février 2016,p7.

من الصورة رقم(1) هناك علاقة بين ما هو بيولوجي (الجينات)، علم الأعصاب(الدماغ) و الاقتصاد(الانسان الاقتصادي) في تحديد السلوك أي تحديد الاختيارات، و من ثم ترتبط التفضيلات الاقتصادية بخيارات الدماغ و الجينات بحيث يمثل الكائن الحي البيولوجي "الصندوق الأخضر" ، أما مقاربة الاقتصاد العصبي فتدلي أن التفضيلات تتأثر بخصائص الدماغ و الجينات "الصندوق الأزرق" ، و في هذا السياق و بالجمع بين المحددات السابقة فان تركيب النموذج الاقتصادي يتحدد بالصندوقين و قد تم تأكيده عن طريق تجربة حقن L-DOPA محلول للحث على التغيير السلوكي من البيئة الخارجية فكانت الاستجابة لهذا المنبه الخارجي، و من ثم لم تفسر السلوكات بالنماذج التقليدية الكلاسيكية و بين وجود نقص في التنظير و بالتالي افتقار النموذج الاقتصادي التقليدي أبعاد مهمة لتحديد السلوك.

و يمكن تلخيص العلاقة بيين علم الاعصاب و عملية اتخاذ القرار في ما يلي:

1. تحسين نموذج الاختيار الاقتصادي من خلال وضع نموذج صريح للعملية التي يتم بها الاختيار أي صنع القرار وذلك بتعويض النظرية الافتراضية الاقتصادية بنظرية قياسية مثل قياس نشاط الدماغ عن طريق الرنين المغناطيسي أو بتتبع ردة الفعل كأكثر واقعية.
2. وضع نماذج للآليات العصبية البيولوجية المسؤولة عن اتخاذ الخيارات(الاقتصادية) وإسنادها إلى اطر النمذجة القائمة في الاقتصاد.

وجود رؤى من علم النفس واندماجها في الاقتصاد لبناء مبادئ الاقتصاد السلوكي حول عملية اتخاذ القرار الاقتصادي أدى إلى الدخول في بحوث سلوكية لاتخاذ القرار أسفرت عن أهمية علم الأعصاب في هذه العملية لكونها تتعلق بنشاط الدماغ ، حيث أن الباحثين الاقتصاديين الكلاسيكيين اعتبروا الدماغ صندوق اسود لا يمكن معرفة كيفية عمله وبالتالي افتراض فرضيات ثابتة ترتكز عليها عملية صنع القرار، إلا أن التطورات التي وصل إليها الاقتصاد السلوكي في هذا المجال امتد إلى الالتفات إلى التطورات التي وصل إليها علم الأعصاب في تفسير نشاط الدماغ و في ما يلي تبيان لأهم الروابط بين علم الأعصاب و الاقتصاد السلوكي فيما يخص عملية صنع القرار، و الاهتمامات الحالية لعلماء النفس بعلم الأعصاب مست حدود علم الاقتصاد ومن أهم الطرق التي تم انتهاجها ما يلي:

- **تصوير الدماغ:** يعد الدماغ الأداة العلمية الأكثر اهتماما كأداة علمية عصبية و تعتمد عملية تصويره على المقارنة بين مجموعتين إحداها تحوي أشخاص مهمتهم التجربة و المجموعة الثانية للمقارنة و يكون التصوير فيها قبل التجربة ، و هناك العديد من الطرق للتصوير و يعد التصوير

بالرنين المغناطيسي من أهم الطرق التي تستخدم على البشر بحيث تراقب النشاط العصبي مباشرة.

- **قياس الخلايا العصبية**، واحدة من تقنيات تصوير الدماغ، حيث يتم إدراج أقطاب صغيرة في الدماغ لقياس قدرة الخلايا العصبية على الاستجابة للمنبهات و أسفرت هذه الطريقة على بعض النتائج المذهلة التي لها صلة بالاقتصاد، حيث يتم التجريب على الحيوانات الثدية التي تشمل الوحدات العصبية المرتبطة بالعواطف الاجتماعية[1] كبديل للإنسان و ذلك لما تسفر عنه هذه الطريقة من إتلاف للخلايا العصبية.

[1]**Colin Camerer, George Loewenstein ,and Drazen Prelec**.(2005). neuroeconomics :how neuroscience can inform economics, journal of economic literature ,Vol/XlII,pp9-64,pp12-13.

2.2.ماهية الاقتصاد السلوكي:

وهنا يمكن تبيان مفهوم الاقتصاد السلوكي وكل ما يتعلق به عن طريق الاستدلال بعلم النفس، علم الاجتماع والعلوم السلوكية .

1.2.2. ماهية الاقتصاد السلوكي :يتمثل هذا الأخير في المجال الذي يبحث في الكيفية الأحسن لدراسة الآليات الاقتصادية فهو تيار اقتصادي يسعى إلى تبيان محدودية النماذج المبنية على أساس العقلانية، الإرادة و المنفعة الشخصية و تحليل تطبيقاتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث اقر اغلب الباحثين الفاعلين في هذا التيار على أن الأعوان الاقتصاديين يقومون باتخاذ قرارات مبنية على العقلانية إلا أنها تصبح على المدى البعيد ليست في صالح منفعتهم الشخصية لهذا اقر الاقتصاد السلوكي على محاولة التنسيق بين السلوك الملاحظ و الافتراضات المتوقعة في النماذج الاقتصادية التقليدية أي المبنية على أساس العقلانية[1].

إن نشر التقدم الذي حققه الاقتصاد السلوكي من قبل العديد من الباحثين من بينهم Colin Camerer يعتبر دليل على نجاح الاقتصاد السلوكي و قد تم تنظيم الاقتصاد السلوكي بعد العديد من التجارب التي تم دراستها في ظل الاقتصاد التجريبي وذلك باختبار النظريات الاقتصادية التقليدية[2].

وصفColin Camererالاقتصاد السلوكي على النحو التالي:

"الاقتصاد السلوكي يعمل على تحسين حقيقة الاقتصاد باستعمال علم النفس السلوكي و ذلك بإعادة توحيدها على شكل وصفات"

ولان الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بتوزيع الموارد عن طريق الأفراد والمؤسسات، فان علم النفس الذي يدرس السلوك البشري لابد من أن يعمل على إنارة الاقتصاد وهذا ما سعى إليه الاقتصاد السلوكي من خلال اختبار النماذج التي تم وضعها من طرف الاقتصاد الكلاسيكي والتي اثبت أنها لا تعالج السلوك الحقيقي للفرد، وذلك مع الحفاظ على الصبغة الرياضية للمعادلات والمتغيرات الاقتصادية.

إذا الاقتصاد السلوكي هو توحيد للاقتصاد وعلم النفس باستخدام التجريب بدلا من التوليف عن طريق التفكير القبلي في الاقتصاد والذي بين نقصه عن طريق البصيرة النفسية، وقد شهدت العلاقة بين علم

[1] **Paul de civita, Andrew Mac Donald et André Downs**. (2011). Contribution de l'économie comportementale à l'étude d'impact de la réglementation et des politiques, projet de recherche sur les politiques, Gouvernement du Canada, p2.

[2] **Wolfgang Pesendorfer**.(2006). Behavioral Economics Comes of Age: A Review Essay on "Advances in Behavioral Economics" Source: Journal of Economic Literature , Vol. 44, No. 3 (Sep., 2006), pp. 712-721 Published by: American Economic Association Stable ,pp712-713.

النفس والاقتصاد عدة صراعات لكون الاقتصاد يعتمد على صيغ رياضية ونظريات علم النفس تعتمد على التنظير فلكل العلمين منهج خاص.

كذلك في الخمسينات من القرن العشرين تولى Herbert Simonالحائز على جائزة نوبل في مجال الاقتصاد دورا هاما في تنوير الاقتصاد بعلم النفس و اقر بان النظريات التي تعالج سلوك الأفراد في الاقتصاد أساسها الخوارزميات المبنية على آليات معرفية، واقر بوجود **"العقلانية المحدودة"** عند البشر كما تم ذكرها سابقا والتي أحدثت منعرج هاما و متغيرا في تاريخ الاقتصاد خاصة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية، وقد ظهرت في ما بعد العديد من الاكتشافات زادت الاقتصاد ثراء من قبل باحثين مثل AmosTversky, Daniel Kahneman و غالبا ما كان البحث على أساس الأسس النفسية للفرد و تأثره بالتحيزات المعرفية المختلفة.

و هذا ما يحاول الاقتصاد السلوكي الوصول إليه و هو ربط النظرية الاقتصادية بالأسس النفسية للفرد[1]، اذ حصل العالم Daniel Kahnemann في 2002 جائزة نوبل ويعتبر من أهم فترات تطور الاقتصاد السلوكي.

من جهة حقق الاقتصاد السلوكي (BE) نجاحا كبيرا في توثيق الاختلالات التي سببها النموذج العقلاني كالفشل الذي حققته المنفعة المتوقعة و تفضيلات الأفراد المعاكسة لمنفعتهم، و عدم فاعلية السياسات و الإدارات العمومية، وكانت محاولة دمج ما توصل إليه الاقتصاد السلوكي في النظرية الاقتصادية إما بملاحظة السلوك الشاذ أو عن طريق التجريب، وقد لقيت صعوبات تمثلت في:

1. إظهار التحليل التجريبي أدى إلى عدم جدوى النظرية الاقتصادية التقليدية البتة.
2. عدم تماسك النظرية المتوصل إليها وبالتالي صعوبة تطوير التطبيقات.
3. من الصعب الحكم على أي تقدم ما لم نفهم أصول السلوك المدروس[2].

ومن جهة أخرى فان الاقتصاد السلوكي هو الأخر يقوم على التحليل الاقتصادي المبني على الإنتاج لا على الافتراض بحيث يعالج أساسا كيفية الاختيار الفردي أو كيفية صنع القرار بالجمع بين الاقتصاد والعلوم السلوكية[1].

[1] **Camerer.C**.(2016).Behavioral Economics: Reunifying Psychology and Economics:Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America , Vol. 96, No. 19 (Sep. 14, 1999), pp. 10575-10577 Published by: National Academy of Sciences Stable URL: http://www.jstor.org/stable/48792 Accessed: 03-06- 20:17 UTC,p10575.

[2] **Jessica L. Cohen&William.T. Dickens.** (2002). A Foundation for Behavioral Economics ,Source: The American Economic Review , Vol. 92, No. 2, Papers and Proceedings of the One Hundred Fourteenth Annual Meeting of the American Economic Association, pp. 335-338 .

شهد الاقتصاد السلوكي عدة تطورات إضافة إلى ما سبق ذكره حيث قام الباحث Richard H. Thaler و Cass Sunstein بمتابعة البحث لدراسة السلوكات الاقتصادية عن طريق المناهج التجريبية ، أحدثت هذه الأخيرة ثورة سنة 2008 في العديد من المجالات مثل: عمل الأسواق سواء للسلع أو الأسواق المالية، اقتصاد العمل والمنظمة الصناعية، تحليل الاختيار الاستهلاكي و الادخار ، أيضا السياسة الضريبية البيئية و في مجال الصحة[2] حيث كانت بداية البحث ، إلا أن تحصل Richard H. Thaler على جائزة نوبل في الاقتصاد في 9اكتوبر 2017 من اجل قيامه بأعماله حول الآليات النفسية و الاجتماعية في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستهلكين والمستثمرين[3]

2.2.2.عوامل تأسيس الاقتصاد السلوكي:

1.2.2.2.المشاعر Emotions »

الاقتصاديين ولفترة طويلة لم يهتموا بعامل مشاعر الفرد في نمذجة سلوكه لكون اختياراته محددة في ظل العقلانية التامة و هذا ما ينفي وجود أي سبب يعطي الأولوية للمشاعر في تحديد الاختيارات، في حين أن بعض الأعمال في علم الأعصاب أكدت أن اتخاذ القرار له علاقة وطيدة بالقدرة على الإحساس حيث أن العديد من الاختيارات تتوقف في نفعها على قوة الإحساس لدى الفرد و في بعض الأحيان تعتبر كتحيز معرفي يؤدي بالفرد إلى اتخاذ قرارات لا تعود عليه بالمنفعة و هذا ما شد اهتمام الاقتصاديين اذ عملوا على تصنيف مشاعر الفرد لتسهيل تحديد السلوك المنتظر في العديد من الحالات[4].

تلعب المشاعر دور واضح في سلوكات عديدة خصوصا تلك الناشئة عن التحفيز و ذلك من خلال المعلومات المتوفرة لدى الفرد و التي تؤدي به إلى اتخاذ قرار غالبا ما يكون بعد الإحساس به، كما تلعب المشاعر في الكثير من الأحيان دورا هاما في استحضار العقلانية لدى الفرد لاتخاذ القرار السليم ، إلا انه في العديد من المرات التجارب التي يكتسبها الفرد تصبح عادة له بحيث في ظل ظروف مشابهة يأخذ السلوك المعتاد و بالتالي تؤثر عليه في اتخاذ قراراته(التحيزات المعرفية).

---

[1] **Gordon R. Foxall**. (2016). The Behavioral Economics of Consumption: Introduction to the Special Issue, Source: Managerial and Decision Economics , Vol. 21, No. 3/4, , pp. 93-94,p93.

[2]**Marie-Claire Villeval**. (2017). l'économie comportementale-une nouvelle approche des comportements individuels et des phénomènes sociaux, Journée de rencontre secondaire-supérieur Loire, Université Jean Monnet de Saint-Etienne .

[3] **Le noble d'économie attribué à Richard Thaler**, théoricien de la finance comportementale, 9octobre 2017,11H53, http://www.lemonde.fr/prix-nobel/article/2017/10/09/le-prix-nobel-d-economie-2017-est-attribue-a-l-americain-richard-thaler-pour-ses-travaux-sur-la-finance-comportementale_5198274_1772031.html

[4]**Marysia Ogrodnik**.(2015). « Apports de la psychologie à l'analyse économique des comportements addictifs », Revue française d'économie (Volume XXX), p. 17-54, pp25-26.

عموما المشاعر والأحاسيس لدى الفرد لها عدة مصادر ربما تكون مصادر جسدية كالتحيزات البيولوجية والتي راسخة لدى الفرد او التحيزات المكتسبة من المواقف تؤثر عليه في اتخاذ قراراته مما تؤدي به للخروج عن العقلانية وذلك بعدم تحقيقه للمنفعة المرجوة، ومن ثم فان المشاعر والأحاسيس سواء المكتسبة عن طريق المواقف أو تلك التي تكون لدى الفرد بالفطرة أي بيولوجية كلها لها أساس في تطوير نظريات الاقتصاد السلوكي بتبيان اثر المشاعر في عملية اتخاذ القرار لدى الفرد. في هذا السياق تم الاستثمار في العديد من الأعمال السلوكية الاقتصادية و التي أكدت على أهمية النمذجة الاقتصادية مع الاهتمام بالمشاعر لكونها جد مهمة لتبني سلوكات اجتماعية ايجابية[1].

و قد بينت أبحاث في العلوم المعرفية و علوم الأعصاب أن عملية الاستجابة لدى الفرد هي عبارة عن تداخل كبير بين المكونات المعرفية المتمثلة في الانتباه، الفهم، الوضوح وخصوصا العاطفة، حيث هذه الأخيرة لها تأثير مباشر على الذاكرة عكس المكونات المعرفية الأخرى اذ في اغلب الأحيان في حالة اتخاذ موقف ما يتم تذكر الأحداث التي لها نفس التكافؤ العاطفي[2].

2.2.2.2. التطور في علم النفس: تطور علم النفس وذلك من خلال دراسة سلوكات البشر حيث ارتكز على التقدم الذي حققه علم النفس التجريبي فان الاقتصاد السلوكي جاء وتطور للإجابة على محدودية الاقتصاد التقليدي المبني على العقلانية الفردية.

لمدة طويلة كان هدف الاقتصاد هو بناء نموذج للسلوكات الفردية صالح في جميع الأحوال و توصلوا إلى نموذج الرجل الاقتصادي، لكن مع الوقت لم يعد هذا النموذج صالح لكل مكان و زمان كما سبق و اشرنا إليه ، هذا ما استدعى النظر و التساؤل على السلوك الاقتصادي من جميع الجوانب و كان لعلم النفس جزء من حيثيات المشاركة في الوصول إلى الحل ، بحيث ساهم علم النفس المعرفي السلوكي بالعناصر المحددة للسلوك البشري كما يلي:

العناصر و التركيبة المعرفية يعنى بها بعض أسس البنيات و العمليات المعرفية و التي هي عبارة عن أفكار اتوماتيكية، افتراضات ضمنية ومعتقدات جوهرية.

[1] **Romain Jourdheuil, Emmanuel Petit.(2015).** « Émotions morales et comportement prosocial : Une revue de la littérature », Revue d'économie politique (Vol. 125), p. 499-525. DOI 10.3917/redp.254.0499,p520.

[2] **Olivier Oullier, Sarah Sauneron**.(2010. nouvelles approches de la prévention en santé publique »l'apport des sciences comportementales, cognitives et des neurosciences, centre d'analyse stratégiques de la direction de l'information légale et administrative, paris,p68

- **أفكار اتوماتيكية** هي عبارة عن أحداث معرفية قصيرة المدى حيث تظهر للوجود بدون تفكير، كاستجابة أو رد فعل على أحداث و مثيرات خارجية إذ يعد هذا النوع من الأفكار على علاقة أيضا بعادات التفكير كونها تساعد الفرد أن يفهم أن عادات تفكيره مشابهة لعادات سلوكه.
- **التوقعات**، هي عبارة عن أفكار حيث هناك بعض السلوكات تحدث بعض النتائج(الشعور بالمتعة أو الأسى)، فالتوقعات الفعالة و التي تعبر عن فعالية الذات تعود إلى التقييمات الفردية في القدرة على الانجاز بنجاح خاصة في كيفية التعامل في حالات الخطر، حيث اعتقاد الفرد انه قادر على أداء سلوك معين بنجاح يحتمل جدا أن يلتزم بهذا السلوك و هذا ما يدعم توقعات فعالة في المستقبل، حيث لها تأثير كبير عندما يبدأ الفرد في مواجهة سلوكه إذ تعتبر ادارة فعالية الذات للفرد لها دور كبير على الأداء المنجز حسب أبحاث في علم النفس.
- **التقييمات**، هي عبارة عن عمليات معرفية التي تستمر في تقييم القيمة أو المعنى حول كيف ينظر الفرد إلى استجاباته أو ردود أفعاله مقارنة مع باقي الاستجابات ، و غالبا ما تكون التقييمات المعرفية مشوهة نتيجة لأخطاء التفكير، و يعتبر التعرف على أخطاء التفكير عنصرا جد بارز في العلاج المعرفي فمثلا تقييم فرد مكتئب تعرض لخبرة الرفض يمكنه أن يعتبر نفسه غير صالح و هذا ما يعتبر خطا معرفي لدى الفرد.
- **الاسنادات أو الغزو**، تكمن في التفسير الفردي بالتساؤل كيف يحدث شيء معين أو تفسيره لنتائج سلوكات معينة و تنبع أهمية نظرية الغزو في تفسير كيف يفسر الفرد مصدر مشاكله الحياتية أو نجاحاته فإما أن يرجعه لنفسه آو لمحددات خارجية.
- **الافتراضات الضمنية والاعتقادات**، إن العمليات العقلية طويلة المدى كالافتراضات الضمنية والاعتقادات الأساسية هي اقل تنظيما وجاهزية في الوعي الفردي مقارنة بالأفكار الأوتوماتكية هذه العمليات العقلية هي أكثر صلابة واستقرار، اذ تساعد في تحديد العمليات العقلية على المدى القصير بحيث يمكن للافتراضات الضمنية و الاعتقادات أن تكون شبكة منظمة للأفكار الأوتوماتكية للفرد.
- **المعتقدات**، عبارة عن عمليات معرفية طويلة المدى يستخدمها الفرد للحكم أو تقييم المواقف وتأكد أبحاث أن تغيير المعتقدات الأساسية تعد نقطة الأساس في العلاج المعرفي بحيث يمكن أن يؤثر بها على سلوك الأفراد نحو الاتجاه المرغوب فيه.

ومن ثم توصلت الكثير من الأساليب المعرفية أن العملية العلاجية تبدآ بمساعدة الفرد على تحديد الأفكار الأوتوماتكية، المعرفية المشوهة ثم التوجه إلى المعتقدات الأساسية الضمنية، و من ثم تعتبر إعادة البناء المعرفي« cognitive restructuring » الطريقة الأساسية والتقنية المستخدمة في تغيير العمليات المعرفية والبنيات غير التكيفية و يعتبر الحديث الذاتي الناتج عن متغيرات سواء داخلية أو خارجية طريقة لإعادة البناء المعرفي الذي يتضمن زرع الأفكار الايجابية، المواجهة، تغيير وجهة نظر، بالإضافة إلى أساليب أخرى كالتمرن على مهارات حل المشكلات، التدريب على الإدارة و التحكم في المزاج، التدريب على النقد العقلاني و الاستجابة العقلانية، التقليل من الفجيعة[1].

3.2.2.مبادئ الاقتصاد السلوكي: أحد أهداف الاقتصاد السلوكي هو اقتراح بدائل لنماذج صنع القرار قائمة على أسس نفسية كرد للافتراضات العقلانية، بحيث تعتمد هذه الأخيرة على مبادئ استدعى ذلك لان تكون سببا لقيام الاقتصاد السلوكي، مست هذه المبادئ اختلال أربع نقاط في النظرية الاقتصادية موضحة في ما يلي:

1.3.2.2.المنفعة المتوقعة"« Expected Utility Theory » : تدلي هذه النظرية(EU) أن الأفراد يقومون بتقييم المنفعة في حالة الخطر بترجيح المنفعة من المخرجات (xi) بمجموعة من الاحتمالات (pi) و هنا التساؤل أين هي الدالة التي قاست المخرجات ، نجد ان اساس نظرية المنفعة المتوقعة افتراض أن الأفراد يدمجون خياراتهم ضمن ثروتهم الكلية و من ثم تعتبر أساس نظرية القرارات الشخصية .

وقد تم وضع بديل سلوكي لهذه النظرية وهو ما يعرف بنظرية الاحتمالات التي تدمج ميزات معايير نفسية من شانها أن تعيب نظرية المنفعة المتوقعة، بحيث تكييف الأفراد لاختياراتهم يكون حسب خبراتهم و احتمالاتهم الغير خطية. أي أن التكييف يعني أن المنافع تحدد من خلال الأرباح و الخسائر بدلا من الثروة الإجمالية (r) [2].

العديد من البحوث يفرقون بين السلوك في حالة الأرباح والسلوك في حالة الخسائر، في حالة دراسات "خسائر-نفور" الخسائر مكروهة مرتين من الأرباح المساوية لهذه الخسائر، ولكن في بعض المرات الافراد يختارون قرارات محفوفة بالخطر اذ يسعون للمراهنات لكونها أفضل مايمكن أن يقوم به هو نقطة التعادل أي الوصول إلى نقطة مرجعية في حين يتجنبون الخطر في حالات تكون مليئة بالارباح هنا نجد "أثر التخمين".

[1] **كلثوم بلميهوب**,(2009).مرجع سابق، ص ص34-38.

[2] **Shabnam Mousavi& Reza Kheirandish** .(2014). non-expected utility theory and behavioral findings, college of business,gerorgia,pp2-3.

النفور من الخسائر يمكن أن يشرح الاختلاف بين أسعار الشراء والبيع للسلع الغير بديلة بحيث الفرد يسعى إلى شراء سلعة بديلة على أن يشتري سلعة مكملة، أما في النظرية الاقتصادية التقليدية يجب أن تكون هذه الأسعار قريبة من بعضها البعض.

في نظرية المنفعة المتوقعة الأفراد يحددون المخرج المحتمل من خلال احتمالاتهم فيما يخص قرار ما، اما في نظرية الاحتمالات الأفراد يفترضون نتيجة حسب وزن القرار أي تحويل غير خطي لاحتمال النتيجة.

2.3.2.2.الخصم الآسي"Discounting Exponential "العديد من الخيارات الاقتصادية تعطي تكاليف وأرباح تختلف حسب وقت اتخاذها، ومن اجل صنع خيار لابد من معرفة المنافع المترتبة عن هذه التكاليف والأرباح المستقبلية في نفس الوقت التقييم العقلاني لنتائج المستقبلية تلخص في "الخصم الآسي" الذي له دور مهم في التنبؤ بحيث يكون بمعدل متناقص بالنسبة للزمن حسب النظرية الاقتصادية التقليدية ، إلا انه هو الأخر تعرض للاختلال وفسر هذا الأخير من قبل الاقتصاد السلوكي[1] فمثلا نجد الناس يميلون إلى اختيار قيمة 100$ في يوم من 110$ في أسبوع في حين يفضلون 110$ في 11 أسبوع بدلا من 100$ في 10 أسابيع على الرغم من أن كلا من الخيارين ينطوي على الانتظار لمدة أسبوع لزيادة المنفعة ، و من هذا المنطلق فان صنع القرار الفردي لا يدخل فيه فقط التكاليف و الأرباح و إنما عوامل أخرى اجتماعية و نفسية حددها و فسرها الاقتصاد السلوكي.

3.3.2.2.المنافع الاجتماعية"Social Utilities ":معظم تطبيقات النظرية الاقتصادية تفترض اهتمام الأفراد بثرواتهم ولن يساعدوا أو يقوموا بإيذاء الآخرين ويمكن أن يكون هناك منافع اجتماعية في حالة تحصيل المنفعة للأفراد المشاركين في ذلك كل حسب منافعه الفردية المبتغاة و حسب ادخاره النقدي، ولكن في الوقت الحالي نجد العديد من الأفراد يحبون مصالحهم الشخصية عوضا عن تحقيق المصلحة العامة و ذلك لكون الفرد محكوم بتحيزاته المعرفية فبأنانيه ينحاز إلى تحقيق ما ينفعه و لو كان على حساب الآخرين هذا من جهة.

من جهة أخرى فحسب الاختلالات التي حدثت في العديد من الاختيارات الفردية و القرارات المختلفة و عدم قدرة التحليل الاقتصادي التقليدي على تفسيرها ، بينت البحوث السلوكية أن العديد من الأفراد يتأثرون بمعايير اجتماعية في اتخاذ قراراتهم كالمقارنة فيما بينهم.

[1] **Orlando Gomes, Alexandra Ferreira-lopes &Tiago Neves Sequeira**.(2012).exponential discounting bais, working paper, business research unie, instituo universitario de lisboa, BRUOIUL, 1649-126 Lisbon-Portugal,pp3-5.

4.3.2.2.التوازنEquilibrium » :العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين درسوا التوازن، ومنه فالتوازن في السوق حسب النظرية الاقتصادية التقليدية يعني أن العرض يلبي الطلب في حين في لعبة الاستراتيجية يعني أن جميع الوكلاء يختارون استراتيجيات مثلى، أما على الصعيد الفردي فان الفرد ينفق في حدود الدخل ويحقق أقصى منفعة باتخاذ قراراته.

التأسيس النفسي للمعايير السلوكية والغريب هو أن العقلانية الاقتصادية تختار كحالة كفؤة لاختيار السلوك الفعال، وعلى عكس هذه الافتراضات نجد قائمة طويلة من الطرق التي تؤدي إلى أي منفعة تعتمد على كيفية وصف الأشياء أو على طريقة التي تم بها صنع الاختيار. هذه التغيرات تدلي بان التفضيلات في اختيار ما يتم بناؤها، و ليس بالضرورة تؤدي لتعظيم الفائدة، لكون ان تغيير الاحتمالات يكون وفقا لتغير المعلومات الموجودة أثناء صنع القرار[1].

انطلاقا مما تم عرضه من اختلالات في افتراضات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أدى ذلك إلى النظر فيها عن طريق الاقتصاد التجريبي وهذا ما فسره الاقتصاد السلوكي بعد العديد من المراحل ، و يمكن جملها في ثلاث عناصر:

1. الاقتصاد السلوكي اهتم بالمتغيرات التي تدخل في تفسير السلوكات الاقتصادية التي لم يتطرق إليها التحليل الاقتصادي التقليدي.
2. الاقتصاد السلوكي يهتم بالانتقادات الموجهة للنظرية الاقتصادية كما تطرقنا لها سابق بخصوص المنفعة المتوقعة، الخصم الآسي، المنافع الاجتماعية.
3. إن التركيز على الأخطاء في عملية صنع القرار أدى باشتغال الاقتصاد السلوكي بأهم العوامل التي تسببت في ذلك و إدراجها في التحيزات المعرفية لدى الفرد بإدخال علم النفس في الاقتصاد.

[1]**Camerer, C.** (1999). Behavioral Economics: Reunifying Psychology and Economics. Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, 96(19), 10575-10577. Retrieved from http://www.jstor.org.www.sndl1.arn.dz/stable/48792 pp10575-10577.

3.2.حكومة السلوك ونظرية الوكز:«la théorie de nudge»

1.3.2.نشوء النظرية:

1.1.3.2. الأبوية الليبرالية أساس نظري لسياسة الوكز "le paternalisme libertarien":كأساس نظري تعتمد سياسة الوكز على أعمال اقترحها الاقتصاد السلوكي و التي تربط بين علم النفس والاقتصاد بالتركيز على تحليل عقلانية الفرد أدت إلى ظهور مذهب يعرف بالأبوية الليبرالية و هذا ما تطرق له كل من Thaler et Sunstein في 2008 و اللذان راجعا مفهوم الأبوية بوضع المظهر المسالم الغير المجبر في مجال حرية الاختيار للتدخل من اجل التغيير .

هذا المذهب مستوحى من الأبوية الليبرالية ل John Stuart Mill و الذي كان هدفه تطوير أفضل للنزعة الفردية، و قد اقر Ferey سنة 2011 أن الأبوية الليبرالية هي "محاولة توليف بين العمل الأبوي للسلطة العامة من خلال استعمال مناهج اكتشاف وتحيزات يعاني منها الفاعلون في المجتمع و احترام الحريات الرسمية للاختيار" ، من مبدأ أن الأفراد لهم عقلانية محدودة و لا يمكن استيعاب تصرفاتهم في إطار نموذج الرجل الاقتصادي Homo oeconomicus .

و من ثم Thaler et Sunstein اقترحوا الأخذ بعين الاعتبار و بالمعنى المجازي" البسيط القاتل " العقلانية المحدودة ،المشاعر، أخطاء في الحكم و ذلك بتحديد مجموعة من التحيزات المعرفية المؤثرة على قرار الفرد وتقييمها كتحيز الإرساء، تحيز التوفر ، تحيز التمثيل و الثقة الزائدة و نقص الحذر و التي تقود الفرد إلى الخطأ أو العطل[1].

ومن باب أن البشر يستجيبون للحوافز لا للأمر والإجبار، كان لابد من اعتماد السلطة في وضعها للسياسات العامة حسن النية في تصحيح نقاط ضعف البشر والدفع بهم نحو الاختيارات الجيدة بوضع هندسة للاختيار عن طريق سياسة الوكز"politique de nudge"[2].

ان فكرة Thaler et Sunstein مأخوذة من أفكار Milton Fridman في ما يخص دعه يعمل من جانب ومن جانب أخر فكرة John Maynard Keynes فيما يخص التدخل في الاقتصاد لحل مشكلة الكساد عن طريق سياسات مختلفة، ومن ثم كانت السياسة المسماة"New deal" والتي تم وضعها من طرف الرئيس الأمريكي Franklin Roosevelt لمواجهة الأزمة سنة 1929هي الاخرى مرجعا إذ اظهر الحزب الديمقراطي أن التدخل يخدم فئة على حساب فئة أخرى من الفاعلين في السوق و جادلوا بعدم تدخل الحكومة

[1] **Isebelle Robert, A.-S.** B. *nudges environnementaux et norme sociale "une analuse controversée des discours des consomateurs.* roubaix, france: Institut du Marketing et du Management de la distribution,pp3-4.
[2] **Richard Thaler**.(2017),Nobel :un « coup de pouce » à Richard Thaler,Cahier du « Monde » N22626 daté Mercredi octore2017,p4.

لكونها قامت بحصر حرية الاختيار، ومن ثم تم انتهاج سياسة الوكز للمحافظة على حرية الاختيار بإعادة تأهيل دور الدولة، و هذا ما أكده Barack Obama في خطاب له انطلاقا من فكرة Thaler et Sunstein أن الحرص في السلطة لا يكمن في بناء دولة اكبر و إنما في دولة قائمة على سياسات أكثر فعالية[1].

2.1.3.2.المفهوم الاصطلاحي و العلمي للوكز "le nudge":

-الاصطلاحي: تعتبر كلمة"nudge" مرادف لكلمة الوكز او الدفع اللطيف مقرون بضرورة وجود الانتباه ، أصل الكلمة ليس معروفا و لكن أهم ظهور لها كان في 1970، هناك حجج مؤيدة أن nudge مربوطة بكلمة"nugge" او "nyggje" النرويجية و التي تعني التناوب"« to jostle" و بالأيسلندية تعني « nugga » أي التدليك و اللغة السويدية"puffa till" أو« att knuffa» و قد استخدم هذا المصطلح منذ 1900 و كان استخدامه في ارتفاع كما هو ممثل في المنحنيات المبينة في الصور أدناه[2]:

الصورة رقم(2): تطور ظهور مصطلح nudge في الأدب الانجليزي

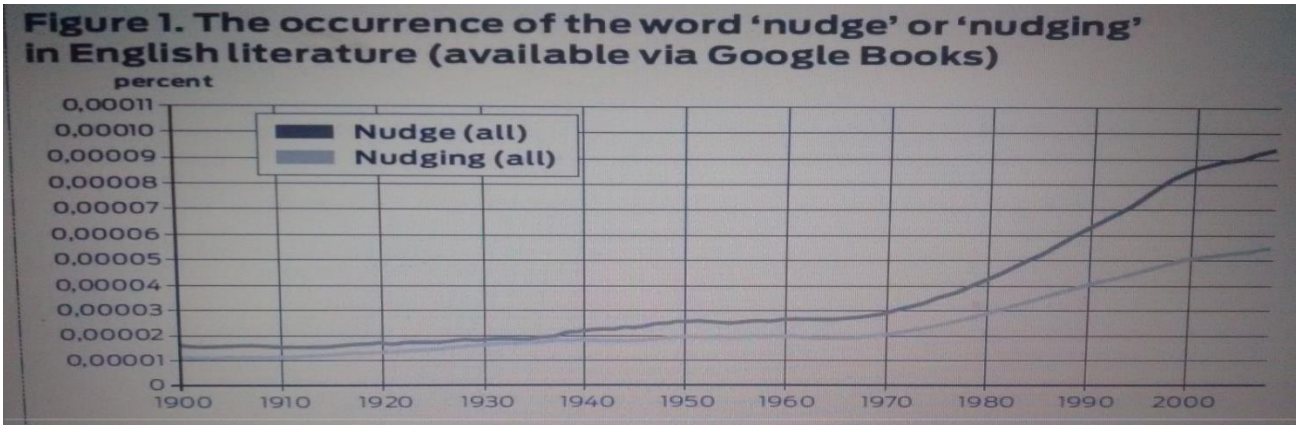

الصورة رقم(3): تطور ظهور مصطلح nudge في الأدب الألماني

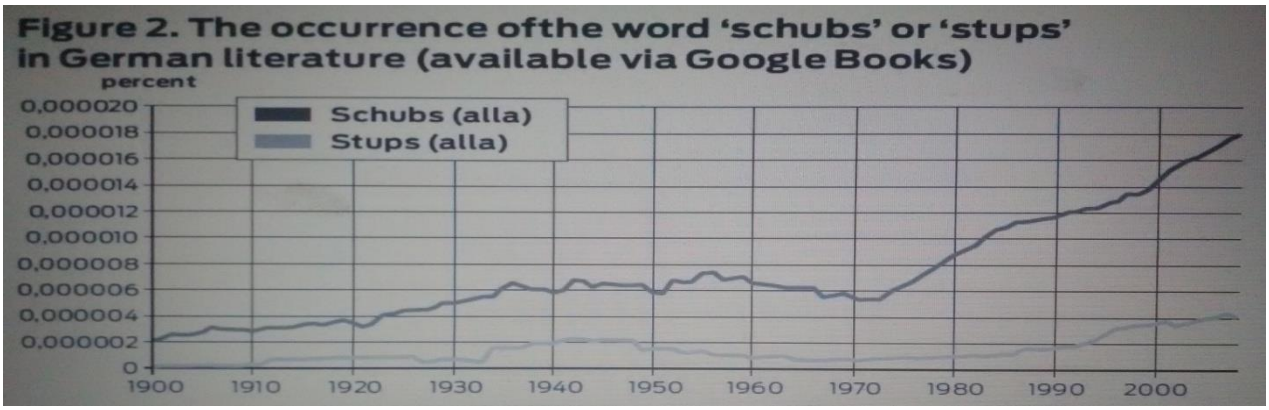

[1] **Planel, N**. (2009). *nudge,la véritable révolution d'Obama?* amérique, Amérique: Sens Bublic.

[2] **Therese Lindahl& britt stikvoort**.(2015),nudging-the new black in environmental policy?,FORES,suede,p12.

الصورة رقم(4): تطور ظهور مصطلح nudge في الأدب الفرنسي

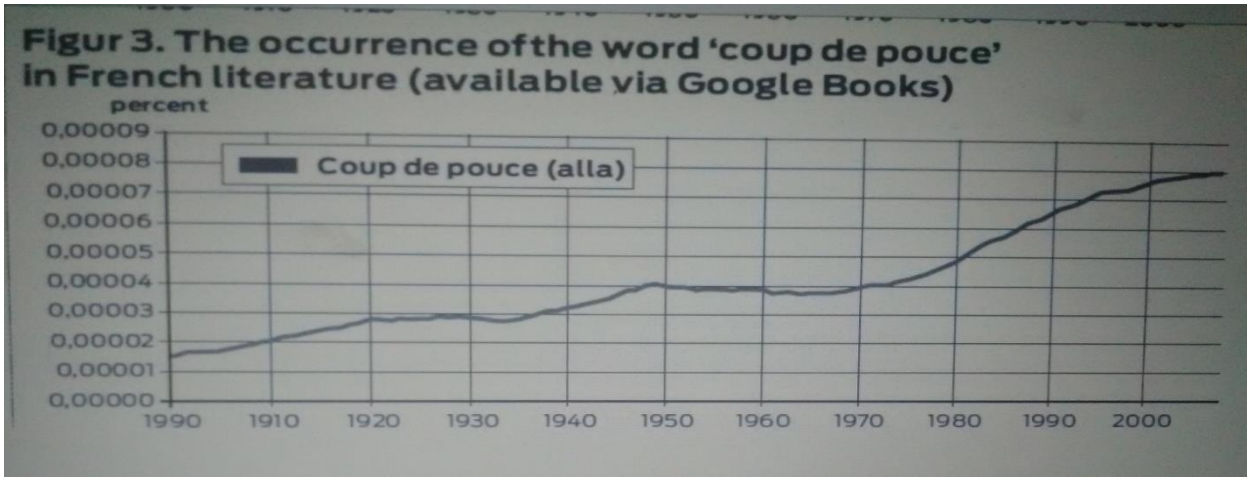

- **المفهوم العلمي الاقتصادي:** تعتبر نظرية الوكز "le nudge" نتيجة للتطور المستمر للاقتصاد السلوكي حيث ربطت الاقتصاد بكل من علم النفس، العلوم المعرفية وعلم الأعصاب وحتى القانون، وقد وضعت هذه النظرية عدة عوامل حيز الاهتمام مثل المشاعر، معايير اجتماعية، مقاومة التغيير والتعود أي المداومة...الخ على أساس أنها تؤثر في عملية صنع القرار عند الفرد.

كان أول من تطرق إليها مفهوما و تطبيقا العالمين Thaler et Sunstein في كتابهما عام 2008 تحت عنوان "**Nudge: improving decisions about health, wealth and happiness**" و قد عرفاها على انها هندسة للاختيار لتغيير سلوك معين دون حظر اي اختيار المهم بالطريقة الهادئة و باقل التكاليف و قد عرفها الاقتصادي Eric Singler مؤسس جمعية الوكز في فرنسا "الوكز يمكن ترجمته بسياسة للدفع أو إشارة هادئة لتشجيع الأفراد نحو تبني سلوك فعال لهم ، للمجتمع و للكوكب ككل ، هذا هو فعالية سياسة الوكز فعل بسيط بآثار ايجابية كبيرة[1].

أما على حسب دورها الفعال كاستراتيجية عمومية سواء من طرف الدولة أو الإدارات و المؤسسات الممثلة لها فهي تعتمد على التحيزات المعرفية من اجل الدفع اللطيف للمواطنين نحو الاختيارات الجيدة و بالتالي القرار الأمثل و بتكاليف اقل، بحيث اقر رئيس مشروع في العلوم السلوكية بمديرية مابين الوزارات و التغيير العمومي(DITP)بفرنسا انه يمكن للعلوم السلوكية "سياسة الوكز" ان تساعد الادارات العمومية في تفعيل التواصل بين الادارة و المواطن لان التواصل عن طريق حديث السلطة لا يفهم من

[1] **Richard Panquiault**.(2015), Le Bulletin de ILEC,NUDGE, politique et marché, mensuel n451 ,p2.

طرف اغلبية العامة و من ثم يضمن الانعكاس الايجابي للسياسات العمومية بضمان الاستجابة المثلى للمواطنين سواء مستخدمين او مستفيدين[1].

وقد شهدت هذه النظرية عدة نجاحات في المجال العمومي في العديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية، واختلفت مجالات التطبيق فشملت التحصيل الجبائي اقتصاد الطاقة و البحث عن العمل ، من جهة أخرى كان الاهتمام زائدا بهذه النظرية وآليات تطبيقها فنجد الدنمارك قامت بتخصيص فريق من الباحثين مختصين في علوم السلوك تحت عنوان «I NUDGE YOU» والذي يعمل في جزء منه في مجال الصحة و حقق نتائج جد مهمة [2].

وقد عرفها العديد من الباحثين في مجال العلوم السلوكية و توقفنا عند تعريف المدير العام لفريق BVA ومؤسس جمعية الوكز بفرنسا Éric Singler الذي اقر:

- "الوكز يمكن ترجمته على انه إعانة للدفع أي طريقة هادئة من اجل تشجيع الأفراد على تبني سلوك معين مربح لهؤلاء الأفراد، للمجتمع و للكوكب ككل"
- مبدأ هذه النظرية عكس القانون حيث يترك الحرية في الاختيار للأفراد في إطار هندسة للخيارات لتحقيق الرفاهية للفرد.
- ترتكز نظرية الوكز على التحيزات المعرفية للفرد التي تؤثر بطريقة غير عقلانية في اختياراته[3].

3.1.3.2.النهج الإجرائي لنظرية الوكز: بما أن سياسة الوكز تسعى إلى تصحيح التحيزات المعرفية الموجودة لدى الأفراد عند اتخاذهم لقراراتهم، و ذلك لتغطية التأثير السلبي لهذه التحيزات على تحقيق المنفعة من القرار المتخذ سواء كانت هذه الأخيرة بالنسبة للفرد في حد ذاته أو بالنسبة للمنفعة العامة ، وبالتالي تكون سياسة الوكز المنتهجة تحقق فعالية في أي مجال من مجالات التدخل الحكومي ممثلا في هيئاته و إداراته المختلفة ،استنادا إلى تجربة الاتحاد الأوروبي[4] و تحديده لستة إجراءات لوضع سياسة وكز تم استنتاج المراحل التالية[5]:

1. **تحديد السلوك:** تعد هذه المرحلة الأولى في وضع سياسة الوكز بحيث، يتم ملاحظة السلوك الذي يسبب الاختلال و الذي لم يتم تفسيره بالآليات الاقتصادية التقليدية، و ذلك بالتطرق إلى تحليل البيئة

[1] **Benoit Floc'h**.(2019).les pouvoirs publics prennent la « phobie administrative »au pied de lettre, journal le monde samedi 10aout2019,France,p8.
[2] **Dossier de presse**. (2015), NUDGE CHALLENGE CLIMAT.
[3] **Richard Panquiault**,(2015), op .cit,p2.
[4] **EUROPEAN BRANDS ASSOCIATION**.(2016),Nudging For Good Toolkit,UE,p16.
[5] الملحق رقم(01).

التي طرح فيها السلوك و أهم ما يمكن تحديده معرفة أي الهيئات الإدارية المسؤولة عن معالجة هذا السلوك.

2. **معالجة ميدانية:** تحديد المشكلة التي تسبب فيها هذا السلوك و في إطار تفعيل السياسات الإدارية وتحقيق الفعالية فان المشكلة في الغالب هي عدم فعالية سياسات إدارية عمومية في مجال ما، و يقوم بها مهنيين متخصصون في اتخاذ القرار العام من باب الطرح او الاستشارة، و في هذه المرحلة العديد من الدول لها هيئات مختصة إدارية هدفها تفعيل التدخل الحكومي في العديد من المجالات.

3. **معالجة الأفراد:** و ذلك بالتطرق إلى المعيقات التي قد يتعرض لها الأفراد ، ومن ثم الوقوف على أهم التحيزات المعرفية التي يمكن أن تدخل في عملية صنع القرار أو الاختيار ،من اجل تحديد المنهج المتبع من ضمن المناهج الخمسة لسياسة الوكز و التي تعمل على تصحيح ما لدى الأفراد من تحيزات معرفية للدفع بهم نحو الاختيار الأفضل .

4. **التجريب في الميدان:** هنا بعد تحديد المنهج المتبع تقوم الإدارة بتطبيق على العينة المختارة أي مجموعة من الأفراد المعنيين بمجال معين من اجل قياس الأثر على الفعالية الإدارية والعمل على تحقيقها وتدوين العوامل المساعدة والتي قد تكون عائقا.

5. **التعميم:** تحديد عوامل النجاح وتحديد النقائص التي يمكن تداركها والعمل على التطبيق على مستوى كبير أو بصفة عامة أي تعميمها في المجال المختص وفي الكثير من الأحيان تقنينها حتى تتسم أكثر بالمصداقية و بالتالي ضمان تحقيق الفعالية الإدارية[1].

2.3.2.مناهج النظرية:

1.2.3.2. الاختيار المعياري"LE CHOIX PAR DEFAUT":هو عبارة عن قاعدة تقديم الاختيار للفرد قبل اتخاذه للقرار و تكون ذا فعالية في حالة العقلانية المحدودة للفرد ، فعدم علمه بالقرار الذي يرجع له بالنفع يجعله يندفع نحو الاختيار المعياري و من ثم لن تكون هناك فعالية لهذا المنهج في حالة العقلانية التامة للفرد أي علمه بالاختيار الأمثل.

فالاختيار المعياري يعد الاختيار الأكثر عائدا بالنسبة للفرد في مجال ما فمثلا نجد في المؤسسات يقومون بضبط معياري لطابعة الأوراق على خدمة وجه-خلف 'recto-verso" و هذا من اجل حث العمال على اقتصاد الورق و الحبر و اكتساب سلوك محترم للبيئة، و للمنهج الاختيار المعياري يكون في القرارات

[1] **Eric Singler**. (2016), nudge me tender : comment concevoir des nudges efficaces, ed :BVA ,France ,p11.

الزمنية أي متعلق بالزمن بحيث يمكن أن يفقد فعاليته مع مرور الوقت[1].فالاختيار المعياري هو منهج لطيف للدفع بالأفراد نحو الاختيار الأمثل ، فالفرد في هذا الإطار يتأثر بالمعلومات و كيفية عرضها.

مثلا في حالة الحث على التبرع بالأعضاء خصص موقع لذلك من اجل إنقاذ أشخاص يكونون بحاجة لتلك الأعضاء و هنا تعتبر هذه العملية سياسة وكز للدفع بالأشخاص للتبرع ولحث الناس نحو ذلك كان لابد من الأخذ بعين الاعتبار معايير اجتماعية ، فحتى نأخذ بعين الاعتبار التكلفة النفسية التي يحس بها الفرد في مرحلة الشباب عند دخوله الموقع و يجد الحديث عن التبرع و هو في أوج شبابه غيرت العبارة إلى التبرع بالأعضاء في حالة الحوادث و هذا ما كان له ايجابية في رفع نسبة المتبرعين في فرنسا، و هذا يعود بفعالية سياسات العمومية في مجال الصحة[2].

الشكل رقم(7):سياسة وكزلتفعيل سياسات الحفاظ على الصحة العامة.

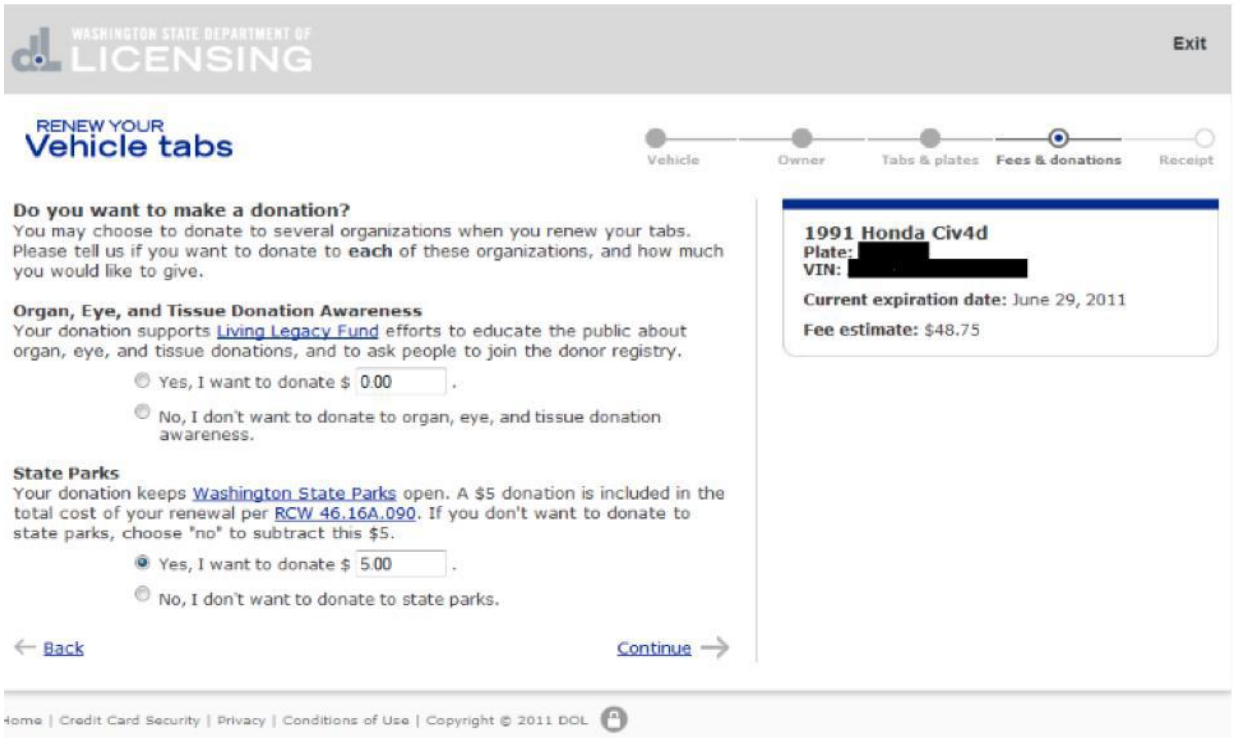

المصدر:,Marie Claire Villeval.(2016). économie comportementale et nudges, GATE

أما في الولايات المتحدة الأمريكية تم ربط عبارة التبرع بالأعضاء بطالبي رخسة السياقة و شهد ذلك نجاحا في احد الولايات و ارتفعت نسبة المتبرعين من 38% إلى60%[3] ، الاختيار المعياري لكونه سياسة

[1] **Ministere de la transition écologique et solidaire,**Les nudges verts,le jeudi 7 février 2019, https://www.ecologique-solidaire.gouv.fr/nudges-verts ,20:33,Le 28-03-2019.

[2] **Astrid Hopfensitz**(2015),les nudges :un appui aux changements radicaus de comportments, millenaire3,Grand Lyon,France.

[3] **Darren Moseley &Gregory Valatin.(2014)**. Behavioral policy »nudges » to encourage woodland creation for climate change mitigation , Forestry commission,p4.

وكز لتبسيط الاختيار و هو يستهدف الأشخاص الذين لهم عقلانية محدودة في الاختيار في العديد من المسائل كما سبق الذكر ، و في هذا المجال المبين في الشكل و الخاص بالتبرع بالأعضاء الذي انتهجته العديد من الدول و كانت فرنسا الناجحة في ذلك لاقتران هذه السياسة بالقانون ، كاللوائح التنظيمية الخاصة بتنظيم الاستفادة من الأدوية و العلاج و هذا ما يشعر الأفراد بالأمان و بالتالي عدم النفور من الخسائر و الخوف من الاختيار المعياري بالشعور بالضمان و الأمان من طرف القانون[1].

2.2.3.2.تاطير الاختيارات« le ou-cadrage ,framing » : يتم من خلال عرض المعلومات المتعلقة باتخاذ القرار بشكل الذي يؤثر في الفرد لإتباع السلوك الجيد، و نظرا للتجارب العديد في هذا النهج فان العملية الأكثر فعالية في عرض المعلومة هي اقتران الاختيار بما قد يخسره أو يربحه الفرد في حالة اختياره للخيار المؤطر.

اكبر مثال يمكن الاستشهاد به قام به كل من العالمين Tversky و Kahneman سنة 1981 ، حيث عملا على دراسة استبيان تم تقديمه لعينة من الطلاب في جامعة ستانفورد و جامعة كولومبيا البريطانية اذ طلب منهم الاختيار بين برامج مقترحة لمكافحة مرض أسيوي غير عادي ، و من ثم دراسة اثر التأطير و عرض المعلومة على قرار الطلبة كما هو موضح في الشكل رقم(07)

[1] **Samuel Ferey, Yannick Gabuthy, Nicolas Jacquemet**.(2013). L'apport de l'économie expérimentale Dans l'élaboration des politiques publiques. Revue Française d'Economie, Association Française D'Économie, 28 (2), pp.155-194. <halshs-00879205>,p11.

الشكل رقم (08):أول تجربة تاطيرالاختيار"بشان مشكل التصدي للمرض الأسيوي Tversky و Kahneman سنة 1981.

تخيل أن الولايات المتحدة الأمريكية تستعد لتفشي مرض أسيوي غير عادي و الذي من المتوقع ان يقتل 600 شخص،تم اقتراح برنامجين بديلين لمكافحة هذا المرض و افترض أن التقييم العلمي لنتائج البرامج كمايلي:

مشكلة 1:(N=152)

إذا تم اختيار البرنامج A فان 200 شخص سيتم إنقاذه	و إذا تم اعتماد برنامج B فان احتمال 3/1 سيتم إنقاذ 600 شخص مع احتمال 3/2 لن يتم إنقاذ و لا شخص.

اي من البرنامجين ستختار من بين الاثنين؟

مشكلة 2(N=155)

إذا تم اعتماد برنامج A(C) فسيتم موت 400 شخص	إذا تم اعتماد B(D) فمن المحتمل 3/1 انه لن يموت احد و 3/2 احتمال موتهم -600 شخص-

المصدر:من اعداد الباحثة اعتمادا على المراجع

بالنسبة للمشكلة 1 فان عرض المعلومات كان في إطار ايجابي في حين بالنسبة للمشكلة 2 تم عرض المعلومات بإطار سلبي بالنسبة للبرنامج A ، بحيث في كلتا الحالتين يتم إنقاذ 200 شخص و موت 400 شخص فمن العادي مهما كان لن يكون اختلاف في التفضيلات المعلنة في المشكلتين . الصورة الآتية تبين نتائج الدراسة في الصورة رقم (5):

الصورة رقم(5): نتائج تجريب منهج تاطير المعلومة للتصدي للمرض الاسيوي

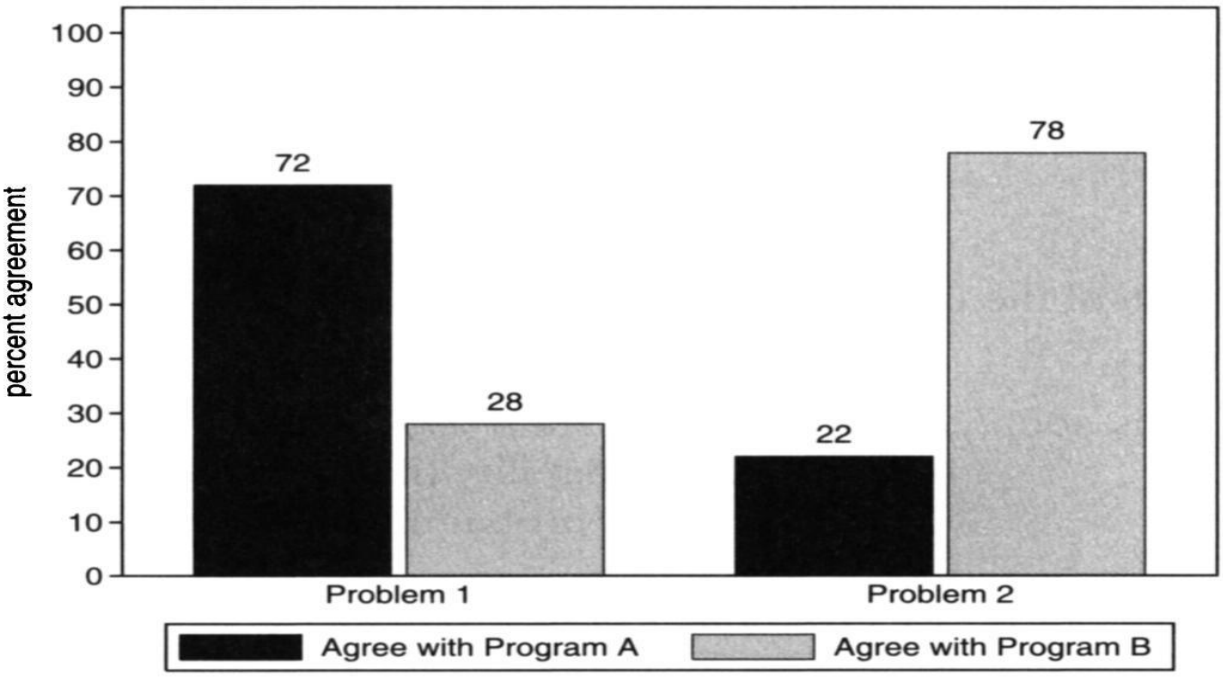

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع

تحليل النتائج: بالنسبة للمشكلة (1) فان الاختيارات بنسبة 72% كانت للبرنامج A أي إنقاذ 200 شخص على وجه اليقين، في حين 28 % من الاختيارات للبرنامج B المحفوف بالمخاطر حيث يتم انقاذ 600 شخص بتوقع.

أما المشكلة(2) حدث تحول كبير بحيث 22% يختارون النتيجة المؤكدة ل 400 شخص يموت، و 78% لقبول الاختيار المحفوف بالخطر أي 400 شخص فقط في توقع الموت .

و من ثم كان لتأطير المعلومة و التأكيد على الجانب الايجابي دور هام في المجال العام لضمان فعالية السياسات الإدارية[1].

-**تأطير الاختيار اعتمادا على الخسارة:** العديد من التجارب كانت ناجحة للدفع بالأفراد المستهدفين إلى الخيار الجيد، ففي مجال تعزيز الصحة قد تم القيام بتجربة لتحفيز النساء إلى القيام بتصوير بالأشعة للثدي.

حيث تم استدعاء 133 امرأة من اللواتي حصلن على اقل من 50% للقيام بالتصوير، فتم عرض فديو ب 15د عن سرطان الثدي و التصوير بالأشعة السينية إذ تم تقسيمهم إلى حالتين عشوائيا ، الحالة الأولى

[1] **Arno Riedl**,(2010),Behavioral and Experimental Economics Do Inform Public Policy ,FinanzArchiv / Public Finance Analysis, Vol. 66, No. 1,pp. 65-95 ,URL: http://www.jstor.org/stable/40913246,pp71-73.

مشاهدة فديو يسمى «فوائد التصوير الماموجرافي" و الذي كان عرضا مؤكدا على فوائد تصوير الثدي بالأشعة والشريط الأخر بعنوان مخاطر إهمال التصوير الشعاعي للثدي" مع التركيز على التكاليف المرتفعة و المخاطر التي يمكن أن تصيب هؤلاء النساء، بعد فترة من ذلك وجد انه رغبة النساء في التصوير بالأشعة لم تتأثر في الحالتين و لها نفس النسبة في حين بعد عام 66%من النساء اللواتي شاهدن الفيديو الذي يبين الخسائر بالنسبة للمرأة قمن بالتصوير ،مقارنة ب 51,5% من النساء اللواتي شاهدن النسخة مكتوبة.

و من مما سبق فان التعليمات التكميلية للسياسة العامة في مجال ما لا يمكن أن يساعد على المعالجة الصحيحة للمعلومة ما لم يكن تأطير المعلومة في حدود معتقدات متلقيها(المواطنين بصفة عامة) ومن ثم فالطريقة التي تقدم بها المعلومة لها دور كبير في تحقيق فعالية الإدارة المسؤولة عن تقديم السياسة[1].

- **اعتماد المعايير الاجتماعية**، هو الأخر وسيلة متبعة في تقديم المعلومة لتفعيل سياسة معينة فمن المعمول به و المؤكد في دراسات في علم النفس و الاجتماع أن سلوكات الآخرين يؤثرون في تصرفاتنا أي سلوكاتنا، وقد تم تسجيل تجربة المملكة البريطانية في مجال دفع الضرائب ، فقد قامت الإدارات المالية البريطانية بالإشارة إلى نسبة المواطنين المحترمين لتاريخ دفع الضرائب في البرقيات المرسلة للمواطنين المتأخرين عن الدفع و قد كانت النتائج بالفعل ايجابية و ارتفع معدل تحصيل الضرائب في الوقت المحدد، أيضا في مجال اقتصاديات الطاقة تم اعتماد نفس الطريقة و كانت النتائج هي الأخرى ايجابية[2].

3.2.3.2.تحديد الاختيارات « la limitation de choix »: إن تقديم العديد من الاختيارات للفرد يدخله في العديد من التحيزات المعرفية مثل النفور من التنويع الارتباك و من ثم فان عملية تحديد الاختيارات تجنبه التأثر و الدخول في تحيزات من شانها أن تؤثر عليه سلبا.

4.2.3.2. فترات المراجعة و التفكير الإجبارية:« les périodes de réflexion obligatoire » : تعتبر هي الأخرى منهج فعال في تفعيل السياسات بحيث تعمل على محاربة التسرع في الاختيار و إعطاء مهلة للتفكير و هذا كله من اجل إعطاء الحرية الكاملة للفرد و تجنب الوقوع في ندمه بعد فترة من اتخاذ القرار المدروس، و هذا ما هو ممثل في فترات الانسحاب لقانون المستهلك و قانون الأسرة و الطلاق وأيضا في إطار معاملات اقتصادية عديدة و يبدو أن الأساس المنطقي من ذلك هو حماية الأفراد من الخيارات القصيرة الأجل التي يمكن أن ينجر عنها الشعور بالندم سواء اختارها أو لم يختارها.

[1] **Samuel Ferey *et al***, (2013),« L'apport de l'économie expérimentale dans l'élaboration des politiques publiques », *Revue française d'économie* 2013/2 (Volume XXVIII), p. 155-194. DOI 10.3917/rfe.132.0155,p166.

[2] **Dimitri Greimers**,(2015),NUDGE :la démocratie du coup de pouce, centre permanent pour la citoyenneté et la participation, Bruxelles, pp5-7.

5.2.3.2.قواعد التقييد الذاتي « les règles d'autocontrainte »:منهج أخر من مناهج سياسة الوكز يكون فعال في حالات ضعف العون الاقتصادي الالتزام بخطة عمل مستقبلية بحيث يقوم هذا المنهج بتفعيل سياسات و استراتيجيات مستقبلية ، أثبتت دراسة فرنسية أن منح قواسم للحصول على السماد في المستقبل للمزارعين في إطار استراتيجية للدعم ألفلاحي ،له فعالية كبيرة في السياسات الفلاحية أكثر من 50 % من انخفاض سعر الأسمدة بنسبة 50%[1] ،و يعتبر هذا المنهج جد مهم وفعال في إطار استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة.

3.3.2.نظرية الوكز كآلية لتفعيل السياسات العمومية:

1.3.3.2.شروط سياسة الوكز كسياسة عمومية:كل يوم تعمل المؤسسات و الإدارات العمومية على اتخاذ القرارات التي نظريا و مسبقا هدفها هو تحقيق الفعالية من خلال تحسين حياة المواطنين من كل الجوانب بغرس السلوكات الايجابية و التي تعود عليهم بالنفع مهما كان المجال : الصحة، التعليم، الاقتصاد و حتى تحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم توجد تحديات رئيسية لإقناع صناع القرار العام في الإدارات و المؤسسات باستخدام مناهج الوكز كسياسة عمومية لابد من الأخذ بها لتحقيق الفعالية، و يمكن حصرها في ما يلي:

-**أولا:** هو أن يفهم السياسيون و القائمون على الاقتصاد أن ما يرونه من سلوكات، يجب أن يعاد النظر فيها بالمعاملة بشكل مختلف لأن البيئات والسلوكات تتغير باستمرار ،

-**ثانيا:** لا يمكن تحقيق الأدلة العلمية على فعالية الإصلاحات بين عشية وضحاها، وقد تستغرق الإصلاحات بعض الوقت ،

-**ثالثا**، تخيل أنك المسؤول عن اتخاذ القرار فان الفشل في بعض القرارات يستدعي النظر فيها و بالتالي تكون عرضة لمنافسين يمسون منفعتك الشخصية و من ثم كان لابد من تحقيق تغيير سلوك المواطنين من أصحاب القرار باستعمال سياسات الوكز حتى نتمكن من تنفيذ وتقييم السياسات العامة و فعاليتها من خلال العلوم السلوكية[2].

[1] **Samuel Ferey, Yannick Gabuthy, Nicolas Jacquemet**.(2013), op.cit,pp13-14.
[2] **Olivier Oullier,(2015)**,les nudges :nouveaux leviers des politiques publiques,millenaire3,Grand Lyon,France.

الشكل رقم(09): انتشار سياسة الوكز في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية(OCDE)

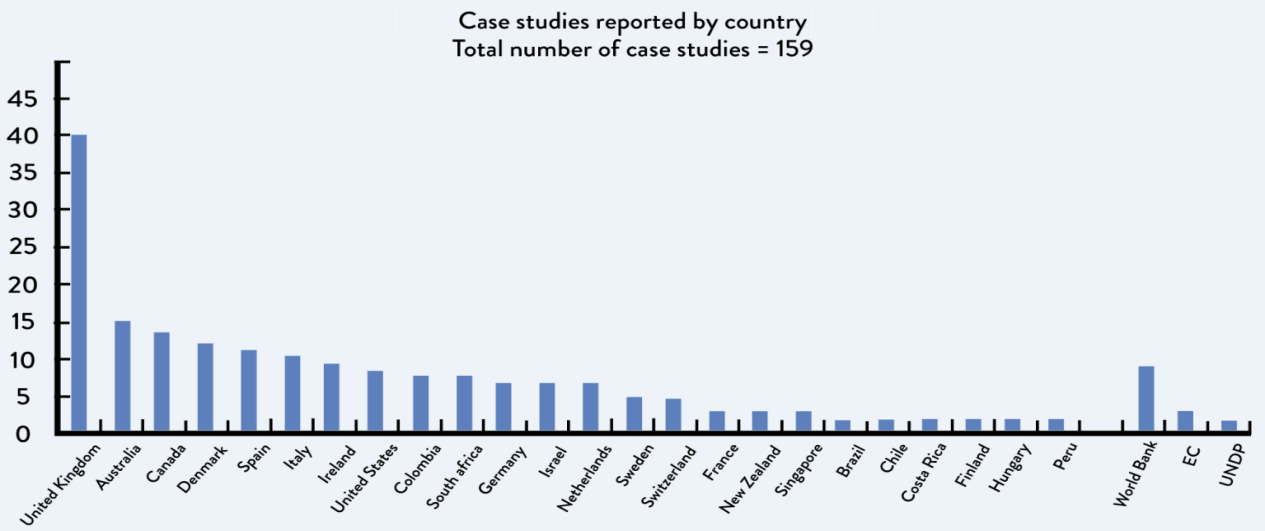

المصدر: Samson, A. (Ed.)(2017). The Behavioral Economics Guide 2017 (with an introduction by Cass Sunstein) Retrieved from http://www.behavioraleconomics.com. ,p68.

-من الشكل رقم(09) نلاحظ أن تجميع الدراسات كانت تقريبا من الدول الناطقة بالإنجليزية (المملكة المتحدة استراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية و نيوزلندا) بالإضافة إلى الدول الأوروبية كانت جيدة و اقل من 10% بالنسبة للدول النامية. اعتبرت سياسة الوكز وسيلة جديدة لتحقيق فعالية السياسات العامة في العديد من المجالات مثل المحافظة على البيئة، تحسين الامتثال الضريبي، السلامة المرورية إلى غير ذلك، وتم تبنيها من قبل البلدان الانجلوسكسونية مثل الحكومة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا و غيرها. و أهم ما ساعد على انتشار هذه المقاربة اعتمادها على ما يلي:

-**البساطة والإقناع**، العديد من السياسات العمومية لم تحقق فعاليتها بسبب تعقدها و بالتالي تحيز الأفراد إلى الاعتقاد بعدم شفافية الدولة و هذا ما يؤدي بهم إلى عدم الاستجابة لهذه السياسات ، لذا الكثير من التجارب في مجال تفعيل السياسات العامة عن طريق سياسة الوكز كانت ناجحة ،لكونها بسيطة و شفافة هذا ما يزرع السهولة لدى الأفراد في الاستيعاب و خلق الثقة في القائمين على السياسات وبالتالي تحديد المنافع و التكاليف من جراء الاستجابة .

أما بالنسبة للإقناع، فنجد أن نجاح سياسات القطاع الخاص تعتمد بنسبة كبيرة على الإقناع الذي تسخر له العديد من البرامج المكلفة كالدعاية و التسويق ، لذا فسياسة الوكز هي في أصلها مرتبطة بالتسويق بحيث تتدخل فيها كيفية وصف السياسة و تحديد التعامل معها لتحقيق أقصى المنفعة و اقل تكلفة لكل من الطرفين(الإدارة العمومية القائمة على السياسة، الفرد المتلقي لها).

-**التصميم**، لابد من الأخذ بعين الاعتبار التصميم الدقيق للسياسة و البرامج الحكومية عن طريق التخمين في كمية المبادرة الممكنة ، ما هي الإعدادات الافتراضية ، كيف يمكن تفسيرها من قبل العملاء المقصودين، و من ثم تجنب الوقوع في أخطاء مثل التي وقع فيها بعض الإداريين البيروقراطيين الذين يضعون البرامج انطلاقا من سلوكاتهم و مصلحتهم الشخصية مستندين على قوة القانون و الذي أيضا يتم وضعه حسب سلوك افتراضي للعامة دون معرفة السلوك الحقيق لهم[1].

-**هندسة الاختيارات**، حيث أن الأفراد حساسون للإشارات التي يتلقونها عن ما يكونون بصدد اخذ قراراتهم بحيث نجد مثلا تغليف بيد الباب هذا يرشد على الدفع من تلك القطعة المحمية لفتح الباب بالرغم من الجهل بالاتجاه إلى انه يؤدي إلى فتح الباب سواء بالداخل أو سحبه نحو الخارج، لذا فان تأطير الاختيار و هندسته يسهل على الفرد اخذ القرار الجيد بالنسبة له و الذي تقوم به السلطة العمومية ممثلة في إداراتها التي تصدر سياسات من اجل تحقيق فعاليتها بإرشاد الأفراد نحو تحقيق منافعهم الشخصية و التعاون على المنفعة العامة و التي من بينها التقليل من التكاليف و هو صلب الفعالية الإدارية العمومية[2].

-**لابد من الحفاظ على حرية الاختيارات**، حيث من اجل تحقيق جودة في سياسة الوكز تعتمد على حرية الاختيار و يتوقف ذلك على العمل الأخلاقي الذي تتبناه هذه السياسة من خلال استبعاد المخاوف التي تدخل في الاختيار بالإضافة إلى إعطاء مجموعة من الاختيارات كل ذلك يحد من التأثر باختيارات عديدة يمكن أن تؤدي إلى عدم مردودية الاختيار لمتخذه .

بالإضافة إلى أن الحرية في الاختيار ليست مطلقة بل تقترن بوجود تدخل حكومي و لكن وجود التدخل في وضع الاختيارات بدافع الإرشاد لا الإكراه، ومن ثم لا يمس بحرية الفرد بل في إطار ما سبق ذكره أي الأبوية الليبرالية لكون المسؤول على وضع الاختيار أدرى بوقع الاختيارات المحددة والمنتقاة من ضمن مجموعة من الاختيارات التي يمكن أن تشوش فكر الفرد و هذا يعود سلبا على اختياراته كما هو موضح في الشكل التالي رقم (10)[3].

[1] **Marianne Bertrand**,(2016), Behavioral Economics and Marketing in Aid of Decision Making among the Poor, Sendhil Mullainathan and Eldar Shafir, Journal of Public Policy & Marketing, American Marketing Association, http://www.jstor.org/stable/30000522,Vol. 25, No. 1, pp. 8-23,pp18-21.

[2] **Darwin** ,(2015),le paternalisme libertarien et l'architecture du choix, https://jeanneemard.wordpress.com/2015/03/30/le-paternalisme-libertarien-et-larchitecture-du-choix/

[3] **Yashar Saghai**, (2017),salvaging the concept of nudge,feature article , Published by group.bmj.com ,pp488-489.

الشكل رقم(10):شروط سياسة الوكز

المصدر: من إعداد الباحثة.

2.3.3.2. أنواع سياسة الوكز كسياسة عمومية: اعتبرت سياسة الوكز منهجا جد ممتاز بإدماج العلوم السلوكية في الاقتصاد العمومي من خلال تبيان العوامل الداخلة في تحديد سلوك الأفراد من عوامل نفسية ،معرفية ومادية الذي كان له تأثير ايجابي في السنوات الأخيرة على تحقيق الفعالية الإدارية عن طريق تحقيق أهداف الحكومة المرجوة و تقليص التكاليف، حيث كان أول مناقشة دروس من الاقتصاد السلوكي و ارتباطه بالسياسات العامة في معهد بروكنز في مجال الضرائب ، الصحة ...الخ.

و في نفس الفترة بعد إنشاء فريق العلوم الاجتماعية و السلوكية وقع الرئيس اوباما أمر تنفيذ بشان استخدام الرؤى السلوكية لخدمة الشعب الأمريكي بشكل أفضل أي تعزيز سياسات الوكز، كما أطلق البنك الدولي مبادرة على نطاق دولي بالإنجليزية"new Global insights initiative" و تتمثل مهمتها في مساعدة الحكومات في تطبيق واختبار الرؤى السلوكية في تفعيل السياسات العامة مع الاعتراف بطبيعتها التكميلية للتدخلات الاقتصادية التقليدية.

و قد استعملت سياسة الوكز في مجالات مختلفة أهمها ما تم تبيانه في الشكل رقم(11).

الشكل رقم(11):عدد حالات إدماج العلوم السلوكية في السياسات العمومية

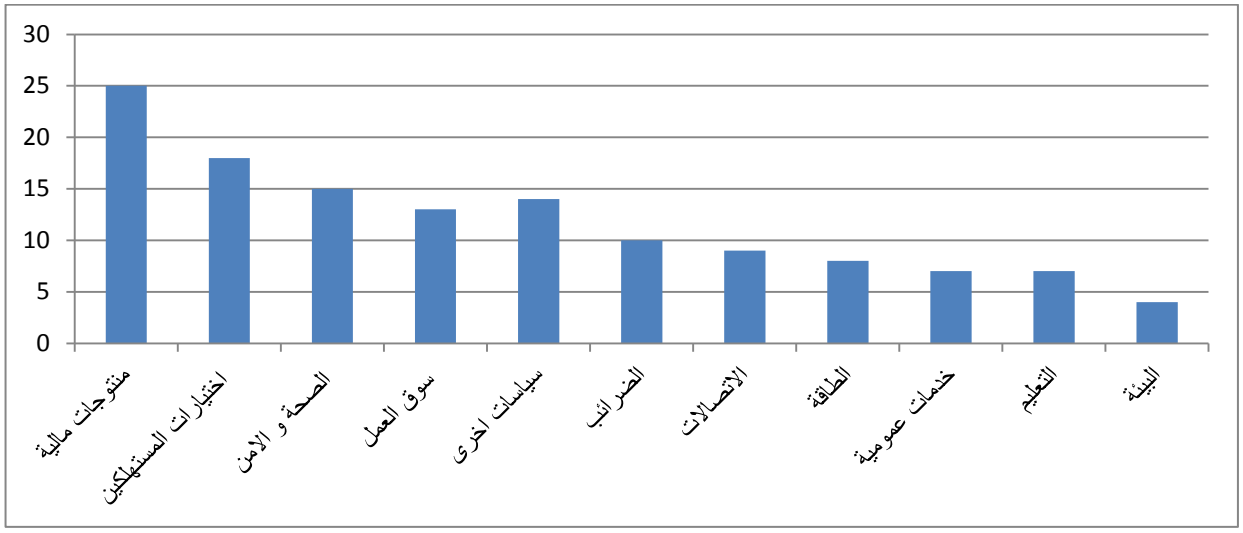

Source*: OCDE,(2017),*Behavioural Insights and Public Policy: Lessons from Around the World.

لوحظ أن أهم ما تخافه الحكومات على استعمال العلوم السلوكية في السياسات العامة هو الجانب الأخلاقي و ذلك بمعاكسة مبدأ حرية الاختيار، إلا انه من خلال الشكل نلاحظ أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد بينت عكس ذلك من خلال تبني دولها لسياسة الوكز في العديد من المجالات.

و حتى الآن أشارت الاحصائيات أن استخدام العلوم السلوكية كان لتحسين السياسات العامة و الالتزام بها قصد تحقيق فعاليتها و ذلك بتطبيقها على الاستراتيجيات الأولى من وضع السياسة بشرط تغيير العقلية من طرف الهيئات العامة المسؤولة على حل المشاكل المعقدة في طريق العناصر الواقعية للسلوك الفعلي و ليس فقط السلوك المرجو آو المزعوم.

و الآن فان تقدم إدماج العلوم السلوكية من طرف الهيئات العامة أصبح جزء لا يتجزأ منها لذا لابد عليها هي الأخرى أن تتفادى العودة و الاستدلال بالخبرات في صنع القرار بل دائما تسعى إلى المعالجة الفورية لتحقيق الفعالية[1].

- **سياسة الوكز الموحدة:" les nudges units"**هو عبارة عن فريق البصائر السلوكية بالمملكة البريطانية، إحدى المنظمات التي تتصدر البحث و التطبيق السلوكي في السياسات العامة و قد قام رئيس BIT المسمى"David Halpern" بكتابة كتاب حول سياسة الوكز كان حلا لإنقاذ التسيير المالي

[1] **Faisal nairu,Filippo cavassni**,(2017),la montée en puissance des insights comportementaux dans les politiques publiques, guide de l'économie comportementale ,France,p164.

العام في المملكة البريطانية و حسن صحة و رفاهية المواطنين ، من جهة أخرى تم تنظيم مؤتمر في لندن و قد تم تشريفه من قبل كل من Daniel Kahneman و Amos Tversky و العالم Richard Thaler و كان أهم المواضيع كيفية تحسين عملية صنع القرار في المنظمات الحكومية و أكد على أن المستشارين المسؤولين لابد من قيامهم بالتغيير وفق المصلحة العامة لتحقيق الفعالية[1].

- **سياسة الوكز الخضراء"les nudges verts"**:هي عبارة عن وسائل في الأصل مستوحاة من علم النفس تم استخدامها من اجل تغيير سلوك الأعوان الاقتصاديين نحو سلوك بيئي بتغيير إطار عرض الاختيارات دون المساس بالخيارات الممكنة و لا الحوافز الاقتصادية، كتاب Thaler et Sunstein في 2008 هو الذي عمم المفهوم حيث ابتدأت برسم ذبابات في المراحيض في مطار AMSTERDAM الدولي بهولندا (كما هو موضح في الملحق رقم 2)و الذي خفض المخرجات السلبية للفندق في ما يخص تكاليف التنظيف إلى حوالي 80% و هذا ما يعكس شعبية المفهوم بحيث تعد فكرة بسيطة ، مرئية و بصفة ممتعة بالإضافة إلى أنها غير مكلفة و هذا هو الأهم من الناحية الاقتصادية للفندق[2].

3.3.3.2.سياسة الوكز و نموذج تغيير السلوك"TNS behaviour change": وضحنا أن فعالية العديد من السياسات العمومية أو الاستراتيجيات مهما اختلف مجال تطبيقها مبنية على تغيير سلوك متلقيها سواءا كان مواطنا، او مستخدما و لكن حتى يكون التغيير حقيقي ودائم لابد من فهم مجموعة من المحددات العقلانية واللاعقلانية التي تتقدم أي اختيار لجعل السلوك أكثر مثالية، لذلك قامت شركة KANTAR TNS [3] و التي هي مجموعة من الخبراء الفرنسيين يعود قيامها إلى سنوات الستينات من القرن الماضي ، عمل فريق TNS في مجال أبحاث التسويق مع أكثر من 80 دولة و ذلك بالمساعدة في صنع القرار ودعم تفعيل استراتيجيات التنمية[4].

تم وضع نموذج" TNS Behaviour Change" لتغيير السلوك بعد تحديد ثمانية أبعاد للتأثير على السلوك محددة في ثلاث مجموعات (A,B,C) بحيث"**A** " تعد مجموعة العوامل النفسية يمثلها الاطار الأزرق الداكن، B مجموعة العوامل الانثربولوجية(العصبية) ممثلة بإطار ازرق و C مجموعة عوامل الاقتصاد السلوكي ممثلة بالإطار الأحمر كما هو موضح في الشكل المبين في الصورة رقم(06).

[1] **Alain. Samson**, (2016). Behavioral economics in perspective. In A. Samson (Ed.), The Behavioral Economics Guide 2016 (with an introduction by Gerd Gigerenzer) (pp. [nn]-[nn]). Retrieved from http://www.behavioraleconomics.com.p14.

[2] الملحق رقم(2).

[3] الملحق رقم(3).

[4] www.tns-sofres.com

الصورة رقم(06) :الأبعاد المؤثرة على السلوك حسب فريق KANTAR TNS

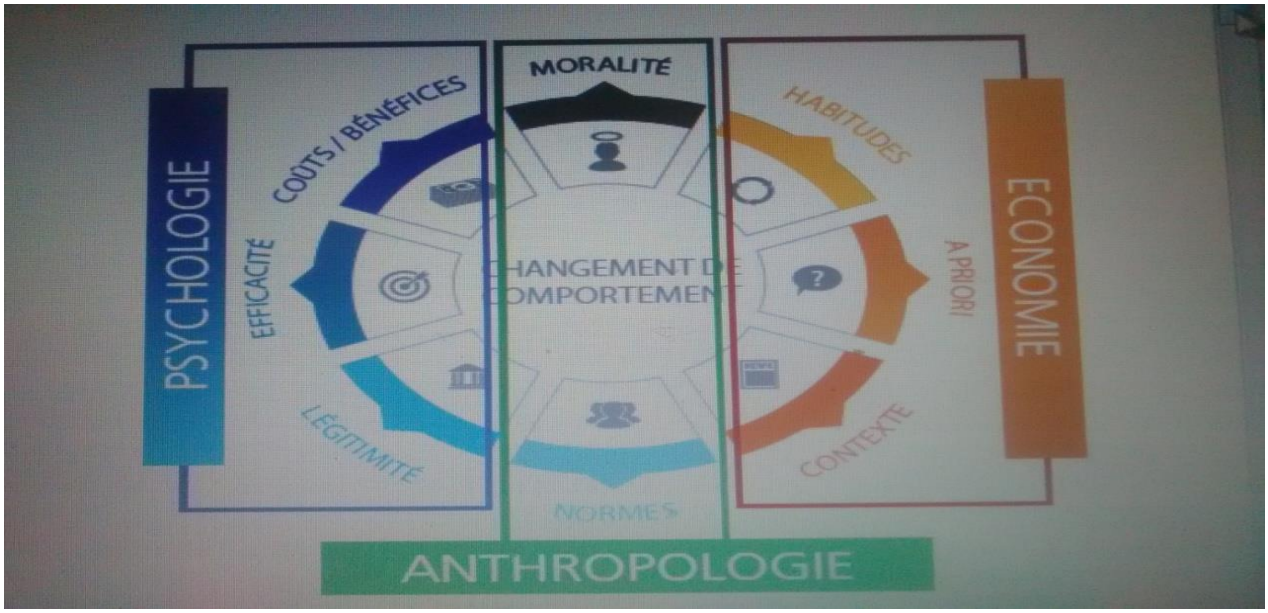

المصدر:.Emmanuel Riviere.(2016), op.cit,p5

و قدتم توضيح الأبعاد الثمانية المبينة في الصورة رقم(06) كما يلي:

1.تكلفة-عائد(couts-bbénéfices):سلوك الفرد يتأثر بما قد يربحه و يخسره، لذا ففي حالة الترغيب في سلوك معين لابد من توضيح الفوائد المنجرة عنه والخطر الذي يصاحب السلوك الغير مرغوب فيه وفي حالة الترهيب في سلوك معين لابد من ذكر التكاليف المنجرة عن تبني السلوك المرغوب فيه و ما سيتم خسرانه جراء إتباعه.

2.الفعالية(l'éfficacité): بعد أساسي من اجل فهم ما إذا كان الفرد يخمن في تغيير سلوكه أو لا و إذا كان هناك مصلحة وراء ذلك، و هناك نوعين من الفعالية فعالية الاستجابة بحيث لابد من اعتقاد الأفراد ان السلوك المحبب فيه من طرف السياسات العمومية يحقق الأهداف المسطرة على الصعيدين الجماعي والفردي و هناك فعالية ذاتية بحيث اقتناع الفرد من فعالية تغيير السلوك.

3.الشرعية(la légitimité): بحيث هل يشعر الفرد بشرعية القوانين حول مشكلة معينة وأنها عادلة في التطبيق؟ لذا لابد من الوضوح في وضع التشريعات لضمان الاستجابة لشرعيتها.

4. الأخلاقية (la moralité): هي درجة الالتزام بالسلوك المقترح، يعد أحسن شيء لابد من الرفع منه في بعض الحالات ويمكن قياسه عن طريق أسئلة حول ما إذا كان السلوك المقترح يعارض المبادئ الأخلاقية للفرد؟ وإعطاء المجال للمشاركة بما هو أخلاقي يساعد في إيجاد الطريقة الأكثر فعالية في التطبيق.

5. المعايير الاجتماعية (les normes sociales): كما تم توضيحها كأحد مناهج سياسة الوكز لها دافع كبير في بناء سلوك جديد أو تغيير سلوك حالي لكون الناس يتأثرون بآراء الأقرباء والعادات والتقاليد.

6.**السياق(le contexte)**: لابد من دراسة المحيط او البيئة بتحديد ما يشجع على تبني سلوك معين و ما يعيق ذلك و تعد هذه العملية احد التقنيات الإجرائية لسياسة الوكز و التي من خلالها تحدد الطريقة الأكثر فعالية.

7.**الاحكام المسبقة(les a priori)**: تؤثر على التغيير في السلوك إما بالتسهيل أو الكبح، لكونها تجعل الفرد يحكم بسرعة و ليس دائما بعقلانية و قد تم وضع مجالات تطبيقية لتصحيح هذه الأخيرة كما سبق و إن رأينا في سياسة الوكز.

8.**العادات(les habitudes)**: لا يقومون الأفراد دائما بالربط بين ما يفعلونه و عاداتهم، فهم هذه العادات وتحليلها قد يؤدي إلى تغييرها بما هو أفضل[1].

تحليل هذه المحددات الثمانية المؤثرة على السلوك ساعد في بناء استراتيجية عملية فعالة مكونة من أربع عمليات كنموذج أتيح لصانعي القرار العمومي من اجل تغيير سلوك المواطنين بما يتماشى مع تحقيق فعالية السياسات المنتهجة كما هو موضح في الصورة التالية:

الصورة رقم(07): نموذج TNS Behaviour Change

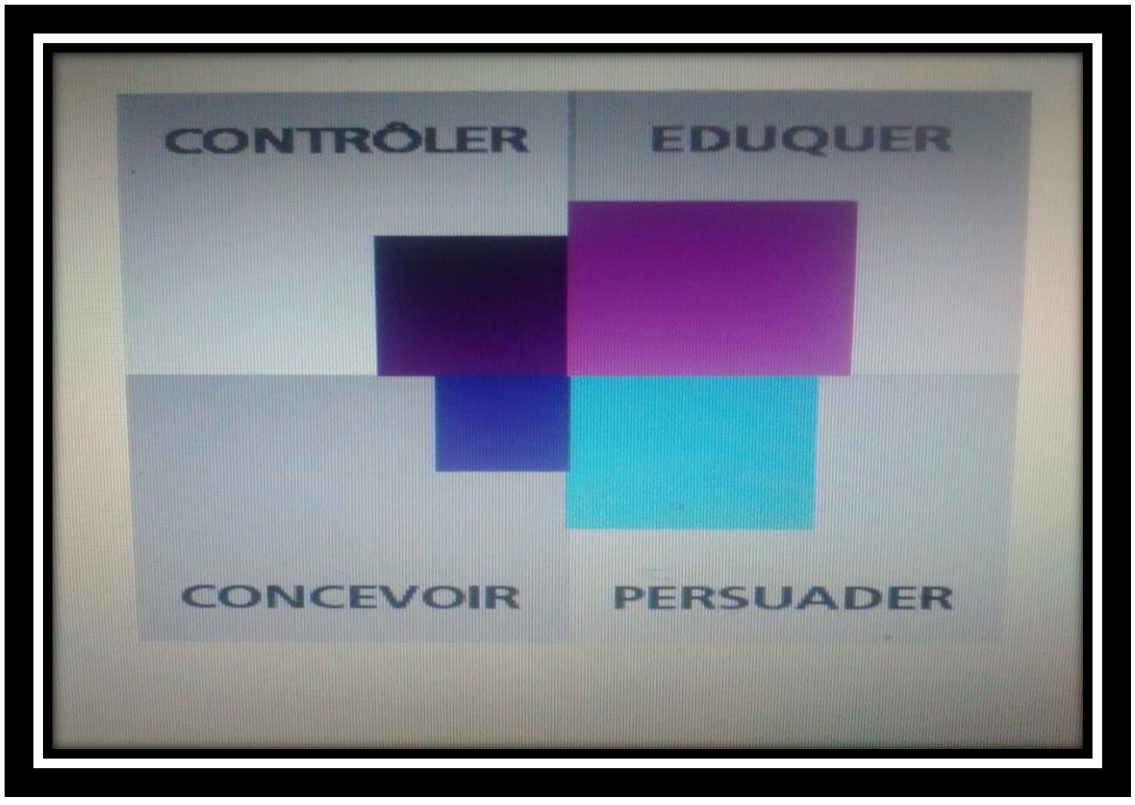

المصدر: Emmanuel Riviere.(2016), op.cit,p14.

[1] www.tns-sofres.com

من الصورة رقم (07) نلاحظ أن النموذج يتكون من أربع اذرع تشغيلية كما يلي:

1.**التعليم"Eduquer"** عن طريق تصحيح الأفكار الخاطئة(التحيزات المعرفية) بتفكيكها عن طريق الإعلام والتوعية.

2.**الحث"persuader"** عن طريق إشراك الأفراد من خلال تحفيزهم على تغيير معتقداتهم و مواقفهم و إقناعهم بان القضية المدروسة من أولوياتهم.

3.**المراقبة"controler"** وضع آليات المراقبة من طرف السلطة العمومية كالتدابير الضريبية(الحوافز و العقوبات)و غير الضربية (التشريعات و اللوائح التنظيمية)[1].

4.**التصميم"concevoir"**، العمل على البيئة حتى تتوافق مع السلوك المراد تبنيه عن طريق استعمال جميع مناهج نظرية الوكز.

يعتمد كل من التعليم و الحث على تدخلات واليات اتصالية أما المراقبة و التصميم فتعتمد على التدخلات العمومية و هيكلية أو إعادة هيكلة البيئة المعنية.

[1] : **Emmanuel Riviere**.(2016), op. cit, p14

خلاصة: من خلال ما سبق قمنا بالتطرق إلى تحليل ظهور الاقتصاد السلوكي ابتداء من إظهار عيوب العقلانية التامة في مجال صنع القرار لدى الفرد على اساس ان العامل البشري ميكانيكي في اختياراته و هذا منهج خاطئ حيث وجد أن الفرد شخص معقد يتأثر بعوامل نفسية و يتميز بقدرات محدودة تنقص من عقلانيته وهذا ما تحدث عنه الباحث هربت سمون سنة 1950 في تحليله للعقلانية المحدودة في عملية الاختيار و تأثيرها على أمثليه سلوك الفرد.

ليأتي في ما بعد كل من العالمين " Amos tversk وDaniel Kahneman " سنة 1979 بعد نشر عملهما في هذا المجال بتبيان اثر التحيزات المعرفية في كيفية اتخاذ القرارات خصوصا في حالة المخاطرة و عدم اليقين والتي تعطي العديد من الاحتمالات ، اذ يكون الاحتمال المختار الأكثر وقعا في التأثير على الفرد و سميت النظرية بنظرية الاحتمالات، ثم اكتشافات علم الأعصاب و دوره في عملية صنع القرار خصوصا أعمال Veblen سنة 1899 في الاقتصاد الحيوي استنادا إلى مفهوم تطوري بيولوجي لدراسة السلوك البشري تمثيلا لعلم الأنثروبولوجيا. ومن بين أهم مقالات علم الأعصاب التي تستخدم النظرية الاقتصادية من طرف Peter Shizgal و Kent Connover سنة 1997بعنوان " أساس عصبي لتقدير المنفعة" الذي كان له وقع في ما بعد بتحديد آليات للمساعدة في دراسة صنع القرار لدى البشر عن طريق تعويض النظرية الافتراضية الاقتصادية بنظرية قياسية مثل قياس نشاط الدماغ عن طريق الرنين المغناطيسي أو بتتبع ردة الفعل كأكثر واقعية، و وضع نماذج للآليات العصبية البيولوجية المسؤولة عن اتخاذ الخيارات(الاقتصادية) وإسنادها إلى اطر النمذجة القائمة في الاقتصاد كل هذه التطورات ساعدت على بناء الاقتصاد السلوكي و تحديد مبادئه.

و من ثم كان الاقتصاد السلوكي دراسة لعملية صنع القرار الفردي في جميع مستوياته بهدف تحسين المنفعة من وراء هذا الخيار أو القرار بدراسة جميع العوامل النفسية و العصبية ،استمر التطور إلى أن اكتشف العالمين Thaler et Sunstein في 2008 سياسة جديدة تدعى سياسة الوكز و التي تستخدم من طرف السلطات العمومية لتنظيم السلوكات بدلا من الطرق التقليدية، تكون هذه السياسة مبنية على الأبوية الليبيرالية أي اعتماد أساليب لطيفة للدفع بالمواطنين نحو السلوك الأحسن لهم بتحقيق منفعتهم من جهة، و المحقق للفعالية بالنسبة للسلطات العمومية المتمثلة في تحقيق الأهداف المسطرة و الأهم فيها باقل التكاليف.

في إطار هذه السياسة هناك خمسة مناهج متبعة منهج الاختيار المعياري لأصحاب العقلانية المحدودة في أمر ما ،تأطير المعلومات الخاصة بالخيارات وهو الأكثر استعمالا من طرف الدول بالإضافة إلى منهج

فترات المراجعة والتفكير الإجبارية، سياسة التقييد الذاتي كلها مناهج لتصحيح التحيزات المعرفية لدى الفرد بغرض تحقيق الفعالية .

و لنفس الغرض تم وضع نموذج لتغيير السلوك سمي TNS Behaviour Change من طرف فريق TNS في عام 2016 هو الأخر نموذج سلوكي مبني على كل ما يؤثر في السلوك من اجل ضمان فعالية التغير.

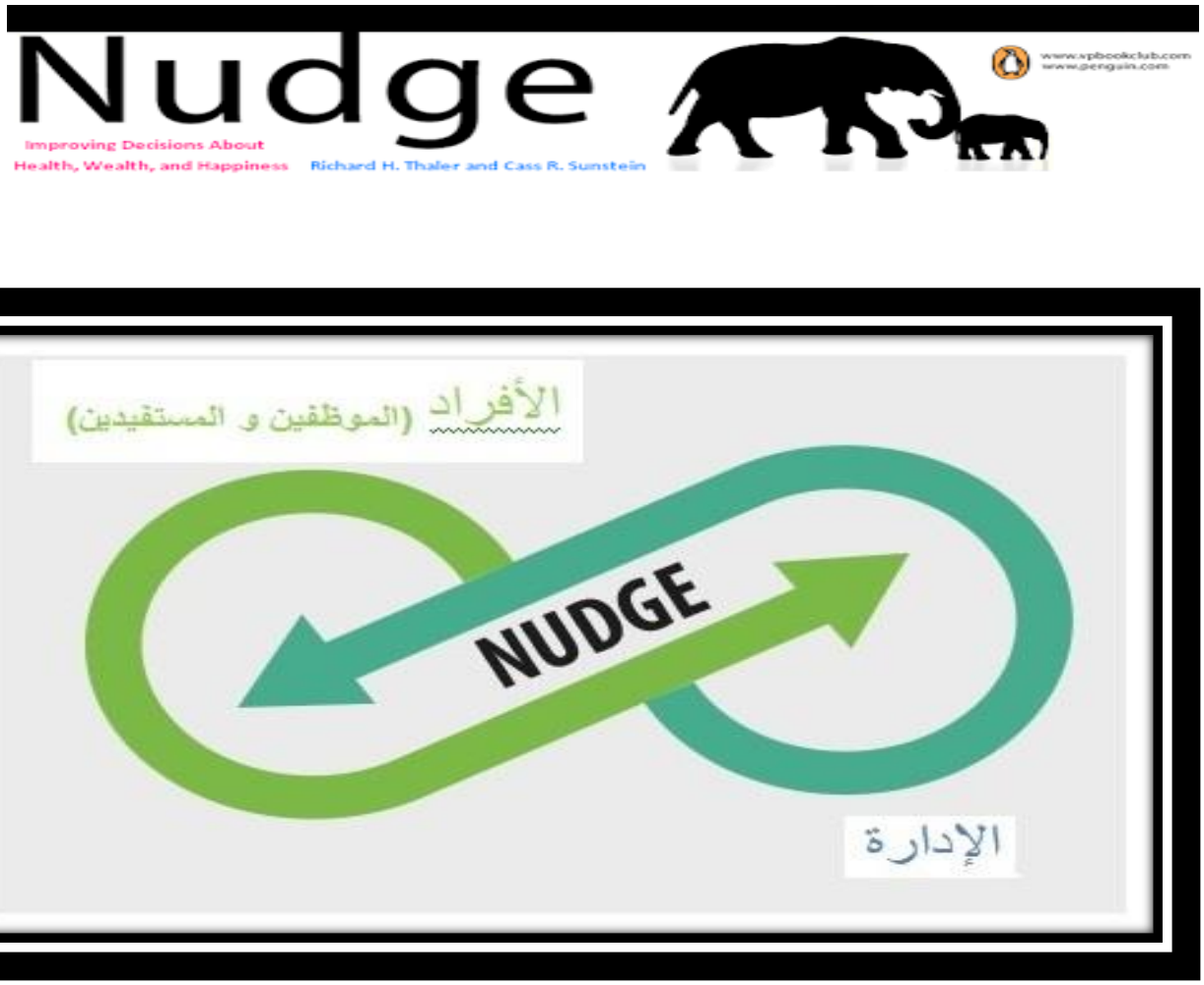

الفصل الثالث: تجارب دولية في تطبيق حكومة السلوك

تمهيد:

تعتبر الدول الانجلوساكسونية رائدة في مجال إدماج العلوم السلوكية لتفعيل السياسات العمومية عن طريق سياسة الوكز و نموذج TNS behaviour change، و قد عزز ذلك بانشاء العديد من المؤسسات العمومية المسؤولة عن تنظيم سياسة الوكز من اجل تغيير سلوكات المواطنين نحو السلوك الاقتصادي الأفضل، كحل بديل عن الطريقة التقليدية المبنية على تحليل سلوك الأفراد باعتباره رجل اقتصادي، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة السباقة في ذلك لكون صاحب الفكرة Richard Thaler باحث امريكي حيث قام في الفترة 2008-2010 بالتطرق لسياسة الوكز بإدماج العلوم السلوكية في السياسات العمومية وذلك بفهم السلوك الصحيح للأفراد من اجل تحقيق الفعالية الإدارية، تليها كل من فرنسا و بريطانيا و العديد من الدول الأخرى.

كل هذه التجارب كانت وفيرة و مركزة في مجالات متقاربة و اغلبها كانت في مجال السياسات البيئية باعتبارها المجال الأول الذي أعطى ومضة كبيرة للتوجه نحو سياسة الوكز من خلال تجربة امستردام (عاصمة هولندا) والمتمثلة في رسم ذبابة في مباول الرجال بالمطار مما أدى إلى خفض نفقات التنظيف إلى 80% ، بالإضافة إلى مجالات أخرى كالسياسات الصحية، وسياسات الادخار و التقاعد، و لذلك سنتطرق لهذه التجارب الدولية بتبيان مبدأها ,مجالها و أهم النتائج المتوصل إليها.

3.تجارب دولية لتطبيق حكومة السلوك:

1.3. في مجال تفعيل السياسات البيئية:

1.1.3. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: في الولايات الأمريكية المتحدة تم إضفاء الطابع التنظيمي بوضع مكتب الشؤون التنظيمية OIRA[1] في البيت الأبيض برئاسة Cass Sunstein من 2009-2012 وذلك باستخدام الاقتصاد السلوكي في العديد من التنظيمات و كانت أول مبادرة للرئيس Obama سنة 2011 حيث قام بتأسيس مكتب خاص بوصف مساهمة العلوم السلوكية في عمل الإدارات لتحقيق الفعالية و كانت أكثر التجارب في مجال سياسة الوكز بادئ الأمر من اجل توجيه المواطنين نحو مخطط الادخار في مرحلة التعاقد لزيادة مدخرات الموظفين بالإضافة إلى مجالات أخرى بما فيها المجال البيئي و فيما يلي توضيح لأهم التجارب.

1.1.1.3. سياسة وكز لخفض استعمال الكهرباء:Home Electricity Reports

من اجل الحفاظ على الطاقة كمورد و التخفيف من الأخطار الناجمة عن الاستعمال المفرط لها و الذي له أثار سلبية على البيئة اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الوكز و بالضبط منهج الاعتماد على المعايير الاجتماعية حيث قامت الإدارات المعنية بإرسال تقارير تبلغ فيها المواطن نسبة استهلاكه مقارنة بجيرانه الذين يمتلكون نفس حجم البيت بحيث الصفحة الأولى فيها مقارنة مع الجيران و الخلفية فيها مقدار الاستهلاك زيادة أو نقصان مقارنة بالسنة التي تسبق تلك الفترة ، كما توضع ملاحظات تخص مكافأة كل من يكون الأول في التخفيض من استعمال الكهرباء مع وضع مقدار المكافاة بالدولار و تشجع على استعمال الآلات المنزلية المقتصدة للكهرباءenergy star كما هو موضح في الصورة رقم(08).

[1] الملحق رقم(4).

الصورة رقم (08): تقرير HER

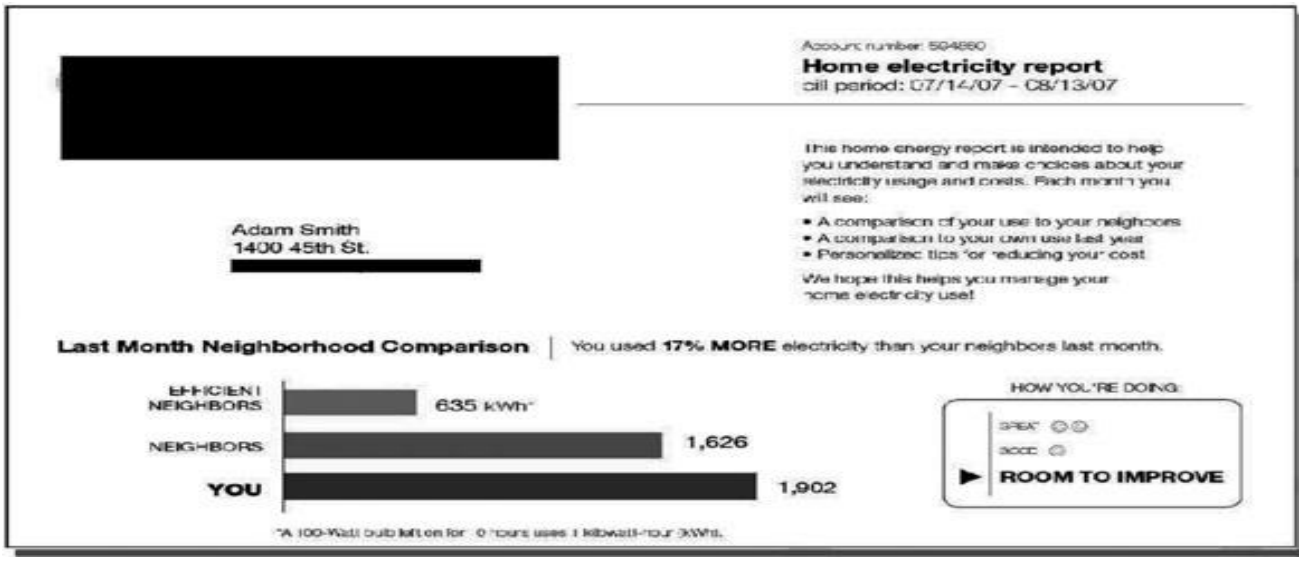

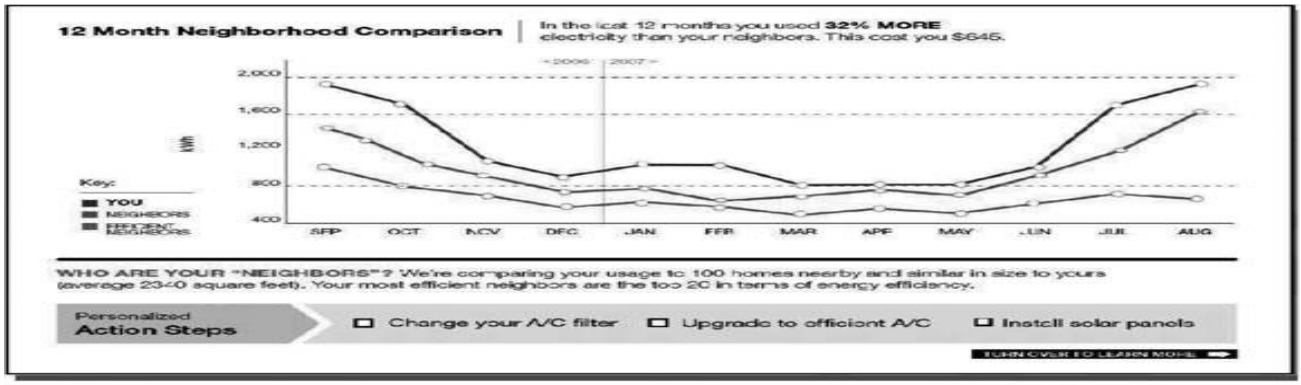

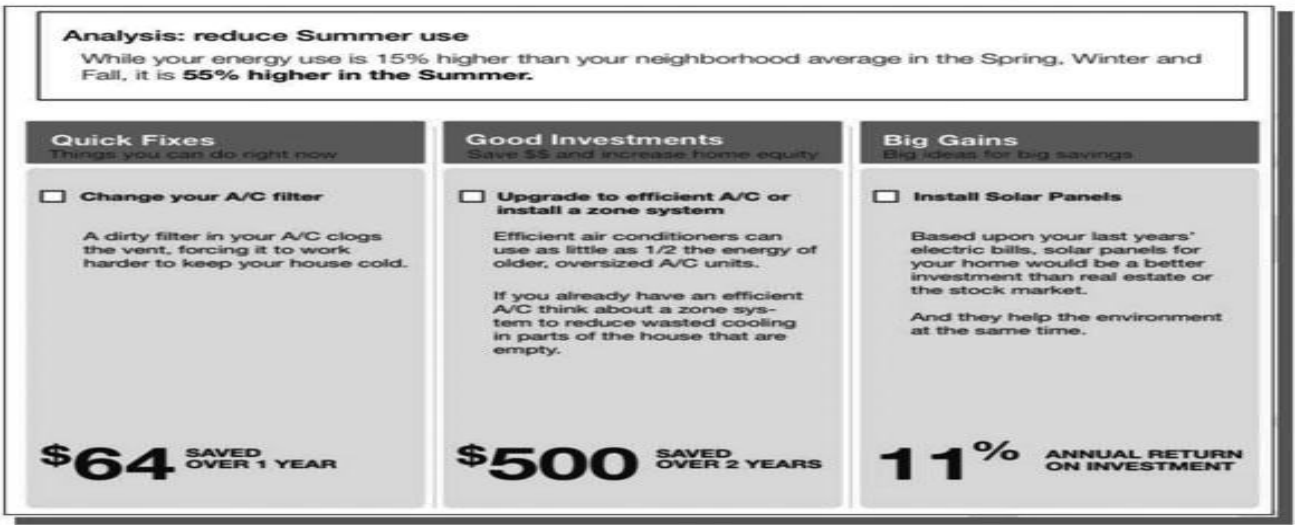

المصدر **Dora L. Costa &Matthew E. Kahn. (2013), Energy Conservation"NUDGES" And Ideology:Evidence From A Randomized Residential Electricity Field Environmentalist Experiment,Journal of the European Economic Association, CALIFORNIA, https://academic.oup.com/jeea/article-abstract/11/3/680/2300535 by gueston 15 May 2018**

النتائج: مثل ما هو مبين في الصورة رقم (08) فانه في الفترة الممتدة ما بين 14مارس و 9مايو 2008 أرسلت شركة الكهرباء أول تقرير لما يقارب 35000 أسرة بحلول 1 ابريل 43% و بحلول 15 ابريل كان 62% بشكل سنوي و عبر فترات(3اشهر) ، و هناك مجموعة للمراقبة شملت 49000 أسرة ، تم تعيين الأسر على حسب حجم المنزل و حسب حجم العائلة لتفادي تحيزات معرفية ناتجة عن مقارنة الأسر ببعضهم البعض و التي تقف كعائق أمام تحقيق فعالية هذه السياسة ، باعتقاد أن زيادة التواصل بين الناس بنفس الخصائص الاجتماعية يؤدي إلى نجاح التجربة و بالتالي تخفيض اكبر للاستعمال الطاقة ، أدى ذلك إلى انخفاض الاستهلاك من 1% إلى 2% أي ما يعادل توفير 110 مليون كيلو واط في الساعة سنويا .

- في نفس المجال و تأكيدا على أن الحوافز الاجتماعية لها اثر كبير في توجيه السلوك نجد حملة كاليفورنيا الإعلامية لعام 2001 لتعزيز الحفظ التطوعي بعد انقطاع الكهرباء في عام 2000 و أوائل 2001 و تم انخفاض الاستهلاك بسان ديغو بنسبة 7% نتيجة لذلك[1].

2.1.1.3.تجربة احترام المحيط(البيئة) كاختيار معياري:

-تعد استراتيجية سهلة للدفع بالأفراد نحو السلوك الايكولوجي من خلال تعميم طريقة تصوير الأوراق بالوجهين مرة واحدة كاختيار معياري و قد كانت النتيجة ايجابية في إدارة جامعة Rutgers الأمريكية تمثلت في توفير أكثر من سبعة ملايين من الأوراق في فصل دراسي واحد ما يعادل 620 شجرة ، بالإضافة إلى سياسة الرسائل الالكترونية بدلا من التعامل بالورق و هي الأخرى كان لها اثر ايجابي على الاقتصاد .

-أيضا الحد من الأكياس البلاستيكية بهدف تعويضها بالحقائب الصديقة للبيئة، فقد عملت حكومة واشنطن على فرض ضريبة على كل من يستعمل كيس بلاستيكي حيث في سنة 2010 ساعد هذا الإجراء على انخفاض 66% من الحقائب التي عثر عليها في نهر بوتوماك خلال التنظيف السنوي لعام 2009-2010,أيضا في كاليفورنيا هناك مشروع فرض قانون حظر توزيع الأكياس البلاستيكية في المحلات و فرض ضريبة على الأكياس الورقية.

-أيضا لتعزيز السلوك الايكولوجي عن طريق المعايير الاجتماعية قام بعض الباحثون بتجربة رائدة في مدينة la verne في كاليفورنيا بخصوص إعادة تدوير النفايات حيث تم وضع عبارات على باب مجموعة من الأسر لإبلاغهم عن عدد الجيران المشاركين في عملية تدوير النفايات المنزلية و كمية المواد المعاد

[1] **Dora L .Costa &Matthew E.Kahn**.(2013).op.cit,p284.

تدويرها فساهمت هذه العملية في زيادة حجم التدوير بنسبة 19% بالإضافة إلى دوام السلوك لمدة أربع أسابيع بالرغم من التوقف عن كتابة العبارة خلال الأسبوع الأول[1].

2.1.3. تجربة فرنسا:

في فرنسا هي الأخرى لها تجارب عديدة و خصصت الأمانة العامة للحكومة من اجل عصرنة القطاع العمومي خصوصا في مجال تحصيل الضرائب و بصفة اكبر في مجال تحسين العمليات الإدارية بخصوص خدمة المرضى في المؤسسات الصحية. وأيضا هناك جمعية جد مهمة للتعريف بسياسة الوكز ' « nudge » تحت اسم nudge france [2] ينظمها القانون الفرنسي سنة 1901 لها هدف غير ربحي، تم إنشاؤها في 13 مارس 2015 من طرف ستة أشخاص[3] من بين تطلعات الجمعية المهمة تعزيز تجارب في فرنسا لصناع القرار في المجال العمومي و بالنسبة لجميع المواطنين الفرنسيين لتحقيق المنفعة العامة من خلال تنظيم مؤتمرات و نشر مقالات و من أهم الأعمال التي تسعى إليها مشروع "la nudge challenge paris 2024" و هو عبارة عن مسابقة مفتوحة للطلاب(من درجة البكالوريا و ما يعادلها) من بداية عام 2016 لتصميم أفكار حول سياسات وكز تدفع بالمواطنين إلى اتخاذ سلوكات مسؤولة ايكولوجيا و يتم الاختيار من بين هذه المشاريع للمشروع الأحسن من حيث التطبيق،التكاليف و النتائج لتكريم أصحابها و البدئ في تطبيقها[4].

تم تبني سياسة الوكز كآلية لتفعيل السياسات العامة للمحافظة على البيئة و بصفة رسمية سنة 2009 ويعتبر هذا المجال أول ميدان لتطبيق هذه الآلية في فرنسا حيث لقي اهتماما كبيرا من قبل المجتمع و من قبل السلطة ايضا نجد اطلاق الرئيس Emmanuel Macron في اطار اصلاح الدولة برنامج لا دماج العلوم السلوكية في سبع سياسات عمومية سنة 2013 بمساعدة DITP و من بين هذه السياسات المعنية ما يلي: كيف يمكن دفع المواطنين لخفض استهلاكهم للمضادات الحيوية؟كيف يمكن الدفع بالمواطنين لاستعمال وسائل التدفئة الصديقة للبيئة؟...الخ[5].

في ما يلي أهم التجارب التي تم اعتمادها لتحقيق فعالية السياسات البيئية.

---

[1] **Centre d'analyse stratégique**.(2011). Nudges Verts :de nouvelles incitations pour des comportements écologiques,LA NOTE D'ANALYSE ,France,pp4-6.

[2] الملحق رقم(5).

[3] الملحق رقم(6).

[4] **Conférance-débat"Nudge in france**".(2017),comment les décideurs publics et les entreprises peuvent mettre les sciences comportementales au service du bien commun ?,nudge in France, http://www.nudgeinfrance.events/#conferences.

[5] **Benoit Floc'H**.(2019).l'etat se met aux sciences comportementales par « l'incitation douce »,le gouvernement cherche à concevoir des politiques sans contraintes ni sanctions, journal Le Monde, samedi 10 Aout 2019,p8.

1.2.1.3.تجربة محطة الدراجات "station velo'v à Lyon":

- **التجربة:** في إطار التقليل من التلوث الهوائي في فرنسا و بالتحديد بمدينة Lyon ، قامت الحكومة باقتراح استعمال المنتظم للمواطنين الدراجات اليدوية، الكل على اتفاق انه مشروع جيد بالنسبة للصحة فاستعمال الدراجات يقلل من وجود co_2 في الهواء مقارنة باستعمال السيارات من جهة، و هو عبارة عن رياضة للجسم من جهة أخرى إلا انه في المقابل نجد تحيز معرفي في ما يخص تكاليف شراء الدراجة و صيانتها و تحيز النفور من الخسائر الناجمة عن كيفية تامين الدراجات من السرقة و هذه العوامل الأخيرة من شانها أن تنفر المواطنين من أن يصبحوا مستعملين و بصفة منتظمة للدراجة.

عملت الدولة على الدفع اللطيف للمواطنين نحو اختيار الاستعمال المنتظم للدراجات و ذلك عن طريق إنشاء محطات الركن(الصورة رقم 1) خاصة بالدراجات تتوفر على أدوات للصيانة و لوحات رقمية لكيفية التنقل عبر المسارات المختصة، و ذلك بطريقة غير إجبارية و لكن ترغيبية نحو الاختيار الأحسن(استعمال الدراجة بدلا من السيارة) بإدخال الفرد في حيز مثالي بناءا على تحيزاته و التي من أهمها في هذه الحالة الخوف من الخسائر و زيادة التكاليف، و بالتالي اعتماد منهج تأطير الاختيار كمنهج لسياسة الوكز للحفاظ على البيئة من التلوث الهوائي و من جهة أخرى تسهيل التنقل بتقليل الازدحام ،في ما بعد تم تعميم التجربة في كل من مدينة Paris،Bordeaux ...الخ.

الصورة رقم(09):توضح محطة ركن الدرجات للدفع بالمواطنين نحو استعمالها بمدينة ليون.

Source :Centre d'analyse stratégique,(2011),Nudges Verts :de nouvelles incitations pour des comportementsécologiques,LA NOTE D'ANALYSE ,France,p5.

التحليل : عملت السلطات الفرنسية على وضع هذه التجربة كحل فعال من شانه أن ينقص نسبة Co_2 ومن تفادي التلوث الهوائي البيئي ، و لتفعيل هذه الطريقة اعتمدت محطة مجهزة بكل من أقفال أمنية

ضد السرقة و بالتالي أخذت بعين الاعتبار تحيز المواطنين و المتمثل في النفور من الخسائر، ولنفس الغرض وفرت كل إعدادات الصيانة و التصليح بالنسبة لمستعملي الدراجات وبدون ثمن و هنا و بفعل أن المواطن له نفور من الخسائر و لقد تم التامين عليها و كونه يميل إلى الأرباح وهذا ما وفرته السلطات من خلال الخدمات التكميلية لمستعملي الدرجات أدى بالمواطنين إلى الاستجابة الفعالة لهذه السياسة في العديد من ولايات فرنسا.

.2.2.1.3.تجربة Nudge challenge 2015:

في مجال الحفاظ على البيئة و مواردها عن طريق تعزيز العديد من السلوكات التي لها علاقة بذلك كالحد من الإفراط في استعمال أوراق المستعملة في دورات المياه، و توفير الطاقة...الخ، شارك أكثر من 500 طالب من الجامعات الفرنسية و الأجنبية في مسابقة[1] **Nudge challenge** من اجل اقتراح تجارب للوكز لتعزيز السلوك الايكولوجي حيث تم اختيار عشرة مشاريع من طرف الخبراء ديسمبر 2015 التابعين للأمانة العامة لعصرنة العمل العمومي SGMAP و جمعية Nudge France و معهد BVA بالشراكة مع وزارة البيئة، التنمية المستدامة و الطاقة. في ما يلي ملخص لثلاث مشاريع الأولى:

1. تم إعطاء الجائزة الكبرى لبريطانيا ، الهدف من التجربة هو التقليص من فضلات الطعام في المطاعم الجامعية و بالضبط كانت التجربة في جامعة Saint Paul's Girls و التي يقدر فيها معدل نفايات الطعام التي يتخلص منها ب70 كلغ كل يوم ما يعادل 12800 كغ في السنة ، تم اعتماد لوحة وضعت في المطعم و في أماكن يمر منها الطالب قبل أن يستفيد من خدمة الإطعام تم التوضيح عليها نفايات اليوم السابق لإطعام الطلبة ، فعن طريق هذا التغيير البسيط و الذي عمل على تحسيس الطلبة بمسؤولية التبذير و من ثم تم تقليص الكمية إلى 50 كغ ،تم استنتاج ان العديد من التغييرات السلوكية تعتمد على المعايير الاجتماعية هذا ما تم تحكيمه من طرف اللجنة.
2. المشروع الثاني فرنسي قامت به جامعة Business School بالعاصمة Paris ، الهدف هو مكافحة هدر الخبز ، حيث أن هذا المشكل أساس تعصي مشكلة نفايات الطعام في المطاعم المدرسية والجامعات بحيث يعد مسبب للاحتباس الحراري، كانت الفكرة هي زيادة المسافة النفسية بين المستهلك و الخبز من خلال تحسيسه بطريقة غير مباشرة و ذلك بوضع سكين للتقطيع الخبز بجانب سلة الخبز حتى يتمكن الطالب من اخذ ما يحتاجه فقط و فعلا كانت نتائج ايجابية بانخفاض بنسبة

[1] الملحق رقم(7).

15% من نفايات الخبز و كان رأي اللجنة بكون أهم تغيير للحفاظ على البيئة يكون بالتأثير على السلوك الغذائي لكونه مهم جدا.

3. المشروع الثالث أيضا فرنسي من طرف فريق تابع لمعهد الدماغ و الحبل الشوكي ، حيث في كل زيارة إلى دورات المياه يستهلك الفرد ما معدله من 6الى8 ورقات من ورق المستعمل في هذه الأماكن ما يعادل 20805 ورقة في السنة و هذا له تأثير على إزالة الغابات لأنها مصدر الصنع لذا اقترح وضع عبارات تمد صلة بالموضوع في أماكن الاستعمال للتحسيس [1].

3.2.1.3.تجربة Nudge challenge Paris 2024:

بعد نجاح التجربة الأولى تحت شعار Nudge challenge عام 2015 أطلقت جمعية nudge france والتي تعد عضوا داخلا في SGMAP عمدت على إطلاق مشروع أخر سمي تجربة Nudge challenge Paris 2024 و ذلك لتصميم سياسات وكز تعزز السلوك الايكولوجي ، استجاب 127 فريق للدعوة التي وجهت إلى المدارس الفرنسية في سبتمبر 2016 لنداء الجمعية بالشراكة مع SGMAP لوضع تحدي بين المشاركين.

وقبل ذلك قامت مدارس التسويق، الاتصالات والعلوم المعرفية بالقيام بدورات من اجل توصيل الفكرة للفرق المشاركة، و بعدها جاءت هذه الأخيرة للدفاع عن مشاريعهم أمام هيئة من الخبراء في نوفمبر 2016 و قد تم اختيار ثمانية مشاريع نالت التتويج و أدرجت في مخطط التنمية، تم اختيار 8 مشاريع من أصل 16 مشروع اجتازوا الاختبار النهائي.[2]

في ما يلي أهم ثلاث مشاريع الأولى:

1. المشروع الأول Pop&Go فرنسي من طرف مدرسة AgroParis Tech الهدف هو التقليل من استعمال السيارة و ذلك من خلال إرسال نوافذ فجائية و إشعارات على الهاتف الذكي للزائر في مراحله الرئيسية من رحلته مما يدفعه إلى استخدام وسائل النقل العام و إعطاء معلومة المقارنة بين الزائرين في الاستعمال و دائما اعتماد منهج المعايير الاجتماعية يكون في الصدارة و ذلك لما له من تأثير ايجابي في تغيير السلوك.

[1] **Portail dela Modernisation de l'Action Publique**.(2015),Nudge Challenge climat :les dix « coups de pouce »lauréats, http://www.modernisation.gouv.fr/les-services-publics-se-simplifient-et-innovent/par-la-co-construction/nudge-challenge-climat-dix-coups-de-pouce-en-faveur-du-climat ,19:26,10-07-2018.

[2] الملحق رقم(9).

2. مشروع Step by Step و الهدف هو التقليل من الحوادث التي تؤدي بحياة الأفراد في المترو بوضع أثار لإقدام في محطات المترو لإرشاد المستخدمين نحو الدرج تفاديا للسلالم المتحركة بالاضافة الى كونها تجربة مساهمة في الحقفاظ على صحة المواطنين.
3. مشروع nudge team6 الهدف منه هو عدم استنزاف المورد المائي في القرية الاولمبية عن طريق وضع جهاز توقيت ليقضي الرياضيين وقت اقل و لتحسيس على روح التنافس[1].

3.1.3.تجارب لدول أخرى:

1.3.1.3.تجربة بريطانيا: تم إضفاء الصيغة المؤسساتية على سياسة الوكز تحت اسم تأسيس السلوكية في فريق يسمى «BIT"behavioural Insights Team في مكتب مجلس الوزراء بالمملكة المتحدة في عام 2010، حيث كلف هذا الفريق للعمل كنوع من الاستشارات الداخلية لتطوير التدخلات التعاونية مع الإدارات الحكومية الوكالات و القطاع الخاص و كانت أهم المجالات في تعزيز السياسة الصحية، الاستهلاك، و الامتثال للضرائب[2].

كذلك المجال البيئي هو الأخر حضي بقسم من التطبيق، ففي محاولة لتخفيض Co_2 المنبعث عن استعمال المفرط للطاقة و ترشيد استهلاكها من قبل المواطن البريطاني سواء في الإنارة، التدفئة أو استعمالات أخرى عمدت بريطانيا إلى استعمال العدادات الذكية و التي من المرجح أن تدخل حيز التنفيذ في سنة 2019 ، إلا أن هذه الطريقة تبقى غير محتمل تأثيرها الايجابي و المتوقع من قبل السلطات البريطانية .

-عمدت السلطات البريطانية المختصة في توجيه سلوك المواطن البريطاني في مجال التقليل من النفايات في المحيط الجامعي، حيث يقدر نفايات الأكل في جامعة Saint Paul's Girls'Shool في لندن يوميا ب 70كغ ما يعادل 12800 كغ في العام و لتصحيح سلوك الطلبة الذي انجر عنه هذا الإشكال و محاولة التقليص من التبذير الغذائي قامت مجموعة من الطلبة وضع لافتات تذكر بالنفايات التي يتسبب فيها الطلبة و أن لها اثر في التقليص من الحجم المسجل سابقا و هي التجربة التي تم الاشتراك بها في مسابقة nudge chalange 2015 و الحصول على وسام كونها أحسن تجربة.

[1] **Portail dela Modernisation de l'Action Publique**.(2016),Nudge Challenge Paris 2024 : les 8 coups de pouce verts et citoyens lauréats, http://www.modernisation.gouv.fr/la-semaine-de-linnovation-publique/revivez-la-semaine-de-linnovation-publique-2016/nudge-challenge-paris-2024-8-coups-de-pouce-verts-et-citoyens-laureats ,18:57,10-07-2018.

[2] **Oksana Mont &Matthias Lehner, Eva Heiskanen** ,(2014), Nudging:A tool for sustainable behavior,report 6643,Swedish Environmental Protection Agency,Sweden,p34?.

2.3.1.3.تجربة الدنمارك: بدلا من إنشاء وحدة حكومية فلها منظمة خارج الحكومة تدعم استخدام سياسة الوكز في السياسات العمومية و هي منظمة حكومية غير ربحية نشأت بمبادرة من معهد العلوم ، المجتمع و السياسة (ISSP) في جامعة روسكيلد و جامعة جنوب الدنمارك ، احد أهم المساهمات من طرف فريق I Nudge You هو مشروع مدينة كوبنهاغن للحد من النفايات ، أظهرت التجارب انخفاضا بنسبة 46 % من نفايات الشوارع من خلال تطبيق آثار الأقدام الخضراء على الشوارع المؤدية إلى صناديق النفايات مما جعل القمامة أكثر بروزا و عمل على تعزيز القيم الاجتماعية[1]، كما ساهم هذا الفريق في إنشاء شبكة من الباحثين التجريبيين و صانعي السياسات المهتمين باستخدام العلوم السلوكية كما ينظم ورشات عمل و دوارات حول تعزيز استخدام العلوم السلوكية في صنع السياسات[2].

- في مدينة Copenhague تم تطبيق هذه الآلية بصفة كبيرة حيث في 2011[3] مجموعة من الطلبة في جامعة Roskilde قاموا بدراسة تمثلت في تقسيم الحلوى على السائرين في طريق معين و لاحظوا كم من الأغلفة تم رميها على الأرض حسب مسار المشي فوضعت في المدينة أقدام خضراء في أربع أروقة يدلون الأفراد إلى مكان تواجد القمامة و حقيقة كانت التجربة ناجحة و تم تخفيض نسبة 46% من النفايات على الأرض و هذا ما شجع السلوك البيئي المسؤول .

3.3.1.3.تجربة النرويج: تشبه تجربة الدنمارك لكنها منظمة مستقلة تعمل على تعزيز ودعم سياسة الوكز تدعى GreeNudge تسعى الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تغيير السلوك خصوصا في مجال تقليص النفايات والحفاظ على البيئة حيث أصدرت هذه المنظمة تقرير بين فيه نجاح تجربة النرويج في تقديم سياسة وكز فعالة للحفاظ على البيئة و كان هناك الربط بين أكثر من 13 مدينة[4]. وكانت للنرويج العديد من التجارب في مجال التقليل من الغازات المنبعثة من وسائل النقل فعمدت على صنع السيارة الكهربائية و أصبحت لديها اكبر مصنع للسيارات الكهربائية، كما عملت على فرض الضرائب لمستعملي البنى التحتية[5].

[1] الملحق رقم(10).

[2] **Anna Breman**, (2006), op.cit,p37.

[3] **Ministére de la Transition écologique et solidaire**.(2017),DES (GREEN)NUDGES POUR COMPORTENTS PLUS ECORESPONSABLES , http://b2020generation.com/des-green-nudges-pour-des-comportements-plus-ecoresponsables ,19:24,11-07-2018.

[4] **Anna Breman**, (2006), op.cit,p38.

[5] **Can we « nudge »our cities into becoming smart**?.(2018), https://www.norway.no/en/india/norway-india/news-and-events/new-delhi/news/can-we-nudge-our-cities-into-becoming-smart/ ,18-07-2018,00:31.

2.3. في مجال تفعيل سياسات المحافظة على الصحة العامة:

1.2.3.تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

1.1.2.4. للتقليل من بعض المشروبات:

- **شرب الكحول** :عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام سياسات الوكز للحد من الكحول حفاظا على الصحة العامة و ذلك لانتشاره في الجامعات ، فكانت حملات المعايير الاجتماعية أكثر انتشارا عام 1994 حيث شرعت جامعة ارزونا في تصحيح الإدراك الخاطئ لمقدار الشرب بين الطلاب عن طريق النشرات و الملصقات وحتى الحديث عنا و هذا ما أدى إلى خفض نسبة الشرب و بمقدار ملحوظ من 1995الى1998[1].

-**شرب الصودا** من بين الأسباب المؤدية للسمنة والذي بدوره يفرض أعباء أي تكلفة خطيرة للتمويل العام حفاظا على الصحة العامة، فقد قامت بقطع الإعانات على المشروبات وزيادة الضرائب على الشركات المنتجة بخصوص الضرر المترتب عن الاستهلاك[2].

2.1.2.3. الحد من حوادث المرور: أيضا في مجال السلامة المرورية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع لافتات كبيرة يتم عرض سرعة السيارة التي تمر بجانبها تذكيرا و تنبيها للسائقين.

2.2.3.تجربة فرنسا: شهدت فرنسا حوالي 110000 متوفي قبل سن 65 سنة في 2005 و هو ما يعادل 21% من مجمل الوفيات حيث يعد معدل الوفيات أكثر ارتفاعا في فرنسا مقارنة بالاتحاد الأوروبي ، و قد وصلت الدراسات أن سلوكات المواطنين المحفوفة بالمخاطر مسؤولة عن حوالي 38% من هذه الوفيات وتوصلوا إلا انه يمكن تجنب جزء كبير من هذه الوفيات إما بحملات للفحص و تفقد الأفراد آو العمل على تغيير السلوكات المؤدية للوفاة و تعد السمنة، التبغ، السرطان من أكثر القضايا التي شغلت حيز السياسة العمومية للحفاظ على الصحة العامة هذا من جهة.

أما من جهة أخرى فان هذه الآفات لها عبئ اقتصادي مالي حيث في مجال التامين على الأمراض خصص 12,5 مليار وارو في عام 2007 لرعاية مرضى السكري حيث كانت زيادة بمقدار 80% من 2001 إلى 2005 و هو ما يمثل 9% من نفقات التامين الصحي و تقدر التكاليف الطبية المباشرة بسبب البدانة 2,6 مليار ارو أي ما يعادل 1,5% من النفقات الصحية ، أما بالنسبة للتدخين فبلغت التكلفة الصحية في 2005 إلى 47 مليار اورو أي ما يعادل 3,05% منPIB لهذا كان لابد من انتهاج سياسات وقائية للتقليل من التكاليف.

[1] **Cabinet office**.(2010),Applying behavioural insight to health, the cabinet office behavioral insights team,Ref: 403936/1210,LONDON,p15.

[2] **Briqn Galle**.(2014),Tax command—or nudge? Evaluating the new regulation, texas law review, (Vol.92:837), USA, p885.

و في ما يلي أهم سياسات الوكز لتحقيق فاعلية السياسات المحافظة على الصحة العامة.

1.2.2.3.في مجال محاربة السمنة لدى المواطنين: لقد عمدت فرنسا خلال العشرين السنة الماضية على محاربة السمنة في إطار الحفاظ على الصحة العامة و التي ارتفعت اليوم إلى 14،5% عند البالغين و يمكن أن يصل المعدل نحو 22% بحلول عام 2025 أي ما يعادل أكثر من شخص في خمسة أشخاص و قد اقر الاقتصاديين على حسب الأوضاع أن جميع السيناريوهات على المدى القصير في ارتفاع، أما سياسات الوقاية الإرادية و الاستباقية تكون فعالة كما هو مبين في الصورة التالية:

الصورة(10):تبين معدل السمنة على حسب السياسات المتبعة خلال الفترة 1997-2025

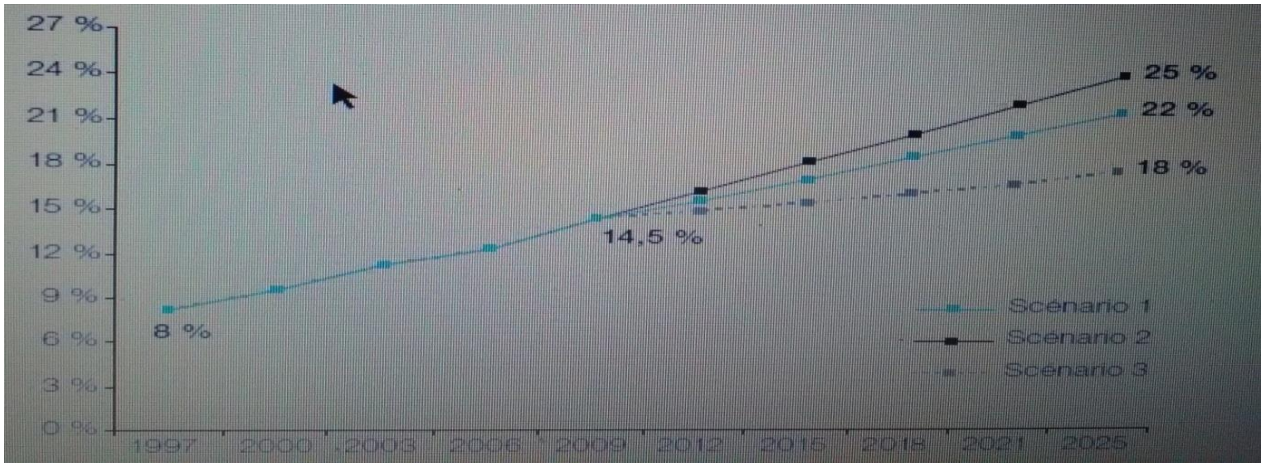

المصدر: Olivier Oullier, Sarah Sauneron.(2010), nouvelles approches de la prévention en santé publique »l'apport des sciences comportementales, cognitives et des neurosciences, centre d'analyse stratégiques de la direction de l'information légale et administrative, paris, P124.

التحليل: من خلال الصورة رقم(10) نلاحظ أن السيناريو1 بافتراض استمرار السمنة بنفس معدل الانتشار منذ 1997 سيصل إلى 22% لدى البالغين في عام 2025و هو ما يعادل واحد من كل خمسة أشخاص وبالنسبة للسيناريو 2 و الذي لا يأخذ معدل الانتشار الأول و إنما ملاحظة الظاهرة مقارنة بالدول الأخرى(الولايات المتحدة الأمريكية) فالمتوقع أن ربع السكان الفرنسيين يمكن أن يكونون بدينين في هذه الفترة من الزمن ، أما بالنسبة للسيناريو3 و الذي يمثل سياسات تطوعية و بالضبط سياسات الوقاية الطموحة والفعالة هي الأكثر فعالية بنسبة تخفيض تقدر ب 18% مقارنة بالسياسات التي سبقت لكونها تعمل على الجانب التحسيسي، التوعوي بإعطاء المعلومات الكافية و اعتماد مناهج سياسة الوكز المبنية على الوقاية لتوصيل المعلومة و إحداث الأثر بتكلفة اقل، ويدعم سياسات

الوقاية وضع إطار تشريعي يعزز الصحة العامة "مستشفى، مرضى ،صحة ،إقليم" و يتضمن القانون كتابا لمكافحة اضطرابات السلوك الغذائي تحت عنوان الوقاية من السمنة و زيادة الوزن[1].

2.2.2.3.في مجال محاربة التدخين:

INPES مؤسسة عامة تحت إشراف وزارة الصحة تعمل على تعزيز إرشادات الصحة العامة التي حددتها الوزارة و يندرج تحتها مجال التبغ و يركز على هذا الجانب لأنه السبب الأول للوفاة في فرنسا بمجموع 60000 متوفي كل سنة منهم حوالي 3000 إلى 5000 تتعلق بالتدخين الغير مباشر.

أهم ما قامت به هذه المؤسسة تعزيز الاستراتيجيات المبنية على المعايير الاجتماعية من خلال جعل التبغ غير مقبولا و لا مرغوبا فيه اجتماعيا و قد تم التركيز على ثلاث مجالات: التنديد بمخاطر التدخين جراء الاستهلاك ومخاطر ناتجة عن التلاعب في صناعته و قد أثبتت فعاليتها و تم اعتمادها من قبل العديد من الدول.

- في 2002 تم إطلاق حملة تحت عنوان"الوحي Révélation" حيث تم إدراج المكونات السامة لدخان السجائر ثم بثت هذه الحملة كرسالة إشعار للمستهلكين"تم العثور على آثار سيانيد الهيدروجين ،الزئبق و السيتون والامونيا في منتج استهلاكي لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الرقم(...) مجانا، في ذلك المساء سجلت المؤسسة أكثر من مليون مكالمة، لكون اعتماد هذه الحملة على تحيز الأفراد للنفور من الخسائر دون الإجبار و هو احد أعمدة سياسات الوكز.
- في 2004 حملة أخرى هدفها هو توصيل رسالة أن سجارة واحدة تحدث الضرر و ركزت المؤسسة على عبارة"كل شخص له حظ وحيد من بين 660 مليون ليؤكل من طرف سمك القرش .....كل شخص له الحظ مرة للنجاة في اثنين من ضحايا التدخين" من بين اثنين من المدخنين كما هو مبين في الصورة رقم (11).

[1] **Olivier Oullier, Sarah Sauneron**.(2010),op.cit,p124.

الصورة رقم(11):حملة للحد من التدخين

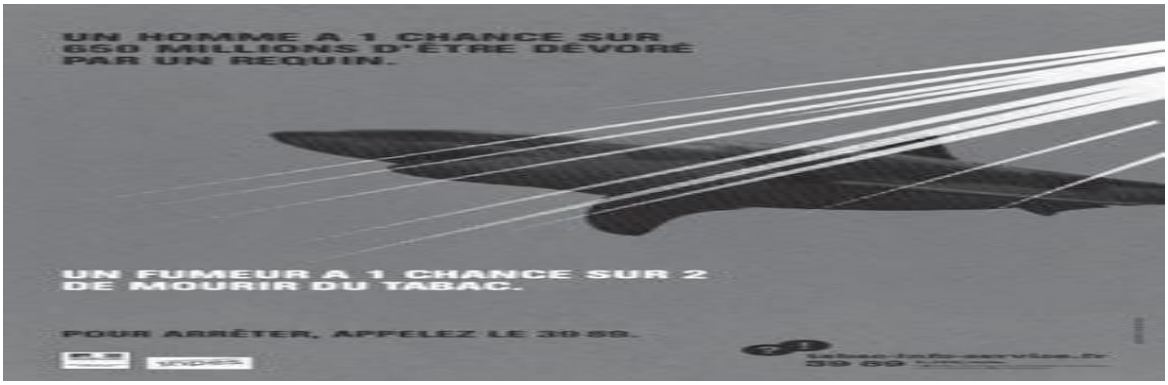

- المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع

- في 2006 حملة بعنوان "تجذب شركات التبغ عمال شباب ليحلوا محل العمال المدخنين المتوفين" و 2008 تم تبني حملة ضد صناعة التبغ تحت شعار **"لا تدع التبغ يقرر لك".**
- **في 2006** تم حضر التدخين في الأماكن العامة قانونيا وتم التشريع للحد من التدخين.

إذا وبعد بلوغ نسبة المدخنين 60% في الستينات هذا الرقم انخفض إلى 30% اليوم دليل على فعالية هذه السياسات تحت شعار الوقاية[1].

3.2.2.3.في مجال محاربة السرطان:"Plan cancer 2014-2020"

حوالي 355000 شخص لهم تشخيص بمرض السرطان كل عام في فرنسا ما يعادل 200000 رجل و 155000 امرأة ، هذه الإحصائيات تضاعفت في الثلاثين سنة الأخيرة و ذلك بسبب زيادة الكثافة السكانية ، من اهم الاسباب المؤدية الى مرض السرطان و الوفاة عدم تحسين العلاج، سلوكات المواطنين المحفوفة بالمخاطر(التدخين،الشرب،...).أيضا نظام الحياة و حالة المحيط الذي نحن فيه، في هذا السياق عملت فرنسا على وضع إجراءات للعلاج من شانها أن تحد من هذا المرض إلا انه و بالرغم من هذه الإجراءات 148000 يموتون كل سنة فيهم 85000 رجال و 63000 نساء ، و لهذا تم البحث إلى أن اكتشف انه يمكن تجنب 80000 وفاة إذا تم وضع نظام وقائي فردي أو جماعي.

تم التحضير لمخطط السرطان 2014-2019 من طرف البروفيسور Jean-Paul Vernant مع أراء الشركاء المعنيين بمحاربة مرض السرطان على المستوى الفردي أو الجماعي يعتمد على نظرية الوكز[2].وقد اعتمد في هذا البرنامج العديد من سياسات الوكز في مجال الحد من الأسباب المؤدية للسرطان كالحد من التدخين، الوقاية من سرطان الثدي ...الخ.

[1] **Olivier Oullier, Sarah Sauneron**.(2010),op.cit,p82-83.
[2] **Institut National Du Cancer**,(2015),rapport de plan cancer2014-2019,France, p8-10

3.2.3.تجارب لدول أخرى:

1.3.2.3.تجربة التبرع بالأعضاء: تعد هذه التجربة من بين التجارب التي تبنت من طرف العديد من الدول للمحافظة على الصحة العامة في إطار سياسة إدارية عمومية من بينها(السويد، هولندا، بولونيا، ألمانيا، برطانيا، البرتغال، فرنسا) ، فتنظيم التبرع بالأعضاء بتأطير الآثار المترتبة عن المرض و تبيان الفارق بين الحياة و الموت كان لها وقع كبير على الافراد في العديد من البلدان و تم المقارنة بين برنامجين الأول يعتمد على اختيارات معيارية أي أن الأفراد متبرعون بالأعضاء ما لم يقرون بعكس ذلك أي انتهاج سياسة الوكز(الاختيار المعياري) ، أما البرنامج الثاني فالاختيارات تكون صريحة أي لابد من التسجيل في البرنامج فعليا و إلا لن يعتبروا متبرعا .

النتائج: في ما يلي هناك توضيح للنتائج البرنامجين في كل دولة، بحيث تم اعتماد النظام الأول من طرف كل من السويد، البرتغال، بولندا، اليونان، فرنسا، بلجيكا، استراليا[1] .أما الدول ألمانيا ، بريطانيا، هولندا و الدنمارك تم اعتمادهم للبرنامج الثاني كما هو موضح في الشكل رقم(12).

الشكل رقم(12): تبني سياسة التبرع بالأعضاء كسياسة وكز في مجال الحفاظ على الصحة العامة في العديد من الدول.

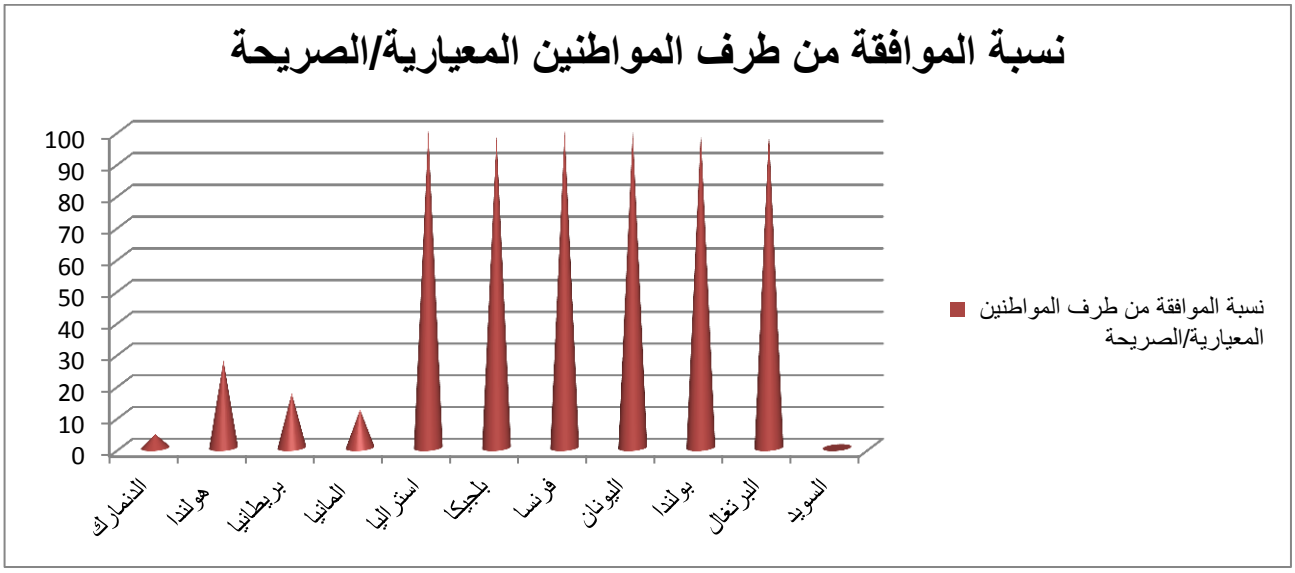

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع

[1] **Arno Riedl** .(2010), Behavioral and Experimental Economics Do Inform Public Policy, Finanz Archiv / Public Finance Analysis, Vol. 66, No. 1 (March 2010), pp. 65-95,Published by: Mohr Siebeck GmbH & Co. KG Accessed: 03-06-2016 20:25 UTC,pp84-86.

التحليل: من خلال الشكل يتضح أن الدول التي اعتمدت سياسة الوكز في تأطيرها لسياسة التبرع بالأعضاء عن طريق منهج الاختيار المعياري"choix par défaut" ارتفعت نتائج الموافقة المعيارية إلى 90% من المواطنين كمرجع بالنسبة لهذه الدول ، أما الدول التي اعتمدت الطريقة التقليدية في وضع البرنامج بشرط الموافقة الصريحة من المواطنين كانت الموافقة الصريحة بنسب متدنية فالدنمارك كانت في حدود 4.7% ، هولندا في حدود 27% ..الخ هذا ما يفسر بان طريقة وضع السياسة لها علاقة في فعاليتها ، فاعتماد سياسة التبرع بالأعضاء مع التركيز على الفرد و كيفية تجاوبه لتاطير السياسة لها وقع كبير مقارنة بوضع السياسة بصفة رسمية و خصوصا بفرض القانون، و هذا ما يفسره الاقتصاد السلوكي في شرحه لأهم المتغيرات التي لابد من أخذها بعين الاعتبار لتحقيق السلوك الأمثل و الذي يخفض من تكاليف المعاملات و تحقيق الرفاه للأفراد المحتاجين للأعضاء في الوقت المناسب و بالتالي ضمان فعالية السياسة الصحية المسطرة.

3.3. تجارب في مجالات أخرى:

1.3.3. تفعيل سياسات الادخار و التطوع:

1.1.3.3. تجربة THE SAVE MORE TOMORROW:

في الولايات المتحدة الأمريكية شهدت ظاهرة الادخار لدى المواطنين نقص كبير و تدهور بالرغم من معرفتهم آن الاقتصاديون ينصحون بزيادة معدل الادخار مع مرور الحياة لما له من آثار ايجابية على رفاه المواطن بعد التقاعد، لا تزال معدلات الادخار منخفضة خصوصا بارتفاع المديونية ما زاد من حدة الأزمة المالية 2008 كما هو موضح في الشكل المبين في الصورة التالية:

الصورة رقم(12): تبين معدل المديونية والادخار للمستهلكين من 1959-2008

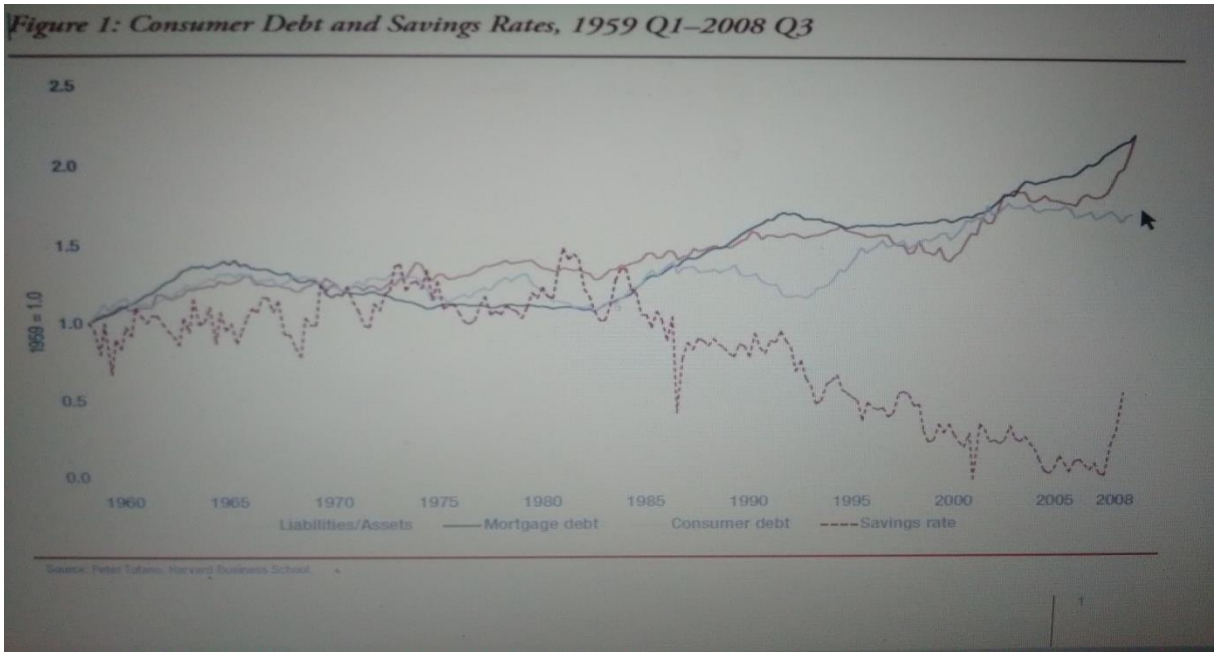

المصدر: Dean Karlan.(2009), Commited to Saving Using Behavioral Economics to motivate members,Fillene Ressarch Institue,USA,p1.

من الصورة المبينة أعلاه في الصورة رقم(8) نلاحظ أن ارتفاع معدل ديون الرهن يرافقه انخفاض ديون المستهلك و لكن يؤثر سلبا على معدل الادخار و من ثم كانت استراتيجية منح الفرص لأخذ ديون الرهن غير جيدة و تؤثر سلبا على معدل الادخار ، تطورات الاقتصاد السلوكي بينت أن نقص الادخار راجع إلى طريقة تقديم الخدمات المالية و تأثيرها على الزبون و من ثم توصل الاقتصاديين إلى ضرورة معرفة

العوامل المتحكمة في قرار الادخار لدى المستهلك و بالتالي انتهاج العلوم السلوكية لحل الاختلال و بالضبط سياسة الوكز متمثلة في برنامج ملائم تحفيزي "**SAVE MORE TOMORROW** "[1].

السلوك المدروس هنا هو سلوك الموظفين الذين يرغبون في الادخار إلا انه لا يمتلكون الإرادة في حين لهم الرغبة عند سؤالهم عن زيادة مدخراتهم لتحسين رفاهيتهم وبالتالي تم اقتراح برنامج SMT والذي يشمل الخطة التالية:

- يتم إبلاغ الموظفين بزيادة معدلات مشاركتهم قبل فترة من زيادة أجورهم المقررة، بحيث تكون المدة بين التسجيل و تاريخ البدء طويلة نوعا ما.
- إذا أنظم الموظفون فسيتم زيادة مساهمتهم في الخطة بدءا من أول شيك اجر بعد الزيادة، حيث هذه الميزة تخفف تحيز الموظفين للنفور من الخسارة المتصورة في حالة خفض الأجور.
- يستمر معدل الاشتراك في الزيادة على كل زيادة مجدولة حتى يصل أقصى حد محدد سابقا و هذا ما يضمن إبقاء الأشخاص في الخطة.
- يمكن للموظف أن ينسحب في أي وقت من الخطة و هذا ما يفسره مبدأ حرية الاختيار في وضع سياسة الوكز مما يضمن ارتياح الموظفين للخطة[2].

تم اعتماد هذه الخطة أو البرنامج لأول مرة في شركة تصنيع أمريكية متوسطة الحجم ثم تم تعميمه في شركات عديدة، حيث كانت تعاني من معدلات ادخار منخفضة و هذا ما كان مقلقا لكون أن العمال لن يدخروا ما يكفي لإعالة أنفسهم عند التقاعد و أيضا عزوف المديرين التنفيذين عن الادخار لأنفسهم فما بالك العمال العاديين.

لم يكن هناك سيطرة على تنفيذ خطة SMT في هذه الشركة فلجأت إلى مساعدة احد المستشارين الاستثماريين لشرح خطة SMT و كان عدد المشاركين في البرنامج 315 مشترك ، وافقوا جميعا مقابلة الاستشاري عاد 29 واحد منهم حيث تم تقدير معدل التوفير المناسب للحياة و ناقش الاستشاري مع كل موظف أن الزيادة في المدخرات لها قيمة اقتصادية كبيرة ، فبدا أن الموظف مترددا من نسبة الزيادة في معدل التوفير فتم تسقيفه بنسبة 5% .

[1] Dean Karlan.(2009),op.cit,p3.

[2] Richard H .Thaler &Shlomo Benartzi ,(2001),Save More Tomorrow :Using Behavioral Economics to Increase Employee Saving , University of Chicago ,pp8-9.

الجدول رقم(2):يبين استجابة الموظفين لبرنامج THE SAVE MORE TOMORROW

الموظفين	العدد
عدد المشاركين في الخطة قبل اعتماد خطةSMT	315
عدد المشاركين في الخطة الذين اختاروا تلقي توصية من الاستشاري	286
عدد المشاركين في الخطة الذين نفذوا معدل الادخار الموصى به من طرف المستشار	79
عدد المشاركين في الخطة الذين تم عرض خطةSMTكبديل	207
عدد المشاركين في الخطة الذين قبلوا خطةSMT	162
عدد المشاركين في الخطة الذين اختاروا الخروج من خطة SMT بين الأجر الأول والثاني	04
عدد المشاركين في الخطة الذين اختاروا الانسحاب من خطة SMT بين الراتب الثاني و الثالث	29
معدل المشاركة الإجمالية قبل المشورة	%64
معدل المشاركة العامة بعد فترة وجيزة من النصيحة	٪81

المصدر:,Richard H .Thaler &Shlomo Benartzi ,(2001) ,op.cit,p23

التحليل: بعد عرض المخطط من طرف المستشار المالي على الموظفين و الذي عددهم 315 ، قد اختلفت الاستجابة حسب الشروط الموضوعة و حسب الجدول قد تم الانسحاب من البرنامج ، إلا أن معدل المشاركة قبل تقديم النصيحة قدر ب 64% في حين بعد تقديم النصيحة و توضيح البرنامج قدرت ب 81% و هذا ما يفسره تقديم معلومات و من ثم تاطير الاختيار للموظف بحرية حتى يتفادى النفور و تقديم الايجابيات مثل تحديد معدل للادخار ب 5% في متناول جميع الموظفين مهما اختلفت درجاتهم بالإضافة إلى الزيادة المقترنة بالزيادة في الأجر هذا ما يجعل الموظف يتحيز للاختيار البرنامج تحت إطار تحقيق الأرباح، و قد لوحظ أن معظم المشاركين بالبرنامج التزموا به ما عاد قلة هذا ما زاد المشاركون أكثر من ثلاثة أضعاف معدلات الادخار الخاصة بهم.

2.1.3.3.تجربة "Give More Tomorrow" : من المعروف أن سلوك الفرد يتماشى مع التحفيزات كما بيناه في ذكرنا لتحيز الأفراد للخيارات التي تحقق أرباح أكثر نفورا من الخسائر، و في ما يلي اختبار سلوك التبرع و ذلك عن طريق وضع إستراتجية **"Give More Tomorrow"** ، حيث تعتمد على مطالبة الجهات المانحة للتبرعات شهريا بالالتزام بزيادة مساهمتها و كان لها وقع اكبر من إستراتجية" **Give More Now".**

حيث تم تصميم المساهمة الخيرية باقترانها بتحقيق الصالح العام حتى يكون هناك تأثير على قرار الأفراد لكون هؤلاء لهم تحيز للإيثار من اجل تحقيق الصالح العام، أثناء التجريب أعطى خيار قيمة المساهمة للفرد المتبرع بهدف تحقيق استمرارية التبرع تفاديا للإجبار لا من ناحية الوقت أو المبلغ و حتى المدة التي

كانت كل شهربالإضافة الى التغيير في العبارة من **"Give More Tomorrow"** بعبارة **" Give More Now."**

و كان هناك علاجين إن صح التعبير:

1. **Give More Now** ، نود أن نطلب منك و بكونك متبرع من اجل التغيير إذا كانت لديك إمكانية زيادة مساهمتك الآن؟.
2. **Give More Tomorrow**، نود أن نسألك و بكونك متبرع من اجل التغيير إذا بإمكانك زيادة تبرعاتك في بداية يناير 2006؟.

-إذا قال المتبرع لا فان المتصل شكره على الدعم الحالي و إذا كان متردد يخبره انه مهما كان المبلغ صغيرا سيكون قيما و مقدرا ، أما إذا وافق المتبرع على زيادة التبرع فيبلغ بأنه سيستقبل رسالة لتأكيد الزيادة و المبلغ ، و التاريخ ثم الشكر للمانح في كلتا الحالتين.

كانت النتائج انه تم استدعاء 1200 متبرع، تم توزعهم بحيث 553 منهم في مجموعة GMN و 581 في مجموعة GMT و بذلك كان العدد الإجمالي 1134، حيث تم الاتصال ب 30% من المتبرعين وافقوا على زيادة تبرعاتهم وكان متوسط التبرعات 50 كرونة سويدية(100 كرونة سويدية تعادل 12 دولار أمريكي) لكلا الإستراتجيتين إلا انه تم تكرار زيادة ب 100 كرونة سويدية في برنامج GMT مقارنة ب GMN.

الصورة رقم(13): نتائج تجربة GIVE MORE TOMORROW

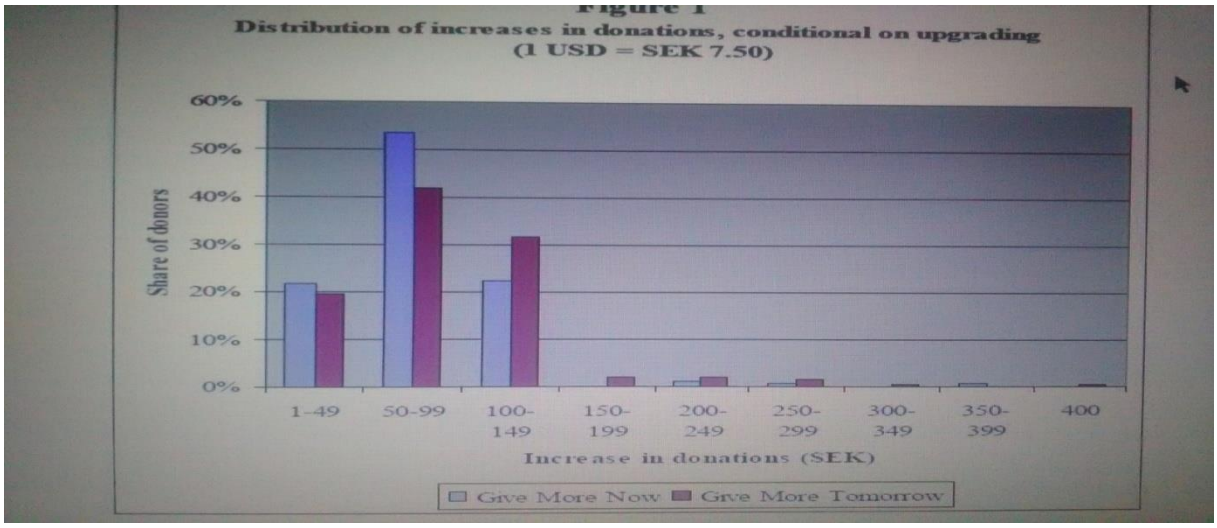

المصدر: Anna Breman,(2006),Give More Tomorrow :A Field Experiment on Intertemporal Choice in Charitable Giving,Job Market Paper.

التحليل: من الصورة رقم(13) نلاحظ أن المساهمة في الزيادة كانت كبيرة في GMT مقارنة ب GMN و قدرت ب 32% و تفسيرها أن متوسط الزيادة مقرون ب حصة ترقية للمانحين كبيرة في البرنامج الأول

مقارنة بالثاني حيث كان متوسط الزيادة اعلي ب 19% و معدل الترقية قدر ب 11% بالإضافة إلى أن حملة GMT بدأت في أواخر نوفمبر 2005 ما صادف الزيادة رأس السنة و هناك تحيز الأفراد إلى التبرع في هذا الوقت من كل سنة، و منه كان لمنح الوقت للمتبرعين اثر ايجابي على تجاوبهم ما ترك لهم حرية وقت المساهمة[1].

2.3.3.تفعيل سياسات الاستهلاك:

1.2.3.3.تجربة فرنسا:كان لهذه الأخيرة بصمات عديدة لسياسة الوكز على العلامات و الهدف منها هو مساعدة المستهلك على الاختيارات الجيدة لصحتهم و للكوكب ككل و في ما يلي أهم هذه البصمات

الصورة رقم(14):سياسات وكزلترشيد سلوك المواطن الفرنسي

المصدر: Eric Singler.(2016), Nudge me tender: comment concevoir des nudges efficaces, France, p4-

- بالإضافة إلى تجربتها الساعية إلى تحسين المناظر العمرانية في فرنسا تحت شعار " REINVENTER PARIS " ، فكانت سياسة**NUDGE l'immeuble** و الذي تعمل على ترشيد اختيار الفرنسيين

[1] **Anna Breman, (2006),op.cit,p18-29.**

للمشروع الأمثل لتحقيق رفاهيهم في السكن و تفادي السكانات الغير مريحة و العشوائية التصميم و بأقل التكاليف.

و في إطار هذا المشروع تم تعزيز ثلاث سلوكات ، تشجيع السلوكات الصديقة للبيئة و ذلك بإنشاء سطح مشترك يحوي حديقة، تعزيز الرفاه الفردي للسكان في مساكنهم و أخيرا تعزيز العيش المشترك و الرفاهية المشتركة في المبنى، حيث قام على هذا المشروع كل من وكالة للهندسة المعمارية ، متخصصون في البيئة والتنمية المستدامة و خبراء في مجال الكهرباء و من ثم كانت السكنات تحوي على إنارة طبيعية من خلال النوافذ العريضة ، بالإضافة إلى حداثة كبيرة في الاستعمالات المنزلية مرفقة هي الأخرى بإشارات وكز لترشيد الفرد للاستعمال الصحيح[1].

2.2.3.3.تجربة الاتحاد الأوروبي: طبقت العلوم السلوكية لأول مرة في سياسة المستهلك عام 2009، حيث كان أول نص قانوني للاتحاد الأوروبي في مجال الاستهلاك يدعم قوة الاختيار المعياري ، كانت المديرية العامة لصحة المستهلكين أول من انتهجت الرؤى السلوكية في وضع قوانين حماية المستهلك، حيث في 2010 آجريت دراسة سلوكية كبيرة لمعرفة كيفية بحث المستهلكين عن المعلومات و كيفية اختيارهم لمنتجات الاستثمار بالتجزئة و من خلال سلسلة من التجارب لهذه الإدارة عبر الانترنت وجدت آن المستهلكون يجدون صعوبة في تحديد الخيارات الاستثمارية الجيدة فعمدت إلى وضع خمسة خيارات فقط بالإضافة إلى تاطيرها قانونيا[2].

3.3.3.تفعيل سياسات تحصيل الضرائب :

1.3.3.3.تجربة بريطانيا: عملت بريطانيا من اجل تحصيل الضرائب باستخدام سياسة الوكز بالضبط المعايير الاجتماعية حيث تم وضع عبارة"تم دفع 9 أشخاص من أصل عشرة من هذه المنطقة" في فاتورة الضريبة حيث في عام 2011 تم تذكير مجموعة من دافعي الضرائب البريطانيين بحقيقة أن أتعاب دافعي الضرائب كانت 90% من رسوم دافعي الضرائب و من ثم كان التحصيل كبير جدا .

و قدرت الحكومة أن بإمكانها جمع أكثر من 250 مليون دولار من الضرائب القائمة و 45 مليون دولار من الأموال التي اتفقت لتحصيلها كما هو مبين في الشكل رقم(13)[3].

[1] **Eric Singler.**(2016), op.cit,p5-11.
[2] **Anna Breman, (2006),op.cit,p36.**
[3] **Mark Egan**,(2013),Making Inroads, options politiques,p15.

الشكل رقم(13):تبين نتائج تجربة الوكزلتحصيل الضرائب في بريطانيا

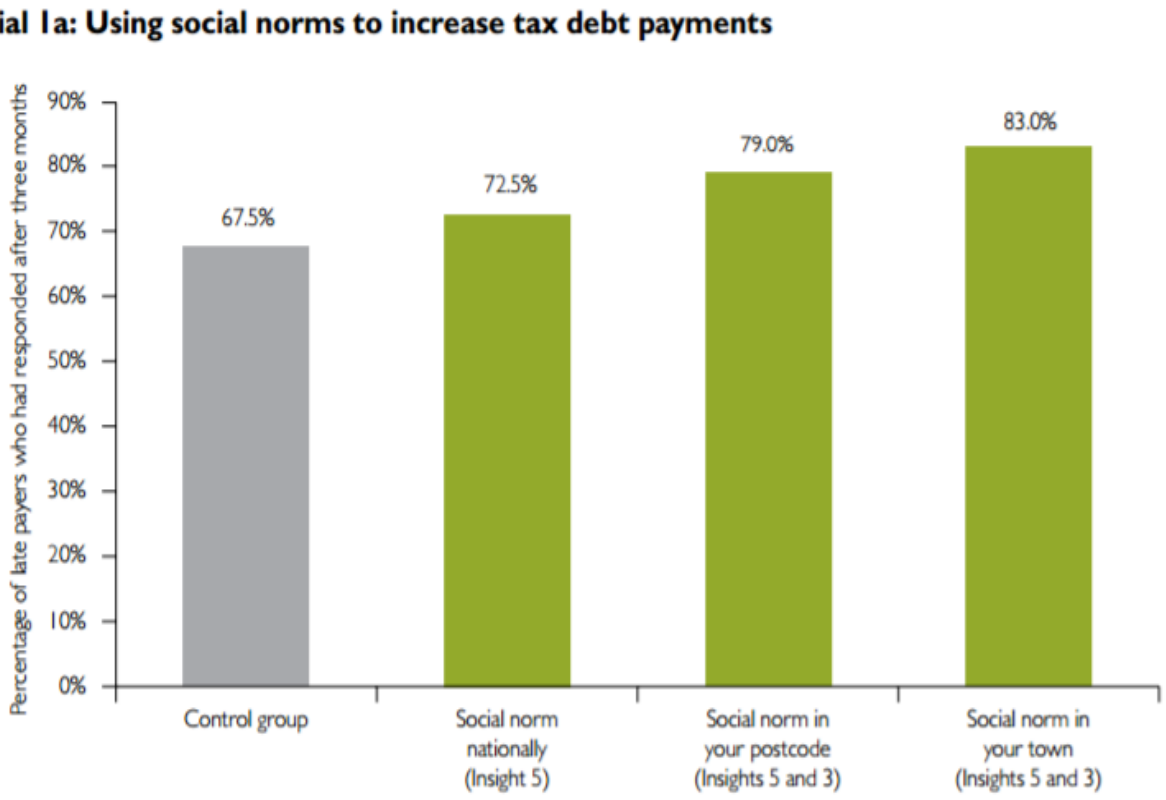

المصدر : cabinet office Behavioral insights team.(2012),applying behavioural insights to reduce fraud error and debt,crown copyright,UK,p23.

تجري الآن تجارب إضافية لزيادة التأثير أكثر، خصوصا بعد معرفة أن الرسالة القصيرة المعتمدة على ذكر عدد من المسددين للديون أفضل من خطاب التحكم و الإجبار.

2.3.3.3.تحصيل ضرائب الشركات التجارية في استراليا:

شهدت استراليا زيادة معدل عدم دفع الضرائب من طرف الشركات الاسترالية و الذي ساعد هذه الأخيرة عل زيادة فرص التهرب من الدفع أو نقص التقارير لأنهم في كثير من الأحيان يخضعون للخصم الضريبي عن القيام بمعاملاتهم و نتيجة لذلك لا يتم الكشف إلا عن جزء ضئيل من الامتثال الضريبي وبما أنها تساهم بنسبة كبيرة في الإيرادات الحكومية فإنها تشكل مجموعة مستهدفة ذات صلة كبيرة للتدخلات التي تهدف للامتثال الضريبي الإرادي أي عن طريقة سياسة الوكز .

و من ثم يعمل المكتب الاسترالي للضرائب مع الجامعة الوطنية الاسترالية لتقييم بعض التدخلات على الامتثال الضريبي حيث أجريت على عينة لتحديد الأثر و كانت العينة مجموعة

الشركات التي تدفع المبلغ الضريبي الصحيح فقد تتلقى الشركات رسالة شخصية من المكتب الاسترالي للضرائب(ATO) تطلب منها مراجعة بيان نشاط أعمالها.

كان الهدف هو اختبار التغييرات على هذه الرسالة على معدلات استجابة دافعي الضرائب و تم اختبار أربع تدخلات: تمديد الموعد المستحق لأسبوعين، اعتماد معايير اجتماعية بتغيير عنوان الرسالة من "**تحتاج إلى مراجعة مطالبة استرداد ضريبة السلع و الخدمات**' إلى "**نظام الضريبة لدينا يعمل لان الناس يفعلون الشيء الصحيح**" ، تغيير لون الكتابة من الأزرق للبرتقالي للإلحاح،إبلاغ دافعي الضرائب عن التبرعات المخصومة من الضرائب للاستجابة لضميرهم الاجتماعي و كانت النتائج كما هي مبينة في الصورة التالية:

الشكل رقم(14):انخفاض معدل عدم تحصيل الضرائب للشركات التجارية في استراليا.

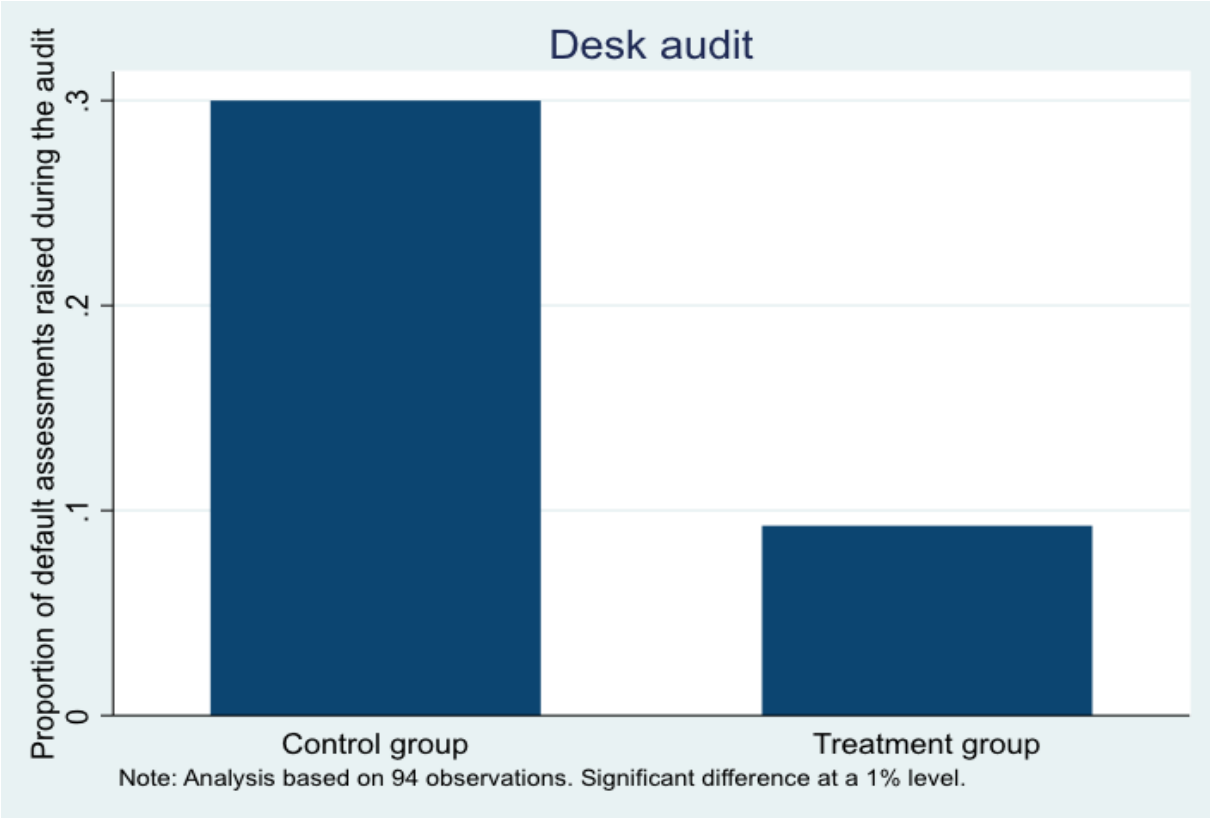

المصدر: **Fels, Katja & Sinning, Mathias, (2017), Nudging Businesses towards Tax Compliance, Austaxpolicy: Tax and Transfer Policy Blog, 7 August 2017, Available from: http://www.austaxpolicy.com/nudging-businesses-towards-tax-compliance/**

- لم يكن أي اثر مهم من التغييرات الأربعة السابقة الذكر, ربما لكون التغيير غير كافي و لان الشركات والأفراد تختلف وجهة النظر بينهما لذا تم اعتماد التجربة الثانية و التي سميت بالامتثال لالتزامات صاحب العمل ، بحيث يقومون مدققو الحسابات الميدانيون بـATO لإجراء محادثات الدفع بانتظام مع دافعي الضرائب في الشركات من خلال زيادة الوعي بأهمية الضريبة ، المساعدة في وضع خطة سداد مناسبة .

تشير النتائج إلى أن تغيير المبادئ التوجيهية الداخلية المستخدمة من قبل مراجعي الضرائب إلى التقليل من المبلغ المستحق من 133000 دولار إلى 69000 دولار ، و كانت معالجة ثانية في تغيير الرسائل النصية أدى ذلك إلى التقليل في المعدل من 30% إلى 9,3 % كما هو موضح في الشكل السابقرقم(13)[1].

4.3. نموذج TNS behaviour change في المجال العمومي :

نجد KANTAR PUBLIC الشركة المسؤولة عن الاستشارة العمومية في العديد من المجالات مستمدة من أعمالها السابقة في المجال الخاص، بحيث تخدم القطاع العام المنظمات الحكومية و الغير حكومية و خصوصا كل ما يتعلق بالسياسة العامة لضمان نوعية الخدمة العمومية و التواصل مع المواطنين.

و عملت KANTAR PUBLIC على اتصال مع الشركات الأخرى لفريق KANTAR للاستفادة من التجارب المقدمة ومحاولة تكييفها مع المجال العام.

كانت معظم تدخلات فريق KANTAR PUBLIC لتفعيل السياسات العامة عالميا بتوحيدها كأفاق مستقبلية بناءا على أدوات أهمها التعرف على رضا مستقبلي للخدمة العمومية، فهم تطور المجتمع و المساعدة على تحسين كفاءة الخدمة المقدمة.

لهذا يعد نموذج TNS Behaviour Change من أهم ما تم تقديمه كنموذج تنفيذي لأكثر من 80 دولة كإستراتجية فعالة تعمل على تصحيح السلوكات الغير مرغوب فيها[2].

[1] **Fels, Katja & Sinning, Mathias, (2017), Nudging Businesses towards Tax Compliance**, Austaxpolicy: Tax and Transfer Policy Blog, 7 August 2017, Available from: http://www.austaxpolicy.com/nudging-businesses-towards-tax-compliance/

[2] **www.KANTAR.com**

خلاصة: من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل بمحاولة ذكر مجموعة من التجارب الناجحة لسياسة الوكز بالنسبة لمجموعة من الدول في مجالات مختلفة لتدخل الدولة من اجل تحقيق الصالح العام، حيث كان المجال البيئي بداية موفقة لهذه السياسة.

اعتمدت سياسة الوكز في فرنسا بشكل كبير على الجانب المؤسساتي هذا ما أدى إلى تعزيزها و ضمان فاعليتها ، من خلال تخصيص الأمانة العامة لعصرنة الأعمال الحكومية في وضع برامج لسياسات الوكز بغرض التعريف الأكاديمي لها ، إشراك الجمهور في بنائها كونه المستقبل لها من خلال وضع جوائز لأحسن الأفكار المقدمة ، و ما زاد الأمر جدية و تفاعلا وجود جمعيات ناشطة و معاونة للعمل الحكومي في هذا المجال كجمعية France nudge التي كان لها دور كبير و هام .

الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى كانت لها نتيجة ايجابية و الدعم في ذلك تبني السلطة الحاكمة لهذه الآلية من البداية ، فكأول مرة تعد مبادرة الرئيس Obama سنة 2011 الذي قام بتأسيس مكتب خاص بوصف مساهمة العلوم السلوكية في عمل الإدارات لتحقيق المنفعة العامة ، وتخللت المجالات ابتداءا من مجال الصحة فالبيئة إلى ترشيد الاستهلاك و حتى مجال وضع خطط التوفير و التقاعد للعمال، و كان للتجربة الأمريكية هي الأخرى نجاحا محققا.

تجربة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية كان لها صدى كبير في العالم و السبب راجع إلى الدعم المؤسساتي من قبل الحكومة سواء في تشريعاتها القانونية أو نشاطاتها ، هذا الأخير جعل العديد من الدول تتوجه نحو تبني سياسة الوكز لمحاولة تغطية عجز التدخلات التقليدية الغير فعالة فكانت بريطانيا ، النرويج ، هولندا و العديد من الدول الأخرى تنتهج هذه السياسة و في العديد من المجالات.

و في مجمل التجارب المذكورة كانت أهم المناهج المتبعة تعتمد على المعايير الاجتماعية" les normes sociales"،لوائح تنظيمية خصوصا في مجال الضرائب، المنع في مجال الاستهلاك تحديد العتبات بتأطير المعلومات...الخ ، كل هذا من اجل تحديد السلوكات العشوائية التي لا تخدم الصالح الفردي و حتى الصالح العام بالشكل الكبير .

بالإضافة إلى ما قدمه فريق TNS في المجال العمومي تحت اسم kantar public لتفعيل السياسات العمومية بوضعها لنموذج استراتيجي محقق للفعالية مبني على كل ماله تاثيرات على السلوك مستعملا في ذلك أدوات سياسة الوكز.

الفصل الرابع:الدراسة الميدانية "تقييم سياسة رفع ، جمع و تحويل النفايات من سياسة الوكزبولاية معسكر"

تمهيد: لا تزال إدارة النفايات المنزلية تمثل تحديا كبيرا خصوصا في المناطق الحضارية لدى جميع دول العالم وبنسبة اكبر في البلدان النامية ،فالجزائر هي الأخرى واحدة من بين هذه الدول فقد أدى ارتفاع النمو السكاني وزيادة نصيب الفرد من الدخل إلى إنتاج كميات هائلة من النفايات و هذا جراء استهلاكه المتنوع و المتزايد, هذا ما يشكل تهديدا خطيرا للبيئة ولصحة الإنسان، ولمواكبة متطلبات التنمية الاقتصادية السريعة والنمو السكاني المستمر ينبغي أن يكون تحقيق الإدارة الفعالة للنفايات المنزلية لدورها الحاسم في حماية البيئة والصحة العامة والأهم التقليل من التكاليف الاقتصادية التي هي في ارتفاع كبير فيما يخص تسيير هذه النفايات.

لا ننفي أن الدولة الجزائرية قامت بالعديد من الاستراتيجيات لإدارة النفايات خصوصا في الوقت الراهن وذلك لتنامي جهود الحكومات من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعد النفايات المنزلية و ماشابهها محورا هاما إلا أن المبتغى هنا الوقوف على الأسباب المؤدية إلى غياب فعالية الإدارات المسؤولة بالرغم من المجهودات المبذولة ،حيث إجمالي كمية النفايات المنزلية المتولدة تقدر ب 12 مليون طن من إجمالي النفايات ككل والتي تقدر ب 23 مليون طن في السنة بمعدل متوسط إنتاج الفرد الجزائري ل 310 كغ في السنة كاحصياءات لسنة 2017 [1].

يعد نظام جمع النفايات المنزلية وما شابهها أول خطوة لتسييرها و تتمثل في جملة من العمليات ابتداء من إنتاجها الى جمعها، و حتى تتم عملية نقلها إلى مكان معالجتها ،دون إحداث روائح، غبار أو ضوضاء أو تناثر في الشوارع ومن ثم فعملية الجمع تعد مهمة جدا و تمتاز هذه الأخيرة بأنها ذات تكلفة عالية جدا تتراوح ما بين 60% إلى 80% من الانفاق بالنسبة للدول التي تحقق فعالية في التسيير .

و في كثير من الدول النامية نجد عملية الجمع تشهد عجزا و نقصا في فاعلية الأساليب المتخذة من قبل العديد من الجهات الفاعلة، فإذا بدأت مسؤولية النظافة بسلم تصاعدي من البلديات أي الجماعات المحلية إلى الدولة التي تعمل بدورها على تنسيق أعمال كل منها، لا نخمن أن مشكل تراكم النفايات هو من فعل المواطن الذي أصبح سلوكه عشوائيا، بحيث يرمي في الشارع و في أي مكان كمخزن لنفاياته و من ثم يصبح عندنا ظاهرتان متناقضتان، انتهاج الدولة لاستراتيجيات لحماية المحيط والسلوك الغير ايكولوجي للمواطن.

و في هذا الصدد ارتأينا أن تكون الدراسة محلية و بالضبط في ولاية معسكر و التي تشهد عجز في تسيير النفايات المنزلية في هذه الفترة بالرغم من كون الولاية اعتمدت العديد من الإصلاحات الهيكلية و

[1] **Farid Alilat**,(2017),environnement :l'Algérie a l'heure du Green power, jeune Afrique, https://www.jeuneafrique.com/mag/444811/societe/environnement-lalgerie-a-lheure-green-power/ ,23 :30,19-09-2018.

التنظيمية حيث اعتمدنا **دراسة الحالة** وسيلة للدراسة التطبيقية و ذلك بالتنقل إلى 'مديرية البيئة، مديرية جمع رفع ;تحويل النفايات،' 'البلدية'(رئيس المجلس الشعبي البلدي و مركز الردم التقني بالكرط، مركزين على الآليات المنتهجة لترشيد سلوك المواطن الذي بدوره يساهم في تفعيل عمل الإدارة العمومية لتسيير النفايات و تقييمها بناءا على تبني أو عدم تبني آلية الوكز"instrument de nudge'، معتمدين المنهج الاستقرائي التحليلي بدءا بالتطرق لإحصائيات حول الظاهرة المدروسة على المستوى الوطني ، عرض الدراسة بتحليلها من اجل تبيان وضعيتها من استعمال آلية الوكز، ثم النتائج المتوصل إليها مع وضع اقتراحات و توصيات بهدف دعوة المواطنين إلى تبني المسؤولية المشتركة في إدارة النفايات المنزلية كضرورة حتمية لابد منها لتحقيق الفعالية الإدارية خصوصا في مجال جمع النفايات باستخدام سياسات مبدؤها الدفع اللطيف بالمواطنين نحو السلوك الايكولوجي الاقتصادي أي بأقل تكلفة دون إجباره، استشهادا بفعاليتها التي رأيناها في تجارب دولية سابقة.

1.4. تحليل مفاهيمي للنفايات المنزلية و ما شابهها:

يعد مفهوم النفاية واسع النطاق و يختلف من المفهوم العام إلى مفاهيم أخرى اقتصادية و قانونية في ما يلي توضيح لهذا المفهوم الذي من شانه أن يستدعي التطرق لأهم تصنيفات النفاية، إدارتها حالة الدول النامية و من ثم التطرق إلى حالة الجزائر.

1.1.4. مفهوم النفايات المنزلية و تصنيفها:

1.1.1.4.مفهوم النفاية:

تستعمل كلمة النفاية في العديد من الحالات دون تمييز بين ثلاث مصطلحات كما يلي:

- **النفاية(Déchet):** هي بقايا مواد قابلة للاسترجاع أو لا، متروكة نتيجة لعملية إنتاج أو استهلاك.
- **القمامة (Ordure):** هي نفايات ذات مظهر مقزز تثير الاشمئزاز.
- **الفضلة:** هي بقايا مواد نتيجة تداخل عدة عوامل أثناء عملية التصنيع أو التحويل سواءا كانت طبيعية أو لا و بالتالي لابد من الرجوع إلى المفهوم القانوني[1].

إذا النفاية هي أي بقايا لعمليات الإنتاج، التحويل و الاستعمال التي يتخلى عنها صاحبها و التي بطبيعتها تلك تنتج تأثيرات ضارة على النظم الايكولوجية الطبيعية و هناك تعريفات جد مهمة مثل:

[1] **Quonan Christian Yao-Kouassi**.(2010),à la recherche d'une synergie pour la gestion des déchets ménagers en cote d'ivoire cas du dustrict d'abidjan,these pour obtenir le titre de docteur de l'université du MAINE,France,p5.

-**البنك الدولي** عرفها على أنها شيء متحرك ليست له فائدة حاليا ويجب نبذها مؤقتا، الباحث الفرنسي Bertolini Gérard المختص في دراسة النفايات عرفها كالتالي:' النفاية إذا لم تكن المرآة العاكسة فعلى الأقل هي انعكاس للمجتمع فالنفاية تعكس الثقافة والقيم'[1].

أما في ما يخص النفايات المنزلية فقد عرفها Robert Gillet خبير لدى هيئة الأمم المتحدة في كتابه المؤلف لدراسة نفايات الجزائر بأنها تجمع بقايا غير متجانسة مختلفة منتجة داخل البيوت كفضلات الأكل، الجرائد و كل ما من شانه أن يوضع في أوعية خاصة فردية كانت أو جماعية لغرض رفعها من طرف مصالح البلدية إضافة إلى نفايات الإدارات و الأسواق و التجار و الحرفيين و الأشياء المتخلي عنها في الأرصفة.

وعلى حسب تعريف وزارة البيئة والطاقات المتجددة هي النفايات الناجمة على الأسر إلى جانب نفايات الأنشطة الصناعية، التجارية، الحرفية أو أنشطة أخرى التي و نظرا لمواصفاتها و الكميات المنتجة يمكن جمعها معالجتها ودون أن تكون خاضعة لتقنية خاصة"[2].

أما المشرع الجزائري فقد عرفها في القانون المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها 01-19 المؤرخ في 12-12-2001 على أنها كل مادة أو منتوج أو كل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته[3] ، كما اقر في المرسوم رقم 84-378 المؤرخ في 15 ديسمبر 1984 الذي يحدد شروط النظافة و جمع و معالجة النفايات الصلبة الحضرية في مادته رقم 02'النفايات الحضرية الصلبة هي الفضلات المنزلية و ما يماثلها في النوع و الحجم 'كما هو موضح في الجدول التالي رقم(3):[4]

[1] **Sotamenou Joel**, (2004), efficacité de la collecte des déchets ménagers et agriculture urbaine et périurbaine dans la ville de Yaoundé, université de Yaoundé, Cameroun, p19.

[2] **Gestion de déchets ménagers dans les pays en développement**, 21/08/2013,http://www.institut-numerique.org/11-gestion-de-dechets-menagers-dans-les-pays-en-developpement-521483aa7ad69,6-07-2018,16 :17h

[3] **Journal Officiel de la République Algérienne**, N77, 15décembre 2001, chapitre 4,article 2,p8.

[4] **بوفنارة فاطمة،**(2009)،تصنيف النفايات الحضرية الصلبة و التنمية المستدامة في الجزائر-حالة مدينة الخروب-مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة الإقليمية،جامعة منتوري قسنطينة،ص12.

الجدول(رقم03):تصنيف النفايات الحضرية الصلبة كنفايات منزلية

النفايات الحضرية الصلبة	الوصف	مثال
نفايات منزلية	هي جميع النفايات الصلبة المنتجة من طرف السكان و الموضوعة سواء في مزابل فردية او جماعية	فضلات المطابخ، بقايا الأطعمة، مواد التغليف، أوراق، كارتون، بلاستيك، النسيج، الجلد، الخشب، الرماد
نفايات المضايقة	نفايات منزلية التي لا يسمح حجمها بجمعها مع النفايات المنزلية بل تتطلب جمع خاص بها	مثل الأثاث، الخشب، إطارات ، و الأدوات الكهرومنزلية.
نفايات خطيرة	نفايات منزلية تحتوي على مواد خطيرة	بطريات، بقايا الاصبغة و المطهرات

المرجع السابق بوفنارة فاطمة،**(2009)، المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على**

2.1.1.4.تصنيفات النفايات المنزلية: تصنف النفايات المنزلية حسب مصدرها و حسب طبيعتها الفيزيائية كما يلي:

1-حسب مصدرها:

-نفايات حسب نشاط الإنسان: يقصد بها تلك المخلفات الناتجة عن المنازل و المطاعم، الفنادق و نفايات الشوارع ، و أخرى ناجمة عن بقايا تشييد المنازل. و تتمثل المخلفات الناجمة عن المنازل بقايا الأطعمة ، الزجاج والبلاستيك و حتى الورق بالإضافة إلى فضلات الناجمة عن تربية الحيوانات في البيت و بقايا المحلات التجارية من ورق و سلع منتهية الصلاحية.

-نفايات الصناعية و الزراعية المشابهة للنفايات المنزلية: تلك الناتجة عن أعمال صناعية أو زراعية سوآءا كانت ضخمة أو قليلة و التي من شانها أن تضر بالبيئة و حياة الإنسان، ففي النفايات الزراعية مثلا نجد المواد الكيميائية المستعملة في البيوت البلاستيكية ، كذلك فضلات المذابح و المسالخ كلها من شانها أن تلوث بيئة الإنسان و إلحاق الضرر به.

2-من حيث طبيعتها الفيزيائية :

نفايات منزلية عضوية و غير عضوية: فالعضوية قابلة للتخمر كبقايا الأطعمة و النباتات و فضلات الحيوانات و غير عضوية هي تلك الغير قابلة للتحلل مثل البلاستيك و المعادن و المواد الخام و هذا النوع يشكل خطر كبير على صحة الإنسان و البيئة

-نفايات قابلة للتعفن وغير قابلة للتعفن: فتلك القابلة للتعفن تحوي على مواد عضوية تتعفن بسرعة كبيرة مع مواسم ارتفاع درجة الحرارة و تنتج روائح كريهة تتسبب في تكاثر الحشرات و البكتريا ومن ثم الأوبئة التي تهدد حياة الإنسان و حتى الثروة الحيوانية و النباتية.

أما تلك الغير قابلة للتعفن هي النفايات المنزلية الصلبة مثل بقايا بناء المنازل ، الأخشاب و البلاستيك حيث تكون بكميات كبيرة يصعب التخلص منها فتشوه المناظر الطبيعية.

3.1.1.4. جمع النفايات المنزلية:

تعرف إدارة النفايات في قاموس البيئة و التنمية المستدامة على أنها مجموع العمليات و الوسائل التي تستعمل للحد من النفايات ، إعادة تدويرها ، استعادتها أو التخلص منها ، أي جميع عمليات الوقاية التجميع المسبق أو التجميع و من ثم النقل و حتى عمليات الفرز فالمعالجة و من ثم التخزين[1].

من خلال التعريف أعلاه يتبين أن مرحلة التجميع هي مرحلة جد مهمة في إدارة النفايات، بحيث إذا تمت بنجاح كانت هناك نظافة للمحيط و تجنب حدوث تلوث عن الرمي العشوائي للنفاية و حتى في عملية الفرز فبفضل تجميع مقرون بفرز أولي تكون فعالية في الفرز البعدي أي الانتقائي و بالتالي تقليص معدل تكاليف إدارة النفايات و تحقيق فعالية.

من بين أهم مراحل جمع النفايات المنزلية الصلبة ما يلي:

1. **مرحلة ما قبل الجمع:** مرحلة إحضار النفايات من مكان الإنتاج إلى مكان الخدمة العامة أي إلى مكان القمامة و عادة ما يكون من قبل الساكن أي المواطن و من قبل رجل القمامة إلى مكان تجميع كبير
2. **مرحلة الجمع:** و هو التخلص من النفايات إلى الوجهة المناسبة سواءا محطة النقل، مركز الفرز، مدفن النفايات، و الهدف منه هو تخليص المجتمع أو صاحب النفاية منها إلى مكانها المناسب بحيث في حالة بقاء هذه النفايات في مكانها يمكن أن تؤدي إلى التسبب في انتشار رائحة مضرة بصحة السكان أو حتى انتشار أمراض أو أوبئة، من جهة أخرى فان نظام الجمع المطبق لابد من أن يراعي النقاط التالية:

-السكان الذين يتم خدمتهم.

-الطابع الحضري أو شبه الحضري للمنطقة.

-الكثافة السكانية، طبيعة حياة السكان، مميزات العمران.

يتم اختيار نظام الجمع على حسب مكان تواجدها و الاستعمال اللاحق لها وتوضح في شكلين:

[1] **Gestion des déchets est une définition du dictionnaire environnement et développement durable**, https://www.dictionnaire-environnement.com/gestion_des_dechets_ID47.html ,13:09,01-09-2018.

-**الجمع التطوعي:** هو العمل التطوعي للذهاب إلى مكان النفايات وتعكس هذه الحالة نسبة إشراك السكان بالتطوع وتسمح في المقام الأول بتقليل الإزعاج في مكان الحياة و حماية البيئة الحضرية و إعادة تدوير ما يمكن تدويره و من ثم تقليص تكلفة الإزالة.

-**الجمع من الباب إلى الباب:** تنظم البلدية جمع النفايات المودعة من قبل المنتجين على الطرق العامة، مرة إلى أربع مرات في الأسبوع [1].

-**معدل جمع النفايات المنزلية:** يعتبر هذا المعدل محل اهتمام في تقييم الأداء الفني لخدمة الجمع في البلدان النامية و الذي يقترب من 100% في البلدان الصناعية ، من المعروف انه هناك تفاوت كبير في معدل التغطية اعتمادا على المدن و الأحياء التي يقدمها ففي بعض الدول العربية يكون التحصيل من 70 إلى 80 % في معدل الجمع في المناطق الحضارية إلا انه هناك العديد من النقاط السوداء و سوء في التسيير و منه فمعدل جمع النفايات لا يمثل بالضرورة ارتفاعه فعالية الادارات المسؤولة.

.21.4.تسيير خدمة النفايات في الجزائر: للحديث عن النفايات المنزلية و ماشابهها محليا لابد من التطرق لها على المستوى الوطني و مكانة الجزائر عالميا في هذا المجال من خلال مايلي:

1.2.1.4.حالة النفايات المنزلية في الدول النامية: إن عدم تجانس المساحات الحضرية يستدعي اختلاف نظم التجميع بين التجميع من الباب للباب أو الجمع من الحي عن طريق الحاويات مع جمع مسبق من قبل السكان و نتيجة لذلك فان مركبات الجمع التي تستخدمها البلديات لجمع القمامة متنوعة للغاية: الشاحنات، الجرارات ، و عربات البغل أو الذراع، فنظام الجمع عن طريق الدلاء أمام الباب يكون في المناطق الأكثر ترتيبا كالطبقات الوسطى و العليا حيث يمكن لهذه المركبات الوصول إليها.

نادرا ما يكون معدل جمع النفايات كفؤ في الدول النامية خصوصا مع ازدياد معدل السكان و زيادة حاجياته واستهلاكا ته رغم ارتفاع تكاليف التحصيل التي تتراوح بين 60% إلى 70% من إجمالي الإنفاق خصوصا النفايات الصلبة ، و من ثم فهي باهظة الثمن حتى في البلديات [2].

فعدم فاعلية خدمات التجميع بصفة عامة يعود لعدة أسباب ، اغلب أسبابها المتحدث عنها في المجتمع بالوقت الحالي سلوك عشوائي لرمي النفايات و عدم الإحساس بالمسؤولية، إلا أن البنك الدولي فسر

[1] **Hamza Cheniti**.(2014),la gestion des déchets urbains solides :cas de la ville d'annaba,these pour obtenir le déplome de docteur 3eme cycle, université Badji Mokhtar-Annaba, Faculté des Sciences de la terre ,Département des Mines, pp27-33.

[2] **Delarue Jocelyne, Flipo Baptiste, Morizot Georges et Tiberghien Matthieu**.(2012),Développement durable de la gestion des ordures ménagères et financements carbone :les conditions d'une mise en ouvre conjointe dans les pays en développement, DECHETS SCIENCES ET TECHNIQUES-REVUE FRANCOPHONE D4ECOLOGIE INDUSTRIELLE-N°62,p28.

عدم فاعلية المشاريع في قطاع النفايات و من ثم في نظام الجمع في البلدان النامية إلى الضعف المؤسساتي أي ضعف التسيير و بالتالي عدم وجود فعالية في القطاع بالرغم من تواجد تكنولوجيات حديثة ، و تم الإقرار بما يلي:

- لا يمكن الاستفادة من إعادة استعمال النفايات بكفاءة ما لم يتم وضع أنظمة جمع انتقائية فعالة.
- عدم كفاية التحليلات اللازمة لمعرفة طبيعة النفايات و السمات المحلية لها.
- غياب اختبارات قبلية للاستراتيجيات تسيير النفايات حتى تكون ناجحة وفعالة.
- عدم وجود برامج البحث و التطوير في مجال النفايات لارتباطها بعدم تخصيص ميزانية لذلك[1].
- إن كمية النفايات المنزلية تتغير بعدة عوامل جغرافية ، ديمغرافية و اقتصادية و من ثم معرفية تتعلق بسلوك الرمي العشوائي ،فمعرفة كميتها و تطورها شيء لابد منه لانتهاج نظام تسيير يتوافق مع كمية النفايات لتحقيق إدارة فعالة وبالتالي التقليل من التكاليف الاقتصادية و الحفاظ على البيئة.

2.2.1.4. إطار النفايات المنزلية و ما شابهها في الجزائر:

-السياق الجغرافي، الاجتماعي و الاقتصادي: تعد دولة الجزائر احد دول القارة الإفريقية تتربع على مساحة تقدر ب2381741 كم[2] و تحوي أطول ساحل بحري ب 1280 كم بالإضافة إلى صحراء شاسعة تقدر مساحتها ب 87% من الإقليم ككل ، عدد سكانها تعدى 40 مليون نسمة بعد أن كان 10,6 مليون في 1962 و 35 في 2008 و ذلك بمعدل نمو قدر ب 1,72 % سنويا حيث كانت التفاوت في الزيادة عبر السنوات بنفس المعدل إلى أن وصل عدد السكان ب 413181420 في سنة 2017[2].

بالنسبة للجانب الاستهلاكي فقد ارتفع الاستهلاك الأسري إلى 45% من 1999-2004 في نوعين من المواد الاستهلاكية الغير معمرة و المعمرة ، و حسب الديوان الوطني للإحصاءات بلغ إنفاق الأسر ما يقارب 36% من PIB و شكل الإنفاق الأسري على المواد الغذائية ما يقارب 45% من مجموع النفقات مقارنة ب 52,5% عام 1988 و إلى حد هذه السنة لا يزال معدل الاستهلاك في تزايد و خصوصا في مجال السلع و الخدمات وصل إلى 20 مليار دولار في السنة بين سلع غذائية و غير غذائية[3].

أما بالنسبة لمعدل البطالة ففي السنوات الأخيرة هو في ارتفاع مستمر و قدر في سنة 2018 ب 13,2 % و من المرجح له الزيادة و هذا لعدة أسباب من بينها الأزمة المالية التي تشهدها الدولة في الوقت الحالي.

[1] **Samira Ben Ammar**.(2006),les enjeux de la caractérisation des déchets ménagers pour le choix de traitements adaptés dans les pays en développement, thèse pour obtenir le grade de docteur de l'institut national polytechnique de lorraine, université de Lorraine, pp30-34.
[2] http://www.akhersaa-dz.com/2017/07/12
[3] www.ecostat-algeria.com

-السياق البيئي: حددت الجزائر أهداف في سياق التحقيق إلى غاية 2025 في مجال التخطيط الإقليمي ارتكازا على النمو الاقتصادي، تحقيق العدالة الاجتماعية و حماية البيئة و يهدف إلى تحسين نوعية الحياة بمنطق الإدارة المستدامة للنفايات المنزلية و ذلك بتقليص كمية النفايات و التخفيف من أثارها على البيئة ووضعت استراتيجية من 2001-2011 تسند على إدماج الاستدامة في التنمية البيئية و وضع سياسات بيئية فعالة لتنظيم المخرجات البيئية، في هذا الإطار تم وضع مخطط وطني للعمل على البيئية و التنمية المستدامة(PNAE-DD) أهم أهدافه تحسين نوعية حياة المواطن من خلال إدارة متكاملة للنفايات البلدية.

حيث تم تنفيذ برنامجين :البرنامج الوطني للإدارة المتكاملة للنفايات المنزلية(PROGDEM) من طرف الوزارة السابقة وزارة التهيئة الإقليمية و البيئة في 2001 بتركيزه على مبدأ الوقاية و الاحتراز، مبدأ تغريم الملوث و مبدأ منتج-مسترجع، و أهم ما جاء به تطوير خطط إدارة النفايات البلدية، التكييف التدريجي لضريبة جمع النفايات المنزلية و التوعية. المخطط الثاني هو المخطط الوطني لتسيير نفايات البلديات(PNAGDES) المنشأ بقانون ديسمبر 2001 المتعلق بعملية تسيير مراقبة والتخلص من النفايات تم تطوير هذه الخطة بمساهمة المفوضية الأوروبية والبنك الدولي.

إن أهم أهداف الاستراتيجية الوطنية للبيئة على المدى المتوسط و الطويل: تحسين صحة و نوعية حياة المواطنين، الحد من الخسائر الاقتصادية و زيادة إعادة التدوير، حماية البيئة العالمية بالإضافة إلى أهداف أخرى لبرنامج (PNAGDES) تمثلت في ضرورة التخطيط لإدارة متكاملة للنفايات البلدية من حيث القدرة على التسيير، فتح مراكز للردم التقني ، التخلص من المكبات العشوائية، الفرز الانتقائي ،تقليل النفاية من المصدر.

السياق القانوني: السياسات العمومية المرتبطة بالنفايات تستند إلى النظافة العامة ، الاهتمامات البيئية و الصحة الفردية و تعتمد سياسة النفاية على ثلاث وسائل: التشريعية او التنظيمية، الاقتصادية ووسائل أخرى متعلقة بالتحسيس و التكوين.

في ماي 1998 التزمت الجزائر باتفاقية بازل للحد من النفايات الخطرة و التحكم في تحركاتها عبر الحدود، افريل 1989 وقعت الجزائر على بروتوكول كيوتو الذي تمت الموافقة في 2002 و تم المصادقة عليه 2004 و دخلت حيز التنفيذ في 2005 و التي تشجع خفض انبعاثات غازات المسببة للاحتباس الحراري و التي يكون مصدرها من حرق النفاية و أيضا تبخر عصارة النفاية.

قانون البلدية و الولاية المؤرخ في افريل 1990 شمل التعريف بمهام الجماعات المحلية في مجال الخدمات العمومية ومن ثم النفايات ، قانون الجمارك هو الأخر له مجال في تصدير و استراد النفايات.

نجد السياسة الجزائرية المتعلقة بالنفايات صارمة بحيث مجموعة من النصوص تنظم الخدمة العامة للنفايات بما فيه قانون ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير و مراقبة خدمة النفايات و قبله قانون ديسمبر 1984 الذي يحدد شروط تنظيف، جمع و معالجة النفايات الصلبة الحضرية حسب حجم البلدية عن طريق عدد سكانها ، معالجة النفاية عن طريق مفرغات متحكم فيها ،مراقبة، والتسميد.

هذا القانون مؤطر لجميع أنواع النفايات و يعين البلدية كهيئة مختصة لضمان خدمة عمومية في الجمع و التخلص من النفايات و يوفر مبادئ الوقاية تقليل النفاية من المصدر، الفرز الانتقائي و المعلومات و التوعية.

-المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة(PNAGDES) و مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شبهها (SCGDMA) لضمان الإدارة الفعالة، تم تبني مرسوم تنفيذي رقم09-19 لتنظيم نشاط جمع النفايات الخاصة و يحدد الأشخاص الراغبين في ممارسة هذا النشاط.

في 2004 جاء مرسوم أخر لتنظيم هذا الجهاز من خلال تحديد الإنشاء، التشغيل والتمويل اسمه(Eco-Jem) حيث يوفر شبكات الاسترداد حسب المادة[1].

بشان فرض الضريبة على الملوث نجد القانون 91-25 الذي بموجبه انشات ضريبة على الأنشطة الملوثة(TAPD) و ضريبة محلية على التخلص من النفايات المنزلية (TEOM) تم إعادة تقييمها في 2002.

القانون التكميلي 2001 المتعلق بتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها يهدف إلى التطوير و استدامة الإقليم الولائي (PATW) الذي يهدف تنظيم الطبيعة الحضرية و التنمية المتناسقة للمدن و مبادئ عامة لحماية البيئة و تحسينها.

قانون _ماي 2002 المتعلق بإنشاء مدن جديدة حيث أخذت إدارة النفايات محور مهم، قانون رقم 06-06 المتعلق بكيفية تقسيم المدن و تحديد عناصر سياسة المدينة لتحقيق الاستدامة من بينها تعزيز النظافة و الصحة العامة.

من اجل السيطرة على هاته السياسة المتعلقة بتسيير النفايات تم إنشاء مؤسسات كالمفتشية العامة للبيئة في 1996، المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة(ONEDD)،الوكالة الوطنية للنفايات في

[1] **Hamza Cheniti**.(2014),op.cite,p 34.

2002، في 2004 تم إنشاء هيئات المعالجة مثل مركز الردم التقني(CET)،مؤسسات لجمع و رفع و نقل النفايات EPIC و مرافق لإعادة التدوير.

3.2.1.4.الإطار المؤسساتي لإدارة خدمة النفايات المنزلية و ما شابهها: لضمان السير الحسن لابد من مشاركة عدة قطاعات سواء على المستوى الوطني، الإقليمي و المحلي، و يختلف التسيير من دولة إلى أخرى من الإدارة المباشرة للقطاع العام أو التفويض أو الامتياز في ما يلي تبيان ذلك و هو موضح في الشكل رقم (14).

الشكل رقم(15):الإطار المؤسساتي لتسيير النفايات المنزلية و ما شبهها

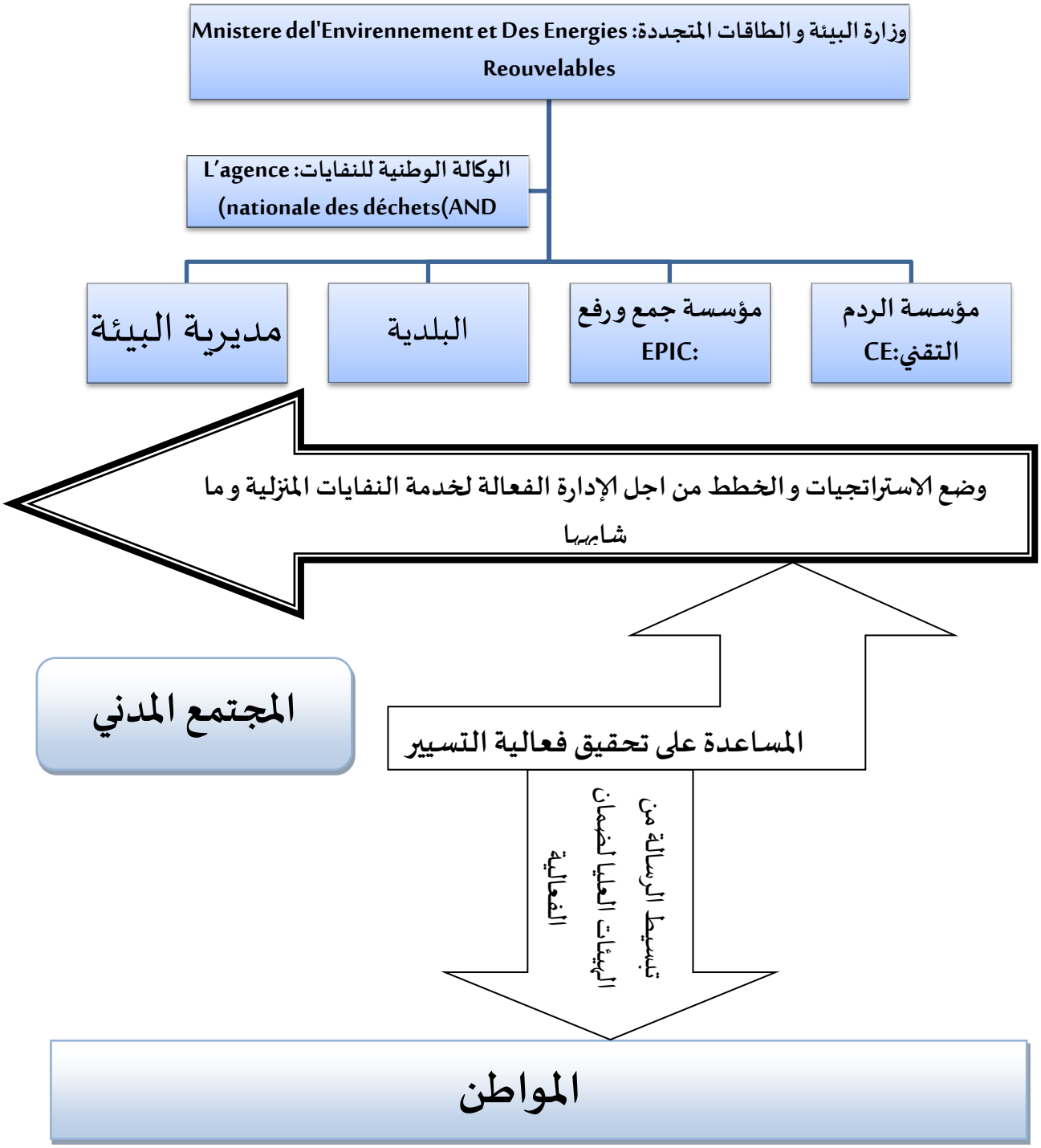

المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على معلومات من AND

أولا: على المستوى الوطني، حاليا نجد وزارة البيئة و الطاقات المتجددة هي المسؤول الأول على السياسة البيئية تم إنشاؤها في2016 ، قبلها كانت تسمى الوزارة بوزارة التهيئة العمرانية و البيئة و التي انشات في 1970، فقد كانت للوزارة فيما يخص النفايات عدة برامج و من مهامها تحقيق التسيير الأمثل للنفايات عن طريق برامجها و قوانينها و في هذا السياق تم خلق مؤسسات داعمة للتسيير :

-الوكالة الوطنية للنفايات:(AND)L'agence nationale des déchets تم إنشاؤها عن طريق المرسوم التنفيذي 02-175 المؤرخ في 20ماي2002 الخاص بتسيير النفايات مراقبتها و إزالتها، تعتبر وكالة وطنية تنفيذية لدعم الأحكام التنظيمية الخاصة بالنفايات من مهامها:

-تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات ،معالجة المعطيات و المعلومات الخاصة بالنفايات و المساهمة في برامج التحسيس و الإعلام و المشاركة في تنفيذها، و هي ذات طابع عمومي صناعي تجاري (EPIC) ، في مجال الدراسات و الأبحاث مع أطراف أخرى، و الاهتمام بالخدمة العمومية بإعطاء المهمة للجماعات المحلية لإدارة النفايات بتعزيز الأنشطة فيما يخص الجمع، النقل والمعالجة، حيث قامت الوكالة في عام 2004 بأكثر من 17مشروع بحث في النفايات، أيضا من مهامه إنشاء مؤسسات متخصصة في الجمع ، و نقل و معالجة النفايات.

-المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة: l'Observatoire de l'environnement et du développement durable: تم إنشاؤه في 3ابريل 2002 و هو مؤسسة صناعية تجارية عامة (EPIC) تتمتع بالشخصية القانونية و الاستقلالية المالية تطبق عليه القوانين الإدارية في تعاملاته مع الدولة و بطريقة تجارية مع أطراف ثالثة مؤسسات ذات طابع اقتصادي، من مهامه جمع و ترتيب المعلومات البيئية قصد إعداد أدوات الإعلام له مخابر جهوية.

المعهد الوطني للتكوينات البيئية (م.و.ت.ب): مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي تحت وصاية الوزارة المكلفة بالبيئة . تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي 02-263 المؤرخ في 17 أوت 2002، المتمم بالمرسوم التنفيذي 12- 174 لـ11 أفريل 2012 من أجل تعزيز الإطار المؤسساتي لتنفيذ السياسة البيئية الوطنية والتنمية المستدامة، وإنشاء ملاحق تسمى " دور البيئة " بأمر وزاري [1] .

ثانيا: على المستوى الجهوي، خدمة الإدارة العمومية للنفايات المنزلية و ما شابهها على المستوى الجهوي من مسؤولية المفتشيات الجهوية للبيئة و مديريات البيئة الولائية ، بحيث **المفتشيات الجهوية** هي واحدة من هياكل اللامركزية للدولة ، تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 88-227 المؤرخ في نوفمبر 1988الهدف

[1] **www.mree.gov.dz**

منها هو ضمان الامتثال للقوانين و اللوائح التنظيمية و البحث في الانتهاكات في هذا المجال، أما **المديريات الولائية للبيئة** تم إنشاؤها بموجب مرسوم تنفيذي 96-60 من 27 يناير 1996 المتضمن إحداث مفتشية البيئة في الولاية المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 494/03 المؤرخ في 2003/12/17 : تعتبر مديرية البيئة الولائية هي الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين و التنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها وبهذه الصفة تكلف بثلاث أنشطة التنسيق بين هيئات الدولة ،الولاية و البلديات لإنشاء البرامج للحفاظ على البيئة، السيطرة على إصدار التراخيص في مجال البيئة على حسب القوانين ، أما المعلومات فيقصد بها تعزيز المعلومات البيئية، التعليم و إجراءات التوعية[1].

ثالثا: على المستوى المحلي: في المستوى المحلي و بالنسبة لهذه الدراسة ، تعتبر البلديات المسؤول الأول على تسيير النفايات المنزلية تحت وصاية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية سواء بطريقة مباشرة و ذلك بتكفل البلدية عن طريق المصالح التابعة لها بعملية النظافة بما فيها تسيير النفايات المنزلية أو غير مباشرة عن طريق التفويض او عقود مع مؤسسات عمومية و سيتم تبيان ذلك في دراستنا.

3.1.4.دراسة إحصائية لتطور النفايات المنزلية وما شابهها في الجزائر:

شهدت كمية النفايات المنزلية في السنوات الأخيرة تزايد وبنسبة كبيرة وذلك راجع إلى ازدياد عدد السكان وظاهرة التحضر المميزة لهذا العصر، و قد تعرضت ظاهرة تزايد كمية النفايات المنزلية الكثير من النقد في الدول النامية و من ثم الجزائر لعدم تسييرها الفعال لهذا القطاع.

- إن بعض الإحصائيات الوطنية من طرف الهيئات المختصة تدلي أن 87% من السكان يتركزون على 4% من إقليم الوطن مما أدى إلى العديد من المشاكل من بينها سوء تسيير الموارد الوطنية و من بين هذه المشكلات نجد ازدياد كمية النفايات المنزلية و ما شابهها و عدم فاعلية تسييرها[2] و في أولى مراحل التسيير ألا و هي مرحلة الجمع.

في هذا السياق فان كمية النفايات المنزلية و ما شابهها تتطور بفعل العديد من العوامل سيتم التطرق لأهمها في ما يلي:

1.3.1.4.خصائص النفايات المنزلية و ما شابهها في الجزائر : لقد تم التطرق إلى خصائص النفايات المنزلية بكونها تتكون من مواد عضوية، و مواد غير عضوية ممثلة في البلاستيك، معادن مختلفة و عادة ما يتم تصنيف الحديد لوحده و النفايات الهامدة كمخلفات الهدم في المنازل و الشكل التالي يوضح ذلك:

[1] **www.wilaya-alger.dz**

[2] **Ain el Kheir**.(2017),Gestion des déchets ménagers en Algérie, club des entrepreneurs belges et algériens ,Belgique,p1.

الشكل رقم(16):خصائص النفايات المنزلية و ماشابهها في الجزائر (1983-2014):

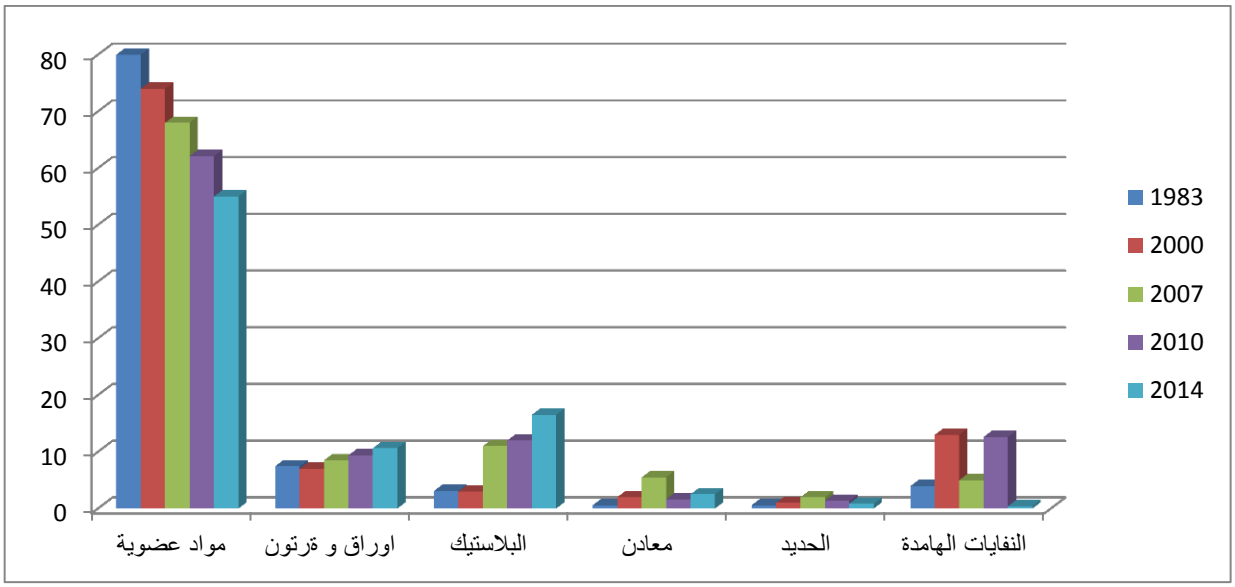

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على مراجع من الوكالة الوطنية للنفايات

-من الشكل نلاحظ أن نسبة النفايات العضوية تتناقص خلال الفترة(1983-2014) مقارنة بالنفايات الغير العضوية مثل البلاستيك الذي ارتفع في هذه الفترة و بشكل ملحوظ و ذلك لتغير نوعية الاستهلاك عند المواطن الجزائري بكثرة المنتجات المعلبة و الجاهزة ، أما بالنسبة للنفايات الهامدة و التي تميزت بالتذبذب و هذا راجع إلى وجود المراقبة من انعدامها لدى الهيئات القائمة على تسيير النفايات المنزلية و ما شبهها، و تختلف خصائص النفايات المنزلية من منطقة إلى أخرى عبر الوطن حسب نوعية الاستهلاك فسكان الشمال يختلفون في استهلاكهم عن سكان الصحراء بفعل عوامل عديدة مثل المناخ ، فدرجة الحرارة تؤثر على المنتوجات قبل استهلاكها و بالتالي تتأثر اختيارات المواطن للمنتوجات المستهلكة و لنوع الأكل أيضا.

أما بالنسبة لكمية النفايات المنزلية و ما شابهها في الجزائر من المعروف أنها في تزايد مستمر كما لدى العديد من الدول بسبب عدة عوامل منها زيادة عدد السكان، تطور المستوى المعيشي للمواطنين و بالتالي زيادة القدرة الشرائية...الخ.

في ما يلي جدول يبين تقدير التحصيل الكلي للنفايات المنزلية و ما شابهها بالمليون طن في السنة.

الصورة رقم(13):تقدير التحصيل الكلي للنفايات المنزلية و ما شابهها في الجزائر خلال الفترة(1994-2007)

Tableau 2 : Estimation de l'émission totale des DMA

	Quantités (en M/t)														Taux de variation annuel moyen
	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
Total collecte DMA	5,484	5,705	5,918	6,129	6,706	7,487	8,008	8,848	9,513	9,897	10,209	11,704	12,694	13,76	8,967
Total des ordures ménagères	5,317	5,519	5,717	5,910	6,456	7,198	7,681	8,455	9,074	9,407	9,617	10,976	11,863	12,799	8,513
Estimation de l'émission total des DMA	7,244	7,495	7,748	8,019	8,676	9,577	10,148	11,098	11,863	12,387	13,019	14,494	15,694	16,976	11,322

Source : AND, MATE, Metap, CNES, Presse

المصدر: Brahim Djemaci&Malika Ahmed.(2011),la gestion intégrée des déchets solides en Algérie. contraintes et limites de sa mise en œuvre, document de travail ,CIRIEC N^0 2011 -04,p26.

- الإحصائيات المتواجدة في الجدول معبرة عن كمية النفايات المنزلية في الجزائر مع الإشارة إلى الأماكن التي لا يمكن إحصائها نظرا لكونها مناطق مبعثرة و تقدر بنسبة 23% من إجمالي كمية النفايات في سنة 1997 وهي في انخفاض مستمر إلى غاية نسبة 18% في 2007 ، من الجدول نلاحظ ارتفاع في كمية النفايات المنزلية و ما شابهها التي يتم جمعها ، اذا فعملية تسيير النفايات تتطور مع مرور الزمن و تطور الآليات المستخدمة في كل مرة، في تحليل للبنك الدولي انه تم تحقيق معدل تحصيل بنسبة 65% في المدن المتوسطة و 92% في المدن الكبيرة و الهدف المراد هو بلوغ نسبة 100% بحلول 2020 في جميع أنحاء الوطن.

في الجزائر ارتفعت كمية النفايات المنزلية الى 67% في 2007 بحيث تم ارتفاع الكمية من 2,25 مليون طن في 1980 إلى 7,68 مليون طن في 2000 ليفوق 12 مليون طن في 2007 بالمقابل ارتفاع نصيب الفرد في السنة من 130 كغ في النسمة في عام 1980الى 167 كغ في 2000 و إلى 266 كغ في عام 2007 و هو الأخر في تزايد مستمر، و 11 مليون طن في سنة 2014 بمتوسط وطني قدر ب 0،80 كغ للشخص الواحد يزيد بنسبة 3% في السنة وقد شهدت المناطق الحضارية زيادة بمعدل 0,8 كغ للشخص الواحد بمعدل

تغطية الجمع من 85 إلى 90 % مقارنة بالمناطق الريفية و التي كانت في حدود 0,65 كغ للشخص الواحد و بمعدل تغطية الجمع ب 65 إلى 70%[1].

2.3.1.4بعض الإحصائيات المتوقعة المتعلقة بكمية النفايات المنزلية و ما شبهها:

بالنسبة لإحصائيات المتعلقة بالنفايات المنزلية و ما شبهها على المستوى الوطني لم تشهد استقرارا و ثباتا إلا في عام 2014 ، حينها بلغ عدد السكان 39,5 مليون نسمة بمعدل نمو 1,5 %سنويا، و كما ذكرنا سابقا بلغت كمية النفايات المنزلية وطنيا ما يقارب 11 مليون طن في سنة 2014 بمتوسط وطني قدر ب 0،80 كغ للشخص الواحد يزيد بنسبة 3% في السنة، و قد شهدت المناطق الحضارية زيادة بمعدل 0,8 كغ للشخص الواحد بمعدل تغطية الجمع من 85 إلى 90 % مقارنة بالمناطق الريفية و التي كانت في حدود 0,65 كغ للشخص الواحد و بمعدل تغطية الجمع ب 65 إلى 70%.

في الفترة الممتدة من 2014 إلى يومنا هذا كانت الإحصائيات موفرة على المستوى المحلي بدقة(العاصمة) و هذا لكون الجهات المعنية أكثر تقربا من المواطن و اصدق معالجة للوضع بتطبيقها للبرنامج الوطني لتسيير النفايات المنزلية و ما شبهها (PNGDEM) و على هذا الأساس تم توقع إحصائيات خلال الفترة 2014-2030 في سنة 2017من طرف الوكالة الوطنية للنفايات سنتطرق لتحليلها حسب المنحنيات المبينة في الصور التالية رقم (14).

الصورة رقم(14):تطور عدد السكان في الفترة الممتدة من 2014-2030

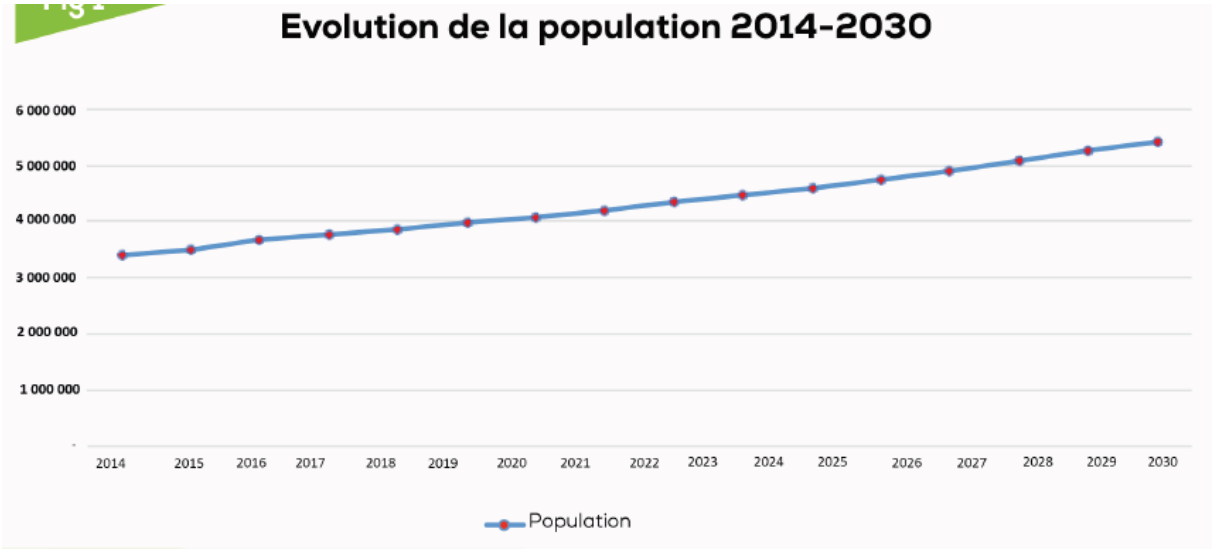

المصدر:.MEER&AND.(2017) ,Rapport sur la gestion des DMA dans la wilaya d'alger,p5

[1] **Brahim Djemaci&Malika Ahmed.(2011),la gestion intégrée des déchets solides en Algérie. contraintes et limites de sa mise en œuvre, document de travail ,CIRIEC N^0 2011 -04,p26.**

الصورة رقم (15):تطور كمية النفايات المنزلية توقعات لسنة-2030

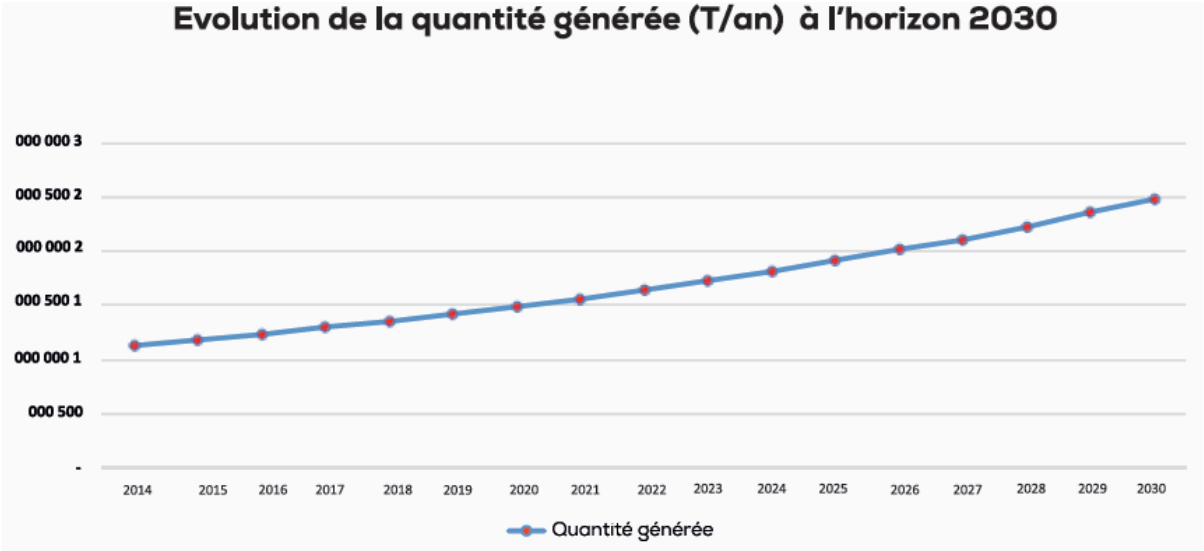

المصدر:MEER&AND.(2017),Rapport sur la gestion des DMA dans la wilaya d'alger,p6

التحليل: بالنسبة لعدد السكان فهو في تزايد مستمر على المستوى الوطني و حتى المحلي كما هو مبين في الصورة رقم(14) الموضحة لتطور السكان خلال الفترة 2014-2030، مما يزيد من نسبة الإنتاج و الاستهلاك و بالتالي زيادة في كمية النفايات المنزلية كما هو موضح في الصورة رقم (15) خلال الفترة(2014-2030) بمعدل 0,95 كغ في اليوم للشخص الواحد ما يعادل 1,3 مليون طن في السنة و من المرجح زيادة كمية النفايات المنزلية و ما شبهها .

الصورة رقم(16): تطور النفايات المنزلية و ما شابهها حسب طبيعتها توقعات2030.

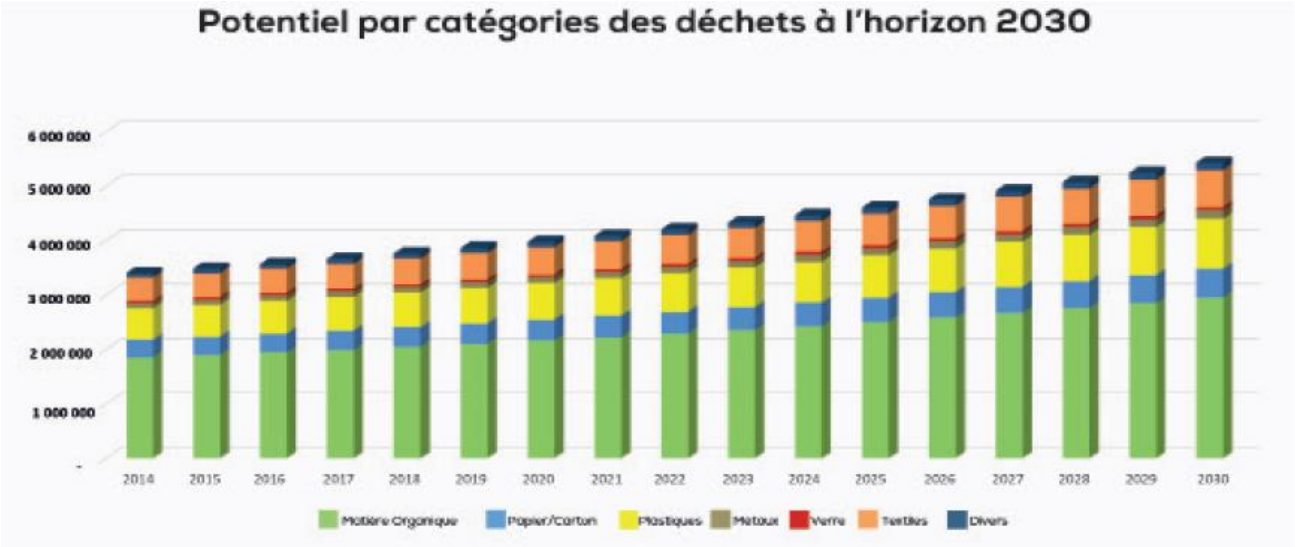

المصدر:MEER&AND.(2017),Rapport sur la gestion des DMA dans la wilaya d'alger,p7

التحليل: يتضح من الصورة(14) أن في عام 2030 سيفوق عدد السكان نسبة 5 مليون ساكن بمعدل 1,6 % سنويا في ولاية الجزائر ، يقابلها في الصورة رقم(15) زيادة في الكمية و الصورة رقم(16) اختلاف نوعية النفايات المنزلية في ولاية الجزائر المنتجة من طرف السكان كما هو موضح في الصورة التالية بحيث تتناقص كمية النفايات العضوية بنسبة كبيرة مقارنة بالمواد الغير عضوية مقارنة بالسنوات السابقة إذ تقارب أن تكون لهما نفس النسبة 50% ، اذ كانت الزيادة في مادة البلاستيك و مادة الكرتون و هذا راجع إلى تغير نوع الاستهلاك لدى المواطن بكثرة المواد الاستهلاكية المعلبة.

الصورة رقم(17): طبيعة النفايات المنزلية و ما شابهها في الجزائر

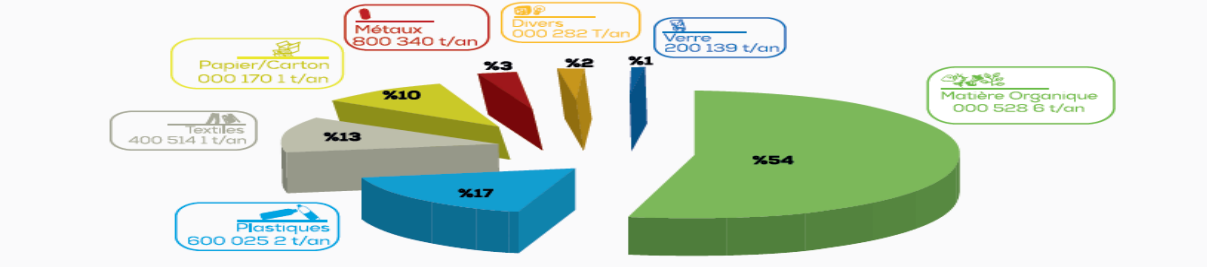

المصدر:MEER&AND.(2017),opt.cit,p18

3.3.1.4.تحليل فعالية تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها في الجزائر: مما سبق ارتأينا أن هناك ارتفاع كبير لنسبة النفايات بسبب النمو الديموغرافي بالإضافة إلى تنوع الاستهلاك لدى المواطن مع مرور الزمن، في مواجهة لهذه الزيادة و باعتبار قطاع النفايات مصدر للعديد من الثروات، تسعى الدولة الجزائرية جاهدة لمحاولة التسيير الفعال لهذا القطاع لهذا انتهجت العديد من الاستراتيجيات مثل البرنامج الوطني لتسيير النفايات المنزلية

في هذا السياق قدر الوضع البيئي الحرج من حيث التكاليف الناتجة عن الأضرار الملحقة نسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي تدخل ضمنها عدم فاعلية إدارة النفايات بنسبة 1% ،لهذا قامت الجزائر بإنشاء برنامج وطني متكامل لإدارة النفايات بموجب القانون 01-19 المؤرخ في 12ديسمبر2001 بشان إدارة النفايات و مراقبتها و التخلص منها ، في هذا الإطار تم التخطيط للرفع من معدل تغطية الخدمة العامة لإدارة النفايات و معالجتها أما ثانيا فسعيها كان لتجسيد عملية الفرز بكامل التراب الوطني ، بناء 163 مركز للردم التقني و الذي يعد مكان لتفريغ النفايات بحيث يتم استرداد ما يمكن استرداده مثل الكرتون و الحديد و طمر ما لا يسترد ، و أيضا وضع 89 مفرغة مراقبة بدلا من الرمي العشوائي الذي ينجر عنه

أخطار عديدة و 50 مركز تقني لردم النفايات الهامدة تحت إدارة مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري و صناعي(EPIC).

و في إطار تفعيل إدارة النفايات المنزلية و ما شابهها قامت الجزائر بعقد اتفاقية مع بلجيكا حيث كانت الاتفاقية بين وزارة الموارد المائية و البيئة سابقا و سفارة مملكة بلجيكا بشان تنفيذ مشروع"AGID" بالفرنسية"Appui à la gestion intégrée des déchets" بحيث يمثل الجزء الثاني من برنامج التعاون 2014-2017 بين الجمهورية الجزائرية و المملكة البلجيكية، حيت تم مراجعة البرنامج في جوان 2014 لتكييفه مع التوجهات الجديدة و تحديد تاريخ انتهائه في 30جوان 2019، يعتمد AGID على تنفيذ البرنامج الأول 2003-2007 في قطاع النفايات و الذي يتم إنهاؤه في ولاية معسكر(مكان الدراسة) و الولايات المجاورة(سيدي بلعباس و مستغانم) بتكلفة 9000000 اورو يتعلق بإنشاء البني التحتية المتمثلة في مركز الردم التقني .

الهدف من هذه الاتفاقية هي هو التقليل من الخسائر الاقتصادية و الآثار السلبية للنفايات على البيئة من خلال المساهمة في إدارة متكاملة للنفايات المنزلية خاصة من خلال التقليص في النفايات من المصدر و تفعيل الاسترداد، بالإضافة إلى تكوين مقدم للأفراد القائمين على إدارة النفايات المنزلية و ما شابهها.

قد ارتفعت ميزانية مشروع AGID إلى 11000000 يورو(التدريب، مسابقات...الخ)، للحاق بشكل منسجم مع برامج التعاون الأخرى، بطريقة عملية سيتم تامين تقوية الخدمات مع الوكالة الوطنية للنفايات لدعم الجهات الفاعلة المحلية في الولايات الثلاث(معسكر، سيدي بلعباس و مستغانم)، لهذا الغرض تم تأسيس فريق المشروع بوهران بحجة القرب للولايات القائدة[1].

من خلال ما تم التطرق إليه من إحصائيات حيث تم ارتفاع معدل جمع النفايات إلى 75% بفعل الاستراتيجيات المطبقة إلا انه من الملاحظ مشكل تناثر القمامة و مختلف النفايات المنزلية في العديد من ربوع الوطن مما أدى إلى تشويه المناظر بالإضافة إلى تهديد صحة المواطنين عن طريق تعفن النفايات و انتشار الروائح في كل مكان...الخ، في هذا السياق كان التساؤل وجيها لمعرفة الخلل في عدم فاعلية تسيير النفايات المنزلية في أولى مراحله الا و هي مرحلة الجمع و كيفية معالجته كما هو موضح في الصورة رقم(18).

[1] **Ain el KHeir**.(2017),Gestion des déchets ménagers en Algérie, Club des entrepreneurs belges et Algériens ,pp4-8.

الصورة رقم(18):مجموعة من الصور توضح بعض النقاط السوداء للنفايات المنزلية و ما شبهها في الجزائر

https://www.mondeadm.com

كان حقيقة بذلت الدولة مجهودات كبيرة و متعددة فما تفسير الوصول إلى هذه الحالة ، مسؤولية من و كيف يمكن القضاء عليها كل ذلك سيتم معالجته في دراستنا المحلية بولاية معسكر.

2.4. دراسة الحالة:

1.2.4.اختيار الحالة ووسائل الدراسة:

1.1.2.4.نموذج نظري للدراسة:

- تم تحديد نموذج الدراسة من خلال استقراء الدراسة النظرية إذ أن السلوك يتأثر بمحددات تم التوصل إليها من خلال إدماج العلوم السلوكية في الاقتصاد ابتداء من الاقتصاد التجريبي فعلم النفس المعرفي ليعطي لنا التيار الحديث المسمى بالاقتصاد السلوكي، هذا الأخير درس مجالات عديدة من التدخل الفعال للحكومة في المجال العمومي عن طريق آليات هامة تمثلت في سياسة الوكز و نموذج TNS Behaviour Change كأهم التطورات الحاصلة و من ثم كان نموذج دراستنا مبين في المخطط التالي:

الشكل رقم(16): نموذج نظري لدراسة الحالة

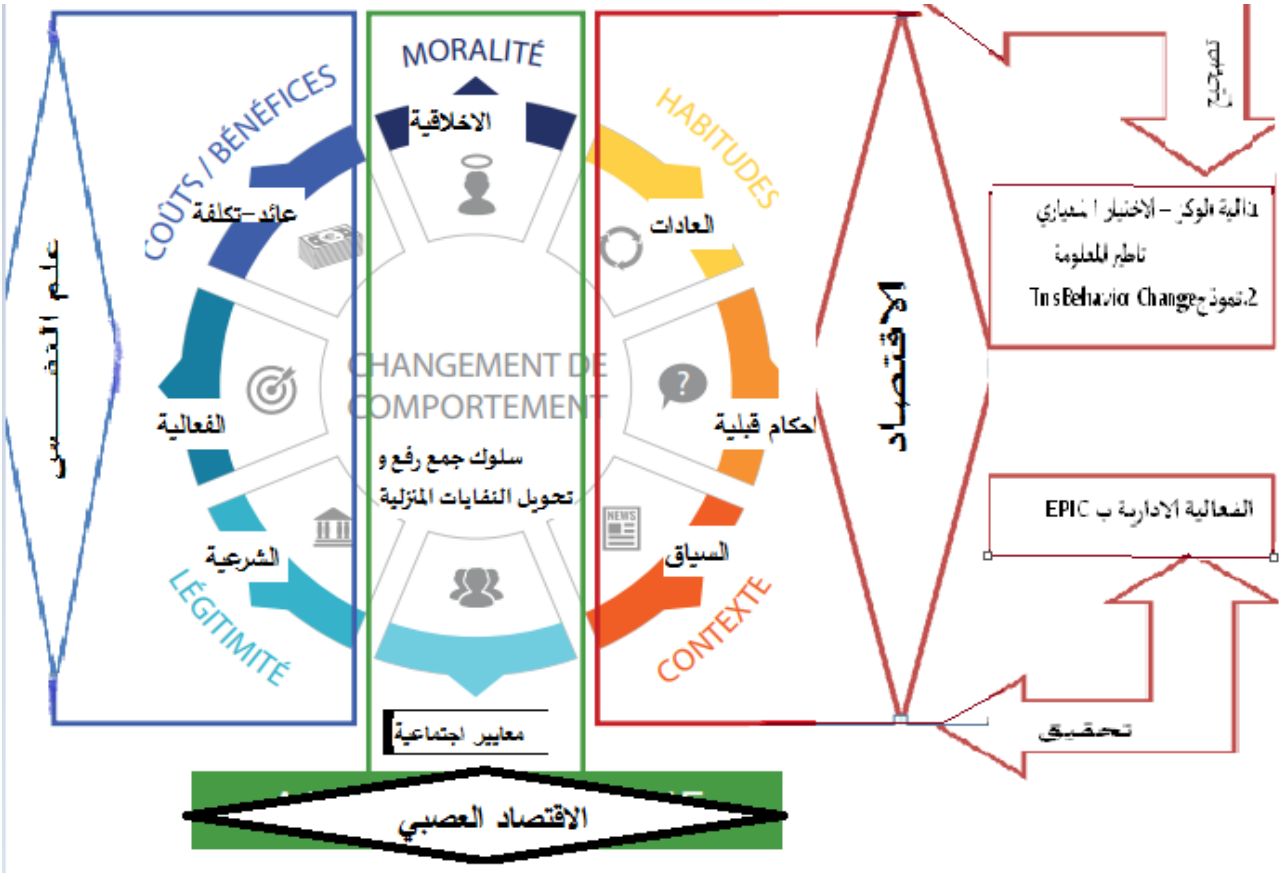

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نموذج kanter tns.

- يدرس النموذج النظري للدراسة المبين في الشكل رقم(16) محاولة تحديد أهم المؤثرات التي تؤدي بالمواطن إلى تبني سلوك غير ايكولوجي بالقياس على محددات السلوك التي هي مستمدة من ثلاث مجموعات كالاتي: الاقتصاد ،الأنثروبولوجيا(العمليات عصبية) و علم النفس حسب ما حدده

فريق TNS بناءا على التطورات التي شهدها الاقتصاد بظهور الاقتصاد التجريبي و اكتشافات علم النفس للأنظمة المعرفية ((Daniel khanemen1879)، و اكتشاف مدى تأثر الفرد بتحيزات معرفية مختلفة تدفع بالمواطن إلى تبني السلوك الغير ايكولوجي بالنسبة لعملية جمع رفع و تحويل النفايات و ذلك عن طريق تقييم السياسات المنتهجة لتفعيل هذه الخدمة و كيف يتم تصحيح السلوك الغير ايكولوجي بتحديد المسؤوول عنه و بالتالي معرفة مكانة هذه السياسات من احد المنهجين المحددين كسياسة الوكز(الاختيار المعياري أو تأطير المعلومات) أو نموذج TNS Behaviour Change.

- لكون مجال الدراسة يعتمد على تطور الإمكانيات استشهادا بالتجارب الناجحة التي قامت بها اغلب الدول المتقدمة(الفصل الثالث) فعملنا يقتصر على دراسة حالة معمقة بتقييم و دراسة لسياسات الدولة الجزائرية المنتهجة لتفعيل تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها ولكون عدم اختلاف التطبيق بين المستويين الوطني و المحلي و لتسهيل الحصول على الإحصائيات و إعطاء الدراسة أكثر قدر من الصحة و الثبات تم اختيارنا للمستوى المحلي و بالضبط ولاية معسكر، إذ نحاول أن نقيم سياسة تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها من النموذج الموضح أعلاه اعتمادا على إستراتجية بحث كما يلي:

1.**اختيار الحالة:** من الواضح أن حالة إدارة النفايات المنزلية و ما شبهها بولاية معسكر و بالضبط عملية جمع ،رفع و تحويل النفايات في الفترة الممتدة من 2014 إلى يومنا هذا يعد قضية تستحق الدراسة لكونها خلقت العديد من التفاعلات الاجتماعية سواء على المستوى الإداري أو في المجتمع و نقصد بذلك المواطنين على مستوى بلدية معسكر.

تشمل هذه القضية ما يعززها لتكون محل دراسة و من المهم ذكر ذلك كجزء من منهج البحث من جهة لكونها تثير جدلا كبيرا على مستوى بلدية معسكر لكون التسيير انتقل من البلدية إلى جهة عمومية اقتصادية ذات طابع صناعي و تجاري و تدهور خدمة الجمع، الرفع و التحويل، و من جهة أخرى كون ولاية معسكر تدخل ضمن برنامج جزائري-بلجيكي مازال قيد التنفيذ و التجربة لتحسين تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها، هذان الميزتان اوجدتا الخلاف الذي ولد سلوكات غير مرغوب فيها تستدعي الدراسة بحسب التجارب السابقة.

2.**تجميع المعطيات:** تم تجميع المعلومات و البيانات اللازمة و التي تتباين بين **معطيات ثانوية** المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة و التي تضم الإطار المؤسساتي من هيكل تنظيمي و إطار قانوني بالإضافة إلى وضعية المؤسسة ماليا ،بشريا و ماديا تم التوصل إليها عن طريق تقارير هذا من جهة أما من جهة أخرى

تمثلت **المعطيات الأولية** ويمكن القول عنها الأساسية في الدراسة و التي تم اكتسابها عن طريق المقابلة و طرح الأسئلة التي تم استخراجها من المعطيات الثانوية التي أعطتنا فهم أولي حول عملية جمع ،رفع و تحويل النفايات المنزلية ببلدية معسكر ،إذ أن الأسئلة كانت موجهة إلى رؤساء مصالح مؤسسة جمع، رفع و نقل النفايات ، المجلس الشعبي البلدي ،مديرية البيئة، مديرية تنظيم الشؤون العامة(مكتب الجمعيات)،مركز الردم التقني، الخزينة العمومية، فرقة خبراء بلجيكين مسؤولين على التعاون البلجيكي الجزائري للتسيير المستدام للنفايات المنزلية و ما شابهها، مجموعة المواطنين ،متبعين في ذلك التدرج في المقابلة و طرح الأسئلة بتنوير في كل مرة من المعطيات الثانوية إلى غاية الاكتفاء من طرح الأسئلة و الوصول إلى القدر المراد.

3.تحليل المعطيات: يتم معالجة المعطيات المجمعة بطريقة استقرائية و استكشافية بالمرور بثلاث مراحل بحيث يتم وصف مفصل بطريقة سردية للمؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري المسؤوولة عن رفع، جمع و تحويل النفايات بالاهتمام بكيفية الإنشاء العمل و المهام، الوضعية الحالية ماليا، بشريا و ماديا، ثم الانتقال إلى المقارنة بين مشروعين في إطار التعاون البلجيكي- الجزائري لفهم أهم الآليات المتحكمة في نجاح أو فشل المشروعين في إطار سياسات تحفيزية(آلية الوكز أو نموذج tns behavior change r) سوآءا من الهيئات القائمة على التسيير أو المواطنين و أخيرا الخروج بالإجابة على الفرضيات .

4.صلاحية البحث(مصداقية): يكمن التحدي في أي بحث نوعي لضمان الدقة والجودة بحيث تستند النتائج المتوصل إليها إلى بحث متسق و شفاف، لذلك اتخذت الخطوات السابقة لضمان المعايير الأربعة لصحة البحث النوعي المقترحة من طرف linclon & Guba (1994) و المتمثلة في المصداقية" la *crédibilité* "،قابلية النقل" la *transférabilité* " او التحويل،الموثوقية" la *fiabilité* " و التأكيد" la *confirmabilité*".[1]

بالنسبة لمصداقية البحث أي درجة دقة المعلومات المقدمة و ذلك من خلال التواصل مع جمعية معسكر الخضراء و التي من بين أعضائها باحثين في مجال البيئة و الاقتصاد و مشاركتهم الفعالة في تفعيل عملية الجمع هذا ما ساعدنا على فهمنا للقضية رغم الصعوبات الموجودة، أيضا استخدام العديد من المصادر من بينها تقارير مسلمة من مؤسسة جمع، رفع و تحويل النفايات، مديرية البيئة و البلدية هذا ما

[1] Céline Pelletier&Ginette Pagé, Méthodologie" les critères de rigueur scientifique en recherché", n68, université de canada,2002 ,P37-40.

سمح بتتبع القضية خلال الفترة المدروسة بالإضافة إلى استخدام العديد من استراتيجيات لتحليل البيانات(السرد،التحليل الزمني) واستخدام برنامج EXECL.

-أما بالنسبة لقابلية النقل أي درجة تطبيق نتائج البحث على حالات أخرى و المستمدة من خلال سردنا التفصيلي للمعلومات و تحليلنا للبيانات تتيح للقارئ إمكانية إصدار قابلية النقل و التكرار المحتمل لدراستنا وحتى تفاعل الهيئات القائمة على تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها يدعم ذلك و يؤمن تأكيد و موثوقية الدراسة أي التقييم النوعي للموضوع محل الدراسة.

2.1.2.4.تقديم مكان الدراسة:

1.معيار جغرافي و ديمغرافي: تم اختيارنا لولاية معسكر احد ولايات الجزائر بشمال إفريقيا و التي تعد من بين ولايات الغرب بالنسبة للجزائر التي شهدت مشاكل عديدة في مجال تسيير النفايات المنزلية و في نفس الوقت من بين الولايات المستفيدة من التنمية في هذا المجال، و اختيارنا للمستوى المحلي لكونه أكثر توضيح لهذا المجال بالإضافة إلى سهولة المتابعة و بالتالي الدراسة .

تتربع الولاية على مساحة قدرها 1294 كم^2 بكثافة سكانية قدرت ب 593،3 ساكن في كم^2 ما يعادل 2% من العدد الإجمالي لسكان الجزائر ككل(780968 ساكن)، تقسم الولاية إداريا إلى 47 بلدية أكبرها بلدية معسكر حيث يقطنها 92% من العدد الإجمالي للولاية(مكان الدراسة)،المحمدية و سيق.

تم اختيار بلدية معسكر لوحدها مكان الدراسة و السبب راجع لتوفر الإحصائيات و المتابعة عليها ، بالإضافة لكونها تمثل نسبة كبيرة من السكان مقارنة بالبلديات الأخرى و تعتبر أكثر ملائمة للتقييم كونها تدخل في بعض البرامج المسطرة في مجال تسيير النفايات المنزلية و ما شبهها ،بالإضافة إلى أنها أكثر البلديات نموا ديموغرافيا حيث تطور عدد السكان فيها كما هو موضح في الجدول رقم(04).

الجدول رقم(04):التوقعات الديمغرافية على مدى 2032

السنوات	2017	2022	2027	2032
عدد السكان	**127247**	**137758**	**149136**	**161455**

المصدر: E .P.I.C Mascara

التحليل: عدد السكان سنة2008 قارب 108587 ساكن و سنة2012 ما يعادل 117538 ساكن بمعدل النمو المتوسط و السنوي(TAAM) يقدر ب 2% هذا المعدل هو المعتمد في حساب التوقعات الديمغرافية للولاية، إذ حدد TAAM خلال فترة1998-2008 ما يقارب 1،45%و الذي هو بغير بعيد عن TAAM على المستوى الوطني هذا ما زاد اختيارنا ثباتا لبلدية معسكر .

2.الأنشطة الاقتصادية: تعد التجارة من بين المهن الأكثر مزاولة في البلدية بعدة طرق خصوصا في مجال المواد الاستهلاكية سواء غذائيا ، ألبسة أو غير ذلك، كما أن للصناعة هي الأخرى مجال واسع خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص في مجال التغليف البلاستيكي بنسبة كبيرة بالإضافة إلى أنشطة أخرى.

3.كمية النفايات المنزلية و ما شبهها لبلدية معسكر(2011-2018):

الشكل رقم(17):كمية النفايات المنزلية و ماشبهها في بلدية معسكر من 2011-2018

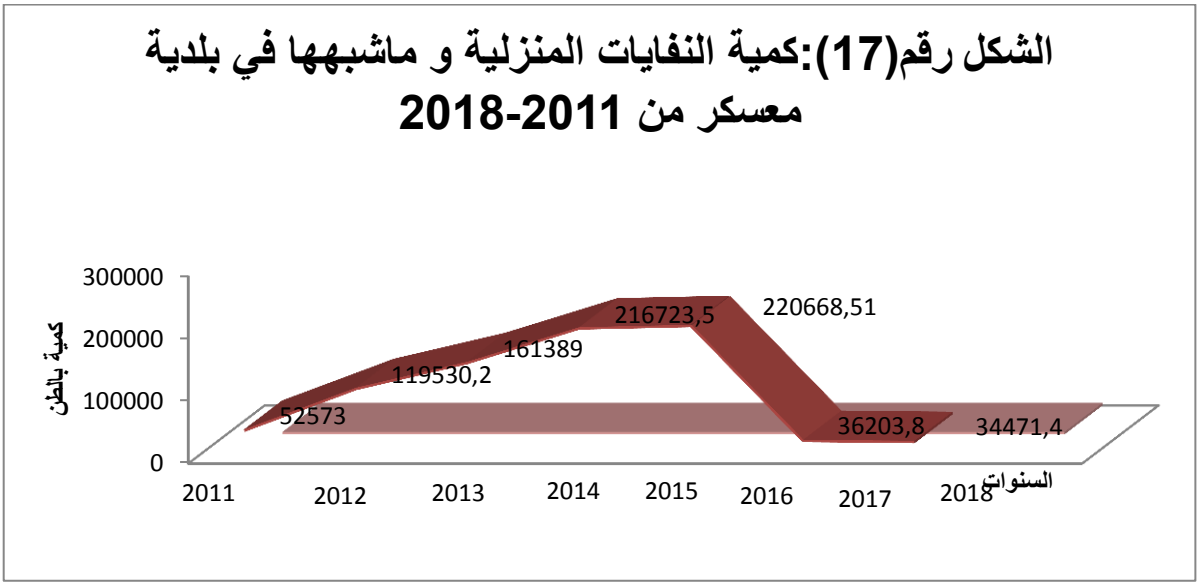

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج EXCEL

-يتضح من الشكل رقم(17) أن كمية النفايات بولاية معسكر كانت في تزايد مستمر منذ 2011 إلى غاية 2015 إذ تتناقص بكمية كبيرة من 220668,51 إلى 36203,8 طن ، نقص هذه الكمية هو ما يفسر بوجود القمامة في العديد من الأماكن و تناثر الأوساخ هنا و هناك ناهيك عن وجود مفارغ عشوائية و بالتالي عدم فاعلية الجمع بالرغم من تحديث البنى التحتية لتسيير النفايات المنزلية و ما شبهها بإقامة مؤسسة جمع ،نقل و تحويل النفايات و بالتالي تخصيص المسؤولية من البلدية إلى شخصية معنوية متخصصة .

3.1.2.4.وسائل الدراسة: حسب قانون رقم 01-19 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات من ناحية ا لجمع، المراقبة و معالجتها ففي إطار تسيير النفايات المنزلية نجد المادة 29 ،32، "".،34،42، 55،11 من القانون المعني لابد من تأسيس هيكل بلدية لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها على المستوى لمحلي .

ومن ثم لكون ولاية معسكر تدخل في إطار تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها من طرف مؤسسة ولائية ذات طابع صناعي و تجاري تم الاعتماد على التنقل إلى الهيئات المسؤولة بالولاية (بلدية معسكر) خلال

الفترة (2011-2019) لكل من الولاية (مديرية تنظيم الشؤون العامة) ،مديرية البيئة، البلدية، المؤسسة العمومية لجمع، رفع و تحويل النفايات المنزلية، مركز الردم التقني. وذلك من اجل تجميع البيانات اللازمة و التحقق منها في ما يخص كمية النفايات المجمعة شهريا، المعدات و الأدوات اللازمة لتسيير النفايات المنزلية ،نفقات التسيير و المداخيل المحققة، كلها في إطار معلومات ثانوية، في حين التركيز على البرامج المطبقة من طرف الهيئات المعنية بتسيير النفايات المنزلية من اجل تغيير السلوك إلى سلوك فعال فيما يخص مرحلة جمع ، نقل و تحويل النفايات .

2.2.4.معلومات أولية حول دراسة الحالة :

1.1.2.2.4.الإطار المؤسساتي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها لبلدية معسكر:

- بفعل قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية، و في المادة 94منه في إطار احترام حقوق وحريات المواطنين ، يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي على الخصوص المادة **123**تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلق بحفظ الصحة و النظافة العمومية ،جمع النفايات الصلبة ،نقلها ومعالجتها، لهذا و حسب الإحصائيات المقدمة لنا فان رئيس المجلس الشعبي البلدي كان هو المسؤول المباشر حيث قبل سنة 2014 كان التسيير من طرف بلدية معسكر و في ما يلي توضيح ذلك.

1.المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري المكلفة بتنظيف 'جمع ،رفع و تحويل النفايات:

تم تأسيسها بفعل القرار الولائي 70-11 المتضمن إنشاء مؤسسة عمومية ما بين البلديات ذات الطابع الصناعي و التجاري لتسيير و جمع النفايات بتاريخ 07جوان2011،بعدها مداولة المجلس الشعبي الولائي رقم 10-2013 المؤرخ في 03-10-2013 المتضمن إنشاء المؤسسة العمومية الولائية ذات الطابع الصناعي و التجاري مكلفة بتنظيف، جمع و نقل النفايات لولاية معسكر و لتعقد الأمر و صعوبة تحديد المسؤوليات تم بعدها إصدار القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07-04-2014 المتضمن إنشاء المؤسسة العمومية الولائية ذات الطابع الصناعي و التجاري مكلفة بتنظيف جمع و نقل النفايات المنزلية لولاية معسكر"**EPW PROPREC MASCARA**" ، باشتراك كل من وزارة البيئة و التهيئة العمرانية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية مع وزارة المالية.

من أهم مهامها مكلفة بتنظيف، جمع ونقل النفايات المنزلية لولاية معسكر بحيث يتسع مجال تدخلها ليطال 47 بلدية موزعة عبر 5 وحدات و 13 وحدة فرعية، شهدت المؤسسة عدة تغيرات أهمها خلق دائرة تنظيف وصيانة المساحات الخضراء و ذلك بقرار صادر عن مجلس الإدارة والتسيير المنعقد بتاريخ 26

أكتوبر 2015 حيث أصبحت المؤسسة تتكفل بالمساحات الخضراء و النافورات التابعة لإقليم ولاية معسكر.

يبلغ عدد مستخدمي المؤسسة 1461عامل موزعين على 47 بلدية لولاية معسكر و مقسمين إلى 860 عامل بعقد عمل محدد المدة و 601 عامل بعقد عمل غير محدد المدة مؤطرين من طرف مدير عام، 04 دوائر، 11 مصلحة، 05 وحدات رئيسية و13 وحدة فرعية، تقوم المؤسسة بتسيير حظيرة عتاد تتألف من 218 مركبة مختلفة الشكل و النوع بما فيها شاحنات ضاغطة، شاحنات خطاف، شاحنات 15طن، شاحنات بصهريج سعة 12 م^3، جرارات، آلات الكنس الميكانيكي و جرافات ... إلخ.

تم تجميع أهم الأدوار التي تقوم بها المؤسسة في الشكل و يبقى الدور الأساسي و المهم هو فعالية المرحلة الأولى ألا وهي عملية الجمع سوآءا بالقضاء على النقاط السوداء و الحفاظ على النظافة العامة أو الجمع الانتقائي أي الفرز من المصدر، بالنسبة للهيكل التنظيمي للمؤسسة لم يعطى له أهمية كبيرة مقارنة بمديرية البيئة التي ينظم هيكلها طبقا لقرار وزاري المؤرخ في 28ماي 2007 يتضمن تنظيم مديريات البيئة إذ بها مصلحة البيئة الحضرية و الصناعية و التي يخصص فيها مكتب ترقية نشاطات جمع النفايات المنزلية و ما شابهها و مكتب للتحسيس و الإعلام .

"إن من أهم الأسباب الرئيسية لعدم السير الحسن لمؤسستنا و بالتالي تدهور عملية جمع،نقل و تحويل النفايات هو سوء وضع الهيكل التنظيمي و عدم تحديد أولويات قيام المؤسسة"(مقابلة مع احد إطارات مؤسسة**EPIC PROPREC MASCARA)**

و هذا في حد ذاته يؤثر على فعالية الإدارة من خلال نقص المسؤولية و الاهتمام بالمصلحة العامة الناتج عن تحيز الأنانية الذي قد يتولد عنه تحقيق مصالح خاصة و إهمال الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة لكونها تتمتع بالاستقلالية المالية.

في حين المؤسسة العمومية لجمع ، رفع و تحويل النفايات تم اقتراح هيكلها من طرف المكتب التقني بالوزارة البيئة و التهيئة العمرانية بشكل عام في الشكل رقم(18),

الشكل رقم(18):الهيكل التنظيمي ل EPIC PROPREC MASCARA

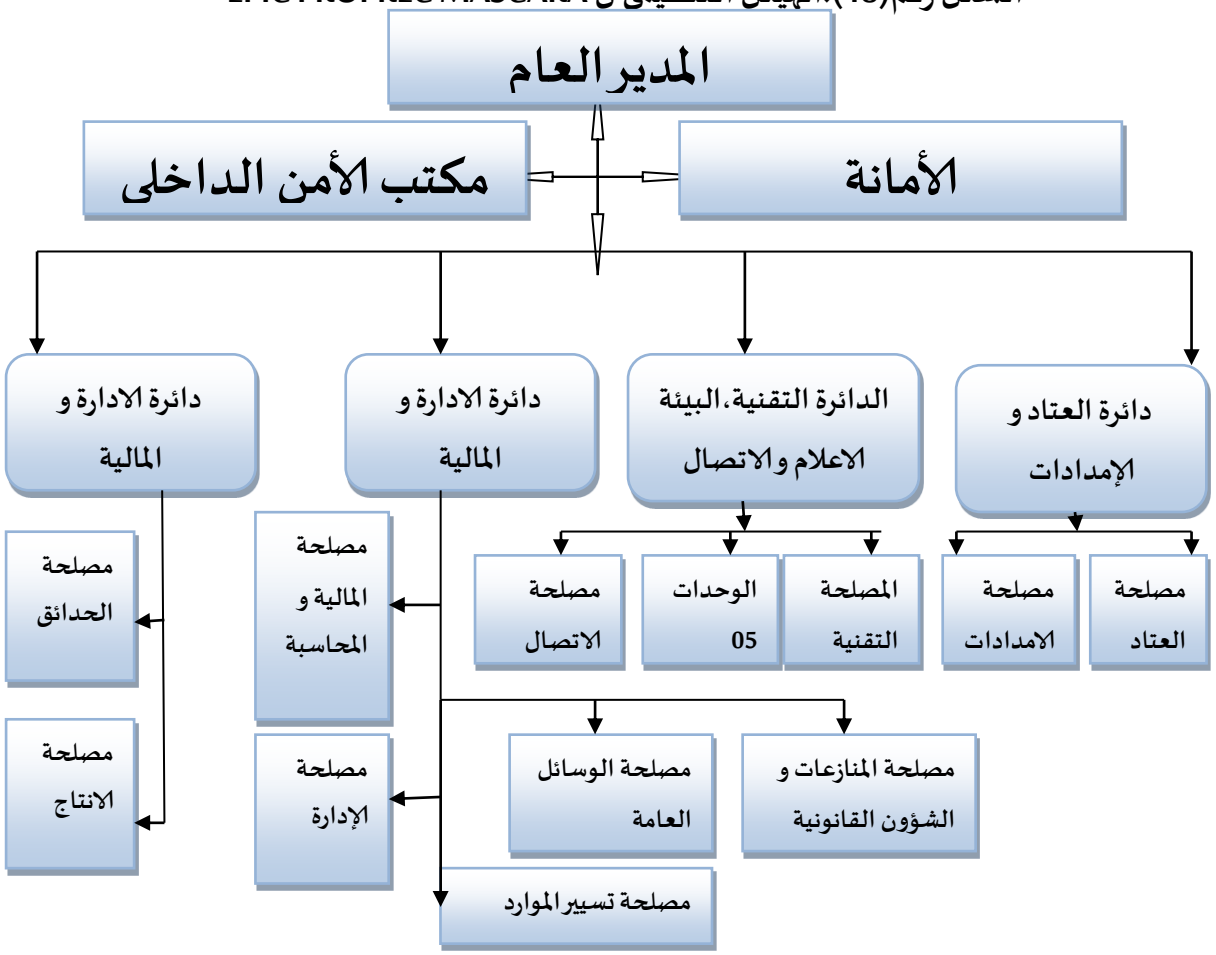

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

من الشكل رقم (18) تعتبر الدائرة التقنية، البيئة، الإعلام و الاتصال هي المعنية بتنظيم عملية جمع رفع و تحويل النفايات المنزلية في الميدان طبعا، في حين تعمل جميع المصالح الموجودة في المؤسسة على تحقيق التسيير الفعال للنفايات المنزلية و ما شابهها.

"إن اسم مؤسستنا هو مؤسسة لجمع،نقل و تحويل النفايات المنزلية و ما شابهها إلا أننا كلفنا بمهام أخرى كان من شانها أن زادت في العبء المالي ،المادي و البشري مما أدى بنا إلى عدم فعالية مهمتنا الأساسية و هي تسيير النفايات المنزلية"(احد إطارات مؤسسة**EPIC PROPREC MASCARA)**

كما سبق و ذكرنا فان دور المؤسسة في الأصل هو تسيير جمع، رفع و تحويل النفايات و لكن هناك لها ادوار أخرى مبينة في الشكل رقم(19) كتنظيم المساحات الخضراء و العناية بالنافوراة..الخ ، هي الأخرى لديها تأثير سلبي لا من الناحية المالية و العملية لتسيير عملية جمع النفايات المنزلية و ما شابهها وذلك بزيادة التكاليف وإنهاك العمال و العتاد.

الشكل رقم(19): مهام المؤسسة EPW PROPREC MASCARA.

المصدر:EPIC PROPREC MASCARA.

2.2.2.4.الوضعية الإحصائية للمؤسسة حاليا:

1.أهم ما يمكن الحديث عنه في المؤسسة هو الوضعية المالية من رقم أعمالها، النفقات و المداخيل، و قد شهدت هذه المتغيرات اضطرابا من السنة2015 الى غاية 2018:

الجدول رقم(05):تطور رقم أعمال مؤسسة جمع،رفع و تحويل النفايات بمعسكر.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
رقم الأعمال	.	886632546,00	832096168,12	/	-

المصدر:EPIC PROPREC MASCARA

- تعمل المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري لجمع، رفع و تحويل النفايات بنظام الفوترة هذا ما جسد في الإطار القانوني للمؤسسة بحيث يقدر السعر الوحدوي للطن الواحد من النفايات 1260،00دج، إلا أن ما يطبق في الواقع أن المؤسسة تستمد مداخيلها من الإعانات الولائية و البلدية لذا شهدنا بعض القيم الناقصة في الجدول.

"تستمد المؤسسة مداخيلها كونها مؤسسة اقتصادية من الإعانات المقدمة من طرف البلدية كممول أول و الولاية باعتبارها الجهة الوصية"(مقابلة مع عضو ممثل لمجلس الإدارة للمؤسسة المعنية)

لهذا و بتصريح من المؤسسة المعنية و حسب الإحصائيات المقدمة أن بلديات الولاية لا تدفع مستحقاتها و بلدية معسكر من بين هذه الأخيرة إذ تعتبر هذه المستحقات و التي يستفاد منها في تمويل المؤسسة مصدر مهم لتمويل المؤسسة فأي نقص إلى جانب الإعانات الولائية كما هو موضح في الشكل(20) هذا ما يؤثر سلبا على سير المؤسسة و بالتالي نقص في رقم أعمالها و حتى فعاليتها الإدارية.

الشكل رقم(20):مداخيل EPIC PREOPREC MASCARA

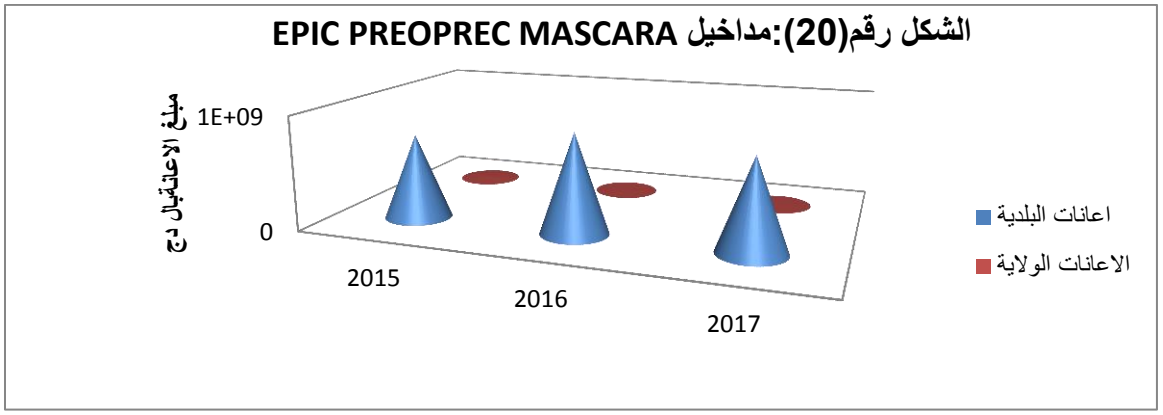

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامجEXCEL.

من الشكل رقم(20) نلاحظ أن إعانات الولاية ثابتة خلال السنوات الثلاثة و لا تتعدى 2000000دج في حين إعانات البلدية تفوق مبلغ 8000000,00دج، و من ثم فأي نقص في إعانات البلدية يؤثر سلبا على ميزانية المؤسسة و عملها، و خلال نفس الفترة فان نفقات المؤسسة تفوق مداخيلها و الشكل رقم(21) يبين ذلك.

و في هذا السياق برر لنا عدم فاعلية عملية جمع النفايات المنزلية بتهرب البلديات من دفع ما عليهم كمستحقات للمؤسسة و بالتالي هنا يمكن الإشارة إلى عدم انتباه الهيئات القائمة على خلق هذه المؤسسة إلى أن رؤساء البلديات أشخاص عاديين يتمتعون بالعقلانية المحدودة و تحيزات عديدة مثل تحيز الأنانية المتولد عن نزع المسؤولية من رئيس البلدية و تخصيص هيئة مستقلة لذلك كون مجال النظافة له ميزانية كبيرة.

"نسعى جاهدين إلى تحقيق فعاليتنا الإدارية رغم الاجحاف الذي نتلاقاه من طرف رؤساء البلديات بعدم تسديد فواتيرهم مختبئين خلف ما يعرف بالإعانة و بالتالي حرية الدفع متى شاءوا و بالطريقة التي يريدونها"(مقابلة مع احد اطارات PROPREC MASCARA)

و من ثم رئيس البلدية لن يوافق على نظام الفوترة و يميل إلى نظام الإعانات خصوصا بغياب التشريع بالإرغام على الدفع تحت تأثير تحيز النفور من الخسارة سواءا من طرف المشرع في حد ذاته من هدر المال العام أو رئيس البلدية .

الشكل رقم(21):يوضح نفقات و مداخيل المؤسسة بالدينار الجزائري

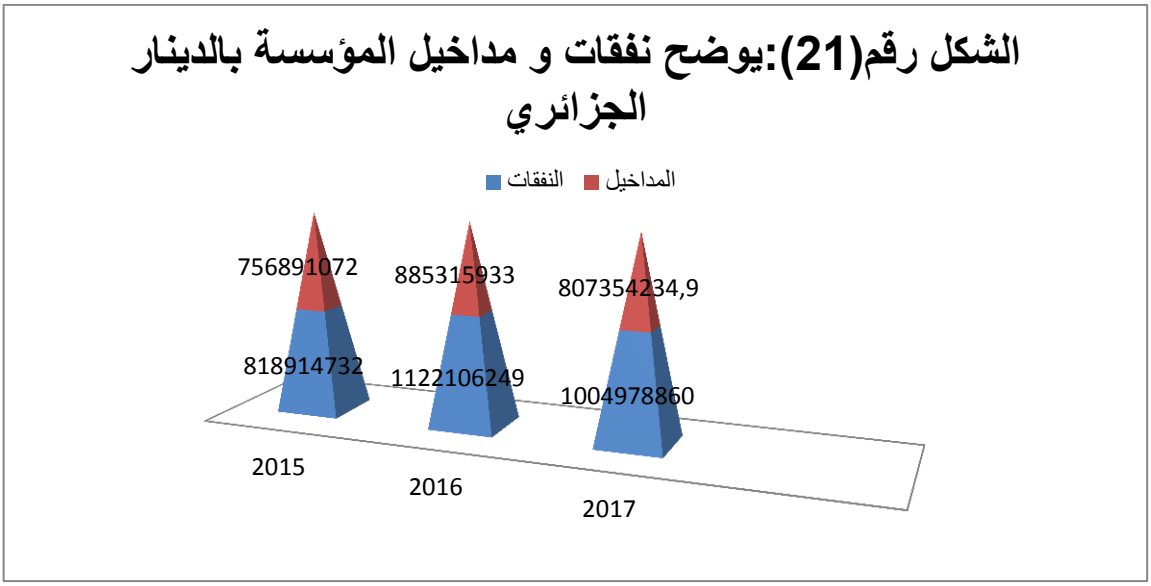

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج EXCEL.

توزع نفقات أو تكاليف المؤسسة على نفقات المستخدمين ممثلة في الكتلة الاجرية و التي تأخذ النسبة الكبيرة من مجموع النفقات و من ثم أي نقص في هذه الأخيرة يؤثر على عمل المؤسسة و فعاليتها، بالإضافة إلى نفقات التسيير،نفقات العتاد و الاستثمار و نفقات أخرى كما هو مبين في الشكل رقم(22).

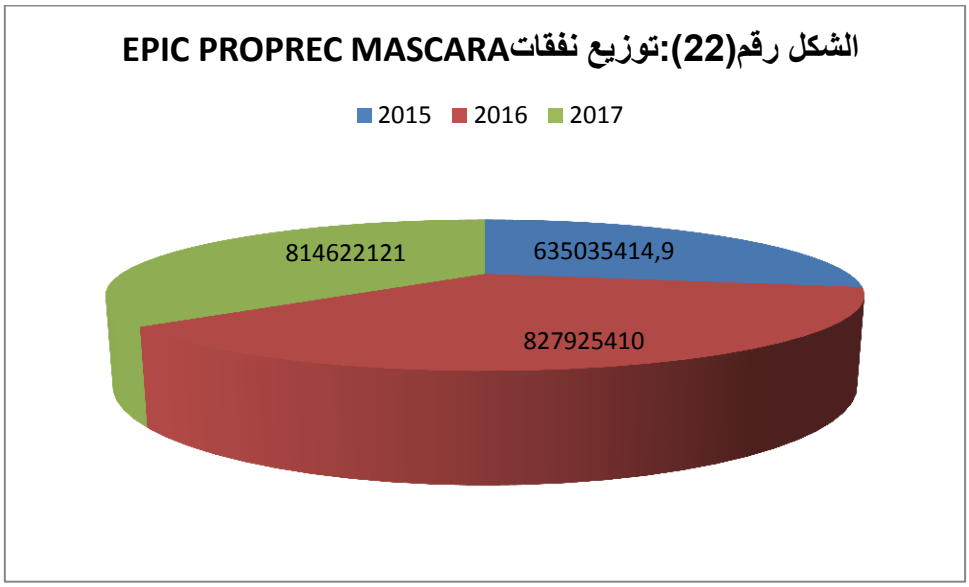

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامجEXCEL.

- مما سبق نلاحظ أن غياب تطبيق الجانب التشريعي المتمثل بالتعامل بالفوترة من شانه أن يجعل المسؤولين يتهربون خلف هذا الأمر استشهادا بالمقابلة التالية:

"رفض رؤساء البلديات التعامل بالفوترة تفسيره الوحيد النية المسبقة لهم في استغلال نظام الإعانات لصالحهم إما بإدخالنا في أزمة و من ثم عودة التسيير إليهم أو البقاء على نظام الإعانة و ضمان إمكانية التهرب من الدفع تحت حجة عجز في الميزانية"(مقابلة مع إطار في مؤسسة PROPREC MASCARA)

و من ثم يكون تفسيرنا بان المسؤول على المؤسسة يتحجج بغياب دفع الإعانات البلدية و التي هي أساس تمويل المؤسسة و بالتالي يؤثر سلبا على عملية جمع النفايات المنزلية و ما شبهها حتى و إن كان له حلول أخرى تحت تأثير اللامبالاة ، و رئيس البلدية و الذي هو المسؤول الأول يبرر عدم الدفع بعجز في ميزانية البلدية ككل مثلا و بالتالي تصبح اللجوء للقضاء أما السلطة الوصية و هي الولاية التي تستبعد هذا الأمر في اغلب الأحيان لما لها مشاكل كبيرة .

- عدد العمال بالمؤسسة يفوق 1512 عامل موزعين على منفذين، مديرين و إطارات ، و هو في تزايد مستمر كما هو موضح في الشكل رقم(23) و رقم(24).

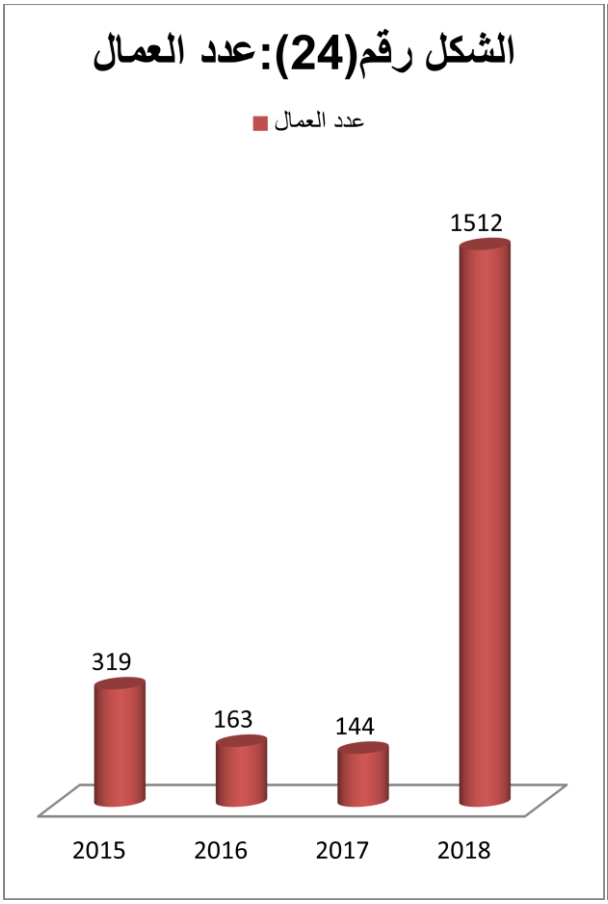

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج EXCEL.

نلاحظ أن عدد العمال 1512 عامل مقابل 48 بلدية هذا غير كافي و بالتالي هو الأخر من شانه أن يجهد العمال و من ثم يؤثر سلبا على تحقيق الفعالية الإدارية للمؤسسة المتمثلة في التسيير الفعال للنفايات المنزلية بالدرجة الأولى و بأقل التكاليف.

-إن من أهم ما يؤثر على عملية جمع رفع و تحويل النفايات نوعية العتاد و صلاحيته في ما يلي تبيان ذلك:

الجدول رقم(06):حالة عتاد مؤسسة جمع، رفع و تحويل النفايات معسكر

نوع الشاحنة	شاحنة ضاغطة	شاحنة بقلاب	شاحنة بخطاف	جرار	شاحنة 15طن	جرافة	عربة كنس	شاحنة بصهريج	الحافلة	سيارة وزن خفيف
قبل 1990	1	1	1	3	0	0	0	1	1	0
1991-2000	0	2	3	23	0	0	0	0	0	0
2001-2010	22	22	3	23		1	1	0	0	0
2011-2015	76	12	3	7	4	3	3	2	0	12
المجموع	99	37	10	56	4	4	4	3	1	12
المعطل	34	12	3	29	0	1	1	2	1	2
المشتغل	63	25	7	27	4	3	4	1	0	10

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من طرف المؤسسة-ديسمبر2018-

-من الجدول رقم(06) نلاحظ أن العتاد من 1990 إلى غاية 2015 أي هناك عتاد قديم و حسب ما صرحت به المصلحة المختصة بالعتاد و الوسائل المادية لم يتم شراء العتاد بل كله مسلم من طرف البلدية أي استعمال عتاد مستعمل من قبل من اجل القيام بجمع رفع و تحويل النفايات و هو الأخر يؤثر سلبا على عمل المؤسسة وما يؤكد ذلك هو أن نسبة العتاد المعطل تقدر ب 59% و العتاد المشغل هو 41%، و من ثم كيف ستقوم المؤسسة بنشاطاتها و الحفاظ على فعاليتها الإدارية في ظل هذه الحالة.

"إن أهم الأسباب اللازمة الحالية للمؤسسة توفرها على آلات و معدات قديمة في معظمها تحتاج إلى الصيانة و أخرى ميئوس منها"(مقابلة مع احد اطارات مؤسسة **PROPREC MASCARA**)

3.4.تقييم بعض التجارب المنتهجة لتنظيم عملية جمع النفايات المنزلية و ما شابهها في معسكر:

1.3.4.تجربة الجمع الانتقائي"AGID-01 ": تعتبر هذه التجربة الأولى من نوعها في الولاية كونها تدخل في برنامج AGID بحيث تقوم على محاولة الفرز من المصدر خلال عملية الجمع لتفادي انتشار الروائح تجنب الرمي العشوائي بفطنة المواطنين و من ثم التقليل من التكاليف، بحيث يتم فرز النفايات إلى جانبين العضوية(القابلة للتحلل أو المسماة بالرطبة) في الحاوية الخضراء و غير العضوية في الحاوية الصفراء(غير القابلة للتحلل أي الجافة) خاصة البلاستيك و الكرتون الزجاج و ..الخ، تم القيام بها بمنهج تجريبي إذ تم اختيار العينة ،القيام بالتحسيس عن طريق رسومات و خيمات للتحسيس كما هو مبين في الصورة رقم(19) و مراقبة النتائج من اجل التعميم و تعتبر هذه التجربة في إطار آلية الوكز بالضبط منهج تأطير المعلومة " le ou-cadrage "من اجل ضمان الفرز من المصدر و ذلك بتطبيق الاقتصاد التجريبي(التجربة على العينة، التقييم بالنتائج، التعميم في حالة الايجابية) .

الصورة(19):وسائل القيام بتجربة الفرز من المصدر ببلدية معسكر2016

المصدر:مديرية البيئة لولاية معسكر.

1.1.3.4.التجربة: كانت في إطار حملة تحسيس منظمة من طرف مؤسسة جمع، رفع و نقل النفايات المنزلية على مستوى خمسة أحياء رائدة باشتراك ممثلين من مديرية البيئة (حي سيدي سعيد، حي الشرطة

منطقة 8،الحي الإداري حي الشرطة منطقة 12) ، ثلاث فنادق ،و مجموعة من التجار و بعض الإدارات العمومية و ذلك بالتنسيق مع مديرية البيئة، بلدية معسكر، ممثل دائرة معسكر و مديرية التجارة.

-**العينة الأولى:** حملة التحسيس دامت لمدة 07 أيام من 27-03-2016 إلى 04-04-2016 بالنسبة للأحياء، من بين وسائل التحسيس المستعملة : الملصقات المطويات و التحسيس الشفوي بالحديث مع المواطنين من عائلات و التجار بالإضافة إلى تعليق رسومات[1].

الجدول رقم(07):أهم تفاصيل تجربة الجمع الانتقائي

الأحياء	حي العرقوب(حي شعبي قديم)	حي سيدي سعيد(حي شعبي جديد)	حي الشرطة منطقة 08(الحي الاكثر تنظيما و لوجوده في منطقة مميزة)	الحي الإداري (الفئة المثقفة في المجتمع)	حي الشرطة منطقة12(حي مثقف في منطقة شعبية)
عدد العائلات	59	30	27	23	15
عدد الأشخاص الكلي	300	155	125	62	80
الزائرين مكان التحسيس(مراهقين)	30	13	07	50	13
الزائرين مكان التحسيس(أطفال)	58	60	20	17	28
عدد المطويات الموزعة	56	49	34	48	40
الرسومات	30	45	20	06	43
التجار المحسسون	19	20	13	05	20
العددالإجمالي للمحسسون	407	248	165	134	141

المصدر:EPIC PROPREC MASCARA

- بناءا على المعطيات المبينة في الجدول رقم(07) و من خلال دراستنا تبين لنا أن اختيار الأحياء كان على أساس الحداثة، الثقافة و الرفاهية بحيث يعد حي العرقوب حي شعبي قديم مقارنة بحي سيدي سعيد يعد حي جديد أيضا شعبي و لكن أعلى رفاهية من الأول، أما حي الشرطة بالمنطقة الثامنة

[1] الملحق رقم(11).

فهو حي يضم فئة مهمة بالمجتمع ألا و هي الأمن و الذي يشمل حتى المجال البيئي بالإضافة إلى كون المنطقة الثامنة مميزة من حيث الرفاهية و الثقافة في نفس الوقت ،يقابلها حي الشرطة في المنطقة 12 التي تعد منطقة شعبية اقل رفاهية من الأولى بالإضافة إلى الحي الإداري الذي يضم الفئة الأكثر وعيا بالإدارة و مدى سعيها لتحقيق فعاليتها .

الشكل رقم(25): توضيح نسبي لتجربة الجمع الانتقائي(التحسيس)

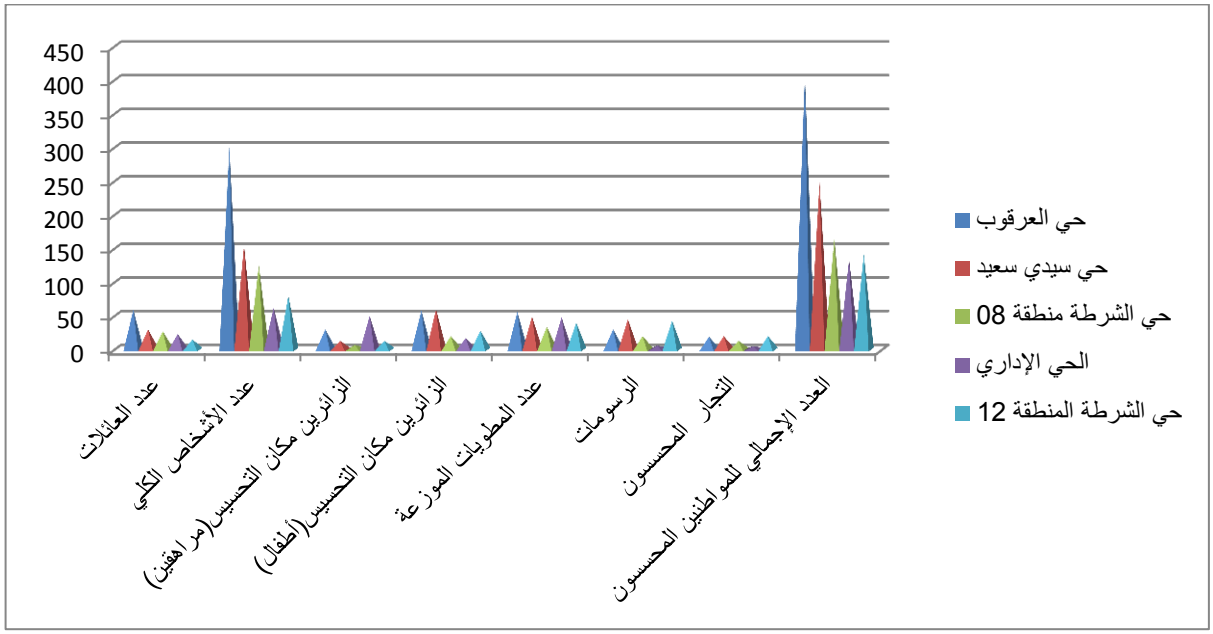

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج EXCEL

التحليل: من الشكل الموضح للإحصائيات المبينة في الجدول رقم(07) فانه بالنسبة لـ**عدد الأفراد** المحسسون بنسبة كبيرة في حي العرقوب حيث بلغ 407 أكثر من الأحياء الأخرى يليه حي سيدي سعيد ب 284 ثم حي الشرطة بالمنطقة 8 ب 165 شخص ثم حي الشرطة بالمنطقة 142 ثم الحي الإداري ب134، تم استعمال رسومات لشرح عملية الفرز من المصدر و توزيع مطويات على المواطنين من عائلات و أطفال و مراهقين و التجار المتواجدين بالأحياء الخمسة .

"أغلبية المقبلين على خيمة التحسيس هم أطفال و مراهقين بالإضافة إلى نسبة قليلة من الأشخاص البالغين"(احد القائمين على التجربة).

- **العينة الثانية:** فنادق بوحنفية حيث تم تنظيم حملة تحسيسية على مستوى ثلاث فنادق(الفندق الكبير، فندق الاستحمام، فندق بني شقران) الفترة من 2016-04-14 إلى 2016-04-26,وسائل التحسيس ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(08):توضيح تجربة الفرز من المصدر في الفنادق.

الموقع	فندق بني شقران	الفندق الكبير	فندق الحمامات
المطويات الموزعة	06	06	04
العاملات المتواجدين في الغرف	09	09	03

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المقدمة.

تم اختيار هذه الفنادق الثلاث كونها الأكثر إقبالا من طرف الزائرين، بحيث عدد الأفراد المتواجدين بالغرف كانوا هم المستهدفين من التجربة فكان 06 في فندق بني شقران و 06 في الفندق الكبير و 04 في فندق الحمامات.

-العينة الثالثة: بعض الإدارات(لم يتم ذكر الإدارات المعنية)، و ذلك في 10-05-2016 تم التحسيس بعملية جمع انتقائي للأوراق.

2.1.3.4.نتائج تجربة الفرز من المصدر:

1- بالنسبة للعينة الأولى:

الجدول رقم(09):نتائج تجربة عملية الجمع الانتقائي من المصدر-العينة الاولى-

المواقع	حي العرقوب	حي الشرطة منطقة12	الحي الإداري	حي سيدي سعيد	حي الشرطة المنطقة 08
عدد العائلات التي استجابت	10	12	05	عدم الاستجابة	عدم الاستجابة
حالة الحاويات	تم الفرز	خلط النفايات	خلط النفايات	-	-

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EXCEL.

- تمت الاستجابة في 3 أحياء عوضا عن خمسة ، بحيث الاستجابة كانت في حي العرقوب بنسبة اكبر من الأحياء الأخرى حيث دامت أسبوع في حين حي الشرطة بالمنطقة 12 كانت مدة ثلاثة أيام أما الحي الإداري فكانت مدة يومين و حي سيدي سعيد و حي الشرطة في المنطقة 8 لم تكن بهم أي استجابة كما هو موضح في الصورة رقم(20).

الصورة رقم(20): صور تبين نتائج التجربة في الأحياء.

المصدر: المصلحة التقنية بالمؤسسة EPIC PROPREC MASCARA

2-بالنسبة لفنادق بوحنيفية: تم خلط النفايات_ فلم تكن أي استجابة في الفنادق الثلاثة.

3-بالنسبة للادرات العمومية:هي الأخرى لم تبدي أي استجابة هي الأخرى.

- و من ثم كانت خلاصة هذه التجربة انه لم تتحقق الفعالية الإدارية لمؤسسة جمع، رفع و تحويل النفايات في تحقيق الفرز من المصدر و بأقل التكاليف ،بل كانت تكاليف هذه العملية عبئ على المؤسسة تزيد من نفقاتها و بالتالي لا يمكن تعميمها بالنسبة للأحياء و الإدارات إلا بعد إعادة النظر في أسباب فشلها ببلدية معسكر أما التجار فيمكن ذلك لكونها نجحت كما رأينا سابقا.

2.3.4.تقييم النتائج حسب نموذج الدراسة:

- تعد تجربة الفرز من المصدر أو الجمع الانتقائي للنفايات المنزلية التي تطرقنا إليها حقيقة تتبنى منهج سلوكي بحيث يسعى من خلالها الفريق الإداري المسؤول عن وضعها إلى الدفع بالمواطنين إلى تبني سلوك منظم و ايكولوجي لتنظيم عملية الجمع و من ثم تدخل التجربة في إطار سياسة الوكز و بالضبط منهج

تأطير المعلومة'LE OU-CADRAGE" حسب التجارب الدولية السابقة (الفصل الثالث) ساعين به كما ذكرنا سابقا إلى تحقيق الفعالية.

-عدم نجاح هذه التجربة راجع لعدم احتوائها لمحددات السلوك المبينة في النموذج فلو أتينا إلى:

1.2.3.4.المحددات التي يتبناها الاقتصاد المتمثلة في السياق، البداهة و العادات، بالنسبة للسياق الذي طرحت فيه هذه التجربة لم يأخذ بالحسبان الدراسة المسبقة لاماكن التجربة و تحديد ما يمكن أن يعيق هذه الأخيرة و يفشلها ،على الأقل معرفة موقف عينة الدراسة من المشاركة في تنظيم عمل إدارة عمومية و بالضبط جمع النفايات المنزلية و ما شبهها ما يدعم ذلك القول التالي:**"تم إخطارنا بتجربة الفرز من المصدر من قبل مديرية البيئة و كانت مهمتنا فقط تنفيذها حتى العينة المدروسة لم نقم بتعيينها نحن بالرغم من أننا المسؤولين المفوضون لتسيير النفايات المنزلية و ما شبهها بالبلدية"**(ممثل مؤسسة**PROPREC MASCARA**).

الصورة -1

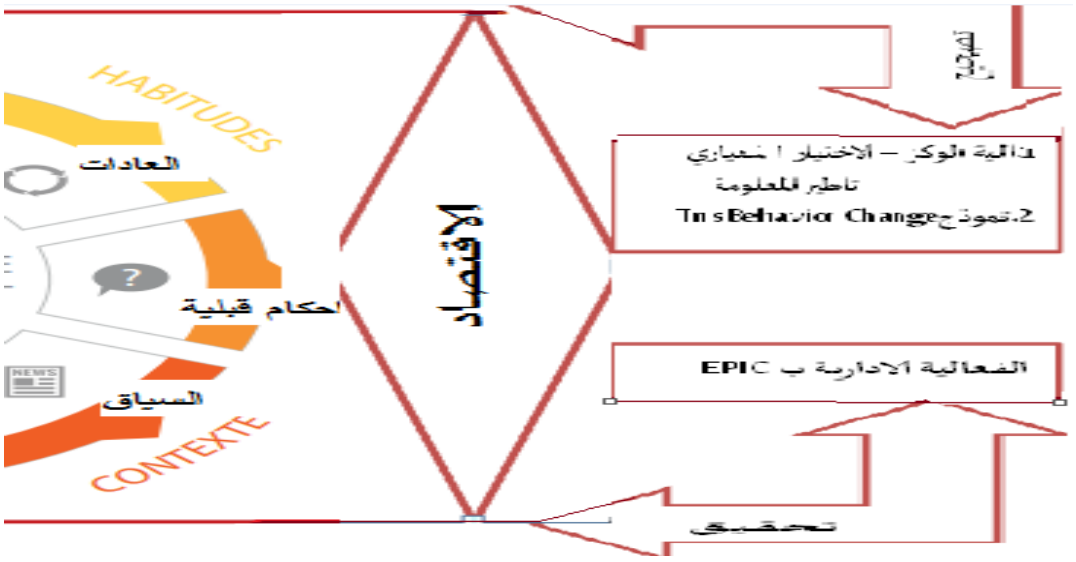

- أما فيما يخص الاحكام القبلية حقيقة التجربة تمت في وسط مجتمعي له احكام قبلية ان المسؤول الاول عن الوضع هو الهيئات المعنية اي المؤسسة العمومية لرفع جمع و تحويل النفايات لكونهن متهمين بالسرقة الاموال العامة ماعاد بالسلب وتساؤل الفرد ما استفادتي منها؟ هذا ما كان بالنسبة للأحياء و الفنادق في حين التجار كانت لهم تحفيزية بحيث طريقة سهلة خير من دفع غرامات مالية ،أما بالنسبة للعادات فبالرغم من محاولة الفريق الإداري من التحسيس تغيير عادات الرمي العشوائي و الخلط في النفايات إلا أنه لم يكن هناك تغيير لكون الأفراد متأثرون جدا بتحيز الإرساء المتمثل في كون النفاية مهما

كانت توضع في كيس و في الغالب اسود و ترمى و الإدارة هي المعنية بها بعد خروجها من المنزل، عزز تفسيرنا هذا التصريح التالي:

"لقد قمنا بكامل التسهيلات التي من شانها أن تنجح هذه التجربة إلى درجة نزع غطاء الحاويات تحسبا لنفور المواطنين من الوسخ"(مقابلة مع المكلف بالتموين بمؤسسة**PROPREC MASCARA).**

و من ثم من الصعب تصحيح هذا السلوك بمثل هذه الطريقة البسيطة فقد رأينا انه تمت استجابة لمدة أسبوع بسبب قوة التحسيس في حي العرقوب إلا أنها لم تستمر لعدم استمرار عملية التحسيس و حتى المراقبة .

2.2.3.4.أما محددات التي يمكن أن تؤثر على ذهن الأفراد و المتمثلة في المعايير الأخلاقية و الاجتماعية(الصورة-2-) للتجربة فالسلوك المطلوب لا يتنافى مع أخلاق المجتمع الفعال و لكن في نفس الوقت عدم القيام بالفرز من المصدر ليس له درجة كبيرة من لا أخلاقية بالإضافة إلى التصريح التالي:

" أثناء هذه التجربة الأفراد لاحظوا عدم امتثال العمال القائمين على الجمع لعملية الفرز و ذلك بتفريغ الحاويات الخضراء و الصفراء في نفس الشاحنة لنقص العتاد و هذا كان سبب في عدم الاستجابة "(مقابلة مع ممثل الدائرة التقنية بالمؤسسة**PROPREC MASCARA)**

الصورة-2-

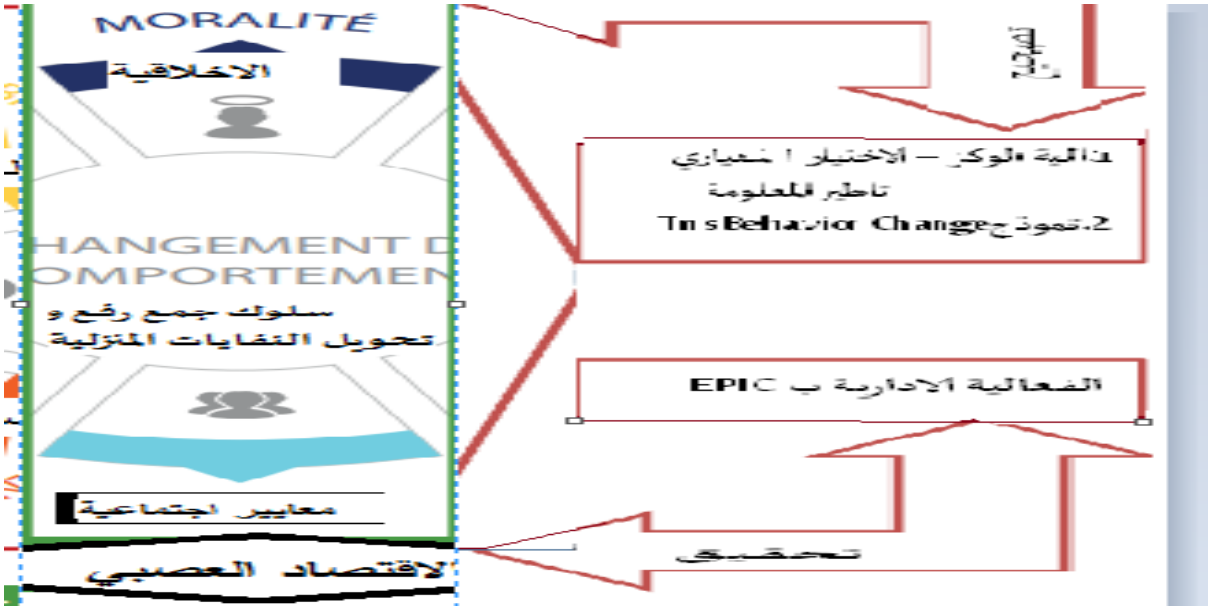

من جهة الأفراد يعد هذا التصرف غير أخلاقي فكيف هذا التناقض بالإضافة إلى خلو التجربة من المعايير الاجتماعية كونها التجربة الأولى من نوعها فلا يوجد مثلا من يضرب بهم مثلا في عملية فرز الانتقائي من المصدر و بالتالي غياب التأثر .

3.2.3.4.أما بالنسبة للمحددات النفسية المتمثلة في عائد-تكلفة ،الشرعية ،و الفعالية.

نجد تجربة الفرز من المصدر أثناء عملية الجمع لم تنجح بالنسبة للأفراد في الأحياء أو الإدارات و الفنادق كونها حقيقة تعود بالنفع بالنسبة لهم لكن يمكنهم أن يتخطون عناء القيام بذلك على غرار عينة التجار التي كان لها عائد من ذلك و هو دفع تكلفة متوقعة و هنا يفسر بكون الأفراد يتأثرون بتحيز التمثيل أي ما يمكن أن تعود به عملية الفرز الانتقائي.

فلو ربطت مثلا بإنشاء مرافق بتلك الأحياء آو بعائد مادي لكانت النتيجة مختلفة بالامتثال و الاستدامة أيضا على سلوك الفرز من المصدر استشهادا بمشاركتنا في حملات نظافة بحي 200 سكن من تنظيم جمعيتنا معسكر الخضراء و الذي شهد مشاركة غير منقطعة للأطفال من خلال تحفيزه بوعد القيام بمرافق رياضية ثقافية لهم بالحي ،حتى أصبحوا ملازمين لعملية التنظيف كل جمعة.

الصورة-3-

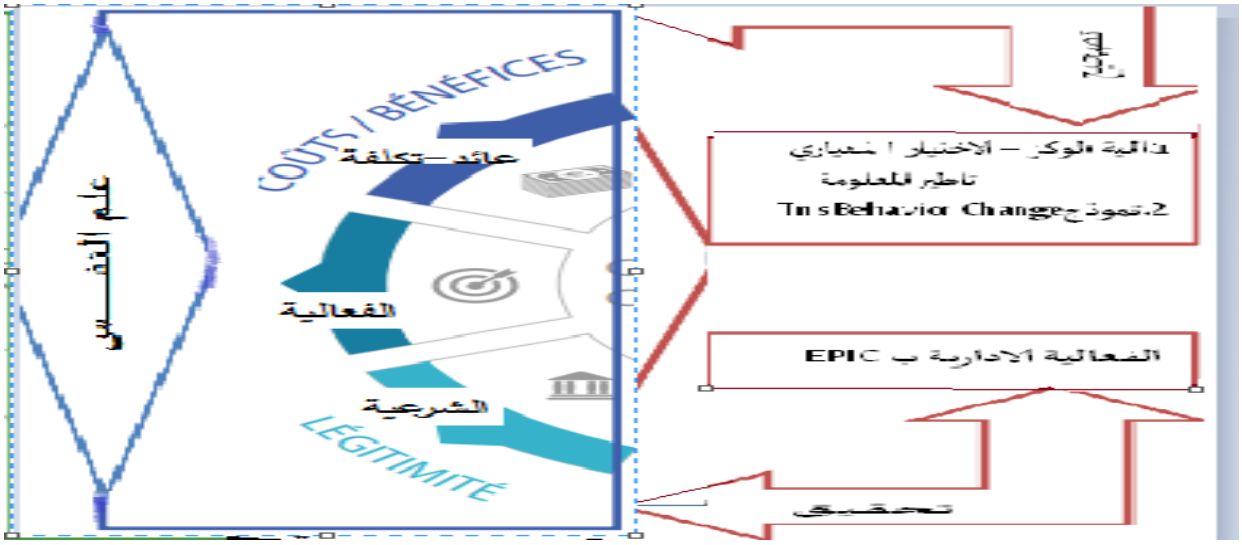

أما بالنسبة للفعالية فالتجربة لم تكن في إطار يضمن الهدف المسطر فبالنسبة للأحياء نقصت دراسة قبلية لمعرفة كل ما يتعلق بالأحياء المعنية و لم تكون محفزة لهم كما سبق و إن ذكرنا أيضا بالنسبة للإدارات تم تطبيقها في فترة تعد في نهاية السنة بالنسبة للموظف الجزائري(ماي) الذي سيكون ذهنه مشتت بأشياء أخرى كذلك بالنسبة للفنادق ، و فيما يخص الشرعية فان أغلبية الأفراد يتأثرون بما هو واجب عليهم و إلزامي و لا يكترثون لما ليس له إلزامية استشهادا بتصريح التالي:

"... أول ما يخطر مثلا في ذهن الفرد الجزائري أن هذا العمل ليس مسؤوليتي و ما يزيد ذلك حدة عدم وجود عائد من ذلك و إن صح التعبير عائد ملموس يعود عليه بالنفع"(مقابلة مع احد القائمين على التجربة).

- في الأخير يمكن القول انه عدم دراسة محددات السلوك (التي وضعها فريق KANTAR TNS) والتي هي مبينة على وجه العموم في نموذج الدراسة هي من كانت سبب في عدم فاعلية الآلية المتبعة لضمان تسيير فعال لخدمة جمع النفايات المنزلية و ما شبهها (تجربة الفرز الانتقائي من المصدر)، ومن ثم عدم تحقيق الفعالية الإدارية العمومية للمؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي، التجاري لجمع، رفع و تحويل النفايات ببلدية معسكر.

من العقلاني أن الاستجابة تكون في الأحياء الأكثر رفاهية و وعي و وثقافة إذ حددت هذه المعايير في الحيين اللذان لم تكن بهما أي استجابة في حين وجود استجابة في الأحياء الأخرى التي تتميز بالشعبية و المستوى المعيشي البسيط، و تفسير ذلك بما جاء به دنيال كهنمان و اكتشاف التحيزات المعرفية التي تؤثر على الفرد تحيده عن العقلانية التامة نحو العقلانية المحدودة، فالاستجابة بحي العرقوب لمدة أسبوع كان جراء التحسيس المركز مقارنة بالأحياء الأخرى، و هذا ما يدلي انه لا علاقة مثلا للمهنة بالوعي البيئي و المشاركة في تقليل التكاليف بل بالعكس تناقض تام ممثل في عدم استجابة الحي الإداري و حي الشرطة المنطقة 8 ، فنجد عدم استجابة الحي الإداري لكون أغلبية السكان يعانون من الروتين اليومي للعمل الذي يقتل إرادة المشاركة في التغيير.

أما بالنسبة لعدم الاستدامة فان هذه العملية تخلو من ما يمكنه أن يؤثر على سلوك المواطن في جمع النفايات بفرزها من المصدر من محددات السلوك المبينة في نموذج الدراسة ،فاقتصار القائمين على التحسيس المبني على شرح العملية فقط و من ثم لا يجود ما يحفز على الاستجابة، فمثلا نجد الاستجابة الكلية للتجار كون أن الاستراتيجية المنتهجة تحوي عامل عائد-تكلفة بالنسبة للطرفين و الأهم بالنسبة للتجار حتى نضمن الاستجابة و هي النفور من الخسائر كما وسبق الذكر(غرامات مالية).

3.2.3.4.مرحلة التعميم:

- تعتبر تجربة الجمع الانتقائي المنتهجة في إطار تسيير النفايات المنزلية و ما شبهها، تجربة لن نقول بأنها فاشلة وإنما لم تجدي نفعا بالنسبة للعائلات و الفنادق و كانت مجدية بالنسبة للتجار و بنسبة كبيرة و من ثم يمكن القول أن هذه التجربة كان لها تأثير على سلوك التجار على غرار العينتين الآخرتين (عائلات و الفنادق) كون أن محددات السلوك تختلف من فرد إلى فرد أخر و من ثم لا يمكن تعميم هذه التجربة و لكن يمكن تحليلها و معرفة النقائص و من ثم تكملتها لتحقيق الفعالية.

3.4. 3.تجربةAGID-02 و النتائج الأولية لبرنامج AGID:

1.3.3.4. تجربةAGID-02'البرنامج و الوسائل المستعملة': هذه التجربة هي الشطر الثاني و المكمل ل **AGID-01** ، في إطار مشروع دعم التسيير المتكامل للنفايات نظمت مديرية البيئة بالاشتراك مع التعاون الجزائري البلجيكي و بمرافقة خبراء بلجيكيين حملة تحسيسية لمدة ثلاث أيام من 06 نوفمبر إلى غاية 08 نوفمبر 2018 استهدفت فئات مختلفة من المجتمع بمنهج سلوكي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(10): برنامج تجربةAGID-02

التاريخ –الوقت-المكان	الهيئات المشاركة	الفئة المستهدفة
يوم 05-11-2018 (14:00 مساءا). بدار البيئة	خبراء بلجيكيين، مديرية البيئة، مؤسسة جمع و نقل النفايات، مؤسسة تسيير مراكز الردم التقني، ممثل بلدية معسكر، ممثل الغابات، ممثل غرفة التجارة، اعضاء الجمعيات الشريكة في المشروع	
06-11-2018(9:00 صباحا) بحي 118. 14:00 مساءا بحديقة تيفارتي	نفس الهيئات المشاركة	سكان الحي. اطفال
07-11-2018(09:00 صباحا) جامعة مصطفى اسطنبولي-سيدي سعيد- 14:00مساءا-متوسطة عبد الحميد ابن باديس.	نفس الهيئات المشاركة	طلبة جامعيين. تلاميذ متوسطة.
08-11-2018(10:00 صباحا).ساحة الامير عبد القادر. 15:30 مساءا- المركز التجاري الفتح	نفس الهيئات المشاركة .	جميع المواطنين. جميع المواطنين

المصدر: مديرية البيئة لولاية معسكر

الهدف المراد من هذه التجربة هو: تغير السلوك الفردي إلى سلوك جيد لضمان فعالية الإدارة:

-إشراك المواطنين في مجال تسيير وفرز النفايات المنزلية .

-توعية المواطنين حول السلوكيات البيئية و ضرورة التكفل الجيد للنفايات من اجل بيئة سليمة .

-تقديم بعض المفاهيم حول الفرز الانتقائي و أهميته الاقتصادية على المدى البعيد و القريب.

تم استعمال ملصقات و بعض الألعاب التي من شانها أن توعي بخطر الرمي العشوائي للنفايات و تحديد المسؤولين عن تسيير فعال للنفايات المنزلية و مشابهها و الذي اعتبر محور العملية التحسيسية (الصورة رقم(21)).

الصورة رقم(21): الملصقات المستخدمة في تجربة تجربةAGID-02 .

المصدر:مديرية البيئة لولاية معسكر

2.3.3.4.تحليل التجربة والمقارنة بين AGID01وAGID02 بناءا على نموذج الدراسة:

1- تحليل التجربة :شارك في الحملة قطاعات مختلفة: خبراء بلجيكيين، الوكالة الوطنية للنفايات، المؤسسة الوطنية لجمع النفايات، المؤسسة الولائية لتسيير مراكز الردم التقني، المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري لجمع، رفع و تحويل النفايات بمعسكر، مديرية التربية، غرفة التجارة و الصناعة، إذاعة معسكر، جمعية الخضراء، جمعية نادي الصداقة.

- تم اختيار عينات مختلفة ابتداء من حي 118 كعينة ممثلة للأحياء ،كون أن هذه الأخيرة هي أكثر مصادر النفايات المنزلية و ما شبهها لذا لابد من التركيز عليها بالإضافة إلى سبب اختيار حي 118 عن غيره من الأحياء لقيام سكانه بمجهودات جبارة للحفاظ على نظافة الحي و جمال مظهره.

"...تم حضور ممثلي حي 118 إلينا و طلبهم للمساعدة المادية من اجل تنظيم حملات نظافة بالحي و تزيينه و فعلا كانت الاستجابة لمطالبهم التي حقيقة تم تجسيدها في الفترة المحددة"(مقابلة مع احد إطارات بلدية معسكر)

تعتبر هذه المبادرة مثالا حيا كان له انعكاس كبير بالتأثير على بقية الأحياء بفعل المعايير الاجتماعية و الدفع بهم إلى تبني نفس السلوك حيث كان للفيسبوك دورا كبيرا كوسيلة لنشر التغيير.

أما بالنسبة إلى لفئة الأطفال التي هي الأخرى تم اختيار مؤسسة ممثلة للقيام بالتجربة إذ تعد هذه الفئة جد مهمة لكون الأطفال يعتبرون في بداية تأثرهم بالتحيزات المعرفية و من الأجدر أن تكون لديهم تحيزات ايجابية كضروورة العمل على المصلحة العامة باحترام أوقات رمي النفايات و كيفية التقليل من النفايات من المصدر وتحفيزهم للقيام بذلك بالإضافة إلى كونهم لهم اثر كبير على أوليائهم إذ تدخل التجربة في إطار التربية و العمل على الاستدامة بالمستقبل ،حيث طرح لهم العديد من الأسئلة[1] بعد القيام بعملية التحسيس لمعرفة درجة التأثر و الاستيعاب و ما يؤكد هذا التحليل التصريح التالي:**"...تعد التجربة مع الأطفال الأكثر أهمية في برنامجنا هذا وذلك لكونهم أكثر سهولة للتأثر و من ثم غرس ما يمكن أن يحقق لنا تسيير فعال للنفايات المنزلية و ما شبهها"**(مقابلة مع ممثلة للفريق البلجيكي)

كانت الفئة الأخيرة المواطنين عامة و في مكان اقتناء لوازمهم و اجتماعهم(الحديقة،المركز التجاري) و ذلك ما يستدعي تأثرهم بآراء بعضهم البعض(المعايير الاجتماعية) ،بالإضافة إلى فتح المجال لحضور كامل الفئات العمرية مع اختلاف ثقافتهم و جنسهم و حتى مستواهم المعيشي.

[1] الملحق رقم(12).

تدخل التجربة هي الأخرى في إطار برنامج يدفع بلطف المواطنين نحو سلوك جيد لتنظيم عملية جمع النفايات المنزلية و ما شبهها حيث عمل التعاون البلجيكي-الجزائري على تقييم التجربة الأولى و التي باءت بالفشل بحيث تم اعتماد منهج برنامج tns behavior change (تعليم،الحث،مراقبة،التصميم) .

"..لا نعلم بالمنهج الذي ذكرتموه و لكن إن أهم ما نؤكد عليه في برنامجنا هذا هو أربع عمليات مترابطة تقودنا إلى تحقيق الأهداف المرجوة و هي عملية التعليم،الحث ،المراقبة و التعميم لضمان التسيير المستدام للنفايات المنزلية و ما شابهها"(مقابلة مع ممثلة للفريق البلجيكي).

2-المقارنة بين AGID01وAGID02 بناءا على نموذج الدراسة :

تم التحليل في إطار مقارن تحليلي بين التجربتين AGID01 و AGID02 كبرنامجين سيدخلان في إطار سياسات سلوكية لتبيان نقاط الاختلاف و درجة التأثير للوصول إلى السلوك المسطر .

الجدول رقم(10):مقارنة بين AGID01وAGID02 بناءا على نموذج الدراسة

	AGID01	AGID02
تاريخ إعلان المشروع(قبل تاريخ التنفيذ)	تاريخ الإعلان هو بدء التنفيذ	حوالي 4 أشهر
الإشهار بالمشروع و التسويق له	-ملصقات في مكان التنفيذ(احياء، فنادق، تجار). - التحسيس من الباب, - استعمال ملصقات تتضمن شرح عملية الجمع فقط. -التواصل خلال مدة التنفيذ فقط.	-استعمال الفيسبوك(وضع البرنامج مفصلا يحتوي على التاريخ و الوقت، العينة المستهدفة)، -استعمال الراديو للإعلان عن المشروع و أيضا خلال فترة التنفيذ. -استعمال طريقة الألعاب لتوصيل المعلومات. -التواصل استمر حتى بعد فترة تنفيذ المشروع.
مبدأ المشروع	-التغيير المباشر في سلوك الفرد	-التغيير بمراحل (تعليم،تدريب،مراقبة،تعميم)

توصيل المعلومة	ضعيفة	قوية
تفاعل العينة مع المشروع	لا يوجد	وجود تفاعل متوسط
البدء في المشروع	نعم	نعم
متابعة المشروع	جزئية و تنعدم مع الوقت	كلية
تحقيق المشروع	الإلغاء	ساري التنفيذ
نوع التواصل	يطغى الطابع المؤسساتي	عن طريق التحفيز(آليات الوكز)
التجربة من حيث المنهج	تاطير المعلومة(آلية الوكز	برنامج تعليم،تدريب،مراقبة و تعميم(برنامج tns behavior change)

المصدر: من إعداد الباحثة

- تعتبر الفترة التي تسبق بدء المشروع جد مهمة لضمان تحقيق نتيجة ايجابية، بحيث تجربة AGID01 كانت تجربة فورية دون وجود فترة دراسة و مراجعة للعينة المدروسة و كيفية التنفيذ عكس AGID02 الذي كانت هنالك فترة للدراسة و التخطيط و التي تساعد في معرفة خصائص العينة و كيفية التأثير فيها كتحديد أهم التحيزات الموجودة و كيفية تصحيحها هذا ما اثر إيجابا على نجاح برنامج AGID02 و فشل AGID01 حسب ما جيء في مراحل الاقتصاد التجريبي و من ثم النهج الإجرائي لآلية الوكز حول أهمية مرحلة تقييم الظاهرة المدروسة قبل بدء التجريب.
- بالنسبة لكيفية التواصل مع العينة المستهدفة كانت أكثر دقة و مرونة بالنسبة لAGID02 مقارنة بـAGID01 ،كون أن هذه الأخيرة استعملت طريقة مؤسساتية بالتحدث باسم المؤسسة جمع، نقل و تحويل النفايات بالإضافة إلى التحميل الغير مباشر لمسؤولية تدهور عملية جمع النفايات المنزلية و ما شبهها للعينة المستهدفة و بالتالي التحسيس بنوع من إلزامية الامتثال مما يزيد من تعنت الفئة المدروسة و تبني تحيز اللامبالاة عكس AGID02 و الذي تم فيه التواصل المفتوح بتقديم المعلومة و الاستماع لردة الفعل ومحاولة تصحيح ما يجب تصحيحه بانتهاج طرق سلسة كانتهاج الألعاب لتبيان مسؤولية من جمع النفايات المنزلية و ما شبهها و بالتالي توصيل المعلومة بشكل جيد وسهل يدفع بالعينة المستهدفة للاستجابة.

- مبدأ AGID01 هو التغيير المباشر في السلوك عكس AGID02 الذي اعتمد مبدأ سياسات الدفع اللطيف نحو السلوك المرجو(آلية تأطير المعلومة أو برنامج tns behavior change) بكل مراحلها الإجرائية مما انعكس إيجابا على سير البرنامج.
- في فترة زمنية تقدر بحوالي

أخيرا فان ما نقص في الشطر الأول من البرنامج المدروس تم تكملته في الشطر الثاني منه، إذ تم تحديد النقائص و استكمالهم في الشطر الثاني و تحديد الأخطاء و تجنب الوقوع فيها ،هذا ما كان له انعكاسا ايجابيا على النتائج المحددة من جهة ،إلا انه مكلف من جهة أخرى إذ تعتبر التكلفة النقطة السلبية لهذا البرنامج و يعود ذلك لعدم الدراسة الأولية للبرنامج بما يتوافق مع خصائص المجتمع المدروس و يعتبر هذا العيب في نظرنا أساس فشل العديد من السياسات المكلفة في مختلف الميادين و يعتبر ميدان تسيير النفايات المنزلية و ما شبهها واحد منها.

اضافة الى ان طريقة تدارك النقائص كانت بالنسبة للشكل و الاجراء اي طرق التنفيذ و لم يتم تدارك نقائص المجتمع فيما يخص مواصفات المجتمع و خصائصه للإلمام بالسلوك المدروس لذلك هذا ما اثر سلبا على عدم فعالية البرنامج بعد فترة من القيام به .

3.تطبيق نظيف(Ndif) كالاختيار معياري : بعد فترة زمنية قدرت بسبعة اشهر من الجزء الثاني لبرنامج AGID والتي تميزت بزيادة النقاط السوداء بالأحياء على مستوى مدينة معسكر بالرغم من القيام بالعديد من حملات التنظيف التطوعية سواء من طرف سكان الحي ،جمعيات، او البلدية تم الاعلان عن تطبيق اسمه نظيف'Ndif' يتم تثبيته على الهاتف الذكي بالغتين العربية و الفرنسية.يعتبر تطبيق نظيف اختيار معياري يحوي في خطواته ايضا اختيارات معيارية كما هو موضع في الصور التالية:

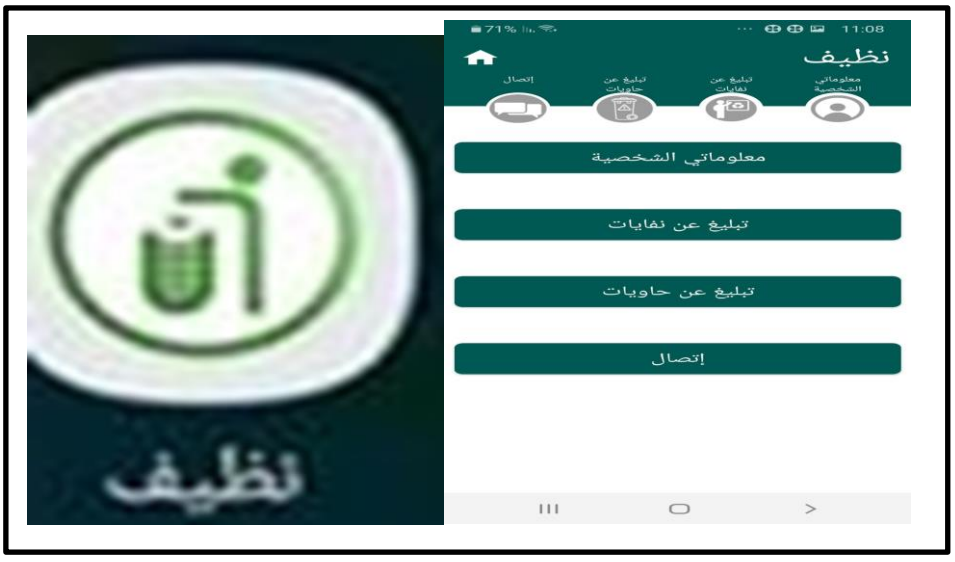

الصورة رقم(22):تطبيق نظيف(مصدر play store).

كما هو مبين في الصورة رقم (22) يحتوي التطبيق على اربع اختيارات بعد التسجسل عن طريق البريد الالكتروني ، او رقم الهاتف كما يلي:

-**معلوماتي الشخصية**(تحوي الجنس، تاريخ الميلاد، المهنة، مكان الاقامة)،

-**التبليغ عن نفايات**(التقاط الصور، تحديد الموقع الجغرافي ،اختيار نوع النفايات، عدد مرات مرور شاحنات النفايات في المنطقة)

-**التبليغ عن حاويات**(حالة الحاوية مكسرة، غير موجودة، غير مناسبة، السعة المثالية حسب راي المبلغ بوضع اختيارات)

-اتصال(**يكون بالوكالة الوطنية للنفايات AND**) .

-حقيقة يعتبر تطبيق نظيف الية سلوكية في اطار منهج الاختيار المعياري وهو الية جد مهمة الا انه لا يتماشى مع المجتمع الجزائري كما يلي:

-ليس كل الجزائريين لهم هواتف ذكية و حتى و ان وجدت فمشاغلهم في الحياة هي تامين ظروف ملائمة للعيش و بالتالي التفكير بأنانية يطغى على عقلية الفرد الجزائري.

-كيفية الدخول الى التطبيق فيها نوع من الاجبار على تبيان هوية مستعمله و هذا ما يخلق تحيز النفور من الخطر و المتمثل ربما في تخمين الفرد انه سيدخل في متاهات هو في غنا عنها مثل استدعائه من قبل الامن او غير ذلك مما يزيد من تهربه من المسؤولية المشتركة.

-في كل مرة يتكرر سؤال عن عدد مرات مرور شاحنات الجمع ،حقيقة الغرض منه هو المراقبة و لكن يتسبب هذا في زيادة عدم الثقة في الادارات المعنية بالتسيير من قبل المواطن و هذا ما يؤثر سلبا على تحقيق فعاليتها كان لابد من الوكالة الوطنية للنفايات اتخاذ تدابير اخرة للمراقبة تكون مباشرة لان الوضع جد مزري بالنسبة لتسيير النفايات على المستوى المحلي.

-اخيرا نحن في مرحلة لم يتم تحديد المسؤولية لمن بعد، المؤسسة العمومية لجمع ،رفع و تحويل النفايات، البلدية او مديرية البيئة حيث يعتبر هذا العنصر جد مهم لتحمل و تحميل المسؤولية و من ثم تحقيق فعالية في حالة وجود حلول بضمان استجابة المواطن. ايضا لا يمكن تحقيق تغيير في سلوك المواطن مالم يتم توفير العتاد البشري و المادي الملائم فنقص هذا الاخير يبقى حاجزا لفعالية اليات تغيير سلوك المواطن.

3.3.3.4اقتراح نموذج تصحيحا للنهج الاجرائي لبرنامج AGID:

حسب ما تم التطرق اليه في الجانب التطبيقي من دراسة الى تحليل النتائج وصولا الى استخلاص ان بعض النقائص التي لم تأخذ بعين الاعتبار في بناء نموذج AGID1 او AGID2هي من كانت سبب وراء عدم تحقيق الاهداف المسطرة، و المتمثلة بتغيير سلوك الرمي العشوائي للنفايات المنزلية و ما شبهها و انتشار النقاط السوداء الروائح و المناظر المثيرة للاشمئزاز بالإضافة الى غرس ثقافة تدوير النفايات من المصدر كحل انسب للتقليل منها.

لذا و اعتمادا على ما تم التوصل اليه ارتأينا الى اقتراح نموذج في اطار سياسة الوكز يحوي المعايير المحددة في نموذج TNS BEHAVIOR CHANGE حسب خصائص المجتمع الجزائري و بالضبط على المستوى المحلي –معسكر-، بحيث يعتمد المراحل الاربعة لبناء النموذج المقترحة من قبل فريق Kanter tns المتمثلة في **التعليم"Eduquer" ، الحث"persuader" ، المراقبة"controler". التصميم"concevoir"**، كما يلي:

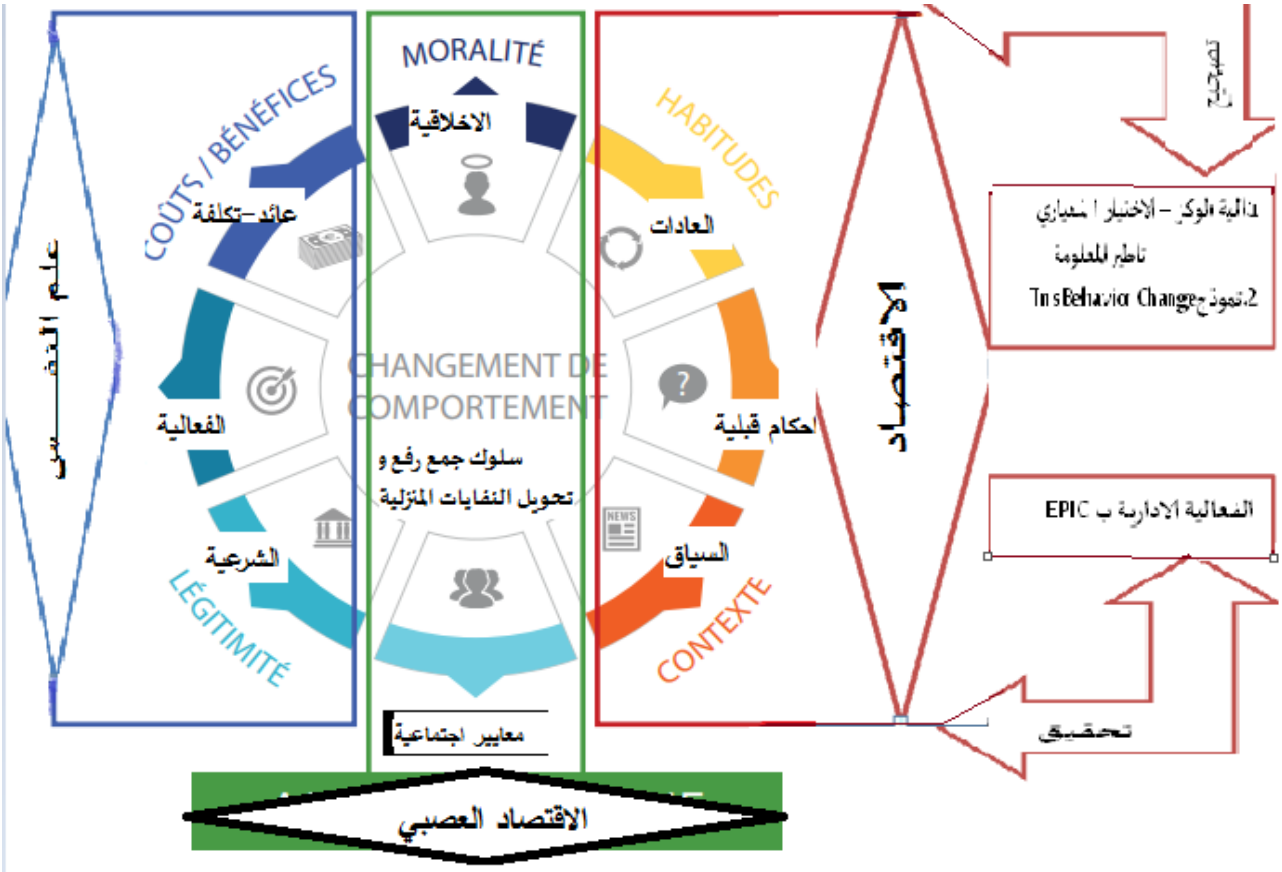

.التكلفة-العائد(couts-bbénéfices):سلوك الفرد يتأثر بما قد يربحه و يخسره، لذا ففي حالة جمع ،رفع و تحويل النفايات ارتأينا ان المواطنين لهم نحيز النفور من الخسائر بجانبين سوآءا المادي او المعنوي كما يلي:

- التحسيس بالمخاطر التي تنجر عن الرمي العشوائي للنفايات سوآءا صحيا او بيئيا و ذلك من خلال تخصيص ايام يتم خروج لجنات الى الاحياء و الاماكن المتضررة باللباس الوقائي بحجة التحذير من احتمالات انتشار امراض خطيرة و اوبئة و التأكيد على ذلك من خلال برمجة حصص تلفزيونية مختصة بالإضافة الى الراديو و استعمال مواقع التواصل الاجتماعي من طرف الهيئات المختصة و غير المختصة، من خلال هذه الاجراءات سيثار لدى المواطن الاستجابة لكونه سيكون المستفيد الاول من ذلك و بالتالي ضمان البعد الثاني و الذي يعتبر اساسيا **الا وهو الفعالية(l'efficacité).**

3.الشرعية(la légitimité): فيما يخص الشرعية فان ما هو ماكد ان الفرد يمتثل بالتشريعات و القوانين فنجد مثلا عند تسجيل مخالفة على حزام الامان اثناء السياقة تعدل سلوك المواطنين نحو ماهو مرغوب ،لذا فمن المقترح في هذه الحالة تفعيل القانون الخاص بالشرطة البيئية على الاقل في الاماكن الحضارية الاكثر اقبالا من طرف المواطن كخطوة مبدئية لإرساء تحيز النفور من الخسائر في ذهنية المواطن الجزائري بالتجربة و بالتفاعل و من ثم يصبح التعميم بالإضافة الى تعزيز الاطار التشريعي بفرض غرامة مالية على الرمي العشوائي للنفايات المنزلية و ما شبهها.

4. الأخلاقية la moralité): لا شك ان العمل على تغيير السلوك العشوائي للمواطنين امر اخلاقي بالطبيعة و يمكن تعزيزه عن طريق وضع اتفاقية بين مديرية البيئة و ائمة المساجد لمباشرة التحسيس حول الظاهرة و التأكيد على البعد الاخلاقي و التوجيهي بين الاقارب ما يعزز البعد الخامس و هو التأثر بالمعايير الاجتماعية (les normes sociales) كما تم توضيحها كأحد مناهج سياسة الوكز لها دافع كبير في بناء سلوك جديد أو تغيير سلوك حالي لكون الناس يتأثرون بآراء الأقرباء والعادات والتقاليد.

6.**السياق(le contexte):** اما بالنسبة للسياق المتعلق بدراسة المحيط او البيئة بالتحديد ما يشجع على تبني سلوك معين و ما يعيق ذلك و تعد هذه العملية احد التقنيات الإجرائية لسياسة الوكز و التي من خلالها تحدد الطريقة الأكثر فعالية، فان ما يضمن ذلك هو الحرص على وجود ممثلين للأحياء و حتى المناطق للتقرب من المواطن اكثر و معرفة آرائه في الموضوع و حتى نقل اقتراحاته التي من الممكن ان تكون لها نقلة نوعية لاي سياسة اجتماعية على جميع الاصعدة .

7.الاحكام المسبقة(les a priori): فيما يخص هذا العنصر لابد من التركيز و الاخذ بعين الاعتبار ما يعتقده الافراد عن المؤسسة المعنية و محاولة تغيير ذلك عن طريق تبسيط عملية التطبيق و خلق روح المشاركة و يعتبر تطبيق نظيف المقترح في الآونة الاخيرة كفيل بذلك شرط وضع الامن لمستعمليه و التوعية بذلك .

8.العادات(les habitudes): اما فيما يخص العادات ،فان ما هو غالب على المجتمع الجزائري انه مجتمع استهلاكي بدرجة كبيرة من جهة و هنا لابد من التحسيس بالأضرار الصحية بالنسبة للأكل المفرط و خلق تعويضات لذلك و اقتراحات و العمل على تطبيقها في عملية البيع ، اما بالنسبة للتحيز المستنتج عن طريق الدراسة فنجد اغلبية المواطنين على المستوى المحلي و الوطني هو نقص المسؤولية لدى المواطن و بالتالي نقص المشاركة في تفعيل السياسات العمومية المقترحة الناتج عن تحيز عدم الثقة في الهيئات المسؤولة و بحديث المواطن" ليست من مسؤوليتي هم يبددون الاموال و يسرقونها و انا اتحمل المسؤوليات" لذا و جب على الهيئات المختصة ان تكون على صلة بالمواطن بتعزيز عمل الجمعيات المختصة بالبيئة و تقريبها من القاعدة الاجتماعية(مواطنين او مسؤولين).

تطبيق هذه المحددات الثمانية يكون في اطار سياسة مكونة من أربع عمليات كنموذج أتيح لصانعي القرار العمومي من اجل تغيير سلوك المواطنين كما هو موضح في الشكل رقم (26):

الشكل رقم(26): نموذج MN لتفعيل تسيير النفايات المنزلية و ماشبهها

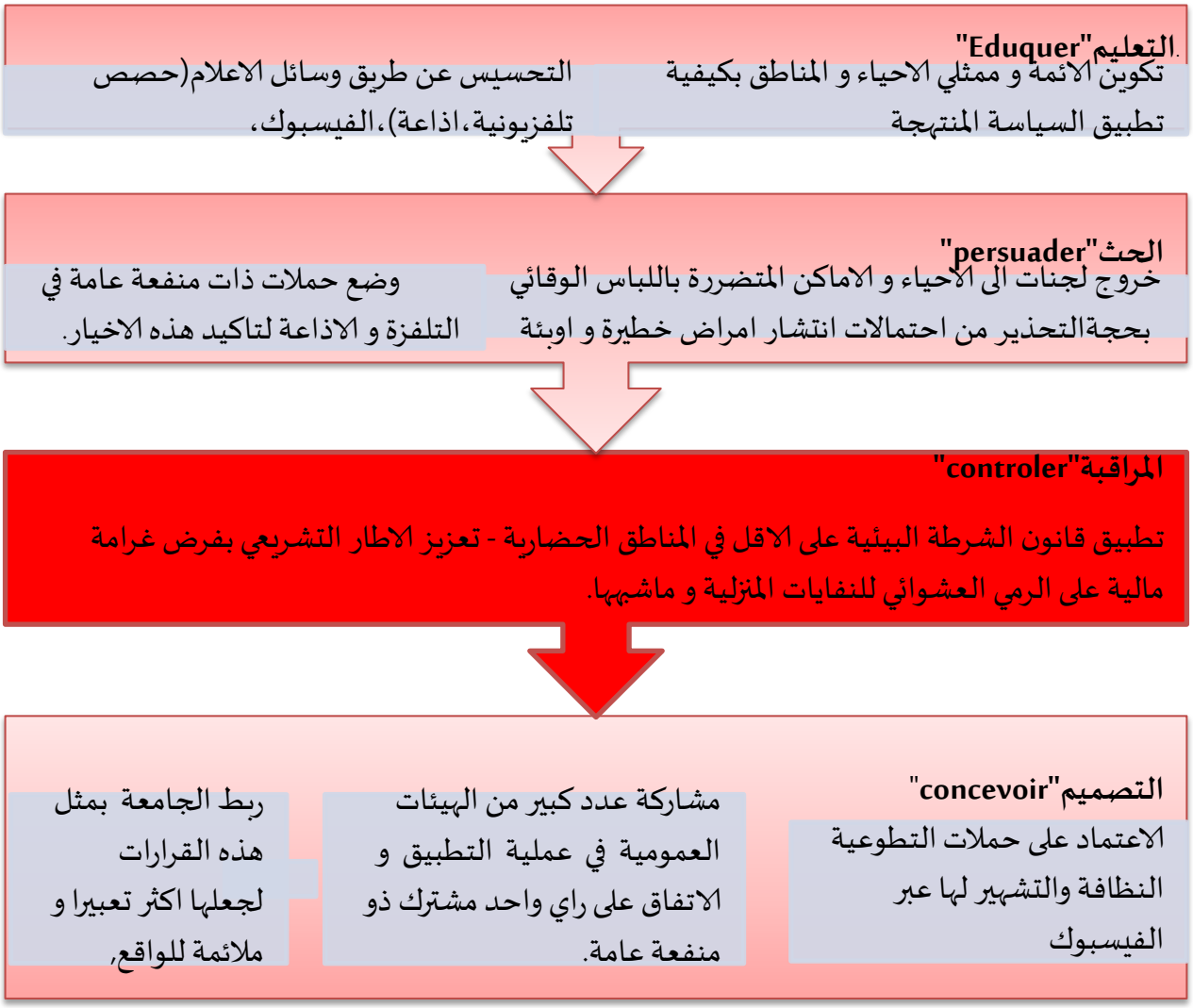

المصدر: من اقتراح الباحثة

خلاصة: إن أهم ما يمكن استخلاصه من دراستنا هذه بشكل عام أن الدولة الجزائرية حقيقة تعتمد حاليا خصوصا مع السنوات الأخيرة سياسات لتسيير النفايات المنزلية و ما شبهها تحوي في برامجها آليات سلوكية(التجريب، آلية الوكز، برنامج tns behavior change) من اجل تحقيق الفعالية العمومية للادرات المعنية بذلك، حيث يعد برنامج AGID احد السياسات المنتهجة والتي كانت لولاية معسكر حظ الاستفادة منها باعتبارها ولاية قائدة إلى جانب كل من ولاية مستغانم و ولاية بلعباس، و قد كان لهذه المشاركة اثر كبير على تعديل السلوك العشوائي للمواطنين في الجزء الثاني من البرنامج(AGID02) من خلال تصحيح تحيزهم المرسى حول تماطل الدولة بالقيام بأعمالها و هذا الأخير يعتبر تحيز شائع لدى المجتمع الجزائري لكون أن ملكية وسائل الإنتاج ملكية جماعية، والغرض من البرنامج الثاني هو تحسيس المواطنين بالمسؤولية المشتركة عن طريق تعزيز مشاركة عدد من القطاعات بالرغم من اختلاف طبيعة كل قطاع من اجل الدفع بالأفراد إلى المشاركة في جمع، رفع و تحويل النفايات المنزلية و تحقيق فعالية في هذا المجال.

ايضا من خلال تأطير المعلومات فيما يخص المسؤولية وحتى كيفية القيام بجمع النفايات ومدة حياتها استخداما لطرق فعالة(الالعاب و الملصقات ...الخ) بالإضافة إلى التنويه إلى مخاطر الرمي العشوائي على البيئة ومكوناتها.

-اختيار العينات كان شاملا إلى حد استفاء جميع طبقات المجتمع من عائلات، رجال و نساء، أطفال ،مراهقين وكبار و محاولة التعامل معهم كل حسب فهمه و درجة تأثره لضمان نجاح عملية تأطير المعلومة بفعالية بانعكاسها على سلوكاتهم في المجتمع كالامتثال لأوقات إخراج النفايات المنزلية و ما شبهها و رميها في المكان المخصص لها، تقليل النفايات من المصدر بشرح كيفية تسميد النفايات والاستفادة منها.

و من أهم النقائص التي من شانها أن تطيل فترة الاستجابة لمثل هذه البرامج عدم الفهم الإجرائي لها والذي يؤثر سلبا على كيفية تنفيذها و بالتالي التأثير على النتائج المسطرة و هذا ما يمكن تفسيره بنقص التكوين و البحث في هذا المجال حسب ما يوجد من بنى تحتية في الدول الناجحة لهذه السياسات على المستوى العام، فانفصال الجامعة مثلا عن ميدان تطبيق السياسات العمومية ينجر عنه عدم الفهم و الوضوح فكيف يمكن تطبيق الية غير معروفة و لم يتحدث عنها من قبل.

أما على المستوى الخاص فان من أهم ما صدر من المواطنين أن المسؤوول عن الوضع المزري التي تشهده بلدية معسكر هو عدم قيام المؤسسة المسؤولة عن الجمع ،رفع و تحويل النفايات بمهامها على أكمل

وجه وانعدام المراقبة من الهيئات المسؤولة عنها يزيد الوضع تفاقما و أن مؤسسة جمع، رفع و تحويل النفايات بولاية معسكر استغلت ميزانية و بألفاظهم هم تم "سرقة المال العام".

يعتبر هذا التحيز والمتمثل في كون أن التقصير من المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري لجمع، رفع و تحويل النفايات تحيز مرسى لدى المواطنين مصدره هيئات معينة، فمن خلال القيام بدراستنا الميدانية تم التوصل من خلال الآراء المأخوذة من مسؤولين أن هناك تضارب في ما بينهم بفعل تحيز الأنانية و تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ترجم هذا التحيز إلى محاولة التحريض و تحميل المسؤولية لمؤسسة جمع و رفع النفايات بعدم القيام بمهامها على أكمل وجه ، في المقابل فان الطريقة التي تم إنشاؤها بها لا يعلمها جميع المواطنين إذ أن اعتماد المؤسسة على الإعانات المالية سواء من البلديات أو الولاية لا تكفي حتى لتغطية الكتلة الاجرية و حتى العتاد المستخدم هو عتاد قليل و قديم لا يغطي العمل بأكمله وليس بالفعالية المتوقعة ما زاد الامر تأزما تطبيق نظيف الذي وضعته الوكالة الوطنية للنفايات حيث يخلق نوع من عدم الثقة على المستوى المحلي .

يفسر هذا التضارب دعم البلدية للأحياء ببعض المعدات و الوسائل للأحياء للقيام بحملات نظافة و التزيين بحيث من خلال هذا الفعل يتم تشتيت معتقدات المواطنين و إكسابهم تحيزات بعدم قيام المؤسسة EPIC PROPREC MASCARA بمهامها و بالتالي إهمالهم هم الآخرين و إخفاء إهمالهم وراء ما هو شائع عن المؤسسة المعنية في المجتمع و من ثم عدم فاعلية أي برامج تأتي في ما بعد لتغيير سلوك الأفراد نحو السلوك الايكولوجي(الفرز من المصدر، الرمي في الوقت المحدد و المكان المحدد).

بعد تحليل برنامج AGID واكتشاف اهم النقائص فيه والتي كانت اغلبها في النهج الاجرائي فلا يمكن ان تنفذ الية سلوكية الا بعد القيام بأبحاث و تجارب على السلوك المختار تغييره و من التحديد الجيد للعينة ثم التعميم بعد ذلك حسب ما رأيناه في التجارب الدولية التي تم التطرق اليها، اذ يعد اختيار ثلاث ولايات (وهران، معسكر، بلعباس) عينة كبيرة غير متجانسة فالسلوك العشوائي لرمي النفايات المنزلية و ما شبهها في ولاية معسكر تختلف محدداته عن وهران و عن سيدي بلعباس لاختلاف البيئة سواء بالنسبة للمواطن او الادارات المعنية بالتسيير، وهذا يعتبر عائق حيث سلوك المواطنين يختلف من ولاية الى ولاية بل من حي الى حي و ما اكد ذلك شهادة القائمين على AGID بان الاستجابة اختلف بين الولايات الثلاث اثناء التطبيق، وحضورنا لتطبيق برنامج AGID2 بين لنا هذا الاختلاف في المكان الواحد.

في هذا السياق ارتأينا الى اقتراح نموذج مبني على تصحيح النهج الاجرائي لبرنامج AGID اسمه(MN) اعتمدنا في ذلك على المعلومات التي اكتسبناها من خلال دراستنا التطبيقية في اطار برنامج منظم حسب

مراحل نموذجtns behavior change ، اولا مرحلة التعليم اذ تعد اهم مرحلة اساسها التكوين الثقافي للمواطنين لتبني السلوك الأيكولوجي عن طريق الطرق الاكثر فعالية باقل تكلفة كخطب الائمة في المساجد، تعيين لجان الاحياء واستضافتهم لحصص في الاذاعة والتلفزيون حول المسؤولية المشتركة في عملية جمع رفع و تحويل النفايات المنزلية و ما شابهها، ثانيا مرحلة الحث و التي ارتأينا الى ان تكون مبنية على تحيز النفور من الخطر من خلال ارسال لجان تخرج الى الاحياء مكان وجود القمامة بلباس وقائي تخويفا من ظهور اوبئة وامراض تهدد صحة المواطنين نتيجة الرمي العشوائي للنفايات و التأكيد عليها عن طريق التلفزيون بنشرة الاخبار مثلا، ثالثا مرحلة المراقبة بحيث لابد من تفعيل قانون الشرطة البيئية و محاولة فرض غرامة مالية على المتسبب في خلق النقاط السوداء و الرمي العشوائي للنفايات المنزلية و ما شبهها بناءا على تحيز النفور من الخسائر، رابعا و اخيرا مرحلة التصميم و هي مرحلة جد مهمة للنشر الوعي و الثقافة الايكولوجية خاصة محاربة الرمي العشوائي للنفايات المنزلية و ما شبهها عن طريق حملات تطوعية للتنظيف يقوم بتنظيمها لجان الحي ،جمعيات، طلبة، تلاميذ ايضا ربط الجامعة بالهيئات المسيرة لدراسة المحيط على اتم وجه و بالتالي ضمان الطريقة الفعالة لكل حالة في المجتمع و من بينها حالة تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها.

خاتمـــــــــــة

أصبحت العلوم السلوكية في السنوات الأخيرة محل دراسة للعديد من العلوم و كان للاقتصاد جانب من الدراسة بالاهتمام بالجانب النفسي ، الاجتماعي و المعرفي للفرد مما أدى إلى خلق منعرج جد مهم في هذا الأخير انطوى تحت ما يعرف بالمقاربة السلوكية للاقتصاد والتي كان لها دور في تفسير عدة اختلالات اقتصادية ابتداءا باختبار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والتي تفسر سلوك الفرد على انه عقلاني يقوم على افتراضات ثابتة (نموذج **homo economicus**) الغاية منها هي تحقيق أقصى منفعة، و كان الاقتصاد التجريبي الحل لاختبار هذه الافتراضات ، إعادة تفسيرها و استنتاج معارف جديدة أساسها أن الفرد اجتماعي بطبعه له عوامل تحد من رشده و تؤثر على أمثلية قراراته ، و في هذا السياق كان لابد من الانتقال من النماذج المعيارية التي تركز على أن الفرد عقلاني بالافتراض إلى النماذج الاقتصادية الوصفية المبنية على تصورات أكثر واقعية للعملاء الاقتصاديين كونهم علميين **homo sapiens** »

ومن أهم التيارات التي زادت المقاربة ثبوتا و تأكيدا اكتشافات عالم النفس الأمريكي Daniel Khanmen سنة 1979 فيما يخص النظام المعرفي و ازدواجيته إلى نظام سريع تلقائي و هو المسؤول عن اتخاذ القرارات ونظام بطيء يعتمد على التركيز يستخدم في الحالات الصعبة، مما أدى إلى كشف الغموض حول القرارات التي يتخذها الأفراد وخصوصا تلك التي تكون في غالب الأحيان ضد منفعتهم ، وهذا راجع إلى وجود عوامل معرفية تتحكم في صنع القرار تعرف بالتحيزات المعرفية « biais cognitives » ، أهمها تحيز الإرساء« Biais d'ancrage » تحيز التمثيل « biais de Représentativité»و تحيز التوفر biais de » « disponibilité هذا من جهة، أما من جهة أخرى فان إظهار عيوب نظرية العقلانية التامة و اكتشاف العقلانية المحدودة و ظهور نظرية الاحتمالات ل Amos tversk وDaniel Kahneman ليأتي علم الأعصاب و دوره في عملية صنع القرار خصوصا أعمال Veblen سنة 1899 في الاقتصاد الحيوي استنادا إلى مفهوم تطوري بيولوجي لدراسة السلوك البشري تمثيلا لعلم الانثربولوجيا، هذه التغيرات كانت البناء لحلقة جد مهمة عرفت بالاقتصاد السلوكي.

فيما بعد تم تطوير الاقتصاد السلوكي و توسع دراسة عملية صنع القرار الفردي في جميع مستوياته بهدف تحسين المنفعة إلى أن اكتشف العالمين Thaler et Sunstein في 2008 سياسة جديدة تدعى سياسة الوكز و التي تستخدم من طرف السلطات العمومية لتنظيم السلوكات بدلا من الطرق التقليدية، باعتماد أساليب لطيفة للدفع بالمواطنين نحو السلوك الأحسن لهم بتحقيق منفعتهم من جهة، و المحقق للفعالية بالنسبة للسلطات العمومية بتحقيق الأهداف المسطرة و الأهم فيها التقليل من التكاليف.

في إطار هذه السياسة هناك خمسة مناهج متبعة منهج الاختيار المعياري لأصحاب العقلانية المحدودة في أمر ما، تأطير المعلومات الخاصة بالخيارات و هو الأكثر استعمالا من طرف الدول بالإضافة إلى منهج فترات المراجعة و التفكير الإجبارية، سياسة التقييد الذاتي كلها مناهج لتصحيح التحيزات المعرفية لدى الفرد بغرض تحقيق الفعالية،و لنفس الغرض تم وضع نموذج لتغيير السلوك سمي TNS Behaviour Change من طرف فريق TNS في عام 2016 هو الأخر نموذج سلوكي مبني على كل ما يؤثر في السلوك في من اجل ضمان فعالية التغيير. حيث سجلت تجارب ناجحة لسياسة الوكز لمجموعة من الدول في مجالات مختلفة لتدخل الدولة من اجل تحقيق الصالح العام، حيث كان المجال البيئي بدئ موفق لهذه السياسة.

اعتمدت سياسة الوكز في فرنسا بشكل كبير على الجانب المؤسساتي هذا ما أدى إلى تعزيزها وضمان فاعليتها ، إشراك الجمهور في بنائها كونه المستقبل لها من خلال وضع جوائز لأحسن الأفكار المقدمة ، و ما زاد الأمر جدية و تفاعلا وجود جمعيات ناشطة معونة للعمل الحكومي في هذا المجال كجمعية France nudge التي كان لها دور كبير و هام .

الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى كانت لها نتيجة ايجابية والدعم في ذلك تبني السلطة الحاكمة لهذه الآلية من البداية، فكأول مرة تعد مبادرة الرئيس Obama سنة 2011 الذي قام بتأسيس مكتب خاص بوصف مساهمة العلوم السلوكية في عمل الإدارات لتحقيق المنفعة العامة واختلفت المجالات ابتداء من مجال الصحة فالبيئة إلى ترشيد الاستهلاك و حتى مجال وضع خطط التوفير و التقاعد للعمال، و كان للتجربة الأمريكية هي الأخرى نجاحا محققا.

تجربة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية كان لها صدى كبير في العالم و السبب راجع إلى الدعم المؤسساتي من قبل الحكومة سواء في تشريعاتها القانونية أو نشاطاتها ، هذا الأخير جعل العديد من الدول تتوجه نحو تبني سياسة الوكز كبريطانيا ، النرويج ، هولندا و العديد من الدول الأخرى.

و في مجمل التجارب المذكورة كانت أهم المناهج المتبعة تعتمد على المعايير الاجتماعية" les normes sociales"،لوائح تنظيمية خصوصا في مجال الضرائب، المنع في مجال الاستهلاك تحديد العتبات بتأطير المعلومات...الخ ، كل هذا من اجل تحديد السلوكات العشوائية التي لا تخدم الصالح الفردي و حتى الصالح العام بالشكل الكبير . بالإضافة إلى ما قدمه فريق TNS في المجال العمومي تحت اسم kantar public لتفعيل السياسات العمومية بوضعها لنموذج استراتيجي محقق للفعالية مبني على كل ماله تأثيرات على السلوك مستعملا في ذلك أدوات سياسة الوكز.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع في السياسات العمومية الجزائرية عن طريق محاولة تقييم سياسات تسير النفايات المنزلية و ما شبهها تم توضيحه في ما يلي:

1.نتائج الدراسة:

- اعتمدت الدولة الجزائرية مع السنوات الأخيرة سياسات لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها تحوي في برامجها آليات سلوكية (التجريب آلية الوكز،برنامج tns behavior change) من اجل تحقيق الفعالية العمومية للادرات المعنية بذلك، حيث يعد برنامج AGID احد السياسات المنتهجة و التي كانت لولاية معسكر حظ الاستفادة منها باعتبارها ولاية قائدة إلى جانب كل من ولاية مستغانم و ولاية بلعباس، و قد كان لهذه المشاركة اثر كبير على تعديل السلوك العشوائي للمواطنين في الجزء الثاني من البرنامج(AGID02) .

-اختيار العينات كان شاملا إلى حد استفاء جميع طبقات المجتمع من عائلات، رجال و نساء، أطفال ،مراهقين وكبار و محاولة التعامل معهم كل حسب فهمه و درجة تأثره لضمان نجاح عملية تأطير المعلومة بفعالية بانعكاسها على سلوكاتهم في المجتمع كالامتثال لأوقات إخراج النفايات المنزلية و ما شبهها و رميها في المكان المخصص لها،تقليل النفايات من المصدر بشرح كيفية تسميد النفايات والاستفادة منها.

- إن من أهم التحيزات المعرفية لدى أفراد المجتمع الجزائري نحو الدولة و هيئاتها العمومية تحيز الإرساء المتمثل في تماطل الدولة بالقيام بأعمالها و هذا الأخير يعتبر تحيز شائع لذا كان لابد من التركيز على الآليات التي تصحح هذا التحيز عن طريق تحسيس المواطنين بالمسؤولية المشتركة بتعزيز مشاركتهم لضمان المشاركة في جمع، رفع و تحويل النفايات المنزلية و تحقيق فعالية عمومية.

-عدم تحديد مسؤولية تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها بشكل رسمي و اتباعها مبدأ التسيير بالوصاية من شانه أن يكون حاجزا أمام تحقيق الفعالية الإدارية تحت تأثير تحيز اللامبالاة و الأنانية و تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

- أهم النقائص التي من شانها أن تطيل فترة الاستجابة أو انعدامها لمثل هذه البرامج عدم الفهم الإجرائي لها والذي يؤثر سلبا على كيفية تنفيذها و بالتالي التأثير على النتائج المسطرة و هذا ما حدث في الجزء الأول من برنامج AGID.

-تعتبر المعايير الاجتماعية منهج جد مهم كآلية وكز ،بحيث يكون التفاعل الاجتماعي أكثر سرعة مقارنة بالمناهج الأخرى و هذا ما فسره تفاعل المواطنين باختلاف أحيائهم بحملات التنظيف و المشاركة في جمع النفايات خصوصا باستعمال مواقع التواصل الاجتماعي (فبسبوك).

- على المستوى العام إن ما توصلت إليه بلدية معسكر من نتائج و ان كانت مضطربة بين الفترة و الأخرى راجع إلى نقص التكوين و البحث في هذا المجال، و ما يؤكد ذلك البنى التحتية للدول الناجحة في تبني هذه السياسات على المستوى العام، أما على مستوى الخاص فان من أهم الأسباب المؤدية إلى تدهور أوضاع تسيير النفايات المنزلية ببلدية معسكر في الآونة الأخيرة عدم تحديد مسؤولية التسيير بين كل من المؤسسةPROPREC MASCARA والبلدية أدى إلى تضارب في ما بينهم بفعل تحيز الأنانية و تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ترجم هذا التحيز إلى محاولة التحريض و تحميل المسؤولية لمؤسسة جمع و رفع النفايات بعدم القيام بمهامها على أكمل وجه .

و يتم زيادة حدة التضارب دعم البلدية للأحياء ببعض المعدات و الوسائل للأحياء للقيام بحملات نظافة وتزيين بحيث من خلال هذا الفعل يتم تشتيت معتقدات المواطنين و إكسابهم تحيزات بعدم قيام المؤسسة EPIC PROPREC MASCARA بمهامها و بالتالي إهمالهم هم الآخرين و إخفاء إهمالهم وراء ما هو شائع عن المؤسسة المعنية في المجتمع و من ثم عدم فاعلية أي برامج تأتي في ما بعد لتغيير سلوك الأفراد نحو السلوك الايكولوجي(الفرز من المصدر، الرمي في الوقت المحدد و المكان المحدد) من طرف المؤسسة PROPREC MASCARA.

2.التوصيات:

1.اعتماد مناهج سلوكية في المجال العام لتحقيق الفعالية الإدارية العمومية لابد من تدعيمه بإطار مؤسساتي يكسب على الأقل شرعية التكوين، البحث و من ثم التطبيق مثل ما هو معتمد في أغلبية الدول الناجحة.

2.تحديد المسؤولية لدى الهيئات العمومية يعتبر من بين أهم الأمور التي تساعد على تحقيق فعاليتها خصوصا في تبني سياسات سلوكية لإحداث نوع من التغيير.

3. إبدال حكومة السلوكات بشأن أهم تدخلات الدولة بدلا من طريقة الإجبار و الإلزام في حقل العمل العمومي طريقة جد فعالة من اجل المسؤولية الجماعية للتدخلات العمومية و ضمان تحقيق الفعالية تستوجب العتاد المادي و البشري.

4.يعتبر تحيز الإرساء اخطر تحيز لدى المواطنين يقف كحاجز أمام الاستجابة لأي سياسة عمومية بحيث يتمثل هذا التحيز في نقص المسؤولية لدى الهيئات العمومية و طغيان تحقيق المصالح العامة على حساب المصالح الخاصة لذا استوجب العمل على تصحيح هذا التحيز قبل البدء في اي سياسة عمومية لضمان الفعالية و هذا ما يفسره السلوك الملاحظ للمواطنين المشاركين في الحراك ضد الحكومة الفاسدة و المتمثل في تنظيف الشوارع و الاحياء بعد الانتهاء من الحراك و تنظيم عمليات تنظيف تم تداولها عبر

العديد من ولايات الوطن بفعل التأثر بالمعايير الاجتماعية و كان لمواقع التواصل الاجتماعي الفضل في ذلك.

المراجـــع

المراجع :

اولا: **بالغة العربية**

1.الكتب:

كلثوم بالمهوب ،(2009)،**تقييم فعالية العلاج المعرفي السلوكي في علاج الاضطرابات النفسية** ،دار النشر DGRSDT.

رافع النصيرزغلول و د. عماد عبد الرحيم الزغلول.(2015) ،**علم النفس المعرفي**، دار الشروق للنشر، عمان .

حسين بالعجوز،(2010)،**المدخل لنظرية القرار**، دبوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

2.المقالات،التقارير:

مهدي عطية موحي الجبوري ،(2014)، **التمويل السلوكي و دوره في القرارات المالية** ،مقال في مجلة بابل للعلوم الإنسانية، العدد 3 .

3.الاطروحات:

بوفنارة فاطمة،(2009)،**تصنيف النفايات الحضرية الصلبة و التنمية المستدامة في الجزائر-حالة مدينة الخروب**-مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة منتوري قسنطينة.

ثانيا: **باللغة الانجليزية:**

1.الكتب:

Alain. Samson. (2016). **Behavioral economics in perspective**. In A. Samson (Ed.), The Behavioral Economics Guide 2016 (with an introduction by Gerd Gigerenzer) (pp. [nn]-[nn]). Retrieved from http://www.behavioraleconomics.com.

cabinet office Behavioral insights team.(2012)**,applying behavioural insights to reduce fraud error and debt,** crown copyright, UK**,.**

Cabinet office.(2010),**Applying behavioural insight to health, the cabinet office behavioral insights team**, Ref: 403936/1210,LONDON.

Camerer,Colin.(1999)**.Behavioral Economics: Reunifying Psychology and Economics**. Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, 96(19),10575-10577.Retrievedfrohttp://www.jstor.org.www.sndl1.arn.dz/stable/48792

Carlos Rodriguez. Jan and Irene Van Staveren .(2009), **homo economicus**, Handbook of Economics &Ethics.

Darren Moseley&Gregory Valatin. (2014). **Behavioral policy »nudges » to encourage woodland creation for climate change mitigation** , Forestry commission.

EUROPEAN BRANDS ASSOCIATION.(2016),Nudging For Good Toolkit,UE.

Faisal nairu, Filippo cavassni,(2017),**la montée en puissance des insights comportementaux dans les politiques publiques,** guide de l'économie comportementale ,France.

Gareth D.Myles. (2011), **public economics**, printed in the United Kingdom at University Press, Cambridge Library of Congress Cataloguing in Publication data, USA.

Lioba Wrth & Feitz Strack, JensForster,(2002),**certainty and uncertainty:the two faces of the hindsight bias**, organizational behavior and human decision processes.

Scott Huettel, (2014), **Behavioral Economics: when psychology and economics collide**, published by the GREAT COURSES, 'corporate headquarters', VIRGINIA.

2.المقالات،التقارير:

Aleberto Almanno, Alessandro spina. (2013), **nudging legally on the cheks and balances of behavioral regulation**, working paper, OCDO, Paris .

Anna Breman,(2006),Give More Tomorrow :A Field Experiment on Intertemporal Choice in Charitable Giving,Job Market Paper.

Arno Riedl .(2010), **Behavioral and Experimental Economics Do Inform Public Policy**, Finanz Archiv / Public Finance Analysis, Vol. 66, No. 1 (March 2010), pp. 65-95,Published by: Mohr Siebeck GmbH & Co. KG Accessed: 03-06-2016 20:25 UTC.

Arno Riedl.(2010), **Behavioral and Experimental Economics Do Inform Public Policy** :Source :Finans Archiv / Public Finance Analysis , Vol. 66, No1. , pp. 65-95 Published by:Mohr Siebeck GmbH& Co. KG Stable URL: http://www.jstor.org/stable/40913246 Accessed: 03-06-2016 20:25 UTC.

Camerer.C.(2016).**Behavioral Economics: Reunifying Psychology and Economics:Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America** , Vol. 96, No. 19 (Sep. 14, 1999), pp. 10575-10577 Published by: National Academy of Sciences Stable URL: http://www.jstor.org/stable/48792 Accessed: 03-06- 20:17 UTC.

Colin Camerer, George Loewenstein ,and Drazen Prelec.(2005). **neuroeconomics :how neuroscience can inform economics**, journal of economic literature ,Vol/XlII,pp9-64.

Communication du CNRS, (2006**), Cerveau: comment s'active notre système de récompense** ?, ,paris, ,21 :11, http://www2.cnrs.fr/presse/communique/886.htm .

Daniel Khaneman. (2003), **maps of bounded rationality: psychology for behavioral economics** , the American economic review.

Dean Karlan.(2009), Commited to Saving Using Behavioral Economics to motivate members,Fillene Ressarch Institue,USA.

Dora L. Costa &Matthew E. Kahn. (2013)**. Energy Conservation"NUDGES" And Environmentalist Ideology:Evidence From A Randomized Residential Electricity Field Experiment,Journal of the European Economic Association,** CALIFORNIA, https://academic.oup.com/jeea/article-abstract/11/3/680/2300535 by gueston 15 May 2018.

Fels, Katja & Sinning, Mathias, (2017), Nudging Businesses towards Tax Compliance, Austaxpolicy: Tax and Transfer Policy Blog, 7 August 2017, Available from: http://www.austaxpolicy.com/nudging-businesses-towards-tax-compliance/.

Gordon R. Foxall. (2016). **The Behavioral Economics of Consumption: Introduction to the Special Issue**, Source: Managerial and Decision Economics , Vol. 21, No. 3/4.

Herbert A.Simon. (1978), **rational decision-making in business organizations**, journal of economic sciences USA.

Jessica L. Cohen&William.T. Dickens. (2002**). A Foundation for Behavioral Economics** ,Source: The American Economic Review , Vol. 92, No. 2, Papers and Proceedings of the One Hundred Fourteenth Annual Meeting of the American Economic Association.

Kahneman, D., & Frederick, S. (2002). **Representativeness revisited: Attribute substitution in intuitive judgment.** In T. Gilovich, D. Griffin, & D. Kahneman (Eds.), Heuristics and biases: The psychology of intuitive judgment. New York: Cambridge University Press.

Marianne Bertrand,(2016), **Behavioral Economics and Marketing in Aid of Decision Making among the Poor**, Sendhil Mullainathan and Eldar Shafir, Journal of Public Policy & Marketing, American Marketing Association, http://www.jstor.org/stable/30000522,Vol. 25, No. 1.

Massimo Balducci .(2009), « **L'influence de Administrative behavior de H. Simon sur l'étude des organisations et sur la théorie du Public choice** », *Revue française d'administration publique* (n° 131), p. 541-554.DOI 10.3917/rfap.131.0541.

Oksana Mont &Matthias Lehner, Eva Heiskanen ,(2014), **Nudging:A tool for sustainable behavior**,report 6643,Swedish Environmental Protection Agency,Sweden.

Orlando Gomes, Alexandra Ferreira-lopes &Tiago Neves Sequeira.(2012).**exponential discounting bais**, working paper, business research unie, instituo universitario de lisboa, BRUOIUL, 1649-126 Lisbon-Portugal.

Richard H .Thaler &Shlomo Benartzi ,(2001),**Save More Tomorrow :Using Behavioral Economics to Increase Employee Saving** , University of Chicago.

Richard H.Thaler. (2000), **from homo economicus to homo sapiens** , journal of economic perspectives, volume 14,N1.

Shabnam Mousavi& Reza Kheirandish .(2014). **non-expected utility theory and behavioral findings, college of business**, gerorgia.

Steven D. Levitt & John A,(2008),**Homo economicus**, Evolves Author(s):. List Source: Science , New Series, Vol. 319, No. 5865 (Feb. 15,), pp. 909-910 Published by: American Association for the Advancement of Science Stable URL: http://www.jstor.org/stable/20053364 Accessed: 18-07-2016 21:21 UTC.

Therese Lindahl& britt stikvoort.(2015),**nudging-the new black in environmental policy?,**FORES,suede.

Wolfgang Pesendorfer.(2006). **Behavioral Economics Comes of Age: A Review Essay on "Advances in Behavioral Economics"** Source: Journal of Economic Literature , Vol. 44, No. 3 (Sep., 2006), pp. 712-721 Published by: American Economic Association Stable.

Yashar Saghai, (2017),**salvaging the concept of nudge, feature article** , Published by group.bmj.com.

ثالثا: باللغة الفرنسية:

1.الكتب:

Alexis Tsoukias. (2002), **de la théorie de la décision à l'aide à la décision,**France.

Cedric Lesage. (2000), **l'experimentation de laboratoire en sciences de gestion**. DE 1`eme congress de L'AFC, France.

Centre d'analyse stratégique,(2011),**Nudges Verts :de nouvelles incitations pour des comportements écologiques,** LA NOTE D'ANALYSE ,France.

Dossier de presse. (2015), NUDGE CHALLENGE CLIMAT.

Eric Singler. (2016), **nudge me tender : comment concevoir des nudges efficaces**, ed :BVA ,France .

West de savoir.(2015), **l'économie comportementale**, metwtow.

2.المقالات و التقارير:

Ain el Kheir.(2017**),Gestion des déchets ménagers en Algérie, club des entrepreneurs belges et algériens** ,Belgique.

Ain el KHeir.(2017),**Gestion des déchets ménagers en Algérie**, Club des entrepreneurs belges et Algériens.

Alexis Garapin. (2009), **« Rapprocher l'Homo Oeconomicus de l'Homo Sapiens. Vers une théorie des jeux réaliste et prédictive des comportements humains »**, Revue d'économie politique (Vol. 119), p. 1-40. DOI 10.3917/redp.191.0001.

Astrid Hopfensitz(2015),les nudges :un appui aux changements radicaus de comportments, millenaire3,Grand Lyon,France.

Benoit Floc'H.(2019**).l'etat se met aux sciences comportementales par « l'incitation douce »,le gouvernement cherche à concevoir des politiques sans contraintes ni sanctions**, journal Le Monde, samedi 10 Aout 2019,p8.

Benoit Floc'h.(2019).**les pouvoirs publics prennent la « phobie administrative »au pied de lettre**, journal le monde samedi 10aout2019,France,p8.

Brahim Djemaci&Malika Ahmed.(2011),la gestion intégrée des déchets solides en Algérie. contraintes et limites de sa mise en œuvre**, document de travail ,CIRIEC N^0 2011 -04.**

Briqn Galle.(2014),**Tax command—or nudge? Evaluating the new regulation**, texas law review, (Vol.92:837), USA.

Can we « nudge »our cities into becoming smart?.(2018), https://www.norway.no/en/india/norway-india/news-and-events/new-delhi/news/can-we-nudge-our-cities-into-becoming-smart/ ,18-07-2018,00:31.

Céline Pelletier&Ginette Pagé.(202), **Méthodologie" les critères de rigueur scientifique en recherché**", n68, université de canada.

Christian Gollier et al. (2003), **« Daniel Kahneman et l'analyse de la décision face au risque»,** Revue d'économie politique (Vol. 113), p. 295-307. DOI 10.3917/redp.133.0295.

Christophe barraud&Luc Paugam, éléments de finance comportementale, daufphine université, paris.

Claude Montmarquette. (2010) **« L'économie expérimentale au service des politiques publiques : exemple des politiques de l'éducation »,** Idées économiques et sociales (N° 161), p. 24-28. DOI 10.3917/idée.161.0024,p25.

Conférance-débat"Nudge in france".(2017),**comment les décideurs publics et les entreprises peuvent mettre les sciences comportementales au service du bien commun ?,nudge in France**, http://www.nudgeinfrance.events/#conferences.

Daniel Serra. (2012), **un aperçu historique de l'économie expérimentale :des origines aux évolutions récentes** ,Laboratoire Montpelliérain d'Economie Théorique et Appliquée, document de recherche.

Darwin ,(2015),**le paternalisme libertarien et l'architecture du choix,** https://jeanneemard.wordpress.com/2015/03/30/le-paternalisme-libertarien-et-larchitecture-du-choix/

Delarue Jocelyne, Flipo Baptiste, Morizot Georges et Tiberghien Matthieu.(2012),**Développement durable de la gestion des ordures ménagères et financements carbone :les conditions d'une mise en ouvre conjointe dans les pays en développement**, dechets sciences et techniques-revue francophone d4ecologie industrielle-n^{0}62.

Delphine Van Hoorebeke. (2007.), **contagionné mo-décisionnelle : projet d'étude par économie expérimentale** ,CIRANO, Montréal,

Dimitri Greimers,(2015**),NUDGE :la démocratie du coup de pouce, centre permanent pour la citoyenneté et la participation,** Bruxelles.

Direction de la prospective et du dialogue public,(juin2015),**les nudges du concept a la mise en œuvre** ,rapport de marianne chouteau-FRV100 ,Lyon ,p3.

Elissa Savourey& Cass Sunstien.(2015),**Intégrer les sciences comportementales dans les politiques publiques**,Journal le Monde, JEUDI 12NOUVEMBRE2015 .

Emmanuel Flachaire and Guillaume Hollard, (2006), **Une approche comportementale de l'évaluation contingente)**: Source: Revue économique, Vol. 57, No. 2), pp. 315-329

Emmanuel Flachaire, Eurqua Guillaume. (2005), **Une approche comportementale de l'évaluation contingente,** Maison des Sciences Économiques, 106-112 boulevard de L'Hôpital, 75647 Paris Cedex 13 , ISSN : 1624-0340Equipe Universitaire de Recherche en Economie Quantitative - UMR 8594, OEP.77 .

Emmanuel Petit. (2013), **l'expérimentation en économie : méthode et principes**, Montesquieu.

Emmanuel Riviere. (2016**), Influences comportementales : les 8 dimensions structurantes du changement de comportement**, France.

Eric Singler.(2016), Nudge me tender: comment concevoir des nudges efficaces, France,.

Farid Alilat ,(2017),**environnement :l'algérie a l'heure du Green power**, jeune Afrique, https://www.jeuneafrique.com/mag/444811/societe/environnement-lalgerie-a-lheure-green-power/ ,23 :30,19-09-2018.

Garapin A.(2009), **Rapprocher l'Homo Oeconomicus de l'Homo Sapiens**. Vers une théorie des jeux réaliste et prédictive des comportements humains, Revue d'économie politique, Volume 119, p. 1-40.

Gérard Charreaux, (2005), « Pour une gouvernance d'entreprise «comportementale » Une réflexion exploratoire... », Revue française de gestion (no 157), p. 215-238. DOI 10.3166/rfg.157.215-238.

Gérard Charreaux. (2009),**droit et gouvernance :l'apport du courant comportemental** ,FARGO ,centre de recherche en finance ,architecture et gouvernance des organisations, cahier du FARGO n 1091001 .

Gestion de déchets ménagers dans les pays en développement, 21/08/2013,http://www.institut-numerique.org/11-gestion-de-dechets-menagers-dans-les-pays-en-developpement-521483aa7ad69,6-07-2018,16 :17h

Gestion des déchets est une définition du dictionnaire environnement et développement durable, https://www.dictionnaire-environnement.com/gestion_des_dechets_ID47.html ,13:09,01-09-2018.

Groupe de la banque mondiale. (2015), **pensée, société et comportement**, rapport sur le développement dans le monde.

Hamza Cheniti.(2014),la gestion des déchets urbains solides :cas de la ville d'annaba, these pour obtenir le déplome de docteur 3eme cycle, université Badji Mokhtar-Annaba, Faculté des Sciences de la terre ,Département des Mines.

Institut National Du Cancer,(2015),rapport de plan cancer2014-2019,France.

Isebelle Robert, A.-S. B. *nudges environnementaux et norme sociale "une analuse controversée des discours des consomateurs.* roubaix, france: Institut du Marketing et du Management de la distribution.

Jean-Paul Codol, (1988**),« Qu'est-ce que le cognitif ? »,** Hermès, La Revue 1988/3 (n° 3).

Jeremy clift , (2009),**portrait d'un économiste atypique Daniel Kahneman** , journale finances et développement.

Jérôme Gautié, (2007), **« L'économie à ses frontières (sociologie, psychologie), Quelques pistes »,** Revue économique (Vol. 58), p. 927-939. DOI 10.3917/reco.584.0927.

Journal Officiel de la République Algérienne, N77, 15décembre 2001, chapitre 4,article 2.

Karl Cardinal Lehmann& Eveque de Mayence,(2008),**la part d'ombre de «l'homo oeconomicus de la nécessité d'une éthique de gestion intégrative et utile à la vie**, l'académie Catholique .

Le noble d'économie attribué à Richard Thaler, théoricien de la finance comportementale, 9octobre 2017,11H53, http://www.lemonde.fr/prix-nobel/article/2017/10/09/le-prix-nobel-d-economie-2017-est-attribue-a-l-americain-richard-thaler-pour-ses-travaux-sur-la-finance-comportementale_5198274_1772031.html

Marc Deschamps, Samuel Ferey,(2012), **« Economie comportementale et politique de concurrence. Une étude du cas français »**, Revue française d'économie 2012/4 (Volume XXVII), p. 81-114. DOI 10.3917/rfe.124.0081.

Marc Deschamps, Samuel Ferey. (2012), **« Economie comportementale et politique de concurrence. Une étude du cas français »**, Revue française d'économie (Volume XXVII), p. 81-114. DOI 10.3917/rfe.124.0081.

Marie Claire Villeval.(2016). **économie comportementale et nudges**, GATE.

Marie-Claire Villeval. (2017). **l'économie comportementale-une nouvelle approche des comportements individuels et des phénomènes sociaux**, Journée de rencontre secondaire-supérieur Loire, Université Jean Monnet de Saint-Etienne .

Mark Egan,(2013),**Making Inroads**, options politiques.

Marysia Ogrodnik. (2015), **« Apports de la psychologie à l'analyse économique des comportements Addictifs »**, *Revue française d'économie*.

Marysia Ogrodnik. (2015), **« Apports de la psychologie à l'analyse économique des comportements adductifs »**, Revue française d'économie /4 (Volume XXX).

MEER&AND.(2017),Rapport sur la gestion des DMA dans la wilaya d'alger**.**

Michel Kaestner, (2005), **prévisions de résultat et réactions :étude de deux sous-réactios sous l'angle du biais d'ancrage**, Investors' versus Analysts' Anchoring.

Mikael Cozic, la rationalité limitée, rapport ENS&IHPST .

Ministere de la transition écologique et solidaire,Les nudges verts,le jeudi 7 février 2019, https://www.ecologique-solidaire.gouv.fr/nudges-verts ,20:33,Le 28-03-2019.

Ministére de la Transition écologique et solidaire.(2017),**des (green)nudges pour comportents plus ecoresponsables** , http://b2020generation.com/des-green-nudges-pour-des-comportements-plus-ecoresponsables ,19:24,11-07-2018.

Mireille balais& Stéphane Martineau. (2007), **L'analyse inductive générale :description d'une démarche visant à donner un sens à des données brutes**,Quebec.

Nicolas Eber& Marc Williger.(2012), **l'économie expérimentale**, La Découverte ,paris .

Nicolas Jacquemet, Olivier L 'Haridon, Isabelle Vialle.(2014), **Marcher du travail, évaluation et l'économie expérimentale,** Revue Française d'Economie, Association Française d'Economie, , XXIX (1), pp.189-226..cairn.info,01082352>.

Nicolas Jacquemet, Olivier L'Haridon & Pierre Morin. (2013), **l'Economie expérimentale et comportements : introduction**. Revue Française d'Economie, pp.197.

Olivier Oullier, Sarah Sauneron.(2010), **nouvelles approches de la prévention en santé publique »l'apport des sciences comportementales, cognitives et des neurosciences,** centre d'analyse stratégiques de la direction de l'information légale et administrative, paris.

Olivier Oullier, Sarah Sauneron.(2010. **nouvelles approches de la prévention en santé publique »**l'apport des sciences comportementales, cognitives et des neurosciences, centre d'analyse stratégiques de la direction de l'information légale et administrative, paris.

Olivier Oullier,(2015),**les nudges :nouveaux leviers des politiques publiques,millenaire3**,Grand Lyon, France.

Paul de cicita, andrew Macdonald et André downs. (2011), **contribution de l'économie comportementale a l'étude d'impact de la régulation et des politique**s, Note d'information sur les politiques,gouvernement du canada .

Paul de civita, Andrew Mac Donald et André Downs. (2011**). Contribution de l'économie comportementale à l'étude d'impact de la réglementation et des politiques, projet de recherche sur les politiques,** Gouvernement du Canada.

Paul Seabright.(2016).**Les incitations économiques finissent par s'émousser**, Journal Le Monde vendredi 5 février 2016.

Pelloux Benjamin, Rullière Jean-Louis, Van Winden Frans.(2009), **La neuroéconomie dans l'agenda de l'économie comportementale**. In: Revue française d'économie, volume 23, n°4,. pp. 3-36; http://www.persee.fr/doc/rfeco_0769-0479_2009_num_23_4_1705.

Peter Bossaerts and Carsten Murawski. (2015**).From behavioral economicsto neuroeconomics to decision neuroscience :the ascent of biology in research on human decision making ,**Published by Elsevier ltd,USA**.**

Planel, N. (2009). ***nudge,la véritable révolution d'Obama?* amérique**, Amérique: Sens Bublic.

Portail dela Modernisation de l'Action Publique.(2015),**Nudge Challenge climat :les dix « coups de pouce »lauréats**, http://www.modernisation.gouv.fr/les-services-publics-se-simplifient-et-innovent/par-la-co-construction/nudge-challenge-climat-dix-coups-de-pouce-en-faveur-du-climat ,19:26,10-07-2018.

Portail dela Modernisation de l'Action Publique.(2016),**Nudge Challenge Paris 2024 : les 8 coups de pouce verts et citoyens lauréats**, http://www.modernisation.gouv.fr/la-semaine-de-linnovation-publique/revivez-la-semaine-de-linnovation-publique-2016/nudge-challenge-paris-2024-8-coups-de-pouce-verts-et-citoyens-laureats ,18:57,10-07-2018.

Quinet Catherine. (1994), **Herbert Simon et la rationalité**. In: Revue française d'économie, volume 9, n°1..

Quonan Christian Yao-Kouassi.(2010),**a la recharch d'une synergie pour la gestion des déchets ménagers en cite d'ivoire cas du dustrict d'abidjan,**these pour obtenir le titre de docteur de l'université du MAINE,France.

Richard Panquiault.(2015), Le Bulletin de ILEC,NUDGE, politique et marché, mensuel n451 ,p2.

Richard Thaler.(2017),**Nobel :un « coup de pouce »** à Richard Thaler,Cahier du « Monde » N22626 daté Mercredi octore2017.

Rodolphe Buda. (2007**). une bref hostorique de l'economie expérimentale**, munich personal Repec Archive, université de Paris 10, Online at. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/4130/ MPRA Paper No. 4130, posted 18.

Roger Guesnerie,(2011), « **Rationalité économique et anticipations rationnelles** », Idées économiques et sociales (N° 165), p. 7-14.DOI 10.3917/idee.165.0007.

Roger Guesnerie .(2011) **,« Rationalité économique et anticipations rationnelles »,** Idées économiques et sociales /3 (N° 165), p. 7-14. DOI 10.3917 /idee.165.0007.

Roger Guesnerie.(2011**), « Rationalité économique et anticipations rationnelles »,** Idées économiques et sociales (N° 165), p. 7-14. DOI 10.3917/idee.165.0007.

Romain Jourdheuil, Emmanuel Petit.(2015). « Émotions morales et comportement prosocial : Une revue de la littérature », Revue d'économie politique (Vol. 125), p. 499-525. DOI 10.3917/redp.254.0499.

Samira Ben Ammar.(2006),**les enjeux de la caractérisation des déchets ménagers pour le choix de traitements adaptés dans les pays en développement**, thèse pour obtenir le grade de docteur de l'institut national polytechnique de lorraine, université de Lorraine.

Samuel Ferey *et al*, (2013**),« L'apport de l'économie expérimentale dans l'élaboration des politiques publiques »,** *Revue française d'économie* 2013/2 (Volume XXVIII), p. 155-194. DOI 10.3917/rfe.132.0155.

Samuel Ferey, Yannick Gabuthy, Nicolas Jacquemet.(2013). **L'apport de l'économie expérimentale Dans l'élaboration des politiques publiques**. Revue Française d'Economie, Association Française D'Économie, 28 (2), pp.155-194. <halshs-00879205.

Sophie Béjean,Fabienne Midy et Christine Peyron.(1999).**la rationalité simoinienne :interprétations et enjeux épistémologiques,** document de travail, laboratoire d'analyse et de techniques économiques,France.

Sophie Dubuisson- Quellier. (2017), **Le gouvernement des conduites comme modalité d'intervention de l'état sur les marchés**, livre GOUVERNER LES CONDUITES, paris, .

Sophie Massin. (2011), **« La notion d'addiction en économie : La théorie du choix rationnel à l'épreuve »**, Revue d'économie politique (Vol. 121), p. 713-750. DOI 10.3917/redp.215.0713, .

Sotamenou Joel, (2004**), efficacité de la collecte des déchets ménagers et agriculture urbaine et périurbaine dans la ville de Yaoundé**, université de Yaoundé, Cameroun.

3.مواقع الانترنت:

http://www.akhersaa-dz.com/2017/07/12

https://www.mondeadm.com

tpeesperance2010.e-monsite.com/pages/iii-les-illusions-d-optique.html

www.ecostat-algeria.com

www.KANTAR.com

www.mree.gov.dz

www.tns-sofres.com

www.wilaya-alger.dz

الملاحــق

الملحق رقم(1): صورة توضح تعريف لسياسة الوكز

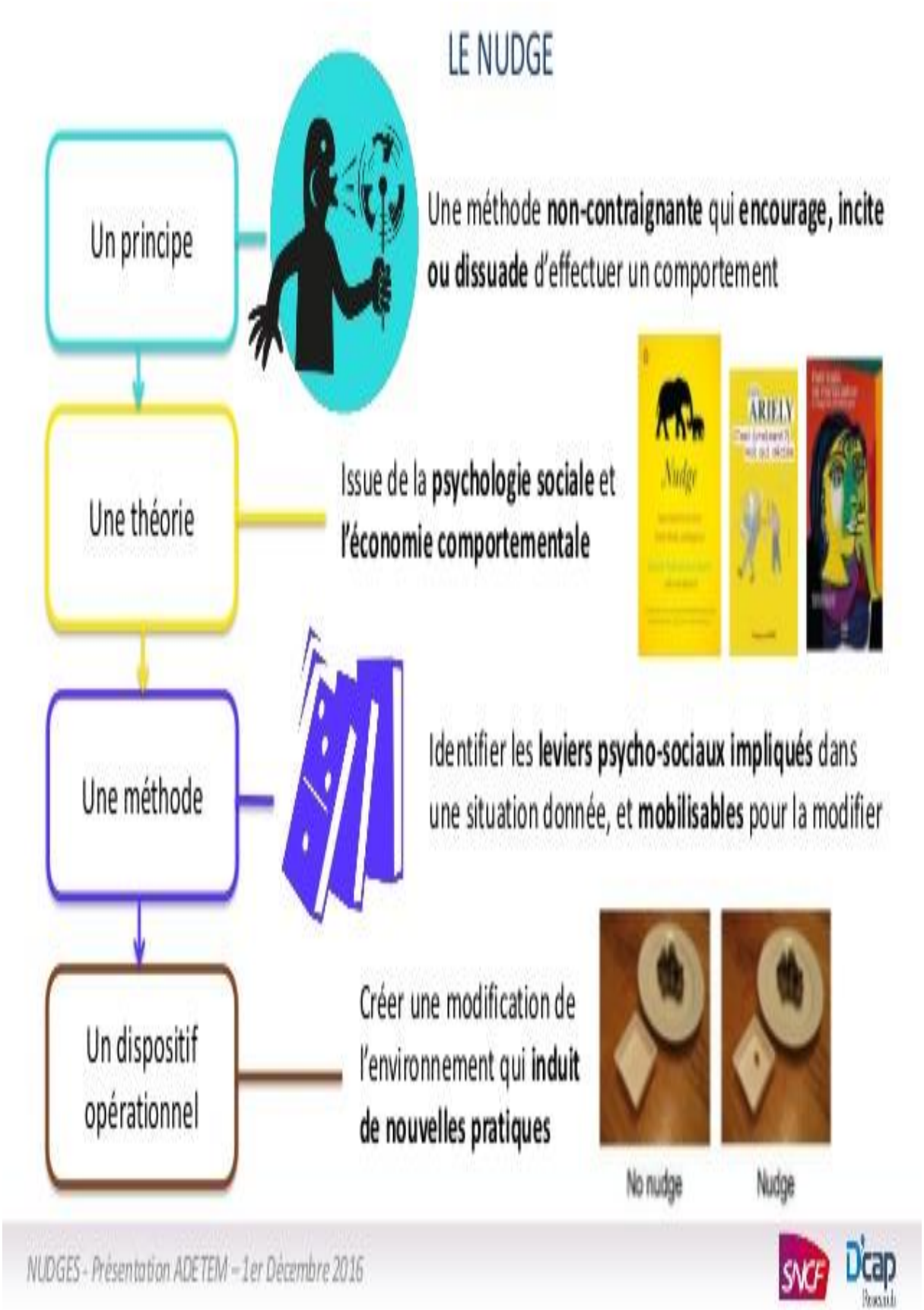

1 الملحق رقم(2): أول تجربة لترسيخ آلية الوكز

L'exemple le plus connu du nudge : les fausses mouches gravées dans les urinoirs de l'aéroport d'Amsterdam Schipol (1).

الملحق رقم(3):موقع فريقKANTAR

الملحق رقم(4): موقع مكتب الشؤون التظيمية OIRA

الملحق رقم(5):موقع NUDGE FRANCE

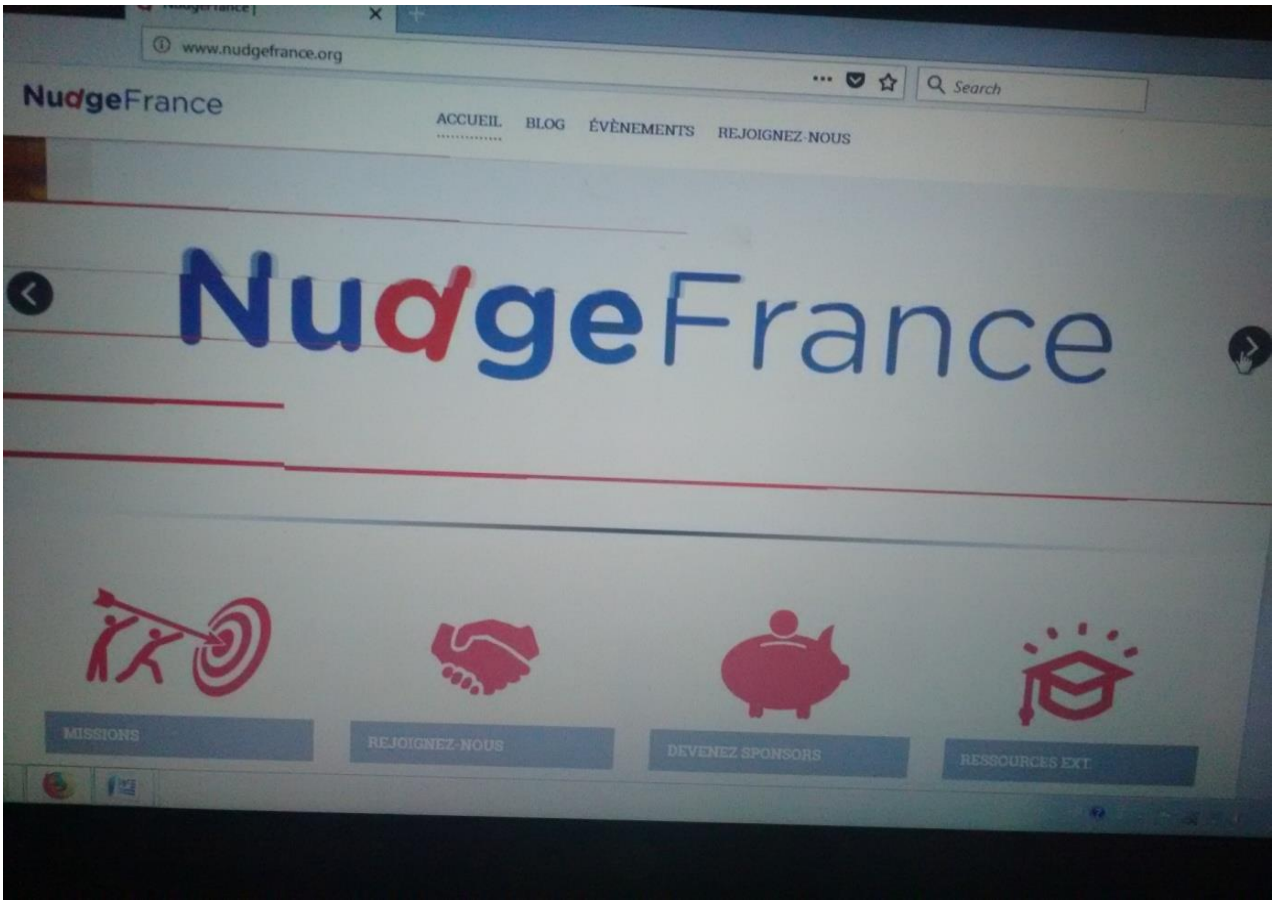

الملحق رقم(6): الأعضاء الستة ل NUDGE FRANCE.

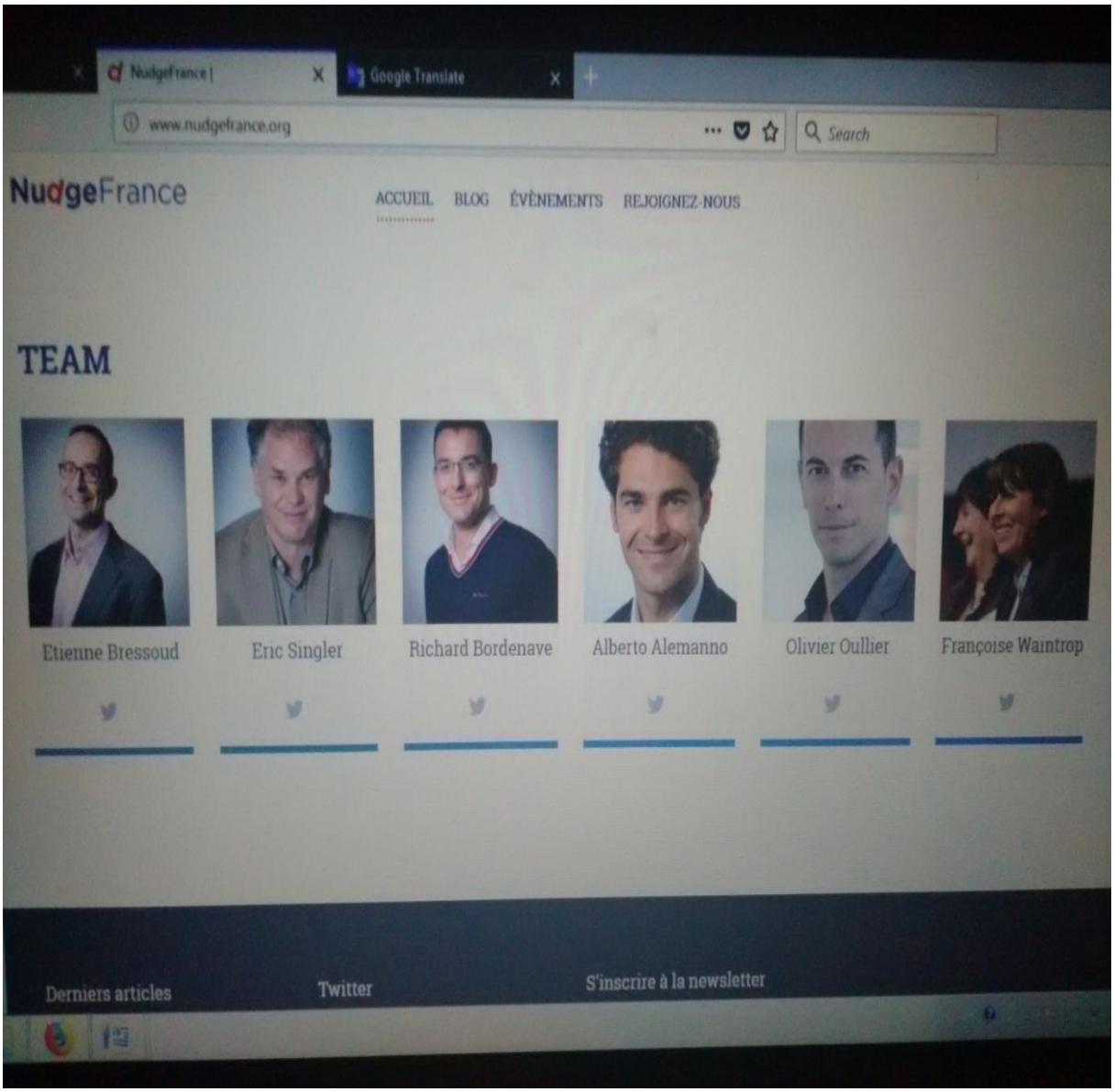

الملحق رقم(7):موقع مسابقة nudge challenge

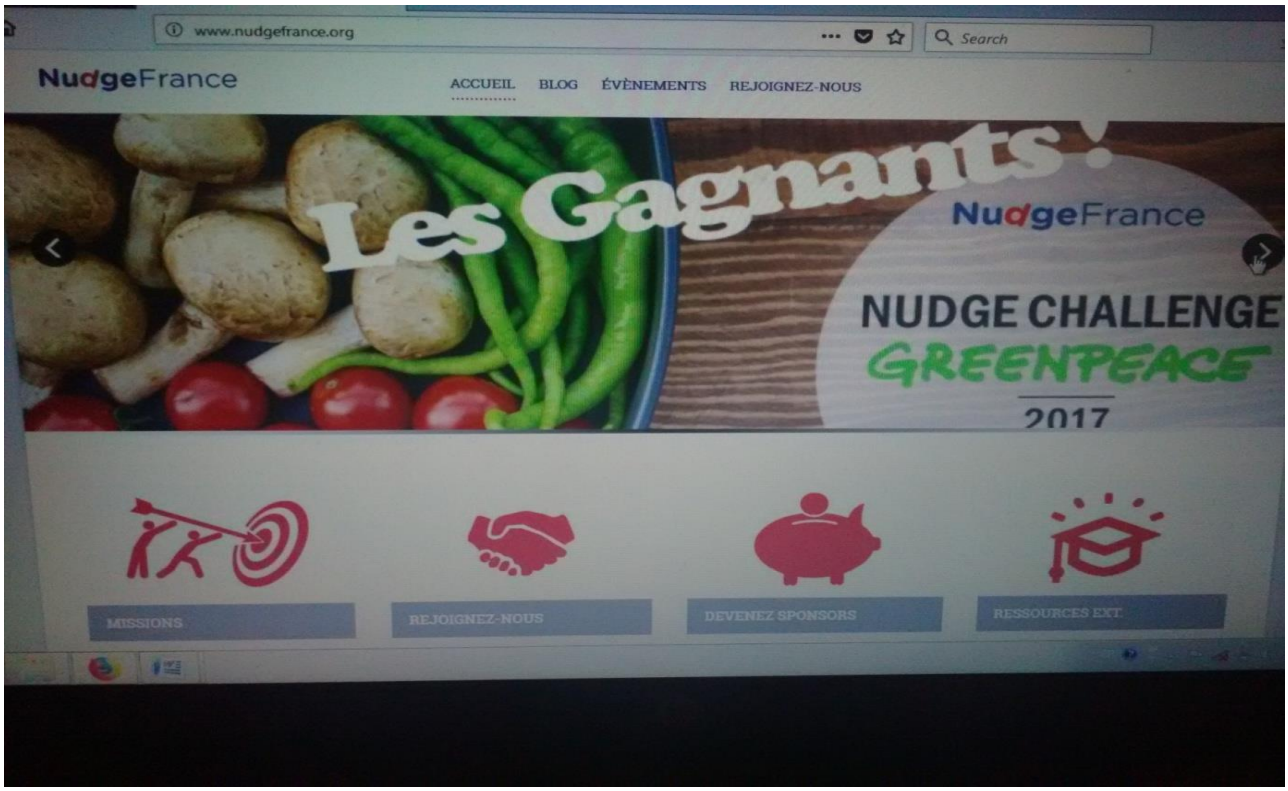

الملحق رقم(8): التجربة الاولى في مسابقة Nudge challenge 2017

https://www.youtube.com/watch?v=ePeO768_5N4&feature=youtu.be

الملحق رقم(9): التجارب المؤهلة للمشاركة في Nudge challenge 2024

/ http://www.nudgefrance.org/nudge-challenge-paris-2024

الملحق رقم(10):تجربة الأقدام الخضراء للحفاظ على البيئة.

الملحق رقم(11):ملصقات و رسومات لتنظيم تجربةAGID 02

الملحق رقم(12): صور لاستبيان للاطفال في اطار برنامج AGID2

صور تتكلم

❖ اوصف و علق على الصور التالية:

الصورة	الوصف	التعليق

لتتعرف أكثر على الكوميوست؟

❖ لاحظ دورة التسميد العضوي في الرسم البياني التالي:

ماذا نعني بالسماد العضوي أو الكومبوست؟

❖ حلل الرسم التالي وأوجد جميع النفايات الممكن استخدامها في التسميد العضوي:

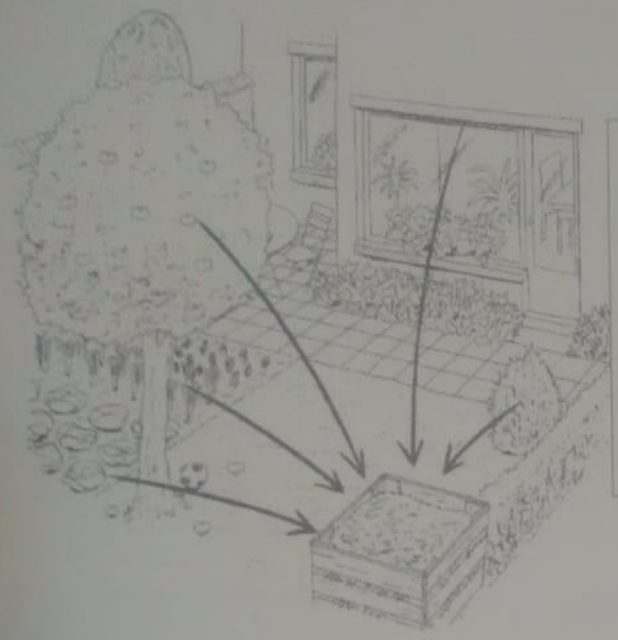

قائمة النفايات اللازمة للتسميد العضوي:

- .....
- .....
- .....
- .....
- .....

ملاحظة: الأسهم تعني وجود نفايات بتلك الأماكن يمكن إستخدامها للتسميد العضوي يمكنك الاستعانة بالصور الاتية:

وثائق ادارية :

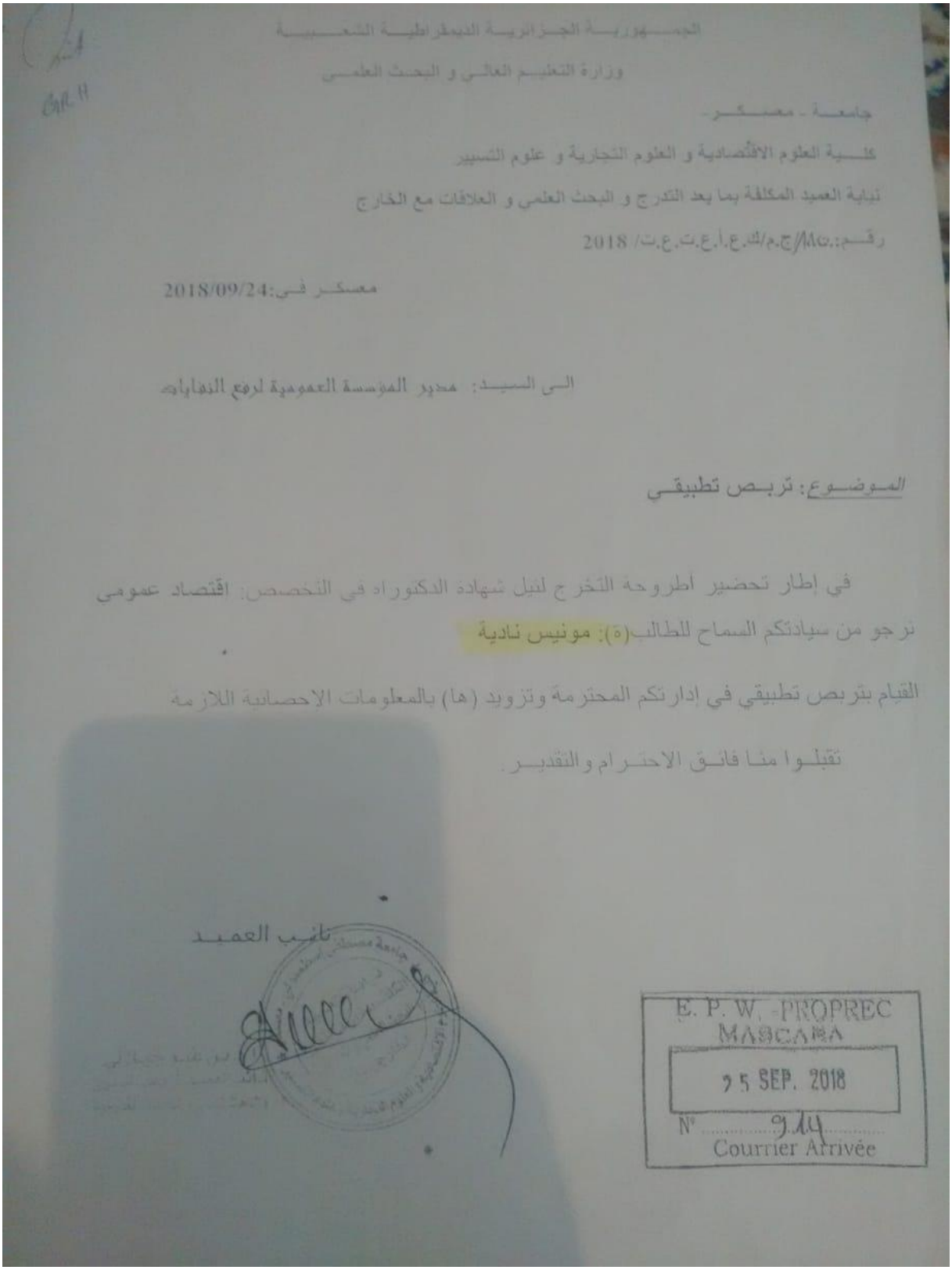

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة - معسكر -

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

نيابة العميد المكلفة بما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات مع الخارج

رقم:.../ج.م/ك.ع.أ.ع.ت.ع.ت/ 2018

معسكر في:2018/09/24

الى السيد: مدير المؤسسة العمومية لرفع النفايات

الموضوع: تربص تطبيقي

في إطار تحضير أطروحة التخرج لنيل شهادة الدكتوراه في التخصص: اقتصاد عمومي

نرجو من سيادتكم السماح للطالب(ة): مونيس نادية

القيام بتربص تطبيقي في إدارتكم المحترمة وتزويد (ها) بالمعلومات الاحصائية اللازمة

تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

نائب العميد

E. P. W. -PROPREC
MASCARA
25 SEP. 2018
N° 914
Courrier Arrivée

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة - معسكر -

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

نيابة العميد المكلفة بما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات مع الخارج

رقم: 2018/ ع.ت.ع.أ.ع.ك.م.ج/

معسكر في: 2018/09/24

إلى السيد: مدير مركز الردم التقني - معسكر

الموضوع: تربص تطبيقي

في إطار تحضير أطروحة التخرج لنيل شهادة الدكتوراه في التخصص: اقتصاد عمومي

نرجو من سيادتكم السماح للطالب(ة): مونيس نادية

القيام بتربص تطبيقي في إدارتكم المحترمة وتزويد (ها) بالمعلومات الإحصائية اللازمة

تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

نائب العميد

المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية معسكر
- البريد الصادر -
الرقم: 598
التاريخ: 02 OCT 2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة - معسكر -

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

نيابة العميد المكلفة بما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات مع الخارج

رقم: 2018/ك.ع.ا.ع.ت.ع.ت/م.ك.ع.ا.ع.ت.ع.ت/ 2018

معسكر في: 2018/09/24

إلى السيد: رئيس المجلس الشعبي لبلدية معسكر

الموضوع: تربص تطبيقي

في إطار تحضير أطروحة التخرج لنيل شهادة الدكتوراه في التخصص: **اقتصاد عمومي**

نرجو من سيادتكم السماح للطالب(ة): **مونيس نادية**

القيام بتربص تطبيقي في إدارتكم المحترمة وتزويد (ها) بالمعلومات الإحصائية اللازمة

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

نائب العميد

25 أكتوبر 2018

ملخص الأطروحة: استهدفت هذه الاطروحة دراسة استكشافية أولى من نوعها لكيفية مساهمة العلوم السلوكية في تحقيق الفعالية الإدارية العمومية بحيث تم استعراض الجانب النظري المتمثل في اعمال **Richard Thaler** وبنائه لأساسيات الاقتصاد السلوكي الذي كان ثمرة صراع دام **40** سنة، حول الافتراض الخاطئ لعقلانية الرجل الاقتصادي لتعميق مفهوم العقلانية المحدودة لهربرت سمون وتفسير **Daniel Khanman** و **Amos Tversky** لعمل النظام المعرفي لدى الفرد . اعمال **Richard Thaler** مع Sunstein C حددت اهم العوامل النفسية والاجتماعية المفسرة لحدوث العجز في العديد من المجالات الاقتصادية خاصة المجال العمومي واقتراحه لتوصيات في اطار سياسات عمومية تعتمد على توجيه الافراد نحو السلوك الصحيح لتحقيق الفعالية تعرف بالية الوكز**'nudge'**.

في الدراسة التطبيقية قمنا اسقاط الموضوع بمحاولة تقييم السياسات العمومية الجزائرية في مجال جمع، رفع و تحويل النفايات المنزلية و ما شبهها، اعتمدنا المنهج الاستقرائي في التقييم اعتمادا على المقابلة و المقارنة للوصول الى النتائج بحيث كانت الدراسة محلية بولاية معسكر. اظهرت النتائج الى انه هناك سياسات تعتمد في شكلها الية الوكز في عملية جمع النفايات المنزلية و ما شبهها الا انها لا تأخذ المنهج الاجرائي الصحيح و هذا ما يقف حاجزا امام نجاحها و السبب راجع الى غياب البيئة الملائمة سوآءا ماديا او بشريا لقيام مثل هذه السياسات.

الكلمات المفتاحية: الرجل الاقتصادي. العقلانية المحدودة. التحيزات المعرفية. الفعالية الادارية. الابوية الليبيرالية، نظرية الوكز**'nudge'**. السياسات العمومية. علم النفس .الاقتصاد السلوكي

Résumé de thèse :Cette thèse de Doctorat propose une étude exploratoire sur la contribution des sciences comportementales à l'efficacité administrative des politiques publiques. Sur le plan théorique nous avons mobilisé une synthèse des travaux du Prix Nobel d'économie 2017 Richard Thaler et sa construction des fondements de l'économie comportementale. Sa contribution est le fruit de 40 ans de recherche sur la supposition erronée de la rationalité de l'homme économique pour approfondir le concept de rationalité limitée d'Herbert Simon et l'interprétation de Daniel Khanman et Amos Tversky du système cognitif de l'individu. Les travaux de Richard.T associé à Sunstein C ont reconnu les facteurs psychologiques et sociaux les plus importants qui expliquent le déficit dans de nombreux domaines économiques, notamment dans la sphère publique. Ses recommandations sont très prisées dans le contexte des politiques publiques incitant les individus à se comporter correctement pour atteindre l'efficacité (nudge).

Dans l'étude empirique nous avons adapté notre sujet à l'évaluation des politiques publiques algériennes en matière de collecte et transfert des déchets ménagers. L'approche inductive a été choisie pour évaluer ces politiques à travers la méthode des entretiens et la comparaison. Notre étude de cas a concerné la wilaya de Mascara. Les résultats ont montré qu'il existe des politiques adoptées sous la forme de NUDGE dans le processus de collecte des DMA mais n'adopte pas l'approche procédurale correcte et cela constitue un obstacle à son succès et en l'absence d'un environnement approprié matériellement ou humainement pour mener à bien de telles politiques.

Mots clés : homo oeconomicus, rationalité limitée, Biais cognitifs, Efficacité administrative, paternalisme libertarien , nudge , politiques publiques. Psychologie, économie comportementale

Abstract : this Doctoral proposes an exploratory study on the contribution of the behavioural sciences to the administrative efficiency of public policies. On the theoretical level we have mobilized a synthesis of the 2017 Nobel Prize winner in economics Richard Thaler and its construction of the foundation of behavioural economics. His contribution is the result of 40 years of researches on the erroneous assumption of the rationality of the homoeconomucus to deepen Herbert Simon's concept of the limited rationality and Daniel Khanman and the interpretation of Amos Tversky of the cognitive system of the individual.the works of Richard.T associated with Sunstein.C has recognized the most important psychological and social factors that explain the deficit in many economic domains, especially in the public sphere. His recommendations are very popular in the context of public policies that encourage the individuals to behave properly to achieve efficiency(nudge).in the empirical study,we adapted our subject to the evaluation of Algerian public policies regarding the collection and transfer of the household waste. The induvtive approach has been chosen to evaluate these policies through the method of the interviews and the comparison. Our case study concerned the state of mascara.the results confirmed that there are policies adopted in the form of Nudge in the process of collecting WHA but doesn't adopt the correct procedural approach and this is an obstacle to its success and in the absence of an environment materially or humanely appropriated to achieve such policies.

Key words: Homo oeconomicus, limited rationality, cognitive bias, administrative efficiency, libertarian paternalism, nudge, public policies, psychology, behavioural economics.